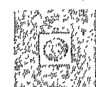
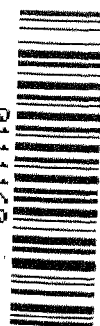
د. إبراهيم بدران

حول التاريخ والتقدم في الوطن العربي





المؤسسة العربية للدراسات والنشر





حول
التاريخ والتقدم
في
الوطن العربي

المؤسسة العربية
للدراسات والنشر

المركز الرئيسي :
بيروت ، ساقية الجنزير ، بناية
برج الكارلتون ، ص.ب : ٥٤٦٠-١١
العنوان البرقي : موكيالي ، هـ ٨٠٧٩٠٠/١
تلكس : LE/DIRKAY ٤٠٠٦٧

دار الفارس للنشر والتوزيع : عمان
ص.ب : ٩١٥٧ ، هاتف : ٦٠٥٤٣٢ ، فاكس
٦٨٥٥٠١ - تلكس ٢١٤٩٧

الطبعة الأولى
١٩٩١

د. إبراهيم بدران

حول التاريخ والتقدم في الوطن العربي

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

مقدمـــــة :

ان اشكالية التقدم هي في جوهرها اشكالية الحياة الانسانية برمتها ، وهي كذلك اشكالية الوجود السياسي والوجود العاقل للمجتمع البشري ، وبالتـالي فهي واحدة من المسائل التي لا ينتهي البحث فيها ولا ينبغي ان ينتهي فيها أبداً . كما انها من الاشكاليات التي لا يتوقع الانسان ان يجد لها الحلول الجاهزة او ان يقف موقف الواعظ الذي يعطي الحلول ، ان اثارتها والحديث فيها هـو دعوة للتـأمل والتفكـير ، ودعوة للتغيـير ، وكلما اطمأنت المجتمعات البشرية الى سيرتها اطمئناناً لا يقوم على النقد والتصويب المتواصلين كان انزلاقها في مجاهل المستقبل اكثر خطورة وأعقد معالجة .

ولا شك في ان تطور العلوم الحديثة والتكنولوجيات المعاصرة ابتداء من السيطرة الصناعية على الخلايا الحيوية والالكترونيات الدقيقة وانتهاء بسفن الفضاء ، وكذلك تطور الاقتصادات الدولية وانقسام العالم الى قسمين متمايزين : الشمال حيث التقدم والقـوة والعلم والتكنولوجيا والسيطرة السياسية والسيطرة العسكرية ، والجنوب حيث عكس ذلك تماماً ، كل ذلك يجعل من اعادة النظر في مسألة التقدم أمراً بالغ الأهمية وبالغ الخطورة .

اذا نحن أخذنا الزمن بمقياس ما ينجز فيه من اعمال ، وما يتحقق فيه من وقائع مادية او معنوية حقيقية ، فإننا نلاحظ ان العالم يعيش في زمنين مختلفين : الشمال يعيش زمناً خصباً غنياً يمكن ان نطلق عليه الزمن الواسع الرَّحب الذي يتم فيه تحقيق اشياء كثيرة ، والجنوب يعيش زمناً مجدباً فقيراً ضيقاً ، تمر السنوات ولا شيء ينجز فيه وكأن الثلاثمئة سنة التي ينامها هي يوم أو بعض يوم . . . ومن هنا فإن هوّة التخلف تتعاظم ، وهي ليست هوّة بالمفهوم المقارن البسيط او بالمفهوم التحليلي الاكاديمي . . بل ان لهذه الهوّة نتائج عملية بالغة العمق والشمول بحيث أخذت تحدد مستقبل الدول النامية تحديداً لم يسبق له مثيل في

التاريخ ، تحديداً سوف يتناول مستقبلها السياسي ومستقبلها الحضاري لسنوات وعقود وربما قرون قادمة اذا لم يقع تغيير جذري يساعد على تجسير هذه الهوّة . ان هذه الرؤية من جانبنا لا تعكس تشاؤماً من مستقبل الجنوب او انبهاراً من فاعلية الشمال ولكنها تعكس رؤية واقعية لمتغيرات سريعة .

والتقدم لكونه ظاهرة تاريخية اجتماعية معقدة تخضع لكثير من المعايير والاعتبارات والفياصل غير العلمية (بالمفهوم الحيادي للعلم) ولأنها تشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وايديولوجية بارزة ، فإن الخلاف حولها كان وسيبقى من الخلافات الرئيسية التي تسود المجتمع البشري. ساعد على تعقيد الموقف نشوء ظاهرة الاختلاط بين الجوهر والمظهر والتي لم تكن ممكنة من الناحية العملية في الماضي الآ على مستويات بسيطة للغاية ، أما الآن فإن مظاهر التقدم يمكن ان تشترى ويمكن ان تستورد ويمكن ان تركب على جوهر من التخلّف بشتّى صوره ومضامينه .

ومن هنا تغذت اتجاهات اجتماعية وسياسية وحتى ثقافية مؤداها الانخداع بحقيقة التقدم والانزلاق في منزلقات ادوات التقدم والتي في النهاية وعند الاختبار تعجز عن تقديم اي حل جذري او حاسم لمشكلات الدول غير المتقدمة .

ان هذه العناصر والابعاد المتشابكة تجعل البحث المعمّق والشمولي في اشكالية التقدم أمراً غاية في الصعوبة نتيجة للشبكة العلمية ـ التكنولوجية والشبكة السياسية ـ الاقتصادية ، والشبكة الايديولوجية ، والشبكة التاريخية ـ الاجتماعية المعقدة والمتداخلة في آن واحد والتي تكتنف عملية التقدم وتؤثر فيها وتتأثر بها ، ومثل هذه الصعوبة في انشاء البحث سوف تنعكس بطبيعة الحال على قراءته ودراسته .

قد تكون اشكالية التقدم هي من الاشكاليات القليلة تماماً التي تتطلب الاستعانة بمختلف العلوم والتخصصات في عين الوقت ، فالجانب الفلسفي غير كاف في غياب الجانب الاقتصادي ، والجانب الثقافي غير كاف في غياب الجانب السياسي ، والجانب التاريخي غير كاف في غياب الجانب الجغرافي والديموغرافي ، وهذا ما سيلاحظه القارىء في هذا البحث بكل وضوح

المجتمع العربي هو موضوع دراستنا وموضوع اهتمامنا بالدرجة الأولى . ودراسة اشكالية التقدم في الوطن بالاضافة الى كونها جزءاً من انتمائنا السياسي ووعينا بتاريخية هذا المجتمع ، إلّا انها بحد ذاتها تشكل نقطة جذب للباحث لسببين :

الأول : ان المنطقة العربية بما لها من تاريخ حضاري وسبق في مجالات التقدم ، في

التاريخ الماضي كان يتوقع ان تكون مقدرتها على تجاوز التخلّف أسرع من غيرها من الشعوب ، ولكن الادلة كلها لا تشير الى ذلك تماماً ، ومن هنا جاءت أهمية دراسة الاشكالية التاريخية في هذه الظاهرة .

الثاني : ان المنطقة العربية قد تكون من اكثر المناطق في العالم التي اصابها نصيب وافر من مظاهر التقدم وادواته المادية ، ولفترة غير قصيرة بدأت منذ عهد محمد علي في القرن الماضي ، وتوقفت ثم انقطعت حتى ظهور الثروة النفطية في القرن الحالي .

ومع ذلك فإن تعميق المظاهر لتصبح جزءاً أصيلاً من حركة التقدم لم يتحقق بشكل مرض ، بل ان هناك دلائل تشير الى ان الفرصة التاريخية التي كانت متاحة للاسراع في تجسير هوّة التخلف هي ايضاً في طريقها الى الخلخلة . كل ذلك يجعل دراسة هذه الاشكالية من منظور شامل تتناول التاريخ والعلم والسياسة والاقتصاد والفكر أمراً بالغ الأهمية ليس فقط لغايات التحليل العلمي وانما ايضاً لغايات عملية تماماً في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

ان البحث في التقدم يستدعي بطبيعة الأمر البحث بالاطروحة المضادة أي التخلف ، وبالاسباب والعوامل الكامنة وراء ذلك . . . لأنه لا يمكن الأخذ بمقولات تبريرية سهلة تتراوح بين القدرية الغيبية وتنتهي بالقدرية السياسية .

والتخلف قضية بالغة التعقيد . ودون فهم جذورها والعوامل الفاعلة فيها تكون الفرصة للوصول الى التقدم ضعيفة ، والبحث في اسباب التخلف كالبحث في اسباب المرض : ثقيلة على النفس ، وتتضمن الاشارة الى نقاط الضعف ، واماكن الخلل المزمن اكثر من الاشارة الى مواطن القوة . ومن هنا لا بد وان يتحلى الباحث والقارىء معاً بالقدرة على المواجهة والقدرة على تناول ما لم نتعود على تناوله بالصبر وبالعلمية ، ان الحديث عن التخلف ليس جديداً وخاصة في الأدبيات الغربية ، ولكنه كان يسخّر لتكريس السيطرة العرقية والاستعمارية ، ولكن الحديث عن التخلف في هذا البحث يهدف للخروج من تلك السيطرة والتحرر منها .

ان الدراسة تثير من الاسئلة اكثر مما تعطي من الأجوبة ، وتفتح فصولاً من تاريخ التقدم العربي كثيراً ما اغلقت قبل الوصول فيها الى موقف الحسم والقرار .

تفتح الدراسة هذه الفصول المغلقة من منظورات اجتماعية وسياسية وعلمية

وتكنولوجية وتاريخية وفلسفية ليعاد البحث فيها ايضاً بنفس الكيفية .

انها محاولة لمزيد من الفهم والرؤية للمستقبل العربي ولسيرورة التقدم فيه .

ميسرة الغربية ـ السلط **الدكتور ابراهيم بدران**

١٩٩٠/٦/٩

الفصل الأول

في التاريخ

١ ـ ١ مدخل
١ ـ ٢ صنع المستقبل
١ ـ ٣ حول حاضر التاريخ
١ ـ ٤ تضاؤل المصادفات
١ ـ ٥ في السببية

الفصــــل الأول
في التاريخ

١ ـ ١ مدخــــل .

تظل مسألة التقدم بمفهومه العام والخاص ، وبحق واحدة من اهم المسائـل التي واجهت وتواجه الانسان في مسيرته التاريخية . وهي اعقد هذه المسائل في الوقت نفسـه واكثرها اشكالية على الاطلاق . كما ان البحث فيها وتحليلها لا يخلو من صعوبات ، بل هو شائك وخلافي الى اقصى درجة ممكنة نظراً لكونها ظاهرة معقدة مركبة متداخلة تمثل حصيلة العديد من العوامل والقوى والظواهر الأخرى . ولذا فلا غرو ، ان تكون محور اهتمام العلماء والمفكرين والفلاسفة والباحثين والسياسيين والادباء والمتدينين وعلى مدى تاريخي واسع جداً : ابتداء من الفراعنة والاغريق وانتهاء بالعصر الحديث . وهذه الموضوعة وان اختلف الباحثون في الاشارة اليها وفي تسميتها او توصيفها او البحث والدراسة فيما هـو مضاد لها ، ونعني بذلك التقهقر والانحطاط والسقوط والتخلف ، إلّا انها كانت وستبقى الشغل الشاغل للعقل البشري والمجهود الانساني في شتى بقاع الأرض ؛ لأنها في النهاية هي محصلة الوجود الانسـان المقبول والمتـطلع اليه. ان غيـابها كحـالة اجتمـاعية اقتصـادية تاريخية في مجتمع ما متمتعة بكامل صفات الديناميكية والجدل ، غيابها يعني نهاية الدورة الحياتية لحضارة ذلك المجتمع وربما نهاية لانسانيته .

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي والعقود الأولى من هذا القرن اهتماما بموضوع التقدم او موضوع التخلف باعتباره الوجه الآخر لهذه الظاهرة . وانصب الاهتمام بداية على دراسة « اوضاع » الشعوب ومحاولة البحث عن اجابة مناسبة لوجود البـدائية ا ولاستمراريتها ، ولماذا لم تستطع تلك الشعوب تجاوز المرحلة البدائية وكسر حلقتها المفرغة والاندفاع نحو التقدم كما كان الأمر في شمال الكرة الأرضية وخاصة اوروبا . وكان أكثر

الناس اهتماماً بهذه المسألة الباحثون الاجتماعيون الاقتصاديون ، ووضعت نظريات عديدة لتفسير هذه الظاهرة : أي غياب التقدم بالمفهوم التاريخي وسيادة البدائية والتخلف الاقتصادي الاجتماعي ، وسوف نتناول هذه المسألة بشيء من التفصيل في فصل لاحق .

ان النظريات والآراء التي وضعت لتفسير هذه الظاهرة يمكن تقسيمها الى مجموعات رئيسية ثلاث :

المجموعة الاولى : وتنتمي الى نظرية الحتمية الجغرافية .

المجموعة الثانية : وتنتمي الى النظرية الاقتصادية والقدرة على تكوين رأس المال .

المجموعة الثالثة : وتنتمي الى النظرية التاريخية العامة والتي تفسر التخلّف كجزء من أحداث التاريخ ونتيجة له .

وفي رأينا ان اساس التخلف وميكانيكيته لا يخضع لقانون واحد وانما يكون محصلة لمجموعة من المؤثرات المتداخلة والمتراكبة جدلياً .

واذا كانت القرون الماضية والعقود الأولى من القرن الحالي قد شهدت تركيزاً على التفسير من خلال المجموعة الأولى والمجموعة الثالثة فإن العقود المتأخرة من هذا القرن قد شهدت تركيزاً على التفسير من خلال المجموعة الثانية أي النظرية الاقتصادية . وقوي هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية وبعد نشوء المنظمات الدولية المعاصرة وحصول العديد من الاقطار المستعمرة على استقلالاتها وبعد اتساع الهوّة بين الدول النامية وبين الدول الصناعية المتقدّمة ، وكذلك بعد زيادة الوعي الوطني في الدول النامية وزيادة السيطرة الاقتصادية والثقافية للدول المتقدمة على الدول النامية بالرغم من انحسار الاستعمار التقليدي وانتهاء حقبته التقليدية[(١)] .

الآن وبعد ان قطعت العديد من الدول النامية سنوات كثيرة تنعم بالاستقلال الوطني بالمفهوم السياسي ، نلاحظ ان حظها من التقدم كان ضئيلاً وحظها من تجسير الهوّة بينها

---

(١) انظر على سبيل المثال دراسات :

1- Leibenstien, **Economic Backwardness and Economic Growth** John Wiley and Sons, inc, London 1957.

2- G. Myrdal, **The Challenge of World Poverty,** Panthon Books Newtork, 1970

٣ ـ د. فؤاد مرسي ، **التخلف والتنمية** ، دراسة في التطور الاقتصادي / دار الوحدة ، بيروت ١٩٨٢ م

٤ ـ س. اي. تولبانوف ، **الاقتصاد السياسي للبلدان النامية** .

وبين الدول المتقدمة كان متواضعاً .

ان هذا الواقع التاريخي المعاصر من شأنه ان يثير موضوعة التقدم والتخلّف من جديد خاصة انه وبتقدم الحضارة الانسانية بوجه عام ، وبتقدم العلوم والتكنولوجيا بوجه خاص ، وبامعان الدول المتقدمة في دروب التقدم العلمي والتكنولوجي وبالتالي ازدياد قدراتها الاقتصادية واستطالة ذراعها ليشمل معظم دول العالم ألنّامي بشتّى الوسائل وتحت شتّى الاسماء والأقنعة او المهام ، نقول : بحدوث كل ذلك أصبحت مسألة التقدم ذاتها اكثر تعقيداً مما كانت عليه في الماضي واكثر اشكالية . بمعنى ان التطور التاريخي العام يفرض تعقيدات جديدة على موضوعة التقدم لم تكن معروفة في الماضي أو لم تكن ذات وزن كبير انذاك ، لقد كان التقدم بالمفهوم النسبي تقدماً بسيطاً وبالتالي فإن تحقيقه كان يتطلب ربما حنكة ومهارة ودهاء أقل .

ولأن العصر الحديث وخاصة بالنسبة للكثير من اقطار الوطن العربي قد ادخل عوامل « تقدم » مفاجئة كان من المفروض ان تلعب دوراً حاسماً في التقدم ، إلّا ان نشوء عوامل مضادة للتقدم في ذات الوقت أدى الى نتائج لم تكن في محصلتها هي الأمل والطموح ، ولم تكن ايضاً موضع التقدم والارتقاء . فالنفط في الاقطار العربية قد جلب ثروة المال والغنى ، ولكن لم تتحول هذه بكفاءة لتصبح ثروة الاقتصاد والانتاج . وتراكمت رؤوس الأموال ولكن بأسلوب يختلف عما كان يريده اصحاب نظرية التراكم الرأسمالي .

فإذا أخذنا المجتمع العربي بعمومياته كمجتمع عربي ، وبخصوصياته كمجتمع من بين المجتمعات الدولية نلاحظ انه في الوقت الذي بدأ يتحرك بعيداً عن نقطة التخلف العميق او التخلف الأقرب الى البدائية ، إلّا ان تحركه لا يوحي بأنه باتجاه التقدم النشط الفعال القادر على الاستمرار . بل قد يكون في اتجاه يصعب تحديده . وهذا الاتجاه او الظاهرة لا تقتصر على الوطن العربي ولكن تشترك فيها العديد من الدول النامية .

١ ـ ٢ صنع المستقبل

بالرغم من ان حركة التاريخ[١] الدائبة بالمفهوم الاقتصادي الاجتماعي ومنذ فجر الحضارة الانسانية كانت دائماً عظيمة الأهمية في حينها وحتى سريعة الايقاع بالنسبة للعصر الذي تقاس فيها الا انه يمكن القول أنه :

(١) لا نرى ضرورة هنا للتأكيد على الكثير من الكتابات والاراء وكذلك محاولات التغيير التي كانت جميعها تصب في بحر واحد وهو هذه القضية . . قضية التاريخ وقضية المستقبل . ولكننا سنحاول التركيز على المعطيات الجديدة التي اخذت تكتنف هذه المسألة ومدى فاعلية هذه المعطيات في حسم مسألة التخلف في مرحلة زمنية معينة .

بتطور الحضارة الانسانية.وارتقائها ، وزيادة التعقيد في التركيبة الاقتصادية الاجتماعية السياسية المحلية والاقليمية والدولية ، الناشيء عن التعقيد والتطور في وسائل الانتاج وانماطه وعلاقاته ، والدفعات السريعة التي تتاح للقدرات الانتاجية البشرية نتيجة للتطورات التدريجية والاختراقات المفاجئة ايضاً المتواصلة والمتراكمة في العلوم والتكنولوجيا ، فإن الأهمية النسبية للحقبات التاريخية اخذت تكبر تدريجياً وتخرج عن طوق الواقع . أو على الأصح : اخذت الحقبات التاريخية المعاصرة وكذلك القادمة تنمو وتتضخم لتصبح اكثر تأثيراً في المستقبل مما اعتادت ان تكون عليه في الماضي ، وأصبح تأثيرها اسرع زمناً واكثر انقلابية . ومع ان سلخ المستقبل عن الواقع من منظور تاريخي امر غير مقبول إلا في حدود ضيقة جداً ، بمعنى ان الواقع كان دائماً هو الأب الشرعي للمستقبل وان المستقبل كان دائماً هو النتيجة الحتمية لمحصلة تفاعل قوى الحاضر مع القوى التي يفرزها المستقبل ذاته ، إلا ان دور الحاضر في رسم خريطة المستقبل وتحديد معالمه قد اخذ يصبح اكثر فاعلية واشد قوة[1] . ونتيجة لذلك فإن بعض المجتمعات البشرية وخاصة تلك غير المعزولة عن الاتصال بالحضارات والجماعات الانسانية الاخرى المتقدمة تكاد ترى مستقبلها واضحاً من خلال استقصاء واقعها بالدرجة الأولى ، ومن خلال فحص « استثماراتها » بدرجة ثانية .

ونحن اذا عبّرنا عن التقدم بأي مفهوم اصطلاحي قابل للقياس سواء كان ذلك ممثلاً بالاختراعات أو الاكتشافات العلمية او بنمو القوى الانتاجية او غير ذلك من المفاهيم القابلة للقياس بما فيها الانجازات الفكرية والثقافية والفنية الرفيعة نلاحظ انه مع تقدم الحضارة الانسانية أخذ معدّل نمو التقدم يتصاعد باستمرار الى ان أخذ شكلاً أسياً Exponential في العصور الحديثة وخاصة منذ أوائل القرن العشرين[2] . وبالتالي فإن أي حركة او حدث او انجاز تاريخي في هذا العصر مهما كان قصيراً على محور الزمن اي محور الواقع مرشحاً لأن يكون له دور كبير في الوصول الى المستقبل اللحظي الاختياري .

وبطريقة ما وبشيء من التعميم الموصّف والحذر يمكن القول ان « الانسان المتقدم

---

(١) واضح ان استعمال « المستقبل » هنا يحمل كثيراً من الغموض من حيث مداه الزمني . بمعنى هل المستقبل هو السنوات العشر القادمة أم السنوات المئة القادمة أم السنوات الألف القادمة ، غير ان هذا الغموض سوف يزول تدريجياً من خلال تحليل المسألة في الفصول القادمة .

(٢) أنظر :

Derek de Sol la Price

Little Science, Big Science

المعاصر » قد اجتاز ما يمكن تسميته « عتبة التعادل في صنع المستقبل » او هو يوشك ان يفعل ذلك ، ويمكن تعريف « عتبة التعادل في صنع المستقبل » او « عتبة المستقبل » اختصاراً على النحو التالي :

« المرحلة الحضارية التي تكون فيها معطيات الواقع وقواه الفاعلة في صنع المستقبل وتحديد سماته قد تنامت وتعاظمت لتصبح قريبة من أو معادلة في دورها للقوى وللمعطيات التي يتوقع أن تنشأ مستقبلاً لتصنع المستقبل من خلال التفاعل الجدلي بين انظمة الحاضر وانظمة المستقبل » .

وقد يبدو هذا التعريف وكأنه نقض او تعارض او نفي لقوى المستقبل وامكاناته وآفاقه غير المحدودة والتي تزداد لا محدودية بزيادة التقدم الحضاري للانسان من جهة ، والنتائج التي قد تتكشف للانسان من خلال تطبيق مفهوم اللاتأكدية Uncertainty من جهة ثانية . إلا ان هذا النقض او النفي ظاهري في حقيقته ، وليس صميميًا .

ذلك ان الانسان وبما اتيح له من الامكانات العلمية والتكنولوجية المتزايدة مع نمو الحضارة الانسانية ، ومن خلال تطلعه الى قيم اخلاقية متقدمة ، ومن خلال تعرفه (بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي) على التأثير المتوسط والبعيد المدى لكثير من شؤون الحياة أو موادها أو ممارساتها أو علاقاتها أو تفاعلاتها ، وكذلك من خلال انتقائيته المتعمدة لقبول وتنمية انماط معيّنة من الحياة والقيم الجمالية والاجتماعية والفردية في الاطار العقائدي (بالمفهوم السياسي والاجتماعي) الذي ينطلق منه ، كل ذلك اخذ يتفاعل ويساعد الانسان على تعميق تدخله بشكل مباشر وبتصميم واصرار متعاظم في صنع المستقبل . وبالتالي اصبح الانسان قادراً على ان يخطط ويرسم ويبني وينفذ ، وهو يضع الاعتبارات المستقبلية اساساً لنشاطاته وتوجهاته .

وهكذا نشأ ونما مفهوم التخطيط البعيد المدى في السكان والاقتصاد والتعليم والصناعة والعسكرية والوراثة والغذاء والاستمتاع . في كل شيء تقريباً . كما تطورت الدراسات المستقبلية لتحتل اهمية متزايدة بشكل ملفت للنظر وداع للتأمل في الوقت نفسه .

انّ هذا لا ينفي ولا يتعارض بطبيعة الحال مع الحقيقة القائلة بأن الآفاق المستقبلية المتاحة امام الانسان هي آفاق غير محدودة ، وأن :

« المستقبل قد يحمل الكثير من القفزات الحضارية البالغة السرعة والشديدة المفاجأة في كثير من الاحيان والتي قد تعادل القفزة الواحدة منها جهود

الانسان في التطوير على مدى عشرات القرون »

ومع هذا يمكن القول ان اشكالية هذه الاحتمالات ليست اكثر تعقيداً من اشكالية التخطيط البعيد المدى ، والذي اصبح احدى السمات البارزة للنشاط الاقتصادي الاجتماعي الانساني في الوقت الحاضر ، ذلك ان كلا الاشكاليتين اشكالية القفزة المفاجئة واشكالية التخطيط البعيد المدى هما « اشكالية موقع » ، أي اشكالية خاصة بالموقع الحضاري للمجتمع موضوع البحث على سلّم الحضارة الانسانية وعلى خريطة التقدم . فكلما كان هذا الموقع متقدماً ، كانت القدرة على حل هذه الاشكالية والتغلب على اثارها الجانبية ، بل وحتى تصدير نواتجها غير المرغوبة ، اعظم . وهكذا يمكن القول :

« ان المجتمعات المتقدمة هي فقط التي ستكون قادرة على التعامل مع هذه القفزات الحضارية المفاجئة ، وقادرة على استقبالها وتناولها ، سواء كانت هذه القفزات من صنعها هي او من صنع مجتمعات اخرى مكافئة لها بالقدرة ، وربما لها في الاتجاه . وهذه المجتمعات هي المؤهلة اكبر تأهيل لاستثمار المستقبل لصالحها وتوجيهه بالاتجاه الذي يحقق اغراضها . . لأنها في أغلب الاحيان ستكون هي ذاتها التي تصنع المستقبل وتحدث فيه القفزات او تحفّز المجتمعات المكافئة على احداث مثل هذه القفزات »[١] .

ان ابرز سمات المجتمعات المتقدمة انها مجتمعات سريعة الايقاع ، سريعة التكيف ، قادرة على حسم مشكلاتها في الوقت المناسب . وهي مجتمعات مولّدة للتغيير وصانعة له ، وليس فقط خاضعة لرياحه الخارجية[٢] . بل ان المسألة اكثر تعقيداً وخطورة من ذلك . ذلك ان المجتمعات المتقدمة الحديثة ونعني بها المجتمعات ذاتية التقدم قد استطاعت تقليص الثغرة الزمنية بين الفكرة وبين التطبيق الى حدود ضئيلة للغاية مما يجعل هذه المجتمعات، وغيرها من المجتمعات التي تتأثر بها قابلة للتغيّر حسب معدّل تولّد الأفكار تقريباً . ومثل هذا المعدّل عال للغاية وفي تزايد متواصل ، واستطاعت هذه المجتمعات في كثير من جوانبها أن تقلل من القصور الذاتي للكتلة الاجتماعية (Social Inertia) الى درجة كبيرة أعطتها ابعاداً زمنية غير محدودة[٣] .

---

(١) لعل سباق التسلح النووي والتقليدي بين الكتلة الغربية والكتلة الشرقية وسباق الفضاء بين امريكا والاتحاد السوفياتي من الأمثلة المفيدة التي يمكن ايرادها .

(٢) غالباً ما كانت الانكسارات العسكرية الساحقة تؤدي في الماضي الى افول حضاري في حين نجد في الحربين العالميتين الأولى والثانية ادلة بارزة الأهمية على ترسخ الاتجاه الجديد وهو ان المجتمعات المتقدمة قادرة على استعادة التفوق حتى بعد الانكسار العسكري المدمر وحتى بعد الحروب الطويلة المدمرة .

(٣) يعبّر الفين توفلر في كتابه صدمة المستقبل عن هذه الظاهرة بأمثلة كثيرة (ص ٣٤ وما بعدها) . فلقد مرت =

ان اهمية التعرض لهذا الجانب في رؤية المستقبل وتحليله وربما صنعه تتمثل فيما يلي :

١ ـ انها تفتح ابواباً جديدة ونوافذ غير مألوفة لرؤية المستقبل ودراسته تختلف كلية عن تلك الابواب التقليدية التي اعتاد الدارسون البحث فيها ، ونعني بها التاريخ والفلسفة والسياسة والفنون والآداب وغير ذلك من مباحث مشابهة . والأبواب الجديدة اصبحت مكمّلة للابواب التقليدية ومعززة لها ومغنية لها باعطائها ابعاداً جديدة لم تكن ذات أهمية في الماضي .

٢ ـ ان الابواب الجديدة والنوافذ الحديثة هي في جوهرها ذات طبيعة علمية وتكنولوجية شبه بحتة في مادتها غير ان تأثيراتها وربما كثيراً من نتائجها اجتماعية وانسانية بالدرجة الأولى . نذكر من هذه الابواب على سبيل المثال الهندسة الوراثية والالكترونيات الدقيقة والحاسبات والمعلوماتية والموادیات والسيبرنطيقا والسيميوطيقا والهندسة البيولوجية وعلم الابداع (الهيوريطيقا) والفضائيات . . . الخ[1] . هذه العلوم او النوافذ او ادوات التغيير « ومعدات » صنع المستقبل كانت كلها موصدة في الماضي او غير ذات موضوع او تفتقر الى قاعدة المعلومات اللازمة لتحويلها من خيال انساني الى علم منظم يخضع لقواعد واعتبارات مقبولة ويمكن ان تنتج عنه تطبيقات لا حصر لها على الاطلاق . هذه التطبيقات مرشحة لأحداث مستقبل مغاير تماماً لما كان يمكن ان يكون عليه المستقبل في الماضي .

= ٢٠٠٠ سنة قبل ان امكنت الاستفادة من المقاطع المخروطية التي اكتشفها ابولونيوس بيرجا . ومرت قرون قبل ان يستعمل الأثير كمخدّر والذي كان قد اكتشفه براسيليوس . ومر اكثر من قرن على استعمال الماكنة الحاصدة المذرّية في حين ان اختراعها كان في عام ١٨٣٦ . وتم تسجيل براءة اختراع الآلة الكاتبة في بريطانيا عام ١٧١٤ م ، في حين انها لم تستعمل إلا بعد قرن ونصف .

أما في عصرنا الحاضر وفي النصف الثاني من القرن العشرين فإن مثل هذا التأخير لم يعد مقبولاً . واخذت الثغرة الزمنية في التناقص الى الدرجة التي نجد بعض الأجهزة والمعدات لا تتطلب اكثر من اشهر بين ادخالها كفكرة وبين انتشار استعمالها . . وما يعني ذلك من تغييرات اجتماعية وتكنولوجية وثقافية وسلوكية بالغة السرعة والتعقيد .

(١) السيبرنطيقا : العلوم التي تبحث في المبادىء الأساسية والعامة للتحكم ووسائله واستخدامها في العلوم الهندسية والبيولوجية والاجتماعية .

السيميوطيقا : علم يبحث في مجالات المعرفة البشرية من حيث العلامات او الاشارات المستخدمة للتعبير عن مضمون ما واهمها علامات النطق الرياضي .

الهيوريطيقا : علم يدرس النشاط الابداعي عند الانسان والذكاء والمحاكاة .

البيونيقا : علم دراسة البيولوجية في الاجسام الحية واستخدامها في تطبيقات هندسية مماثلة .

٣ ـ ان دراسة التاريخ وتوقعات المستقبل او استشرافه كانت تقوم في الماضي في كثير من الأحيان على رؤى وفلسفات دينية أو اخلاقية او تأملية ، تعكس الرغبة في البقاء والمحافظة على المكتسبات او اصلاح الأحوال ورفع الظلم والفساد او حتى أشواق الرجوع الى الماضي المتمثل في حقبة ماضوية مزدهرة غالباً ما تكون طوباوية غير واقعية . ومثل هذا الاتجاه في رؤية المستقبل يمكن التعرف عليه بسهولة في الوطن العربي وفي كثير من الكتابات والدعوات .

لقد حملت الحقبة التاريخية المعاصرة عناصر جديدة في التاريخ ، وللتاريخ تختلف عما كانت تحمله الحقبات الماضية .

ولأن الانسان لم يكن في تلك الحقبات قد وصل الى « عتبة المستقبل » بعد فقد كان المستقبل مجهولاً بالدرجة الأولى ، وغامضاً ويصعب التنبؤ به والتحكم بمجرياته في الدرجة الثانية(١) . **لقد كان المستقبل في الماضي من صنع المستقبل** ، ومن غيبياته بالدرجة الأولى ، واذا عدنا لموضوع عتبة المستقبل فإن القول « بأن الانسان قد تجاوز عتبة المستقبل » هو قول فيه شيء كبير من التعميم وفيه شيء من الغموض وعدم التحديد : من حيث هو الانسان او المجتمع الذي قد تجاوز ؟ والى أي مدى قد تجاوز ؟ هل كل المجتمعات البشرية قد تجاوزت هذه العتبة ؟ وهل هي على درجة متقاربة منها ؟ وما مدى تساوي امكانات التجاوز ؟ وبأي سرعة يمكن تحقيق ذلك ؟

ربما يمكن القول ان المجتمعات الصناعية المتقدمة في العالمين الأول والثاني فقط هي التي تجاوزت عتبة المستقبل او هي قريبة من ذلك . . . في حين ان الغالبية العظمى من مجتمعات العالم الثالث لم تزل بعيدة عن هذه العتبة وبدرجات متفاوتة .

إن الاشكال التاريخي الذي اخذ يتفاقم منذ القرن السابع عشر ووصل الى درجات منذرة بالخطورة بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث في النصف الثاني من القرن العشرين او الربع الثالث منه هو :

« ان تجاوز عتبة المستقبل من قبل عدد من الدول الصناعية المتقدمة وايغالها بعيداً عن هذه العتبة قد اتاح لها بفضل تطور انظمة النقل والاتصال والتفوق العلمي والتكنولوجي الهائل والتبادل السلعي والخدمي ، والسيطرة

---

(١) وهذا يفسر جانباً من جوانب التخوف التقليدي من المستقبل في الماضي وربطه بشتى انواع الخرافات البشرية والقوى الغيبية ولدى معظم المجتمعات البشرية . انظر على سبيل المثال : ابراهيم بدران ، سلوى خماش / دراسات في العقلية العربية ١ . الخرافة دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧٤ م .

الاقتصادية المتشابكة أدّى الى زيادة مجال تأثيرها بحيث اصبحت ومن خلال المقدرة السالبة او الهامشية للمجتمعات المتخلّفة قادرة (المجتمعات المتقدمة) على ان تفرض عليها نوعاً من المستقبل او ان تربطها بعتبة المستقبل الذي تصنعه هي (أي المجتمعات المتقدمة) وان لم يكن هذا الربط بالضرورة لصالح المجتمعات المتخلفة .

بعبارة اخرى ، **فقد ادت الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة بكل معطياتها الحضارية وفي الاطار الاقتصادي الاجتماعي للتركيبة الدولية للمجتمعات المتقدمة الى نشوء « عتبة تأثيرية مضادة » تجعل من عبور المجتمعات النامية لعتبة المستقبل مشكلة اكثر تعقيداً وأبعد منالاً** . . وهذا احد الجوانب الجوهرية لاشكالية التقدم برمتها .

وهكذا وبسبب انقسام المجتمع الانساني المعاصر الى قسمين رئيسيين متفاوتي التقدم والعصرانية الذاتية الصميمية ، وبسبب تفاقم هذا الانقسام واتساع الهوة الفاصلة فيه ، فقد اصبحت المجتمعات البشرية المعاصرة متفاوتة البعد عن عتبة المستقبل ومتفاوتة القدرة على الوصول اليها ، وأصبحت الدول المتقدمة قادرة على التأثير على مستقبل المجتمعات الأقل تقدماً بل ورسم الصورة المستقبلية لتلك المجتمعات وفرض محددات عليها وعلى اتجاهات النمو الاقتصادي والاجتماعي بل والايديولوجي والثقافي لديها[1] .

وبالرغم من ان مثل هذا التأثير قد يبدو بديهياً او متوقعاً للوهلة الأولى بسبب علاقة التكامل والترابط الجدلي الذي يحكم مسيرة المجتمع الانساني برمته ، وبسبب الانعكاس المتبادل لنتائج الاحداث والعلاقات التي تحكم مختلف المجتمعات البشرية ! إلا ان ديناميكية هذا الجدل وفاعلية هذا الترابط والتكامل كانت وبنفس الدرجة من البداهة خافتة للغاية في العصور المبكرة للتاريخ الانساني ؛ الى الدرجة التي كانت ضعيفة التأثير الّا على المدى الطويل جداً . بمعنى ان العصر الحديث لا يُدَّعى له بأنه قد استحدث قانوناً جديداً في التأثير الاجتماعي الاقتصادي المتبادل ، بقدر ما يُدَّعى له بأنه قد اعطى لهذا القانون قوة جديدة وزخماً كاسحاً بحيث يمكن ملاحظة آثاره في مديات (جمع مدى) زمنية قصيرة . . وللاسف فإن هذا الزخم لم يظهر على اشده إلا حين اصبح العالم مقسوماً الى اقسام غير متكافئة .

---

(١) ان الوسائل التي تتبعها الدول المتقدمة في التأثير على مستقبل الدول النامية وبالتالي ازاحتها بعيداً عن عتبة المستقبل اكثر من ان تحصى او تعد في هذا المجال ، ولعل من الأمثلة البارزة والبالغة الأهمية موقف الدول المتقدمة من حيث بناء القدرة النووية في دول العالم الثالث باعتبار الطاقة احد العناصر الرئيسية للبقاء ، ويمكن اعتبار ضرب اسرائيل للمفاعل الذري العراقي في حزيران ١٩٨١ م مثالاً عملياً على المدى الذي يمكن ان تذهب اليه دولة متقدمة ومعادية في اعاقة تقدم دولة نامية محيطة بها .

أما فيما بين المجتمعات المتقدمة ذاتها ، أوروبا الشرقية او اوروبا الغربية وامريكا ، فإن علاقة التكامل والتأثير المتبادل هي في عنفوان فاعليتها مقاسة بالنسبة للماضي من جهة ، وبالنسبة للتفاعل فيما بين الدول المتخلفة ذاتها من جهة اخرى ، وتلعب هذه العلاقة دوراً بارزاً في قسمة العالم الى اقسام لا يحكمها توازن مقبول ، لأن كثيراً من التناقضات التي تنشأ عن هذه المجتمعات المتقدمة ، وفيها ، يتم حلها على حساب المجتمعات المتخلفة . وهكذا فإن دور التكامل والترابط الجدلي بين المجتمعات البشرية قد تغير جذرياً وتصاعد اداؤه وسيستمر كذلك في العصر الحاضر والعصور التالية ليصبح اكثر حسماً في صناعة التاريخ المستقبل .

ان النظرة التعميمية المتحفظة التي اوردناها سابقاً والتي قد توحي بأن التاريخ مبرمج بصورة أقرب الى الاصطناع منها الى الطبيعية المتوافقة مع التجارب التاريخية الفعلية التي شهدها الانسان . . في الماضي . . هذا التعميم لا يغفل ابداً المحاولات المتكررة للانسان لتغيير الواقع ورسم مستقبلات جديدة من خياله وتفكيره ومن ثم من صنعه . . ولا يقلل هذا التعميم بطبيعة الحال من اهمية هذه المحاولات والتي كان لبعض منها شأنه العظيم في التاريخ ، سواء على النطاق الانساني العام او على النطاق الاقليمي او المحلي . وقد تراوحت هذه المحاولات من مجرد « مشاريع تغيير » ابدعها او صاغها مفكرون وفلاسفة خياليون او طوباويون او واقعيون ، الى ثورات حقيقية شارك في رسمها والتخطيط لها وقيادتها نفر من العباقرة الانقلابيين الأفذاذ ، وشارك في تفجيرها مئات الآلاف من بني البشر . ولأنها كانت مشاريع تغيير فقد نجح بعض منها في احداث التغيير كله او بعض منه وباتجاه المستقبل ، واخفق البعض الآخر في احداث النقلة المستقبلية . وان كان قد نجح البعض في الاستيلاء والسيطرة على السلطة السياسية .

فلقد كانت جمهورية افلاطون او مدينته الفاضلة على سبيل المثال واحدة من المحاولات النظرية السياسية المبكرة لمشاريع التغيير واعادة ترتيب الواقع الانساني في بحث متواصل عن صيغة افضل للمستقبل ، كما كان يراها افلاطون في حينه . والأفضل هنا تعبير نسبي . وقد يكون من منظور اخلاقي « تقدماً الى الوراء » . وذلك ما حدث مع افلاطون بالذات حيث كانت جمهوريته وافكاره تحمل مزيجاً سياسياً وفكرياً من افكار مثالية وطوباوية وارهاصات فاشية واضحة ، ومواقف لا انسانية مرفوضة من حيث تقسيمه الطبقي المتعمد والمبرمج للمجتمع واعطاء الامتيازات لطبقة دون الأخرى : ونعني بهم طبقة الحرّاس التي تشمل الحكماء والفلاسفة ورجال الحكم واستعباد طبقة أخرى .

ولحسن الحظ فإن افلاطون (٤٢٨ ـ ٣٤٨ ق.م) لم يكن قائداً ثورياً بالضرورة ، ولم

يعتقد في حينه ان الأمور قد تفاقمت الى الدرجة التي تستوجب الثورة واحداث الانقلاب الشامل بالقوة وخلق الجمهورية الافلاطونية حتى بعد ان انشغل هو بالسياسة ودخل معتركها . ولذلك بقي مشروعه نظرياً على الورق . وتلت « جمهورية أفلاطون » محاولات وتجارب عديدة وهامة وفي مختلف بقاع العالم تقريباً ، وقد تراوحت بين دعوات الحكماء والحركات الدينية الى الثورات السياسية على مدى العصور . إن الدولة التي يمثلها مشروع جمهورية افلاطون هو نمط غير انساني لدولة براغماتية يكاد يختفي فيها البشر كأفراد، اختفاء تاماً .

والواقع ان مدينة افلاطون التي رسمت « الجمهورية » معالمها كانت الحلقة الأولى في سلسلة طويلة من الصور والمشاريع الخيالية المماثلة التي امتدت من القرن الرابع قبل الميلاد حتى القرن العشرين ، لتظهر على سبيل المثال في « **عالم جديد شجاع** » لالدوس هكسلي . ولا شك ان الجمهورية وغيرها من حلقات هذه السلسلة قد الهبت خيال العديد من القادة المستبدين الذين كانوا في وضع يُتيح لهم ادخال تغيرات اجتماعية كبرى دون عمل أي حساب للآلام المترتبة عليها . ان ذلك امر متوقع الحدوث كلما سادت الآراء التي تقول بأن الناس انما جعلوا لكي يتلاءموا مع انظمة سابقة التصميم والاعداد[1]

فإذا رجعنا الى الحركات السياسية التي اثرت في تغيير العالم فإننا سنجد العديد منها قديماً وحديثاً . وقد يكون ظهور الدولة الاسلامية من الأمثلة البالغة الأهمية في العصور القديمة على التجربة التاريخية المتميزة لرسم المستقبل من خلال الحركة السياسية العسكرية المستندة الى مفاهيم ايديولوجية محددة ومسبقة . في حين تشكل الثورة الفرنسية والثورات الاشتراكية في روسيا والصين ابرز الأمثلة على مشاريع التغيير العميقة والشاملة في العصر الحديث . هذا ومع ما بين هذه التجارب والأمثلة والمشاريع من فروقات واختلافات جذرية في العديد من الأسس والمنطلقات والمناهج والاسلوب والفلسفة ، إلا انها تلتقي جميعاً في نقطة واحدة وهي انها جميعها مشاريع تغيير تهدف الى التأثير في التاريخ لصياغة المستقبل المنشود . ولن نُحاول هنا بطبيعة الحال المقارنة بين هذه الحركات او تقييمها او اعطائها مرتبة متساوية في التاريخ ، من حيث تأثيرها على الانسان وفي رسم الخريطة السياسية لبقاع كثيرة في العالم . ان مثل هذه المشاريع حين تدرس وتحلل لا بد وان توضع في اطارها التاريخي الصحيح من حيث الزمن ومن حيث فاعلية الانسان في التغيير .

---

(١) برتراندراسل ، حكمة الغرب ، الجزء الأول ترجمة فؤاد زكريا
عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت شباط ١٩٨٣ م ص ١٢١ - ١٢٢ .

ولا يغيب عن البال انه من الضروري ان نميز بين مشاريع التغيير او الثورات الشاملة في العصور القديمة والوسيطة وبين مشاريع التغيير في العصر الحديث ، ان اهم مـا يميز مشاريع التغيير في العصر الحديث هو ازدياد وعي الانسان بوجـوده ، ووعيه بمستقبله ، واهمية هذا المستقبل الذي اخـذ يمعن في الوضـوح والشمول ، وبتفـاصيل او تـطلعات متداخلة ومعقدة ، واحياناً متناقضة وبكيفية لم تكن الظروف الموضوعية السائدة في الماضي تسمح لها بالظهور في احيان أخرى .

وعلى الرغم من ان التغيير الى الافضل او التقدم الى الامام محكوم بقوانين وعلاقات موضوعية تماماً كما هو التغير الى الأسـوأ او « التقدم الى الـوراء » إلا ان الوعي بـطبيعة واتجاهات التغيرات المنتظرة بسبب الحقائق الموضوعية القائمة من جهة وادراك حجم التغير المنتظر ومدى خطورته ومدى وشوكيته من جهة اخـرى ؛ ادراكه ادراكـاً واعياً ومسؤولاً ومحـاسباً عليـه ، وأخذ كـل ذلك بعين الاعتبار ليس فقط لـدى الانسان العـادي وانما وبالدرجة الأولى لدى القيادات السياسية وصانعي القرار في الدول النامية ، كل ذلك يعتبر بطريقة او بأخرى واحداً من الاشكاليات الأساسيـة في قضية التخلف والتقـدم في هذه الدول .

اذ لا بد من الاعتراف بأن العديد من المجتمعات المتخلّفة وفي مقدمتها مجتمعات الوطن العربي لا يزال يسيطر على عقليتها الاجتماعية والمؤسسية تسلسل التاريخ القديم والوسيط بايقاعه البطيء وحركته الثقيلة والتي لا تهب فيها رياح التغيير إلا عبر عشرات السنين ، او القرون . . اذا هي هبّت . . وهذه العقلية قد طوّرت معها نفسية ومزاجية فردية واجتمـاعية ممـاثلة ، مليئة بـالتناقضـات وفقيرة اقصى الفقـر في الرؤيـة العصريـة للتاريخ . . واتجهت الى الوراء . . بكل ما في الكلمة من معنى . . وهذا الاتجاه فرض عليها ان تتوقع التاريخ المعاصر والتـاريخ المستقبـل من خلال ايقـاع تاريـخ الماضي . فاستغرقت هذه العقلية كما يقول الزهراوي في « الولوع بالقديم ونسبة البركة الى الاقدم فالاقدم » ولكن هذه المسألة بالذات هي التي « اضلت الأمة وازالتها عن معارج الارتقاء » والذي ينبغي على الأمة ان تعلمه هو أن « تقديس الأزمنة بقدمها » يحمل خطأ صارخاً في فهم حقيقة التاريخ او بتعبير ادق في فهم ما حدث في التاريخ[1] .

---

(١) عبد الحميد الزهراوي : الافراد والجماعات (محاضرة منشورة في النبراس) (مجلد ٢) مأخوذة عن : فهمي جدعان أسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٩ م الأول ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨ .

ومثل هذه العقلية لا « ترى » ولا تتصور التغيير الكوني إلا من خلال ايقاع التغيير الذاتي المحلي ، والذي هو تغيير بطيء ، يسير حسب العصور الوسيطة ، ودون الانتباه الى التغيرات الجذرية التي طرأت على صنع التاريخ في الاحقاب المعاصرة والقادمة ، ودور الانسان المتقدم الأكثر تزايداً في التأثير في المستقبل ورسم سماته وتحديد الكثير من تفاصيله .

١ ـ ٣ حول حاضر التاريخ

قد لا يوافق البعض على ان يقوم الباحث او الدارس او من يتصدى لمعالجة التاريخ المعاصر ان يقوم بتناول شريط قصير من الاحداث الماضية القريبة والمعاصرة والمستقبلية المنظورة ، ويعالج محتويات هذا الشريط على انها تطبيق مركّز وممثل للتاريخ بمفهومه العام ، وقد ينظر الى مثل هذا التناول على انه محاولة اما لاستباق التاريخ ، او لاستعماله كمنصة للاسقاطات الذاتية . . . نفسية كانت او سياسية او ايديولوجية . او انها في افضل الأحوال واكثرها تساهلاً انها رؤية متسرعة للتاريخ . إذ ان مثل هذه المحاولات تثير بشكل حاد الاسئلة التقليدية حول دراسة التاريخ :

ما هو التاريخ ؟ ومتى يكون التاريخ تاريخاً ؟

وكيف تتحقق الموضوعية والحيادية في دراسة التاريخ ؟ أو التنبؤ به او تفسيره ؟ وخاصة حين يكون التاريخ معاصراً او يكون مستقبلاً ؟ وهل يمكن ان يتحقق ذلك في العديد من دول العالم التي لا تتمتع بالحريات ويسودها تسلط الأنظمة الحاكمة والرقابة او الحجر على الفكر والقول والنشر . . ؟ هل من الممكن ان يعبر دارس التاريخ المعاصر عن رؤيته التاريخية حين يكون التاريخ جزءاً من السلطة وجزءاً من القرار السياسي والقرار الاقتصادي اليومي ؟

ان الكثيرين من المؤرخين قد يميلون لاعتبار ما يكتب عن الواقع او الماضي القريب او حتى الواقع هو :

« ليس تاريخاً بقدر ما هو مذكرات او يوميات لتسجيل التاريخ أو اذا شئت مشروع تاريخ سيكون موضوعاً للتعديلات والتغييرات »(١)

---

(١) من المفيد ان نلاحظ مثلاً ان وزارة الخارجية البريطانية قد خَفَّضت منذ بضع سنوات المهلة الممنوحة للافراج عن الوثائق الهامة (او شبه السرية) من خمسين عاماً الى ثلاثين عاماً أي بمقدار ٤٠ في المئة . ويعكس هذا التخفيض فيما يعكس التنبه الى سريعة حركة التاريخ وزوال تأثير الحدث بسبب الأحداث الضخمة عدداً وكيفية التي تفرض نفسها .

وبالرغم من ان تسجيل التاريخ وتحليله بموضوعية وحيادية (على قدر اجتهاد الباحث لكي يكون حيادياً) كان منذ القديم حتى وفي حقبة التاريخ البطيء كان مشكلة سياسية وايديولوجية ، وكان مشكلة النظام الحاكم والطبقة الحاكمة ، إلا ان هذا الجانب الاشكالي اخذ يتفاقم بشكل متزايد اولاً بسبب سرعة ايقاع التاريخ الحديث وثانياً بسبب تزايد سلطة القمع السياسي .

لعلنا نلتقي هنا مبدئياً مع رؤية بنديتو كروشيه الايطالي للتاريخ من حيث ان التاريخ على حد تعبيره :

كل التاريخ . . تاريخ معاصر . . لأن الحدث وان كان في الماضي إلا ان العيون التي تراه هي عيون الحاضر . . وعكس ذلك فإننا نحكم على انفسنا بقبول التاريخ من خلال عيون الآخرين او عيون الماضي في حين نصر على اغماض اعيننا نحن . . .

وبالنسبة للوطن العربي فهذه واحدة من الاشكاليات البالغة التعقيد ، اذ لا تزال العقلية العربية المعاصرة دائبة على رؤية التاريخ بعيون الماضي الى حد كبير . . واحياناً كثيرة تشكل الرؤية المعاصرة للتاريخ ، او تحديث التاريخ وجعله معاصراً بالمفهوم الذي عبّر عنه كروشيه ، تشكل خروجاً « وهرطقة » وتثير ما تثير من زوابع سياسية وفكرية .

واذا اردنا ان نسحب نفس مقولة كروشيه على المستقبل او التاريخ فبنفس الكيفية مؤقتاً نستطيع ان نزعم :

المستقبل . . كل المستقبل تاريخ معاصر لأن حدث المستقبل اصبح يرى بالعقل الحاضر بل واصبح يخطط له بعلم الحاضر ويصنع بوسائل الحاضر . . ليضيف اليها المستقبل مرحلة جديدة تشكل مستقبل المستقبل . .

فإذا رجعنا الى مفهوم تجاوز « عتبة المستقبل » وما يعني ذلك من شروع العقل الحاضر بالتطلع الى المستقبل ، فالتخطيط له على مديات مختلفة ، فمباشرة العمل الآن لبنائه وتحديد سماته واتجاهاته الرئيسية على الأقل . . اذا رجعنا الى كل ذلك وهو أمر يجري فعلاً وقد أخذ يشكل جزءاً من الحقائق الموضوعية للحاضر في حين انه سيكون الى حد ما حقائق موضوعية ايضاً للمستقبل وبالتالي جزءاً من تاريخ المستقبل . اذا رجعنا الى كل ذلك تبين لنا ان مقولتنا حول المستقبل بأنه أخذ يتبلور اكثر فأكثر ليصبح تاريخاً معاصراً ، ليست فقط امتداداً لفظياً لمقولة كروشيه بل هي مسألة واقعية يجري العمل بها الآن . وهي بطبيعة الحال

تنسحب فقط او بالدرجة الأولى على المركب الاجتماعي الاقتصادي باجمالياته ، دون التفاصيل التي سيحددها المستقبل بجدليته المتواصلة والتي هي جوهر الفعل في التاريخ . ومن ناحية اخرى فلقد كان هنالك اغراء دائم لدى كثير من طلاب التاريخ ان يبحثوا عن « الحقائق المطلقة ويجهدوا انفسهم بالوصول اليها » لكي تكون اساساً لكتابة التاريخ جزئياً على الأقل بمفهوم **كولينغوود** ، الفيلسوف البريطاني ، من حيث ان التاريخ بكامله هو **اعادة تمثل التاريخ في ذهن المؤرخ من خلال تاريخ الفكر** .[1] . هذه النزعة او الاغراء نحو التدوين البحت للوقائع لم يكن في الماضي ممكناً إلا بصورة محدودة للغاية . لأنه حتى مجرد التدوين او التحري للحقائق لم يكن ممكناً انذاك إلا من خلال المدون نفسه : بذهنه وميوله وعقائديته ومصالحه ناهيك عن عقائدية ومصالح الطبقة الحاكمة .

ولذا فقد يحمل المستقبل من خلال ابداعات الحاضر لأجهزة التوثيق ورصد المعلومات والتدوين والتعميم والنشر قد يحمل الفرصة لتحقيق حالة خاصة من التاريخ كانت سراباً واحلاماً بالنسبة لطلاب التاريخ القدامى : ألا وهي التدوين البحث للاحداث او التاريخ الحقيقي لها . ان التفاؤل في هذا الاتجاه يجب ان يكون متحفظاً وحريصاً جداً ، لأن نفس هذه الابداعات قادرة الآن ومستقبلاً على اعادة التدوين واعادة الاعادة . . . وطمس ما حدث ، او تزويره بكل الوسائل التكنولوجية والعلمية والسلوكية والسياسية المتاحة للعقل البشري : سواء بالصورة التي اشار اليها **جورج اورويل** في روايته الشهيرة عام **١٩٨٤** م حول كابوس المستقبل ، او بغيرها من التكنولوجيات التي يمكن ان نرى تباشيرها الآن او تظهر مستقبلاً . ناهيك بطبيعة الحال عن اشكالية التغير المتواصل للمدلولات الاخلاقية والقيمية وحتى الاجتماعية والسياسية لمفردات اللغة ، والتي اخذت تخضع أكثر فأكثر الى مستلزمات التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات والسياسة ايضاً والتي تجعل المؤرخ مرغماً على الاختيار . فمجرد استعمال اللغة يقف حجر عثرة امام الحيادية المطلقة وحتى الحيادية المقبولة في كثر من الاحيان .

ومن جهة ثالثة ، فإن هنالك عاملاً جديداً كل الجدة في كيفيته ومرونته ودوره في صناعة التاريخ المستقبل وان لم يكن جديداً بصورة مطلقة . وهذا العامل هو موضوعة المعلومات والتي أخذت في زمننا الراهن دوراً متزايداً كعلم وتكنولوجيا قائمين بذاتها . وسوف يزداد ان اهمية ، وبشكل متعاظم في العقود القادمة ؛ ليس في توقع التاريخ أو تدوينه بل وفي رؤيته وصنعه وتطويره .

---

(١) R. Collingwood. **The Idea Of History**, 1946

والاسترسال هنا في وصف الامكانات الهائلة التي تتيحها المعلومات بعلومها وتطبيقاتها العلمية والعملية قد يبعدنا عن جوهر الموضوع . غير ان ما يهمنا في هذا المقام هو ان نشير الى ان الدور البارز والخطير للمعلومات والمعلوماتية في صناعة المستقبل ورؤيته والتعرف على سماته الرئيسية يقوم على ركائز اساسية ثلاث[1] :

الركيزة الأولى : ان توفر المعلومات بكافة امكاناتها المرافقة هي واحدة من دعائم القرار الصحيح لتحقيق الهدف المطلوب . وبالتالي فإن خطط المستقبل الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الحياتية ستكون اقرب الى ما يخطط له المخطط الآن . وبالتالي يكون اقترابنا من صناعة المستقبل الآن كما سيكون مستقبلاً اكثر دقة واكبر احتمالاً . واذا كانت مثل هذه الركيزة ليست ذات خطر خاص ضمن ذات المجتمع[2] إلا ان خطورتها على المجتمعات المتخلفة امر لا يجب الاستهانة به ، نظراً لأن المجتمعات المتقدمة بمؤسساتها ستكون قادرة ليس فقط على اتقان صنع مستقبلها هي ، وإنما كذلك على صنع مستقبل المجتمعات المتخلفة او التأثير الكبير عليها بسبب كون المعلومات صنعاً وتخزيناً ومعالجة هي بيد المجتمعات المتقدمة .

الركيزة الثانية : ان المعلومات اصبحت على جانب عظيم من الأهمية في ادارة المجتمع والتحكم بالعمليات الاجتماعية[3] سواء في اطارها الثقافي او العقائدي او الاقتصادي . وبالتالي فإن الفرصة اصبحت ضخمة جداً لترتيب مجتمع المستقبل من خلال قواعد المعلومات التي يقوم عليها ويتصرف بموجب معطياتها مجتمع الحاضر ، ويمكن لنهج سياسي براجماتي ان يصل الى مراحل معمقة في هذا الاتجاه وان ينجح في اقامة علاقة

---

(١) يميل الكثير من الباحثين وخاصة المشتغلين بالاعلام والمعلوماتية والبيانات وخاصة على اثر التطورات البالغة السرعة والارتقاء في الحواسيب (الكمبيوتر) وفي انظمة الاتصالات وتكنولوجيا النسخ والتصوير والالكترونيات والطباعة . . الخ يميلون الى وصف ما يجري بأن العالم يمر فيها يسمى بثورة المعلومات او الانفجار المعلوماتي او الاعلامي . . وما الى ذلك . وان هذه الثورة مقيض لها بكل ما تتيحه من وسائل للتحكم والتقصي والتعقب والتحليل والاستقراء . . الخ ان تدخل تغييرات جذرية في حياة الانسان المعاصر على المستوى الفردي والاجتماعي والدولي .

أنظر على سبيل المثال : **ثورة المعلومات ، استخدام الحاسبات الالكترونية** / تأليف الن كنت ترجمة حشمت قاسم وشوقي سالم / وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٩ م .

(٢) بافتراض امتلاك المجتمع لشؤون نفسه وسعيه لتحقيق مصلحة الفئات العريضة منه وبعيداً عن الابتزاز او الاستغلال الطبقي او الدولي .

(٣) بغض النظر عن نوع هذه الادارة واهداف هذا التحكم وغاياته السياسية والاجتماعية .

تبعية واضحة بين حاضر المعلومات ومستقبلها من جهة أخرى[1] .

الركيزة الثالثة: ان المعلومات باعتبارها جزءا متكاملاً مع السيبرنطيقا (فيما يخص الأخيرة) وكذلك باعتبار المعلومات احد الدعائم الأساسية لأنظمة الحاسوب وخاصة الأنظمة الكبيرة والبالغة الاستطاعة ، وباعتبار الدور الكبير الذي تلعبه المعلومات في شتّى الحقول والمجالات ، بكل ذلك فإنها تتيح للانسان فرصاً تكنولوجية وعلمية ذات ابعاد اجتماعية واقتصادية هائلة ، اضافة الى ابعادها التخصصية والتي تكاد تشمل كل فرد من فروع المعرفة او الانتاج او المهارة او الخدمات او البنى التحتية الأخرى ، بما في ذلك الأنظمة والأجهزة العسكرية والدفاعية والوقائية العامة والخاصة ، كل هذا يصب في مجرى واحد وهو صناعة المستقبل والتحكم به وتوقعه ورؤيته لمديات زمنية تزداد طولاً وشمولاً .

١ ـ ٤ تضاؤل المصادفات

بالرغم من ان الموقف العقلاني العلمي المتوازن في تفسير التاريخ لا يعطي اهمية كبيرة « للصدفة » ولا يعتبرها من العوامل الفاعلة دوماً في صنع التاريخ ، وبالتالي في صنع المستقبل ، إلا ان هذا المفهوم له اهمية خاصة لكونه شائع القبول في العقلية الاجتماعية . واحياناً تلجأ اليه السلطة الحاكمة في تفسير الاحداث ، وفي اقناع الجماهير بأن ما حدث لم يكن من الممكن السيطرة عليه لأنه كان صدفة غير محسوبة ، وغير متوقعة ، الأمر الذي يدعو الى الاعفاء من المسؤولية .

واذا رجعنا الى الوراء قليلاً والى الادبيات التي بين ايدينا ، نلاحظ ان تفسير التاريخ بكونه سلسلة من المصادفات غير المتوقعة او هو نتيجة لتلك المصادفات المتعاقبة هو تفسير قديم يعود الى زمن الاغريق . حيث كان المؤرخ الاغريقي **بوليبيوس Polybius** ، كما يقول **ادوارد هاليت كار** ، أول مؤرخ اعتنى بمسألة الصدفة على نحو منهجي . وتلاه **تاسيتوس** والذي أرّخ لانحلال بلاده منطلقاً من تأملاته القوية في مبدأ الصدفة هذا . . وتبع هذين المؤرخين العديد من المفكرين والدارسين على مدى القرون الماضية . وفي بدايات القرن الحالي ونتيجة للقلق العام والشكوك التي ساورت الكثيرين من المثقفين والمؤرخين الاوروبيين عادت هذه الفكرة لتنبعث من جديد على يد المؤرخ البريطاني بوري Bury ، والذي أكد عام ١٩٠٩ م على ان عنصر الاتفاق بالمصادفة يمكن اعتباره مساعداً في تحديد

---

(١) انظر على سبيل المثال الفصل السابع من **الثورة العلمية والتكنولوجية** تأليف ف.ج افانا سييف ترجمة موسى جندي ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٦ م .

الاحداث في مجال التطور الاجتماعي وبدرجة كبيرة تماماً[1] .

وقد تعزز هذه الاتجاه لتفسير التاريخ بتأثير كتابات سارتر حول الوجود والعدم ومقولته بأن الوجود ليس له سبب ولا منطق ولا ضرورة ، وبالتالي فإن انعدام السبب وانعدام المنطق وانعدام الضرورة هو في جوهره سلسلة من المصادفات اللامسببة .

وهنا لا بد وان نتفق تماماً مع رأي ادوارد كار بأن :

« **النظريات التي تشدد على دور الاتفاق او المصادفة في التاريخ لا بد ان تسود لدى اية جماعة او أمة تكون في حضيض الاوضاع وليس في ذروتها** »[2] .

وهذا التفسير اذا ترجم الى نفس المصطلحات التي استخدمناها في السطور السابقة ، نجد انه يتفق مع مقولاتنا السابقة من حيث ان الأمة التي تكون في مرحلة الحضيض سواء كان هذا الحضيض هو نتيجة للانكسار العسكري والانهزام امام قوة اخرى (كما كان حال اليونان بعد غزو الرومان لبلادهم حين انخرط مؤرخوهم في لعبة المصادفة ، وكما كان حال بعض الدول الاوروبية في فترة الحربين العالميتين) ، أو أن هذا الحضيض هو نتيجة تراكم تاريخي طويل لحالات متفاقمة من « الحضيضية الجزئية » الى ان اصبحت حضيضاً شاملاً وهذا بالضبط وضع المجتمعات المتخلّفة (حيث يمكن اعتبار حالة التخلف ذروة او « قاعاً » لسلسلة من الانهزامات التاريخية على شتى الجبهات) ان الأمة التي هي في مرحلة الحضيض يكون دورها في الفعل والفاعلية واتخاذ القرار ايضاً في الحضيض . وبالتالي فإن مشاركتها هي كأمة بأفرادها ومؤسساتها وكامل تركيبتها تكون مشاركة هامشية تكاد لا تذكر . وبالتالي فإن التاريخ بالنسبة لها في تلك الحقبة هو « وقوع من الخارج » او هو فعل الآخرين وتصميمهم وفاعليتهم . وبالتالي فإن افراد هذه الأمة وجماعاتها او من يمكن ان ينجو أو يفلت من الداخل ليقف أمام الخارج ولأنهم ليسوا طرفاً فاعلاً فيما يمكن ان يقع فإن ما يمكن ان يقع هو صدفة . بعبارة اخرى ان تتضاءل ديناميكية الجدل الاجتماعي الاقتصادي ، **وبالتالي تضاؤل دور المجتمع في رسم مستقبله والتحكم بمصيره وفي صنع التاريخ هو ما يعبر عنه استسهالاً او تبسيطاً او يأساً او احباطاً او حتى جهلاً بأنه الصدفة في التاريخ** ، فيقال بأن التاريخ صدفة او سلسلة من المصادفات . ونقتبس هنا ما كتبه كار بهذا الصدد :

---

(١) ادوارد كار ـ **ما هو التاريخ** ، ترجمة ماهر كيالي وبيار عقل المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٦ م (الطبعة الأولى) .

(٢) ادوارد هالت كار ـ المصدر السابق ص ٩٣ ـ ٩٤ .

- **« كان منتسكيو اول من حاول ان يدافع عن قوانين التاريخ ضد هذا التطفل (مفهوم الصدفة) ، فقد كتب في كتابه الذي تناول فيه عظمة وانحدار الرومان انه اذا كان ثمة من سبب خاص كالنتيجة العرضية لمعركة ما ادى الى خراب احدى الدول ، فقد كان ثمة سبب عام جعل تلك المعركة كافية بمفردها للتسبب بسقوط هذه الدولة » .**

وهكذا فالمصادفة ليست مهمة جداً بالمعنى التاريخي . فبوسعها ان تسرع أو أن تؤجل ، ولكن ليس لها ضمناً ان تغير جذرياً مسار الاحداث . ومن جهة اخرى فمن المنطق ان نفترض بأن صدفة ما او اتفاقاً ما يعوّضه اتفاق آخر بحيث ان الاتفاقات او (المصادفات) تختزل نفسها في نهاية المطاف .

كذلك فإن المصادفة تبدو بشكل خاص في طبع الأفراد[1] وليس بالضرورة في قوانين التاريخ .

ان اهمية الاشارة الى مفهوم الصدفة في التاريخ وفي محاولتنا لفهم التاريخ المعاصر والمستقبل تعود الى سببين رئيسيين :

السبب الأول : ان مثل هذا المفهوم لا يزال رائجاً في كثير من الدول النامية وبشكل خاص في الوطن العربي ، ليس من الضرورة على ألسنة الجمهرة من المؤرخين بقدر ما هو في اذهان الجماهير ، ولا تزال حتى الآن تُفسر الأحداث والهزائم المتوالية والساحقة على انها مجرد « مصادفات » او سوء طالع او ما شابه ذلك من اصطلاحات لا تمت الى العلمية بشيء . بل انها بالغة الخطورة من حيث دورها في اخفاء الحقيقة واقناع الجماهير بأنه ليس من خطأ هناك تجب المحاسبة عليه او خطأ يسيطر على كامل التركيبة السياسية الاقتصادية الاجتماعية . وبالتالي فإن الهزيمة او الفشل مسؤولية لا أحد . . . انها مسؤولية الصدفة وحدها . . . او الحظ . . .

هكذا فُسِّرت هزيمة حزيران ١٩٦٧ م في بداياتها حين « لعبت الصدفة دورها » فجاء الطيران الاسرائيلي المهاجم من الغرب بدلاً من ان يأتي من الشرق كما كان من المفروض ان يأتي ، لو ان لعبة الحرب تجري حسب الأصول أي قصر المسافة للوصول .

وكذلك قيل بأن الصدفة وحدها هي التي دعت الى اقامة حفل لعدد من طياري وضباط سلاح الطيران المصري عشية الخامس من حزيران . ففاجأهم العدو مرهقين .

---

(١) كار ، المصدر السابق ص ٩٤ .

ولولا تلك المصادفة لتغير وجه المعركة . ويقال كذلك بأن الصدفة قد لعبت دورها في عدم ابلاغ اشارة التحذير بالهجوم الاسرائيلي الكاسح الذي شنّه الطيران الاسرائيلي حين ارسل هذه الاشارة الفريق عبد المنعم رياض من مقر قيادته المشتركة في الاردن الى مقر القيادة العامة في مصر .

ويقال بأن جهاز الاستقبال في مكتب القيادة العامة كان عاطلاً « بالصدفة » وكذلك نسي الشاويش « حسنين » الذي تلقى اشارة التحذير التي كانت تحمل الاسم الرمزي « عنب » في مكتب المشير عبد الحكيم عامر . نسي ان ينقلها الى مرؤوسيه . وهكذا انزلق الأمر الى سلسلة من المصادفات التي لا تنتهي والتي يراد من المواطن ان يفهم تاريخه المعاصر على أساسها .

ان مفهوم الصدفة يعتبر وسيلة سهلة ومغرية للتهرب من مسؤولية البحث عن الأسباب وتقصي الدوافع لاكتشاف حقيقة التاريخ بمفهومه السببي على الأقل . وطبيعي ان يترتب على هذا الاكتشاف آنئذ ما يترتب من ضرورة التغيير وضرورة الاصلاح ، وما قد يقود اليه الأمر من مخاطرة . وبالتالي اقحام الباحث نفسه في معترك التغيير في مواجهة القوى التي تحاول اخفاء الأسباب او تبسيطها . وهنا قد يلتحم المؤرخ الباحث عن الحقيقة مع قضايا الوطن وتصبح لدراساته وابحاثه ليس فقط مردودها العلمي والاكاديمي البحت وانما ايضاً دورها في التقدم وقيمتها الوطنية والانسانية العامة .

من البديهي اننا لا نحاول هنا انكار الصدفة في التاريخ بشكل مطلق . بقدر ما نحاول دحضها واستنكارها في صنع المجرى الرئيسي للتاريخ ، وفي تحديد المسار الأساسي للاحداث ، سواء كان ذلك في الماضي او الحاضر او المستقبل . واذا اردنا ان نكون اكثر دقة وربما اكثر تساهلاً في الوقت نفسه مع « مفكري الصدفة » فإنه يمكن الزعم بأن هناك ما يمكن اعتباره « محاسن الصدف » و« مساوىء الصدف » والتي قد تشكل تطويراً لمفهوم منتسكيو الذي اشرنا اليه .

محاسن الصدف ان تقع الصدفة في التاريخ بحيث تكون منسجمة مع المجرى الرئيسي الذي فرضته او تفرضه ظروف موضوعية حقيقية . وهنا تكون الصدفة بمثابة الشرارة التي تشعل نار الحدث . في هذه الحالة فإن عملية بناء الواقع التاريخي في حينه تكون آخذة في التعاظم والتبلور ، وتكون « محاسن الصدف » قد اسرعت او عجلت بها بشكل متوقع ليس لدى « منتظري الصدفة » او « صانعي الأحداث » بل متوقع من اي شرارة مشابهة . وعلى النقيض فإن « مساوىء الصدف » هي تلك الصدف التي تأتي لتفشل

حدثا لم تكن ظروفه الموضوعية قد نمت ، وتمكنت من الواقع الى درجة النضوج ، **بحيث** شكلت الاتجاه التاريخي العام . او هي ذلك النوع من الاحداث الذي يقوم اساساً على عناصر من النجاح والامكانية أو الاحتمال ضعيفة في جوهرها ، او تقابلها احتمالات مضادة كثيرة . وبالتالي فإن الانهيار يكون محتملاً تماماً . . . ومساوىء الصدف ان يتم الانهيار نتيجة حدث ما ، نوجّه اليه اهتمامنا صدفة ، ونعزو اليه مجمل الاسباب : كما فعل « **ونستون تشرتشل** » جادا او هازلاً حين عزا انهيار امبراطورية **الاسكندر المقدوني** الى عضة قرد أودت بحياة الزعيم المقدوني ، وكأنه يريد ان يوصلنا ربما من موقف السخرية الى الاستنتاج بأن قردا مدللا بعضة مختارة قد استطاع تحطيم او انهاء حياة الامبراطورية الشابة التي شرع الاسكندر ببنائها .

ان التاريخ يتحول انذاك الى فصل من فصول مسرح اللامعقول ليس الا . . وهذا مرة اخرى ينسحب على « حسنين » الذي نسي ابلاغ الرسالة الى قيادة الجيش المصري . اذ انه ايضاً نوع من اللامعقول ان يخطط جيش مهاجم عملية الهجوم مستندا الى مثل هذا الافتراض ومتأملاً وقوع مثل هذه الصدفة .

ومن ناحية رياضية وواقعية هناك احتمالات للعديد من الصدف المضادة : ان نسيان الشاويش « حسنين » ابلاغ الرسالة (اذا كان هذا النسيان حقيقياً وعفوياً وليس مفتعلاً هو من « محاسن الصدف » بالنسبة للطيران المهاجم ، حيث رتبت قيادته وخططت واستعدت واستثمرت لهذا الهجوم بكل ما اوتيت من مقدرة وخبرة مستندة الى ما توفر لديها ايضاً من المعلومات صغيرة كانت او كبيرة . وهكذا جاء هذا « النسيان » والذي هو ظاهرة انسانية اعتيادية متوقعة تماماً على مستوى الافراد جاء تعبيراً عن ضعف واضح في النظامية العسكرية المصرية آنذاك : ضعف في وسائل التدقيق والتصحيح الذاتية لمنع حدوث ما يتوقع ان يحدث[١] .

لقد كان النسيان الصدفة في حرب حزيران ١٩٦٧ م من مساوىء الصدف للجانب المصري الذي كانت خطوط اتصالاته مكشوفة ، واستعداداته محدودة ، واستهانته بالعدو ملحوظة ، وخبرته القتالية في حروب حديثة متواضعة ، وهكذا فإن احدا باستثناء مفكري « التاريخ الصدفة » لا يمكن ان يوافق قائد الطيران المصري السابق الفريق **صدقي محمود** على مقولته بأنه لولا تلك الحادثة لتغير وجه الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ م[٢] .

---

(١) يستطيع الانسان ان يطلق لخياله العنان ليتصور عشرات من الصدف من هذا الطراز كان من شأنها ان تؤدي الى نفس النتيجة في اي معركة حاسمة من معارك التاريخ .

(٢) الفريق محمد صدقي محمود ، مذكرات حول حرب حزيران ١٩٦٧ م جريدة الرأي الاردنية ١٢/٣/١٩٨٣ م

في هذا الاطار فقط اي مفهوم « محاسن الصدف » ومساوىء الصدف يمكن فهم الاحداث فهماً واعياً ومسؤولاً وداعياً الى مزيد من البحث والاستقصاء لمعرفة التفاصيل التاريخية التي قد لا تزال غامضة حتى الآن ، والتي يمكن حجبها واخفاؤها بل واجهاض كل جهود تجاه كشفها من خلال الاطمئنان المريح الى عنصر الصدفة .

وفي هذا الاطار فقط يصبح للتاريخ العام قيمة وعقلانية دون ان يكتسب « طابعاً غامضاً جداً » بسبب الغياب غير المعقول او غير المبرر علمياً لعنصر المصادفة فيه .

السبب الثاني : ان النظامية Systemism والمؤسسية Institutionalism في العصور الماضية كانت بالضرورة في بداياتها الأولى سواء بالنسبة للهياكل الاقتصادية او السياسية او الخدمة العسكرية ، وغير ناضجة ، سواء كان ذلك بالنسبة للافراد او للمجموعات . وبالتعريف فإن ضآلة النظامية وجنينية المؤسسية تعني ان الدور التاريخي للمركبات والعناصر المفردة سيكون اكثر بروزاً وتأثيراً من دورها في حالة انخراطها واندماجها وذوبانها في بوتقة النظامية والمؤسسية المتطورة . وكلما كانت « التركيبة » أقرب الى العناصر والمركبات المتراصفة منها الى النظامية المعقدة اصبحت اكثر ضعفاً وهشاشة للحدث التاريخي لافتقادها الى ديناميكية الدفاع وجدلية التصحيح والمناعة التي تكتسبها المؤسسة الأكثر تطوراً . وبالضبط فإن هذه الهشاشة Vulnerability تجعلها اكثر عرضة للتأثر « بالمصادفات » التي تهب عليها من كل اتجاه والتي هي في جوهرها خط الاحداث الاعتيادي المتوافقة مع مجراه العام لدى الجانب الآخر ، وكثيراً ما تكون « المصادفة » في هذه الحالة وبتطبيق مفهوم الاحتمالات هي اما من « محاسن الصدف » أو « مساوىء الصدف » .

وهذا الجانب من فهم التاريخ له اهميته الخاصة في المجتمعات النامية وبشكل خاص في الوطن العربي ، اذ ان التخلف في جوهره تخلف شامل . . تخلف في الانتاج ، وتخلف في التكنولوجيا ، وتخلف في العقلية ، وتخلف في الادارة ، وتخلف في العلاقات وبدائية في معالجة الكثير من المسائل . . انها ضعف في النظامية والمؤسسية[1] ، وبالتالي فإن الهيكلية في كثير من مجالات الحياة هي هيكلية الموزاييك ، وليس هيكلية النظام المتماسك ذي الديناميكية والجدلية القوية التي تكتسب المناعة والقوة بمرور الزمن . في ظل هذا الموزاييك ، فإن « قوة المصادفات » الوافدة او الطارئة سيكون لها الأثر الواضح في تحديد

---

(١) سوف نتناول مفهوم التخلف بالتفصيل في فصل لاحق .

المستقبل . ليس لأن قوة المصادفات هي التي تصنع التاريخ ، بل لأن الضعف النظامي والمؤسسي هو الذي يتيح الفرصة لأي قوة او حدث ان يكون له اثر فاعل ، ويتيح الفرصة للحوادث العشوائية ان تحدث نتائج كبيرة[١] .

وحين يكون نظام الحكم فردياً كما هو الحال في العديد من الدول النامية لا يستند الى مؤسسة دستورية فاعلة بالمفهوم الحديث . . . فإن الصدفة في اطار الموضوعية الاجتماعية الاقتصادية هي التي ستتحكم في المستقبل . . . اذا جاء « حاكم صالح » فهذا من محاسن الصدف واذا جاء « حاكم مستبد طاغية » فهذا من مساوىء الصدف .

ولأنه في غياب المؤسسة ليس هناك قواعد واصوليات ذات علاقات نظامية للاختيار فإن اختيار المناصب القيادية في الدول هذه يكون خاضعاً ايضاً لمحاسن الصدف او مساوئها . ولأنه ليست هناك علاقات نظامية فإن الاستمرار والتواصل والتطوير القيادي خاضع للصدف ، صدف الحياة والموت ، والمحبة والكراهية، والنجاح والفشل ، والعقلانية والخرافية ، هذه الخرافية التي كثيراً ما كان لها في الهياكل الضعيفة المتراصفة الهشّة ، دور في تسيير شؤون دولة او حتى قيادة الجيش او تحديد مصير المعارك[٢] .

وهكذا يمكن الاستمرار بقائمة لا نهاية لها من الصدف ، والتي هي بكل حق تعبير عن « واقع » أو « تاريخ » ما كان ليكون غير ما كان بغض النظر عن التغييرات والتبديلات والمصادفات التي يمكن ويحتمل ان تقع في الجزئيات وتصيب الظواهر الخارجية . وفي الوقت نفسه يقابل هذا الموزاييك المتراصف امعان في النظامية والارتقاء بها وامعان في المؤسسية وتطويرها من جانب المجتمعات المتقدمة . ويرافق ذلك تجديدات متواصلة لديناميكية التصحيح الذاتي ورفع الكفاءة والفاعلية والتخطيط البعيد المدى ، والقاعدة الضخمة من المعلومات والخبرة التاريخية .

ان مؤدى كل ذلك ارتفاع قدرة المجتمعات المتقدمة على ابعاد « عامل المصادفة » عن تقرير مصيرها مهما كان الاحتمال ضئيلاً او قوياً . وفي الوقت نفسه ارتفاع قدرتها على التأثير على مستقبل المجتمعات المتخلفة واخضاعها الى « مصادفات وهمية » لا تنتهي . ومن ثم

---

(١) تجدر الاشارة هنا الى ان جونار ميردال اعطى اهمية بالغة للضعف المؤسسي والهيكلي في الدول المتخلفة وعزا استمرار التخلف الى عدم القدرة اولاً على بناء المؤسسات ثم الى اسباب اخرى . . .

(٢) انظر اتهامات محمد حسنين هيكل للفريق فوزي وشعراوي جمعة بتحضير الارواح محمد حسنين هيكل بصراحة / تحضير الارواح ، الاهرام ٤ حزيران ١٩٧١ م .

رسم تاريخها على « موائد » لا تشترك المجتمعات المتخلفة فيها ولا تجلس عليها ، وربما لا تعلم بها ، وهنا سوف تقرأ المجتمعات المتخلفة اعمال واحداث ومنجزات وافرازات المجتمعات المتقدمة المؤثرة عليها وكأنها من محاسن صدف او مساوىء صدف ليس الا[1] .

وهكذا فإن تحرير العقل الاجتماعي والعقل السياسي من مفهوم الصدفة في صناعة التاريخ اصبح اكثر الحاحاً من اجل المستقبل ومن اجل الاطمئنان الى سلامة هذا المستقبل .

انه من المتوقع تماماً ان يكون مستقبل المجتمعات المتخلفة معرّضاً لشتّى الضغوط ولشتّى « الترتيبات الخارجية » والتي من الممكن ان تؤثر تأثيراً كبيراً على مسيرة هذه المجتمعات ، سواء كان ذلك بسبب احكام الترتيبات الخارجية ودقتها او بسبب الضعف المحلي وانعدام النظامية والمؤسسية الكافية لمواجهة احتمالات الخطأ والصدفة ، ولادخال عمليات التصحيح المتواصلة[2] ، ونستطيع ان نزعم هنا بأن « خطر الصدفة » الذي يواجه مستقبل الدول النامية هو بالضبط تلك القرارات او المواقف الناشئة عن عدم الاستيعاب لتعقيدات المرحلة .

١ ـ ٥ في السببية

بالرغم من ان مفهوم السببية بفضل ارتفاع مستوى التعليم والثقافة قد اصبح في الحقبة المعاصرة من المفاهيم المسلم بها وخاصة في اطار التغيرات والأحداث اليومية ، إلا ان الاشارة الى بعض جوانبه في الاطار التاريخي العام لا زالت تحتل بعض الأهمية .

والسببية كما هو معلوم وباختصار خضوع النتائج للمقدمات او النتيجة للسبب ، واستحالة حدوث النتائج دون الاسباب الداعية والفاعلة . وبذا فهي مضادة في الاطار

---

(١) اشارة الى ما كان يتم في الاجتماعات السرية التي تقرر فيها مصير الدول الصغيرة وخاصة في فترة الاستعمار الاوروبي التقليدي .

(٢) من المفيد ان لا ينظر الى هذه المسألة من جانب واحد هو الجانب السياسي والعسكري ولكن الجوانب الاقتصادية والثقافية تلعب دوراً لا يقل أهمية . وبسبب العلاقات الدولية وارتفاع تكلفة المشاريع ، فإن بضعة قرارات أو اتفاقات اقتصادية خاطئة بطريق الصدفة اوعدم المعرفة ، كافية لأن تدخل أي دولة نامية في مأزق اقتصادي يؤثر على مستقبل التنمية فيها لفترة طويلة بل وربما يدخلها في تبعية اقتصادية وتكنولوجية بالغة التعقيد (صفقات الاسلحة ، الطيران ، الصناعات الفخمة ، محطات الكهرباء ، السدود) ، ان مثل هذه الصفقات والتي يمكن ان تتم بشكل او بآخر لم تكن متاحة في الماضي ، ولم يكن التاريخ السياسي الاقتصادي وبالتالي المستقبل معرضاً لمثل هذه « الصفقات » انذاك .

التاريخي العام لمفهوم الصدفة . وكذلك مضادة بشكل ما لمفهوم الجبرية ، ومضادة في مفهومها المادي للغيبية .

وهي بذا تحتل مكانها كواحدة من العلاقات الطبيعية الأساسية في الوجود وعلى شتّى المستويات ومختلف الصعد .

وفي الاطار العام ، فإن الاسباب قد تعني نظاماً بسيطاً أو نظاماً معقداً من الاسباب المتداخلة المتفاوتة في عناصر القوة والتأثير في حين تعني في الاطار الخاص أكثر العناصر تأثيراً وفاعلية . يستتبع هذا . ان يفرض الموقف العقلاني الواعي لحقائق الوجود واساسياته على الانسان الاعتقاد بأن وراء كل حدث او نتيجة سبباً : بسيطاً او مركباً ، معروفاً أو مجهولاً واضحاً او غامضاً ؛ حيث ان مجهولية الاسباب لا تنفي بالضرورة وجودها ، وتنسحب قاعدة السببية على الانسان بسلوكياته اليومية كما تنسحب على كافة جزئيات الوجود الأخرى وبغض النظر عن الزمان والمكان وبالتالي تنسحب على التاريخ بنفس الكيفية .

غير انه من الملاحظ عند اخضاع تفسير التاريخ لمفهوم السببية كثيراً ما تنزلق وسائط الاعلام والتي تلعب دورها في الرؤية الاجتماعية للتاريخ تنزلق في سببية قسرية او سببية تافهة او غير واقعية . ومن هنا صار ضرورياً ولأسباب عملية ان نميز بين ثلاثة انواع من السببية :

١ ـ السببية العقلانية .
٢ ـ السببية القسرية .
٣ ـ السببية التافهة .

فالسببية العقلانية هي تلك التي يتمثل فيها موقف الباحث بالتقصي عن الاسباب الحقيقية المتسمة بالجدية والموضوعية والتي تقوم على عملية انتقاء واعية للوقائع أو الاحداث أو الاسباب ذات المغزى ، ويكون قادراً على التمييز بين ما هو طارىء عارض وبين ما هو جوهري وحقيقي . ومن ثم يحاول اخضاع ما توصل اليه لعملية التمثيل العقلي السليم والتي تتأثر بدون شك بالنمط الذي يعتمده للتفسير والتحليل ، ولكنها تبقى متمشية مع اصول المحاكمة العقلية الواعية والسليمة ، وبالتالي فهي دائماً منفتحة تجاه الحقائق الجديدة وتجاه البحث والمناقشة ، وهكذا ومن خلال مثل هـذا الموقف يمكن ان يتـطور مفهومنـا للتاريخ ويكون للبحث التاريخي اذاك قيمة هامة تؤهله لأن يصبح هدفاً علمياً وانسانيـاً نبيلاً ، ووسيلة عملية لدفع عجلة التقدم .

وفي السببية القسرية نلاحظ ان الباحث يأخذ موقفاً تعسفياً ، فيختار من الاسباب ما

يلائم غاياته ، ويتجه الى اقحام تلك الاسباب واسقاطها على الواقعة التاريخية للخروج بنتائج ايضاً تعسفية او مفروضة سلفاً ، ومثل هذه المواقف كثيراً ما تستشف وتلاحظ في التفسيرات الرسمية وشبه الرسمية الموالية للسلطة في البلدان النامية ، وفي احيان اخرى ينزلق اليها اصحاب العقلية الدوغماتية من المثقفين . يعود ذلك لسببين :

الأول : ان الموقف الدوغماتي بطبيعته موقف قسري واقحامي وضيق الأفق وقليل المرونة ، وبالتالي فإن أي معالجة للتاريخ من هذه الزاوية سوف تتعرض للقسر والاقحام .

الثاني : ان الموقف الدوغماتي يعطي الاجابات الجاهزة وبالتالي يريح الباحث من عناء البحث والجهد ، ويفترض في القارىء أو الباحث ضعف العقل والجأش أمام صدمة اكتشاف الجديد واكتشاف الحيود واكتشاف الخصوصيات والوقوف امام التغيرات التاريخية لمسارات الأحداث .

أما حين ينحدر الأمر الى السببية التافهة فإن الباحث يفقد القدرة على التمييز بين الاسباب العقلانية والأخرى العرضية والتي هي غير قابلة للتعميم .

وفي هذه الحالة يفقد التاريخ معناه وقيمته ويتحول الى سلسلة من المفاجآت والصدف والمفارقات والأحداث الاعتباطية التي لا تخدم أي هدف ولا تسير لتحقيق اية غاية ، فلا هي تصلح للتعميم حتى تتحول الى دروس قابلة للتعلم ، ولا هي ذات قيمة تساعد على تعميق فهمنا للتاريخ الماضي ، ناهيك عن المستقبل والذي لا يفصله عن الماضي سوى ذلك الخط الوهمي السريع الحركة والذي نطلق عليه اسم الحاضر .

من المفيد هنا ان نبين بأن مفهوم السببية كانت له جذور قوية وناضجة في الفكر الاسلامي والفلسفة الاسلامية ، وفي وقت مبكر جداً او خاصة لدى المعتزلة . حيث كان يُعبر عنه في ادبيات التراث بتعبير العلة والمعلول بحيث اذا حصلت العلة حصل المعلول لا محالة ، ومع هذا لم يسلم هذا المفهوم من الالتباس وربما التحوير يسبب اختلاطه مع مفهومين آخرين في الفكر الاسلامي ، واللذين لعبا دوراً بارزاً في المفهوم الاجتماعي للتاريخ وخاصة في جوانبه السياسية العامة وجوانبه الفردية الخاصة ، وهذان المفهومان هما :

١ - الجبر أو القدر[١] .

---

(١) من المهم ان نلاحظ ان الجبرية والقدرية قد تداخل معناهما الواحد في الآخر بحيث اصبحا متقاربين تماماً في حين ان الاساس في القدرية هي الفئة القائلة بقدرة الانسان وحرية ارادته مقابل الجبرية القائلين بعدم قدرة الانسان =

٢ ـ الغاية من الوجود أو غائية التاريخ

أولاً : الجبرية

إن هذا المفهوم لهو على جانب كبير من الأهمية من حيث نتائجه السياسية والعملية حين يُطبّق على تفسير التاريخ ، او تحديد المستقبل وصنعه . وكذلك من حيث حساسيته الدينية[١] .

ان مفهوم السببية والذي يربط النتائج بالاسباب وبالتالي يعطي قيمة غير عبثية للتاريخ اذا اختلط او استبدل مع مفهوم القضاء والجبر فإن التاريخ يفقد مرة ثانية تلك الصفة المميزة له ويتضاءل دور الانسان ليصبح اكثر هامشية ، ليس فقط في صناعة التاريخ بمفهوم الماضي بل ايضاً وفي صناعة المستقبل . وفي هذه الحالة يلتقي مع مفهوم الصدفة مع فارق واحد هو : ان الصدفة التي سبقت الاشارة اليها هي صدفة قائمة بذاتها ولذاتها ، في حين انها في مفهوم السببية ـ الجبر تصبح صدفة من حيث دور الانسان طرفاً فيها ، أو من حيث فاعليته وتوقعه وحساباته حيث الغاية النهائية غير المعروفة .

ويبدو ان التحليل الذي اوردناه حين اشرنا الى مفهوم محاسن الصدف ومساوىء الصدف ينطبق كذلك على مفهوم الجبر في تفسير التاريخ .

أي ان الجبر في التاريخ « كحالة قاهرة » مقبول بسبب ضعف النظامية والمؤسسية في التركيبة الاجتماعية السياسية الاقتصادية ، وبسبب خفوت وضآلة ديناميكية الجدل في عملية التخليق التاريخي . ولأن المجتمعات المتخلفة تكون فاعليتها هامشية ويكون تناسب القوى فيها غير متوازن ، فإن الجزء الأكبر مما يقع فيها او يقع لها هو مفروض عليها : مفروض عليها من السلطان الذي يتمتع بالقدرة والجبروت ، ومن الطبقات الأعلى على الطبقات الأدنى ، ومفروض على الكل من الخارج ، وبالتالي فإن الجبرية التي قد تقع على

= وانعدام حريته في الاختيار .

(١) القضاء والقدر بخيره وشره جزء من العقيدة الاسلامية . ومع هذا يرى المعتزلة ان هذا المفهوم يجب ان لا يعمم بحيث يؤدي الى سلب الانسان قدرته على الاختيار والعمل ، ولذا فقد قالوا بأن الله لا يخلق افعال الناس (بمعنى يفرضها عليهم) وانما هم يخلقون اعمالهم ، وان كان ذلك لا يتعارض ابداً مع مشيئة الله وارادته ، وجعلوا هذا المبدأ احد الأسس لعدالة الثواب والعقاب الذي يستحقه الانسان .

احمد امين ، فجر الاسلام ، دار الكتاب العربي بيروت ، لبنان / الطبعة العاشرة ، ص ٢٨٣ وما بعدها .

المجتمع هي « اجبارية » او جبرية المجتمعات الأقدر على العمل والأقدر على الفاعلية ، او حتى جبرية القوى الداخلية الأكثر سلطة والاشد اقتداراً وحيلة ومكراً .

فإذا اخذنا البون الشاسع بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة بعين الاعتبار ، **فإن المجتمعات المتخلفة اذا استمرت فيما هي عليه واذا استمرت الهوة بينها وبين المجتمعات المتقدمة في الاتساع فإن « أقدار المجتمعات المتخلفة ومصائرها » تصبح كما هو متوقع بيد المجتمعات الأكثر تقدماً** ، وبالتالي فإنها سوف تفقد القدرة على السيطرة وتخسر زمام المبادرة ويصبح مستقبلها رحلة قاسية وشاقة من الجبرية الغامضة التي يلفها ضباب من الصدف والمفاجآت . وعلى مدى التاريخ استفادت السلطة الحاكمة من تفسير التاريخ بمفهوم الجبر وكذلك مفهوم الارجاء[(١)] ، ان الارجاء والجبر كليهما يؤديان الى الرضى والقبول بما هو كائن ، باعتباره امراً لا حيلة للانسان فيه ، ويعود بنا لا من حيث الموقف الديني بل من حيث فهمنا للتاريخ وتفاعلنا معه ، الى نظرية بوبر شبه العبثية « بأن كل شيء ممكن في مجال القضايا الانسانية »[(٢)] . وكما هو معروف فإن موقف الجبر والارجاء والسببية في تفسير التاريخ كموقف خاص من التاريخ الاسلامي وفيه ، قد تحوّر على يد الامام الغزالي في القرن السادس الهجري وبنفس الاتجاه الى موقف سياسي ليدفع الى الفتوى بعدم جواز الثورة على الخليفة المسلم حتى ولو كان ظالماً او فاسداً ، وذلك خشية الفتنة والقتل والتي لن يقتصر ضررها على الفئة الظالمة بل سيصيب الابرياء من المسلمين . وهكذا نشأ تبرير لقبول ضعف الخلافة الاسلامية في العصر العباسي الثاني وعدم ادخال التصحيحات التي يستدعيها الحال[(٣)] ، وقد ظهرت افكار مشابهة لأفكار الغزالي في كل امارة وسلطنة تقريباً وعلى مدى القرون الماضية وحتى مطلع القرن الحالي .

وكثيراً ما تروج هذه الأفكار وتنتعش في الوقت الذي تتصاعد فيه الجهود والمساعي لادخال الاصلاحات وتطوير المؤسسة السياسية والدستورية في البلاد كما كان الحال في

---

(١) لقد كان موقف المرجئة بتركهم الخلافات الاسلامية السياسية والفكرية والتي هي في جوهرها كانت ولا تزال مصيرية من حيث تأثيرها على رسم مستقبل المجتمع والدولة الاسلامية تركهم اياها من غير نقد ومن غير تحليل ، وكما يقول احمد امين ، كان تأييداً سلبياً لبني امية وفيما بعد تأييداً سلبياً لأي سلطة سياسية قائمة ، او بصورة اهم لأي وضع اقتصادي اجتماعي قائم .
احمد أمين ، المصدر السابق

(٢) K.R. Popper, The Open Society 2nd edition 1952, ii, P 197.

(٣) بطبيعة الحال كانت هناك اراء مضادة لهذا الاتجاه وتستند الى مبررات ومبادىء دينية ايضاً ولكنها لم تكتسب نفس القوة التي اكتسبتها افكار الامام الغزّالي .

الخلافة العثمانية . أي في الوقت الذي كانت دعوة الافغاني والزهراوي مثلاً وغيرهم من المصلحين والمتنورين ، تحاول ان تأخذ دورها في « تصحيح المسار التاريخي » للدولة العثمانية . كانت مثل هذه الأفكار التي يختلط فيها الجبر بالارجاء وتغلف بغلاف ديني تدعو الى وقف التغيير والرضا بالواقع[1] .

ان اهتمامنا في هذه القضية ليس من حيث جانبها الديني على اهمية ذلك ، بقدر ما هو من حيث جانبها التاريخي ومن حيث تأثيرها على مسألة « الوعي بضرورة التغيير » ، والتعرف على الاسباب الموجبة للتغيير والاطمئنان العملي « **ان التغيير فيها هو قائم هو تغيير للتاريخ وتغيير للمصير** » ، **وهذا الوعي بالضرورة هو واحد من اهم المحركات الاساسية لمسيرة التاريخ ، ليس فقط من حيث الماضي بل واهم من ذلك من حيث المستقبل** ، واخطر من ذلك او مساو له في الخطورة ، ان هذه التداخلات او الخلط وما يتبعه من استنكاف المفكرين والفلاسفة والمؤرخين وكذلك « الانسان المواطن » عن الخوض في تفسير التاريخ وتفهمه وتقصي حقائقه واسبابه ومسبباته ، يترك المجال دائماً مفتوحاً للسلطة لكي تفسر التاريخ لصالحها وتصبغ الأحداث بالصبغة التي تراها : ابتداءاً من تقريع الناس وتحميلهم مسؤولية ما يجري بسبب « فساد ضمائرهم » وفساد معتقداتهم وانتهاء بارجاع ما يحدث الى ارادة الله ومشيئته التي لا راد لها[2] .

---

(١) لعل دعوة الشيخ ابو الهدى الصيادي في النصف الثاني من القرن الماضي (١٨٤٩ الى ١٩٠٩) من الأمثلة البارزة والحديثة نسبياً في هذا الاتجاه . وكان في دعوته لدعم الخليفة العثماني قد جعله « ظل الله على الأرض » .
وينادى في الناس ان طاعة المسلمين له واجبة سواء كان عادلاً او جائراً وثورتهم عليه غير جائزة حتى لو خالف الشريعة . وان الاساس في الرعية الانقياد للسلطان خليفة رب العباد . وهذا الموقف كما هو واضح موقف سياسي ليس الاّ .

(٢) فعلى سبيل المثال نجد ان الحجاج لام اهل العراق وقرّعهم وعزا اعمالهم الى الشيطان . . قال في خطبته المشهورة بعد معركة دير الجماجم : « ان الشيطان قد استبطنكم فخالط اللحم والدم والعصب والمسامع والاطراف والاعضاء والشغاف ثم الامخاخ فالاصماخ ، اخذتموه دليلاً تتبعونه وقائداً تطيعونه ومؤمراً تستثيرونه . فكيف تنفعكم تجربة ؟ ؟ » وقال لهم زياد بن ابيه « اننا اصبحنا لكم ساسة وعنكم ذادة ، نسوسكم بسلطان الله الذي اعطانا ونذود عنكم بفيء الله الذي فوضنا ، فلنا عليكم السمع والطاعة فيما احببنا » . ولما دالت دولة بني امية رأى العباسيون ان الأمويين حلفاء للشيطان . فقال داود بن علي « تبا تبا لبني حرب بني امية وبني مروان . . . ركبوا الاثام وظلموا الانام وانتهكوا المحارم وغشوا الجرائم وجاروا في سيرتهم في العباد وسنتهم في البلاد التي بها استلذوا تسربل الاوزار ، وركضوا في ميادين الغي جهلاً باستدراج الله وامنا لمكر الله ، فاتاهم بأس الله بياتاً وهم نائمون ، وأدا لنا الله من مروان . . فوجد امامه ووراءه وعن شماله من مكر الله وبأسه ونقمته ، ما أمات باطله ودحض ضلالته » الى ان قال « فخذوا ما اتاكم الله بشكر والزموا طاعتنا » .
الجاحظ البيان والتبيين ، الشركة اللبنانية للكتاب .

الثاني : غاية التاريخ

ان البحث في غاية التاريخ او غائيته أمر يرجع الى العصور القديمة والى فجر تاريخ الفكر الانساني ووعي الانسان ، لوجوده على هذه الكرة وتفاعله مع الطبيعة وخضـوعه لقوانينها واحداثها سواء كانت هذه القوانين والعلاقات مدركة بحقيقتها المطلقة او غـير ذلك .

وتحفل الكثير من الديانات والفلسفات وعلى مر العصور باشارات وتصورات مختلفة حول الغاية من الوجود : اهدافه . . وصيرورته ، ومنتهاه . في محاولة للاجابة على السؤال الكبير : ما الحكمة من الوجود ؟ وما هو الهدف منه ؟ والى ماذا سيؤول ؟

وبطبيعة الحال فإن الديانات والفلسفات القديمة وربما الوسيطة كانت أميل للبحث عن غائية التاريخ في اطار من الميتافيزيقا او الماورائية التي كانت تستند اليها تلك الديانات والثقافات السائدة فيها ومعها ، وهـذا لا ينفي بطبيعـة الحال ظهـور بعض التصورات العقلانية او الواقعية المبكرة لتفسير البعد الغائي للتاريخ . ولكنها كانت تصورات مبعثرة لها اهميتها المحدودة في نطاق التاريخ للفكر والفلسفة اكثر منها في نطاق التأريخ للثقافة والفكر الاجتماعي الممثل للشرائح والقطاعات العريضة من المجتمعات المعينة .

ولسنا نحاول هنا التأريخ لهذه الظاهرة او لهذا الجانب من تطور الفكر الانساني . فذلك على اهميته يبعدنا عن جوهر البحث الذي نحن بصدده . ولذا سوف نتعرض لمفهوم الغائية بشكل انتقائي متعمد دون تعسف ، والفيصل في هـذا الانتقاء هـو الاشارة الى المفاهيم والافكار التي كان لها التأثير الأكبر في تشكيل العقلية العربية لموقفها من التاريخ ، ولتفسيرها له وتقويمها لجوهره ، لأن هذا الموقف وعلى المستوى الاجتماعي العام هو الذي سيكون قاعدة انطلاق لتحديد الموقف العقلاني من المستقبل وهو موضوع اهتمامنا بالدرجة الأولى ، خاصة وان التغيرات والقوى المؤثرة في صناعة المستقبل وكما اشرنا في بداية البحث اخذت تتسارع بالشكل الذي اصبح فيه موقف « الانسان » من التاريخ او من المستقبل بالغ الأهمية . وتخرج الأديان السماوية الثلاثة اليهودية والمسيحية والاسلام عن غيرها من الديانات باعطاء غاية كبرى وراء الخلق ووراء الوجود وان اختلفت الصورة في الاسلام عنها في اليهودية والمسيحية . وفي معظم الأديان فإن الغاية في التاريخ تتعلق « بالخالق » او بالاله باعتباره صانع التاريخ الكوني وباعتباره محركاً للاحداث لتحقيق مشيئته وارادته وغايته التي قد تدرك جزئياً وقد لا تدرك . وقد تتضح للعباد وقد لا تتضح . وانطلاقاً من هذا المفهوم الغائي للوجود تتشكل القوانين وتفسر الأحداث ، وتتجمع الجزئيات لتصب في نهر الغاية الكبرى ، وبالرغم من ان مثل هذه الغاية الكبرى قد لا يعلمها الانسان يقيناً وتفصيلاً ،

إلا انه أي الانسان هو الجزء الأساسي من ادوات تحقيقها وان كانت هناك ادوات اخرى غير الانسان لتحقيق غاية التاريخ الالهية .

ولقد اختلف الفلاسفة العرب المسلمون في تحديد الغاية من التاريخ على ضوء ما هو مفصح عنه في القرآن او الحديث . وكان هذا الاختلاف واحداً من المرتكزات الفكرية للفرق والفلسفات الاسلامية المختلفة والتي كان ولا يزال لها دور كبير في تحديد موقف الانسان العربي من التاريخ ، ليس فقط التاريخ الماضي ، بل ومن الحاضر والمستقبل . وكان هذا المرفق (أي غاية التاريخ) في كثير من الأحيان يُفسَّر لصالح السلطة الحاكمة التي. استثمرته لصالحها أي استثمار ، حيث كان من السهل عليها شكلاً ومضموناً الادعاء بأنها هي جزء من الغاية الكبرى ، وبالتالي فإن حكمها للناس وانتهاجها النهج الذي هي عليه هو فصل من فصول هذه الغاية ، او على الأقل « لحكمة » لا يعلمها الناس تتفق مع الغاية الكبرى(١) .

ويميل جمهور من المسلمين الى الاقرار بأن الغاية الكبرى من الخلق او الوجود هي عبادة الله والتسبيح بحمده ، وبغض النظر عما يمكن ان تتحدد به الغاية الكبرى من منظور ديني ومن حيث علاقة الانسان تجاه خالقه ، على اهمية ذلك ، الا ان الخلاف الذي يستحق البحث نظرياً وعملياً هو ما دور الانسان وما هو قراره ازاء هذه الغاية ؟

ويرى البعض ان هذه « الغاية » واضحة ومحددة ولا مجال فيها للتأويل ، بل والأهم من ذلك انها نقطة ارتكاز الوجود بأسره وغاية التاريخ ، ولذا فهي تستحق ان يرسم الانسان حياته ليتوافق معها ويكرس نفسه لها ، وينقطع اليها ويزهد بالدنيا ويستخف بها ولا يأبه بمال أو جاه أو ثروة ، وان الدنيا عرض زائل(٢) .

وفي هذا الاطار أي رسم الانسان حياته لتتوافق مع الغاية الكبرى من التاريخ كما يراها هؤلاء قد يخرج الانسان من التاريخ بمفهوم مجابهة الوجود والعدم . وقد يتخلى عن دوره الفاعل فيه ، وقد يتحول الى واحد من الرعايا التي تحركها الأحداث في زاوية ،

---

(١) ولذا قال زياد ابن ابيه على لسان بني امية مخاطباً اهل العراق « . . . نسوسكم بسلطان الله الذي اعطانا . . . ونذود عنكم بفيء الله الذي فوضنا . . . فلنا عليكم السمع والطاعة فيما احببنا . . . »

(٢) انظر على سبيل المثال :

القشيري ، **الرسالة القشيرية**

الحجويري ، **كشف المحجوب**

ابن العربي ، **الفتوحات المكية**

وتشاهد الاحداث في زاوية اخرى ولا تشارك فيها الا في الحدود الدنيا[١] . وهو ما تتوق اليه السلطة المستبدة ، وما يوفر عليها الكثير من المتاعب والمطالبات[٢] .

وجمهرة اخرى لم تذهب الى هذا المدى في تفسيرها الغائي للتاريخ ، واخذت موقفاً اكثر عملية وواقعية وفسرت الغاية بأنها ليست فقط الانقطاع الى الله وانما القيام الى جانب ذلك بكل نشاط انساني لا يتعارض مع تعاليم الدين، فالعمل عبادة والعلم عبادة. الخ .

ان اهمية الاشارة الى مثل هذه المواقف من غاية الوجود تعود الى التأثير الكبير الذي تركته آراء اولئك العلماء والفلاسفة في المجتمع العربي الاسلامي وفي فلسفته وفي موقفه من الحياة ومن السلطة ومن التاريخ بشكل عام . واذا استثنينا حالات التطرف فإن المدرسة السنية قد قبلت الصوفية ووقفت منها موقفاً مشجعاً خاصة بعد مجيء الغزالي (المتوفي عام ٥٠٢ هـ / ١٧١ م) والذي كان له اكبر الأثر في التوفيق بين فقهاء السنة الذين غالوا على مر الزمن في مراعاة الشعائر الظاهرة وبين الصوفية المغالية في احوال الروح[٣] . ومع ان احداً لا يدعي ان فلاسفة السنة قد اخذوا موقفاً نهائياً من الغاية الكبرى للتاريخ ، بشكل يستدعي تغيير نمط حياة الانسان تغييراً صريحاً مكرساً لهذه الغاية على غرار المتصوفة . إلا ان « التوافقات الكثيرة » الرسمية والشعبية والفقهية بين السنة والمتصوفة وبمباركة السلطة في كثير من الاحيان قد ساعدت في اطار الظروف الموضوعية السياسية الاجتماعية السائدة على مدى التاريخ العربي على نجاح الأفكار الصوفية وتغلغلها بين الجماهير في معظم انحاء الوطن العربي الاسلامي ، فأصبحت تلك الأفكار وكأنها جزء من العقيدة[٤] .

---

(١) واضح ان المقصود هنا تقييم دور الفاعلية الدينوية ليس إلا .

(٢) هذا باستثناء الحالات التي تشعر السلطة ان مثل هذا الخروج من التاريخ قد يتطور الى وسيلة مستترة لدخول التاريخ مرة اخرى بالسيطرة على الحكم . كما كان من شأن الحلاج مثلاً مع الخليفة العباسي . فقد استطاع الحلاج السيطرة على مشاعر الجماهير واجتذابها اليه بشكل يمكن ان يتطور الى حركة سياسية خطرة فوجهت دار الخلافة الى الحلاج تهمة (القرمطية) واوعز الخليفة العباسي المقتدر بالله الى الفقهاء بمحاكمته فحكم عليه بالموت عام ٣٠٩ هـ / ٩٢١ م .

(٣) انظر : ابراهيم بدران ، سلوى خماش المصدر السابق ص ١١٥ .
كذلك : ابو حامد الغزالي ، احياء علوم الدين الجزء الأول ص ١٣ ـ ١٥ .

(٤) لاحظ احمد امين في تأريخه للحضارة الاسلامية والفكر الاسلامي النمو المطرد للتصوف منذ سقوط بغداد وحتى يومنا هذا فقال :
ان التصوف لا يحتاج الى عقل كبير . . ولذلك كانت دائرته اوسع ولأن الناس فقدوا الدنيا فتطلعوا الى الآخرة ويئسوا من العدالة الاجتماعية في الارض فاملوها في السماء . . ولم يجرؤوا ان يثوروا في وجه الحكام يطالبونهم بتحقيق العدل فقنعوا بالسلامة وضعفت عقولهم عن تمييز الحق من الباطل . . .
الى ان يقول :

=

علاوة على ذلك فإن هذه الفلسفة كما يقول احمد امين ادت بالاضافة الى اسباب اخرى الى العجز عن ربط الاسباب بالمسببات ، مما يشكل في الجوهر نفياً لمبدأ السببية في التاريخ سواء بمفهومه الجزئي « أي الحياة الانسانية الصغيرة » أو بمفهومه الكلي « أي حياة المجتمع بكامله » . وهذا النفي قد يكون صريحاً ومباشراً وقد يكون غير مباشر ، من خلال تعطيل او ابطال عقلانية السببية ، وانسانيتها او قيمتها ، من حيث فاعلية الانسان ، أو هو كل ذلك في تركيبة معقدة يصعب اخضاعها لتحليل علمي مقبول[١] . أما من حيث اخراج هذه الفلسفة الانسان من دور الفاعلية في التاريخ وصناعته ، فيقول محمد عبده :

انها تحمل الدعوة الى التواكل والقدرية وتنفير الناس من العمل وتحت هذه العناوين يمكن دعوة الناس الى قبول الاستعمار والرضى بالحاكم المستبد وقبول الغزو الاجنبي[٢] .

وبطبيعة الحال فإن احداً لا يزعم ان هذه هي الصورة الوحيدة لغاية التاريخ في الفكر العربي وفي الفلسفة العربية الاسلامية الاولى والوسيطة . بل لقد حفل تاريخ الفكر الاسلامي بفلسفات متنوعة وعديدة كان بعضها متأثراً بفلسفات اليونان والفرس والهنود ومتلوناً بطبيعة الاحداث السياسية والاجتماعية التي سادت المنطقة من آن لآخر . وقد تراوحت هذه الفلسفات من تصورات عقلانية الى أبعد ما تسمح به العقلانية في اطار الدين واطار الايمان بأساسيات الاسلام الى تصورات بعيدة عن ذلك تماماً . وقد قاد التصور الأول مفكرو المعتزلة والذين كانوا كما يقول الجاحظ لا يعتقدون بوجود حتمية كونية او

= وعجزوا عن ربط الأسباب بالمسببات . . . فهرعوا الى المتصوفة . . . يمنحونهم البركة ويستقضون منهم حوائجهم .
احمد امين ، ظهر الاسلام ، الجزء ٤ ص ٢١٩
ابن خلدون ، المقدمة

(*) ان فقدان الدنيا واليأس من العدالة الاجتماعية وعدم الجرأة على الثورة وعلى المطالبة بالعدل هو ما عبّرنا عنه في السطور السابقة « بالخروج من التاريخ » والتخلي عن دور الفاعلية فيه والتحول الى الرعوية ، المشاهدة للاحداث وغير المشاركة فيها إلا بالحد الادنى او كما تريد السلطة على لسان بن أبيه « بالسمع والطاعة فيما احببنا » .

(١) لا بد من التأكيد هنا على اننا لسنا معنيين في هذا المقام بمناقشة اراء المتصوفة من حيث السلامة الدينية ولا نهدف كذلك الى التعرض الى موقف فقهاء ومفكري السنة من حيث موافقاتهم الكلية او الجزئية على اراء المتصوفة . ولا نُغفل في الوقت نفسه ان عدداً واضحاً من فقهاء ومفكري السنة قد تصدوا لآراء المتصوفة المتطرفة وحاولوا ضحدها ونقدها كما فعل ابن سيناء في كتاب الارشادات وابن حزم في كتابه الفصل في الملل والاهواء وعبد الرحمن الكواكبي في كتابه ام القرى ومحمد عبده والشيخ محمد بن عبد الوهاب ، واحمد امين . . . الخ .

(٢) انور الجندي ، الفكر العربي المعاصر في معركة التغريب والتبعية الثقافية .

جبرية عامة (بمعنى غاية جبرية خارجية) تتحكم في التاريخ وفي الوجود وفي الانسان . وبالتالي فإن الانهيارات الاسلامية المتتالية من مرحلة التوحيد الى مرحلة الفجور الى مرحلة الكفر كما صنفها الجاحظ لم تكن خاضعة لقانون او ناموس او « غاية » تتحكم في طبيعة الأشياء وتوجهها هذه الوجهة الشريرة اليائسة والبائسة ، لأنه اذا كان ثمة من موجّه للوجود او « للتاريخ » بكليته . فلا بد ان يكون هو الله نفسه . لكن الله في الفكر المعتزلي لا يفعل الشر ولا يوجه اليه ، وبالتالي فإن الشرور التي حاقت وتحيق بالمجتمع الاسلامي لا بد وان تكون كلها انسانية . . مسؤول عنها اصحابها وفاعلوها[1] ، ويسترسل الجاحظ في رسالته الى النابتة ليحمّل بني امية مسؤولية الانهيارات التي شهدها المجتمع الاسلامي[2] ، فهم مسؤولون عن عملية التدهور التاريخي بأفعالهم وسياساتهم وشرور اعمالهم . وان اهمية نظرة الجاحظ هذه (لولا تشيعه المعروف للعباسيين) انها من النظرات المبكرة التي تحمّل النظام السياسي مسؤولية التدهور ومسؤولية الهزيمة ومسؤولية الانحطاط ، بعد ان كان النظام السياسي يحمل رعاياه مسؤولية ذلك الانهيار ويعزيها الى غضب الله وسخطه عليهم، واخذهم بجريرة اعمالهم وشرورهم، بعبارة اخرى فإن الفكر المعتزلي حمل في ثناياه (وفي اطار موضوعيته العصرية الممكنة) رفضاً للغاية الكبرى المجهولة او الغائبة وحمل النظام السياسي مسؤولية صناعة التاريخ ، وحمل المواطنين مسؤولية الاصلاح والتقويم ، وتخليص المجتمع من المفاسد الاجتماعية والدينية والسياسية (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) .

أما الشيعة فقد اثرت اوضاعهم السياسية والمذهبية تأثيراً واضحاً في تصورهم لغائية التاريخ فجعلوا العالم يسير من سيء الى أسوأ ، ولا يزال كذلك حتى يأتي « المهدي المنتظر » أو « الامام المنتظر » والذي سوف يقيم العدل ويخلص العالم من الظلم ، ويزيل الغبن ويرفع الاسلام في نوع من « الوجود المثالي » والذي لا يخوض أحد بتفاصيله او تفاصيل ما وراءه ، سوى انه العهد الخالي من الفساد والخالي من الجور ، والذي يعطي الحق لأصحابه ، ويقضي على كل طغيان . وبين هذه التصورات المختلفة لغائية الوجود أي تصورات المعتزلة (بدرجة قليلة تماماً) وتصورات الشيعة (بدرجة اعلى قليلاً) وتصورات المتصوف (بشكل بارز) تبدو وتتبلور معالم الغائية في التاريخ لدى اهل السنة كما عبر عنها الغزالي وكما عبر عنها سواه[3] . وبالرغم من وجود ومضات مشعة متقدمة في تاريخ

---

(١) فهمي جدعان ، أسس التقدم . . . ص ٢٣ .

(٢) النابتة جماعة تولوا الدفاع عن بني امية والسكوت على مظالم بني مروان التي اقترفوها بحق المسلمين بل وتبرير تلك المظالم وتكفير كل من يتعرض للحكم الاموي بالنقد او النقمة او الثورة .

(٣) هناك تصورات اخرى تحمل رؤى متقدمة واخرى غاية في التشاؤم تصل الى درجة العبثية والاحباط الكامل ، =

الفكر العربي الاسلامي حول غائية التاريخ وهدف الوجود لكنه ينبغي ان نعترف بأن الأفكار التي حفلت بمعاني الأمل والتفاؤل والرجاء لم تقدر لها السيادة ابداً ، لأن تيار الحياة السياسية والاجتماعية كان اكثر اكتساحاً منها ، كما ان هذه الومضات ارتبطت في نهاية المطاف بنخبة ضيقة جداً ولم تنتشر في المجتمع انتشاراً واسعاً يجعلها جزءاً من ضميره ورؤياه ، بل يمكننا القول بأن الذين حملوا في نفوسهم الأمل بالتقدم لم يكونوا إلا نخبة وليس قطاعاً عريضاً من الشعب . ولأن الأفكار التي حملتها لم ترافقها الممارسة ولم تصحبها الفعالية العملية ، لذا لم يقيض لها الانتشار .

لذا لا عجب اذا ما رأينا ان الاحساس بتقهقر الحياة الاجتماعية والسياسية (في الديار الاسلامية) ، قد وجد صدى عظيماً وقوة عارمة في حياة الناس منذ عهد بني امية وحتى وقتنا الحاضر . ولا تزال هذه القوة مسيطرة على عقل الانسان العربي بشكل يصعب تجاهله ، بل ويصعب تغيير موقف الانسان العربي من التاريخ دون حل هذا الاشكال والتخلص من هذه القوة المسيطرة ، والتي لا تزال لها تغلغلات يومية في الثقافة الجماهيرية العامة .

ولهذا ومن حيث الأمر الواقع في العقلية العربية وفي الوجدان العربي نجد ان الغائية شبه الصوفية ذات المعالم السنية او اذا شئت الغائية السنية ذات العلاقات الصوفية البارزة والملامح الشيعية الباهتة هي الأكثر اهمية والادعى الى الدراسة والتأمل .

وبطبيعة الحال فإن ما يهمنا في هذا المقام هو ليس تفسير الفكر الاسلامي للتاريخ بشكل عام والفكر الصوفي والمعتزلي والشيعي بشكل خاص ، ان ما يهمنا هو التعرف على الاطار الفلسفي والفكري الأكثر تأثيراً وتغلغلاً في العقل الاجتماعي العربي وبالتالي الأكثر تأثيراً في تفاعل الانساني العربي مع الأحداث ومع صنع المستقبل . بمعنى هل يترك الانسان العربي المستقبل للآخرين يصنعونه كيف يشاؤون او يحاول هو ان يأخذ دوره في ذلك ؟؟ . وهنا لا نستطيع تجاهل التأثير الذي خلّفه ويخلفه الفكر الصوفي خالصاً أو متداخلاً مع غيره في تفسير التاريخ وتحديد غايته الكبرى . هذا التأثير الذي نجد جذوره وبصماته في مساحة شاسعة جداً من الفكر العربي ، والعقل العربي على المستوى الخاص اي المفكرين ، وأهم

= ولكن الدخول في تفصيلاتها لا يهمنا في هذا المقام نظراً لأننا لسنا معنيين بالتأريخ لهؤلاء من جهة ، ولأن تأثيرهم العام على الفكر العربي والعقلية العربية كان ضئيلاً للغاية من جهة اخرى .

(انظر آراء ابن خلدون ، ابو الفرج الحنبلي ، القاضي الشوكاني ، الكندي ، ابن رشد ، ابن سيناء ، السجستاني ، ابو حيان التوحيدي . . . الخ) .

من ذلك على المستوى العام أي الانسان العادي . ذلك ان فلسفة التاريخ وفهم مضامينه ليست في هذا المقام مسألة اكاديمية او دينية بحتة تشغل بال المفكرين والمؤرخين فحسب بل ان فلسفة التاريخ قد أخذت ومنذ عصر النهضة في اوروبا تزداد أهمية علمية وعملية وأهمية اجتماعية وشعبية . ومع استفحال مشكلات التخلف في الدول المتخلفة وبوجه خاص في العالم العربي موضوع اهتمامنا وازدياد الهوة بين المجتمعات المتقدمة وتلك المتخلفة فإن الحاجة اصبحت اكثر ضرورة والحاحاً لتعجيل عمليات التحويل التاريخية او لتعجيل صياغة المستقبل . ومثل هذه الصياغة لا يمكن توجيهها لصالح الشعوب المتخلفة الا اذا اصبحت الشعوب طرفاً فاعلاً فيها . ولن تكون طرفاً فاعلاً فيها الا اذا كانت المضامين الفلسفية لتفسير التاريخ وعلى المستوى العام تخدم هذا الاتجاه وتبعده عن الغائية الغيبية والتي لا يكون لها فيها دور سواء كان ذلك نتيجة للاختيار الواعي « للادوار » او الاستسلام لهامشية الدور ، او كان ذلك بسبب الانزلاق في مفاهيم زائفة وغير علمية لا تعطي الانسان فرصته الحقيقية في صنع التاريخ والمساهمة في رسم مساره .

ومهما يكن من امر فإن اعطاء الغاية المجهولة او الغاية الغائبة الدرجة الأولى في تفسير التاريخ يعني بالضرورة تراجع اي غاية انسانية او علمية الى الدرجة الثانية ان لم يكن الغاء لها ، ان الغائية العلمانية والتي تجعل التقدم الانساني هو الغاية المقصودة من التاريخ على المستوى المحلي الصغير وعلى المستوى الانساني الكبير محوراً للتغيير وجوهراً للتاريخ وصانعاً له هي ذلك النوع من الغائية الذي يمكن ان يكون له صلة فاعلة بالمستقبل ، وهي ليست بالضرورة نفياً للسببية او نقيضاً لها . . . بل على العكس فإن السببية العقلانية هي احد الشروط الأساسية لتحقيق هذه الغاية .

غير ان الاشكال الحقيقي فيما يتعلق بالعقلية الاجتماعية في الوطن العربي (والتي نُعطي فهمها لفلسفة التاريخ اهمية متزايدة لتحقيق الغايات الاجتماعية في التقدم) هو تداخل مفهوم الحتمية من خلال الارادة الفاعلة للانسان على طريقة العلة والمعلول لدى المعتزلة مع قوة مفهوم الغائية الغيبية حسب المفاهيم الصوفية المطعمة بشيء من الشيعية في اطار من التعاطف الجبري و« الارجائي » السائد في الثقافة والفكر العربي والمتغلغل في نسيجها .

اذ ان مثل هذا التداخل كثيراً ما يجرد موضوعة السببية كمفهوم له دوره الفاعل في تقدم التاريخ من العناصر الايجابية فيه ونعني بذلك :

« حث الانسان وتحفيزه للبحث عن الاسباب اللاميتافيزيقية الكامنة وراء

النتائج والمؤدية الى الغايات التي يسعى اليها الانسان في الاطار اللاميتافيزيقي ايضاً »

وهو أي التداخل اذ يفعل ذلك يصبغ الحتمية بنوع من الجبرية المفروضة من اعلى والقادمة من الخارج والمبررة بغائية غائبة او مجهولة . الأمر الذي يجعل أي تفسير في ذلك الاطار (اطار الغائية) بالغ التعقيد وبالغ الغموض وعسير الفهم وغير مقنع إلا في حالات الاستسلام العقلي والنفسي . وبالتالي فإن الخروج من هذا المأزق هو الارتداد الى الطرف المعاكس الاقصى . ونعني به هنا الافراط في التبسيط مقابل الافراط في التعقيد والغموض . وهكذا وبالاضافة الى اسباب اخرى **تكرست نزعة في العقل العربي مؤداها الميل الشديد الى الأخذ بأبسط التفسيرات لمجرى الاحداث التاريخية هروباً من التفسيرات الأكثر تعقيداً وهروباً من مواجهة الذات في الوقت نفسه**[1] .

ومثل هذا الميل في تبسيط تفسير « التاريخ الذي وقع » حين يكون سمة من سمات العقلية الاجتماعية ، لا بد وان ينسحب بشكل او بآخر على التاريخ الذي « يقع » ، ويستمر ليشمل « التاريخ الذي سوف يصنع » أي المستقبل . . . وهذه واحدة من الاشكاليات الأساسية التي تواجه سيرورة التقدم في الوطن العربي . . .

اذ انه لا بد من الاعتراف بأن التراجعات المتعددة على شتى المستويات التي شهدها الوطن العربي خلال العقود الماضية وطبيعة رد فعل « الانسان العربي الاعتيادي » و« الانسان العربي المثقف » و« المؤسسة العربية » و« النظام العربي » ازاء هذه التراجعات وكذلك التفسيرات والتبريرات التي اعطيت ولا تزال تعطى لهذه التراجعات كل ذلك يؤكد مقولتنا السابقة . وهي : **انه من اشكاليات التقدم هو ذلك الموقف الغريب الذي يقفه الانسان العربي من الحدث او من التاريخ المعاصر الذي هو حياته اليومية . انه ببساطة خروج من التاريخ ومشاهدة له عن بعد تماماً كما كان الوضع في وقت ما قبل قرون او هو اسوأ قليلاً . . . ليس هناك فرق كبير** . من هنا وبسبب الاستمرارية المتواصلة في نوعية الرؤية وفي مداها يصبح من الضروري سبر الأغوار التاريخية لهذه الرؤية للتعرف على جذورها وعلى مكانتها في العقل والضمير الاجتماعي وفي جذورها الثقافية والعقائدية حتى يصار الى تطويرها باتجاه اكثر علمية وعملية في الوقت نفسه[2] . ودون الدخول بالتفاصيل

---

(١) أنظر على سبيل المثال : صادق جلال العظم ، النقد الذاتي بعد الهزيمة ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٢ م .

(٢) ان الصفحات القليلة السابقة لا ينبغي ان ينظر اليها كاستطراد غير مبرر وانسياق وراء الماضي او انزلاق فيه او انها سلوك « نمطي » للانسان العربي المعاصر الذي ما ان يبدأ في قضية ما سياسية او علمية او ادبية او اقتصادية قريبة =

نستطيع ان نقرر بدون تعسف وكوصف للوضع القائم : **ان الانسان العربي لا زالت الحقبات التاريخية متداخلة في ذهنه ومختلطة في تصوره الى اقصى درجات التداخل والاختلاط ، فهو ينظر الى المستقبل في مرآة الماضي التي يحملها معه في كل مكان ويسترشد الحاضر ببوصلة الماضي التي تصاحبه في كل اتجاه ، وبالتالي فهو يرى نفسه دائماً في حيود وانحراف . وكلما امعن الحاضر في التوغل والبعد عن الماضي اشارت البوصلة الى فارق كبير يدفعه الى مزيد من التطلع الى الماضي ، والمحصلة شك وخوف وتردد . ورجل في الماضي واخر في الحاضر ، وبالتالي لا تقدّم إلا في اضيق الحدود بل مراوحة مكانية تعمل جدلياً في الجانب العقلي والنفسي لاعطاء الماضي اهمية اكبر واشراقية اكثر.** يساعد على تفاقم هذا الوضع الكثير من العوامل والاسباب لعل في مقدمتها انظمة التعليم والتي هي :

« في اغلبيتها نظم تقليدية تحافظ على ركود المجتمع وتقاليده القديمة الموروثة وتراثه القبلي والريفي[1] .

وكذلك الجامعات العربية والتي هي كما يقول حسن صعب :

« الجامعة المتحف . . متحف العاديات الماضوية تحجبها الستائر البراقة للمقننات التنظيمية المقتبسة عن تسمية الجامعة الحديثة والقابها وشهاداتها ومراسيمها التي تكاد تكون مراسم جنائزية لدفن المواهب الانسانية . . .[2] .

= او بعيدة عامة او خاصة معاصرة او غير ذلك ، ما ان يبدأ حتى يأخذ في التحرك للوراء والانزلاق السريع الى الماضي لتجده بعد وهلة وقد أصبح يتحدث عن عهد الجاهلية او بني امية . يردد مقولة لأحد الخلفاء ويقتبس بيتاً من الشعر لواحد من الجاهليين . وغالباً ما ينتهي الأمر في الماضي وتبقى القضية هناك . هذا السلوك والذي نعتناه « نمطياً » ، تكاد تجده في كل بقعة من ديار العروبة وفي كل وسيلة اعلام ، وفي كل مجلس . ان الاسباب وراء هذا السلوك كثيرة . وهي ، تعبير عن حالة الخروج من التاريخ المعاصر لأن الانسان العربي ليس مشاركاً في صنعه عن وعي وادراك وتصميم ووفق طموحاته وأمانيه وتطلعاته ومثالياته وهي كذلك تعبير عن حالة القهر السياسي والاجتماعي والاقتصادي . ولكنها ايضاً تعبير عن حالة « الالتصاق الذهني » بالماضي والذي يصل احياناً الى درجة الاستحواذ ، وهذا الالتصاق هو حالة ديناميكية ذات طبيعة جدلية واسبابها ثقافية وحضارية وسياسية متداخلة وقد تتواجد في مختلف الشعوب ، بدرجات متفاوتة ولكن ما يميز المجتمع العربي انه يعيش نوعاً من التناقض الداخلي ، فكلما ابتعد عن الماضي شعر بأنه اصبح اسوأ حالاً لسبب او لآخر وانه اشد انجذاباً للماضي ومعطياته .

(١) ملاك جرجس ، بعض معوقات التنمية الصناعية في الدول العربية ، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية ، مركز البحوث الاقتصادية والادارية ، بغداد ، كانون الأول ١٩٧٤ م .

(٢) حسن صعب ، الانسان العربي وتحدي الثورة العلمية والتكنولوجية ، دار العلم للملايين بيروت ١٩٧٣ م .

(*) بالرغم من مرور عقد ونصف على هذه الملاحظات الخاصة بأنظمة التعليم إلا انها لا تزال صحيحة ، بل على العكس لقد تدهور نظام التعليم بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة .

وهنا تجدر الاشارة الى حقيقة هامة وهي ان تداخل الحقبات التاريخية والانزلاق السريع الى الماضي ليست فقط مسألة نفسية وتربوية وذهنية بل هي ايضاً ظاهرة شبه طبيعية (فيزيائية) وتاريخية . ان الاحداث هي مركبات الزمن ومكوناته ، وهو اي الزمن حتى يكتسب معنى وقيمة وحتى لا يكون مجرد فراغ عدمي يجب ان ينظر اليه كمحصلة للانجازات والعمليات الطبيعية التي تحدث في الوجود .. وهو اي الزمن في التاريخ حصيلة الانجازات والعمليات التي يقوم بها الانسان من خلال تفاعله مع الواقع الموضوعي للوجود .

من هنا فإن مرور الزمن المقاس او بعبارة اخرى تقدم التاريخ Progress of history يعني في جوهره توالي الاحداث وتعاقبها ، وكلما كان هذا التعاقب اكثر كثافة واعمق اثراً واشد تواتراً كان الزمن « اوسع مساحة » واكثر قدرة على الاستيعاب وبالتالي كان اطول . وفي حالة الانعدام المطلق للحدث والانعدام المطلق للتغيير ، فإن الزمن يضيق تدريجياً ويقل اتساعه ليصغر ويتضاءل فيقترب من الصفر ، ويتلاشى . ومن هنا فإن العدم هو الثقب الاسود للزمن يتلاشى فيه ويغيب ، ولا يعود هناك زمن[١] . وبنفس المنطق الذهني والفيزيائي والنفسي فإن التخلف هو حالة تاريخية تتسم اساساً ببطء ايقاع التغير وضعف وتيرته وضآلة الأحداث الفاعلة فيه[٢] . ولذا فإن الزمن يقصر ويأخذ في الانكماش والتضاؤل ويتحول الاحساس بالعقد الى الاحساس بالسنة ويتقزم القرن ليصبح عقداً ، والقرون لتصبح بضعة سنوات او بضعة ايام .

وهكذا وبمفهوم نسبي ونسبوي[٣] . يختفي الاحساس بالزمن ويصبح الانزلاق من الحاضر الى الماضي انزلاقاً سريعاً لأن التخلف (وبنفس المقياس) هو « الثقب الاسود » للزمن . ويستمر الانزلاق النفسي والذهني والاجتماعي الى الماضي الذي لا ترى منه سوى جوانبه الجميلة أبداً . حتى تصطدم « عين الحاضر » « بحدث » تاريخي هام وكأنه « جسم تاريخ » في فضاء الزمن . فهو جسم او حدث بارز وظاهر في هذا الوجود المتعادم ، فيأخذ هذا الجسم التاريخي والذي قد يكون فترة ازدهار في الماضي او معركة حاسمة او انجازاً حضارياً او حتى بيت شعر يأخذ دوراً متعاظماً ويحتل اهمية كبيرة لأنه دليل على « الحياة »

---

(١) نلاحظ على سبيل المثال ان التغيرات الجيولوجية لكونها بطيئة جداً فإن الاعمال الجيولوجية او الاحقاب الجيولوجية تقاس بملايين السنين او مئات الالاف . وبالتالي « فالعقل الجيولوجي » او الساعة الجيولوجية تعتبر المائة عام او الألف عام برهة زمنية متناهية القصر لا يمكن اعطاؤها أية اهمية تذكر .

(٢) ان اهمية الفعل هنا ان يكون ذاتياً وليس مفروضاً من الخارج .

(٣) منسوبا الى النظرية النسبية لاينشتاين .

ودليل على « الوجود » ونفي للعدم او التخلف المطلق[١] .

هذه صورة الفتية اصحاب الكهف كما وردت في القصص القرآني . إذ توقفوا عند الحالة التي كانوا عليها لحظة بدء النوم وانخفض لديهم معدل تغير الاحداث الى قريب الصفر . . فهم نيام . وعلى المستوى الشامل لم يقوموا بشيء . . وبالتالي استمر التاريخ يتغير وهم خارج التاريخ . استمروا في هذا « اللاتقدم » أو « اللاتغير » ثلاثمائة سنة . . . أو ثلاثمئة سنة وازدادوا تسعاً ، وحين استيقظوا « قالوا يوماً أو بعض يوم »[٢] .

الانزلاق العربي نحو الماضي بكل ملابساته هو انزلاق الفراغ التاريخي او الخلخلة التاريخية ، وهو انزلاق الباحث عن مَعْلمٍ يقف عنده ليحدد مكانه ويتفحّص هويته ويؤكد ذاته بعد ان احبطه الحاضر وسلبته تركيبته السياسية الاجتماعية الاقتصادية فرصة انشاء المعالم الجديدة واكتشاف المجاهل المستقبلية .

(١) بطبيعة الحال لا نهدف هنا الى الافراط في تبسيط هذه الظاهرة واغفال ابعادها التربوية والثقافية وكذلك التأثيرات السياسية الاجتماعية التي تفرض ضغوطاً باتجاهات معينة يكون الارتداد الى الماضي واحداً منها . . . ولكن المراد هنا التركيز على هذا البعد بصفة خاصة لتوضيح خصائصه المميزة .

(٢) واضح ان العبرة والعظة هنا هي في تقييم دور الفاعلية الدينوية ليس إلا ودون التعرّض للغاية الدينية وراءها .

الفصل الثاني

فـــي التطبيـــق

٢ ـ ١ المشروع الصهيوني
٢ ـ ٢ تبسيط التحولات التاريخية
٢ ـ ٣ في الاتجاه العام للتاريخ
٢ ـ ٤ بين المظاهر والحقائق
٢ ـ ٥ حول الوحدة العربية

الفصل الثاني :
في التطبيق

٢ - ١ المشروع الصهيوني

اذا عرفنا المشروع التاريخي بأنه ذلك المشروع الذي يتم فيه احداث انجاز تاريخي هام وبارز ومتميز سواء في المجال السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي او الحضاري او في أي مجال من مجالات النشاط الانساني ذات الوزن والخطورة وذلك بناء على تصوروتصميم مسبق وتطلعاً الى تحقيق مستقبلي معين أو نتائج مستقبلية معينة خلال فترة زمنية شبه محسوبة (أي ان لا يكون الانجاز نتيجة للتراكمات التي يحملها الزمن) فإن المشاريع التاريخية التي تم تحقيقها في العصر الحديث عديدة ومتنوعة ، وتتراوح بين انشاء الدول والمجتمعات وتنتهي ببرامج الفضاء البعيدة المدى . وسوف نركز اهتمامنا في هذا المقام على المشاريع التاريخية السياسية الاجتماعية أي المتعلقة بالمجتمعات من المنظور السياسي . في هذا المجال ايضاً نلاحظ ان المشاريع كثيرة وهامة ، ومنها ما كان له اثر كبير على مجريات السياسة والاقتصاد في العالم ، ومنها ما لم يكن له مثل ذلك . فحدوث الثورة الشيوعية في الاتحاد السوفياتي مثلاً والثورة الصينية في الصين الشعبية وظهور اليابان كقوة اقتصادية وتكنولوجية هائلة وتغيير كثير من الحدود الدولية في اوروبا وآسيا ، الخ ، هي من الأحداث التي غيرت تماماً في مجريات الأمور المعاصرة تغييراً يكاد يكون جذرياً ويكاد يكون الأول من نوعه في التاريخ . وما يميز هذه الاحداث الجسام ايضاً انها في جزء كبير منها تمت عن سابق تصميم وتخطيط ؛ فابتدأت كمشروع تاريخي حققه اصحابه من خلال الصراع الطويل المتواصل المتعدد الابعاد والمتعدد المراحل والقائم على رؤية معينة للتاريخ (سواء بالمفهوم الفلسفي او التاريخاني) ومن خلال موقف معين من التاريخ بصورته المعاصرة والمستقبلية . غير ان الاشارة الى مشروع معين مثل احتلال فلسطين أي المشروع الصهيوني لانشاء الدولة يكتسب اهمية خاصة بالنسبة للوطن العربي من حيث انه مشروع يمس هذا الوطن ويتم

تنفيذه على حساب المواطنين العرب . وبالتالي فهو الاطروحة المضادة للكثير من الطموحات العربية للدول المحيطة باسرائيل ، وهـو من جهة أخـرى مشروع استعمـاري استيطاني متحرك ومتنام ومتعاظم ، ولم ينته بعد . وبالتالي فهو لا يزال في سيرورته ، يغطي التاريخ الذي وقع والتاريخ اليومي الذي يقع وكذلك المستقبل . ومهما كان التقييم السياسي او الاخلاقي للنجاح الاسرائيلي والاخفاق العربي فإن احداً لا يستطيع تجاهل الحقيقة الهامة وهي ان هذا المشروع قد اصبح ومنذ قيام اسرائيل اهمّ محور تدور حوله الحركة العربية المعاصرة . هذا مع تسليمنا بأن هذا الدوران يختلف شدة من قطر عربي الى آخر . ويكفي ان نذكر هنا ان هذا المشروع قد أدّى الى :

١ ـ اغتصاب قطر عربي بكامله هو فلسطين .

٢ ـ اغتصاب ثلث قطر عربي آخر هو لبنان وفك اوصال الثلثين الباقيين .

٣ ـ اغتصاب مساحة كبيرة من قطر ثالث هو سوريا .

٤ ـ اغتصاب اجزاء من سيناء وفرض اتفاقية صلح خاصة مع قطر رابع .

٥ ـ ممارسة التهديد والابتزاز ضد مجموعة كبيرة من الدول العربية والاسلامية .

٦ ـ استنزاف الموارد العربية للدول المجاورة على مدى اربعين عاماً من خلال فرض حالة الحرب ومن خلال التصعيد المتواصل لكلفة الاستعداد للمواجهة . إذ ان كل دولار تنفقه اسرائيل على التسليح يجبر الدول العربية المجاورة على انفاق خمسة دولارات بالمقابل ، الجدول رقم (٢ ـ ١) .

٧ ـ تعليق الاوضاع السياسية في المنطقة وخلخلتها اقليمياً ودولياً واعطاء المبررات بتجميد التحوّلات الديموقراطية والمؤسسية والدستورية باعتبار ان معظم البلدان العربية هي في حالة حرب وتحكمها حالة طوارىء[1] .

وبالتالي فإن دراسة هذا المشروع من منظور تاريخي وأخذه بشكل متوازن كأحـد المقاييس للنجاح أو الاخفاق العربي امر له مبرراته الموضوعية العملية لأن المشـروع وما يتلاقى معه من مشاريع سيطرة مشابهة يمثل في النهاية التحدي الحقيقي للوجود العـربي وللتاريخ الحاضر والمستقبل . ويكـاد يكون الأمـر قد وصـل (مع كـل التحفظات التي يقتضيهـا المقام) الى مـرحلة حاسمـة ، بمعنى ان اجتياز التحـدي سوف يعني البقـاء ،

(١) لا شك ان كثيراً من هذه المبررات غير موضوعية وانها مبررات فقط ، للسلطة ، كذلك فإن نسبة جيدة من النفقات العسكرية تهدف الى الحماية الداخلية . ولكن هذا لا يقلل بالطبع من خطورة ودور وضغط المشروع الصهيوني في هذا الاتجاه .

جدول رقم (٢ ـ ١)
النفقات العسكرية لعدد من الدول العربية واسرائيل لعام ١٩٨٨

البلد	الانتاج المحلي (بليون دولار)	نفقات الدفاع (بليون دولار)	عدد السكان (مليون نسمة)	نسبة نفقات الدفاع الى الانتاج المحلي (بالمئة)	كلفة الدفاع للحراس (دولار)
الاردن	٥,٠	٠,٦٨٩	٣,١	١٥,٦	٢٢٢
لبنان	ـ	٠,٠٢٦	٢,٩	ـ	
سوريا	١٨,١	١,٦	١١,٨	٨,٨	١٣٦
العراق	٤٥,٠	١٢,٩	١٧,٨	٢٨,٧	٧٢٥
مصر	٥,٦	٧٦,٦	٥٤,١	٧,٣	١٠٤
السعودية	٧٣,٤	١٣,٦	١٣,٥	١٨,٥	١٠٠٧
ليبيا	٢١,٠	١,٤٢	٤,٤	٦,٨	٣٢٣
الجزائر	٥٤,١	١,١	٢٤,٦	٢,٠	٤٥
المجموع	٢٩٢,٦	٣٦,٩٠٩	١٢٩,٣	٨٧,٧	
اسرائيل	٤٠,٨	٥,٧	٤,٥	١٤	١٢٦٧

المصدر : معهد الدراسة الاستراتيجية ، لندن ، بريطانيا ـ نشرة التوازن ١٩٨٨/١٩٨٩ .

والاخفاق امامه سوف يعني شيئاً من الفناء السياسي او الثقافي او الحضاري للدول المجاورة على الأقل . ومن هنا فإن استيعاب « خصائص الزمن الاسرائيلي » ومرونته واتساعه مقابل « خصائص الزمن العربي » وهشاشته وضيقه يصبح امراً بالغ الحيوية في رؤيتنا المستقبلية للتاريخ العربي المعاصر والمستقبل[1] .

(١) اصبح الكثيرون من الكتّاب يميلون الى اطلاق اوصاف شتى على الزمن العربي المعاصر ويعنون بها الحقبة المعاصرة ولذا شاعت اوصاف مثل الزمن العربي الرديء القاصر ، الهزيل ، المتهالك ، النفطي ، الاسود ، الحقير ، العابث ، العاهر ، . . . الخ

اضافة الى ذلك فإن طبيعة التحالف الاستراتيجي الاسرائيلي ـ الغربي تعطي للزمن الاسرائيلي بُعداً جديداً واتساعاً اكثر . ذلك انه واشارة الى مقولتنا في الصفحات السابقة ، فإن طول الزمن او اتساعه يتعمق بسرعة الحركة والقدرة على الانجاز او هو يتحدد بمعدّل تغير الاحداث من خلال التحريك المتواصل للتاريخ . ومن جهة اخرى فإن المحددات التي تمنح الزمن اتساعه هي في جوهرها محددات حضارية وعلمية وتكنولوجية وتقدمية[1] . وعليه فإن خصائص الزمن الاسرائيلي هي من خصائص المؤسسة بكاملها بما فيها من امكانات حضارية شاملة وهي ايضاً وفي الوقت نفسه تسبب التداخل والتحالف والتكافؤ من خصائص المؤسسة العريضة المتحالفة معها والمتمثلة الآن بصورة علنية ورسمية بالتحالف الاسرائيلي الاستراتيجي الغربي[2] .

اذا نحن اغفلنا المحاولات الفردية او شبه الجماعية التي قام بها عدد من اليهود الاوروبيين في القرن الماضي ، فإنه يمكن القول بأن المشروع العملي المنظم لاستيعاب الأرض العربية الفلسطينية وبناء الكيان الصهيوني قد بدأ مع مؤتمر بازل في سويسرا عام ١٨٩٧ م[3] .

وفي عام ١٩٤٨ م أي بعد واحد وخمسين عاماً من مؤتمر بازل تم اعلان دولة اسرائيل على ارض فلسطين ، وعلى الرغم من ان هذه الدولة وهذا الكيان قد قام على قواعد من العنصرية ومن التآمر الدولي ، ومن انتهازية الدول الاستعمارية والمؤسسة الصهيونية وعلى الرغم من جميع الملابسات التاريخية الهائلة التي رافقت انشاء هذا الكيان إلا انه من حيث التاريخ كان مشروعاً تاريخياً مستقبلياً عام ١٨٩٧ م وتحول الى تاريخ واقع عام ١٩٤٨ م .

---

(١) ليس بالمفهوم العقائدي وانما بمفهوم تقدم التاريخ واحراز تفوقات متنامية .

(٢) لقد حرصت الحركة الصهيونية وكذلك فعلت اسرائيل بعد انشائها على انشاء تحالف استراتيجي متين مع الدولة الأقوى في العالم ، او واحدة من اقوى دول العالم ، بالمفهوم الشامل للقوة بمضامينها الحضارية والعلمية والتكنولوجية ، فبدأ التحالف اساساً مع بريطانيا وبعد الحرب العالمية الثانية وتفكك الامبراطورية البريطانية وخروجها من الحرب مكدودة وضعيفة اتجه التحالف نحو فرنسا إلا ان ذلك لم يدم طويلاً بسبب ظهور الولايات المتحدة الامريكية على المسرح الدولي كقوة اعظم بالمفهوم العسكري والسياسي والعلمي والتكنولوجي .

(٣) في ذلك الوقت قال ثيودور هرتزل لو طلب مني تلخيص مؤتمر بازل في كلمة (وعلى ان احرص على عدم تلفظها بصوت عال) لكانت هي : في بازل اسست الدولة اليهودية ، لو قلت ذلك بصوت عال لضحك الجميع مني لكن ربما في خمس سنوات وبالتأكيد في خمسين سنة سيعلم كل واحد بالأمر ، ان تأسيس دولة ليكمن في ارادة الشعب بانشاء دولة . . . بل يكمن ايضاً في ارادة فرد قوي قوة كافية . . . الارض فقط الاساس المادي . . .
ثيودور هرتزل ، يوميات هرتزل ، اعداد انيس صايغ
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، طبعة ثانية ١٩٧٣ م ـ ص ٨٩ .

ان جوهر العبرة في هذا المثال ان مشروع التاريخ قد تحقق نتيجة للجهد والتصميم والموقف من التاريخ : موقف صاحب الفكرة ، وموقف اليهودي المهاجر ، وموقف العقلية المؤسسية التي قادت هذه الحركة . هذا بغض النظر عن التقييم الاخلاقي للاساليب التي اتبعت في سبيل تحقيق هذه الغاية والذي يعطي في محصلته ادانة كاملة اخلاقية وانسانية ووطنية لهذه الأساليب .

وبالمقابل . . . فإن دعوات الاصلاح والتحديث في الوطن العربي سواء في الاطار العثماني او خارجاً عنه فيها بعد ، كانت قد بدأت وبشكل موثق قبل مؤتمر بازل بخمسين سنة على الأقل ، وهي دعوات ليس لانشاء وجود من عدم ، ولمّ شعوب أقاصي الارض ، وانما هي دعوات اصلاح وتطوير ، ومع ذلك ورغم مرور اكثر من قرن على تلك الدعوات فإن التغيير الجذري والاصلاحات الأساسية التي كان يطالب بها اولئك النفر لم تتحقق إلا في اطر ضيّقة للغاية . ولم يتحقق ايضاً إلا ما فرضته حركة التحديث العالمية التي حمل الاستعمار السياسي جزءاً منها وحملت الثورة الصناعية المصدرة منجزاتها جزءاً آخر[1] .

ان « قرناً من الزمان لم يتسع » لإحداث الاصلاحات الجذرية المطلوبة في المنطقة العربية كلًا او جزءا في حين ان « نصف قرن من الزمن اتسع » لاغتصاب ارض ، وانشاء دولة غريبة في ذات المنطقة . وان ثلاثة ارباع قرن كانت كافية لتجعل هذه الدولة قادرة على احتلال الاراضي التي جاورتها منذ عام ١٩٤٨ م وقادرة على التصدي لأي دولة : مجاورة كانت او غير مجاورة .

وبديهي اننا ندرك تفاصيل الاسباب والمبررات الموضوعية والذاتية لنجاح المشروع الصهيوني بانشاء الدولة اليهودية . وندرك ان هناك اسباباً ومبررات مقابلة لتفسير وتعليل الاخفاق العربي في احداث الاصلاحيات الجذرية المطلوبة . لكن الهدف هنا ليس هدفاً اخلاقياً لادانة هذا او ذلك او هدفاً تبريرياً بقدر ما هو هدف تحليلي لتبيان النتائج . وبطبيعة الحال فإن أحداث الوجود لا تخضع بالضرورة للقانون الاخلاقي مهما كانت درجة العادلية فيه متميزة وعالية .

---

(١) انك لتقرأ لبعض كتّاب القرن الماضي ومصلحيه . . فتشعر وكأنهم يعبرون « وبلغتهم » عن ما يطالب به الكثير من الكتّاب والمفكرين والسياسيين المعاصرين في الثمانينات والمثقفين . اقرأ مثلاً : احمد بن ابي الضياف (١٨٠٤ - ١٨٧٦) في كتابه اتحاف اهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الامان . / رفاعة الطهطاوي (١٨٠١ - ١٩٧٣) في كتابه تخليص الابريز في تلخيص باريز . / جمال الدين الافغاني (١٨٣٨ - ١٨٩٧) قاسم امين (١٨٦٥ - ١٩٠٨) خير الدين التونسي (١٨٢٢ - ١٨٨٩) ، عبد الحميد الزهراوي (١٨٧١ - ١٩١٦) ، عبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٨ - ١٩٠٢) . . . الخ .

واذا نظرنا من جهة اخرى الى العمل العربي المؤسسي نجد انه خلال الستة وثلاثين عاماً من حياة الجامعة العربية كمؤسسة سياسية جامعة لم تستطع الدول العربية ان تحرز تقدما جوهرياً في تدعيم صمودها ، وفي مواجهة خطر الاحتلال كما لم تحرز تقدماً في ارساء اصول للتعامل العربي ـ العربي خارج او داخل الجامعة(١) .

لقد انبثق عن الجامعة العربية العديد من المنظمات والمؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والاجتماعية . ومع ذلك فإن فاعلية هذه المؤسسات ونجاحها في اداء مهمتها هي اقل من ان تذكر واقل من ان يكون لها بصمة على صفحة التاريخ . فالترابط الاقتصادي العربي لا زال ضعيفاً وأقل عمقاً واتساعاً مما كان قبل بضعة عقود ، والتبادل الثقافي العربي الجاد والمتقدم والرفيع هو محاصر عند الحدود الدولية لكل دولة(٢) .

إن انقضاء اربعة عقود من « المراوحة التاريخية » ثقافياً واقتصادياً وسياسياً أمر على جانب كبير من الخطورة بغض النظر عن الاسباب والمبررات . ليس فقط لأننا نحن كوطن عربي في حالة مراوحة ولم نحقق تقدماً راسخاً وانما لأن الثلاثة عقود او الأربعة على ضيقها وقصرها وسرعة زوالها وخاطفية مرورها في الوطن العربي كانت من الاتساع والبطء والهدوء ، واعطاء المجال للعديد من مجتمعات العالم للقيام بانجازات غاية في الأهمية ، وهذا جوهر **النسبية في التاريخ الزمن وفي التاريخ التقدم** :

ماذا يفعل مجتمع خلال حقبة تاريخية معينة ؟
وماذا تفعل مجتمعات اخرى خلال تلك الحقبات ؟

٢ ـ ٢ تبسيط التحولات التاريخية

بطبيعة الحال نحن لا نهدف من المقارنة وايراد بعض الأمثلة والقاء الضوء عليها الى تبسيط التحولات التاريخية وتسطيحها وتجريدها من اسبابها الموضوعية والقوى الفاعلة فيها بما في ذلك حالة التخلف ذاتها في اطار السيطرة الدولية للقوى الاستعمارية . كذلك لا نهدف الى المقارنة الميكانيكية الساذجة بين الهند على سبيل المثال والبلاد العربية او بين كوبا ومصر او كوريا والعراق او غير ذلك .

---

(١) يميل العديد من الكتّاب الى تشبيه العصر العربي المعاصر بعصر ملوك الطوائف، والذي تميز بالانقسامات الداخلية والحروب والتحالفات مع القوى الخارجية الى ان آل امر تلك الممالك الى الزوال .

(٢) هذا في حين ان التبادل الثقافي الهزيل مثل الفنون الهابطة من كتابة وسينما وتلفزيون واغاني وموسيقى ورقص هي اكثر ما تكون رواجاً وانتقالاً بين الأقطار العربية .

إن التاريخ هو سيرورة Process بالغة التعقيد وليس قفزة سريعة في الفراغ . وهو في عين الوقت انجاز الانسان قبل ان يكون ناتجاً ثانوياً للزمن . وبالرغم من ان نضج الظروف العامة او الخاصة قد لا يتأتى في مرحلة معينة **إلا ان عبقرية الأمة وعبقرية القيادة ، وعبقرية الانسان ، هي في انضاج هذه الظروف وتسريعها وتعجيلها حتى تصبح اكثر ملاءمة للتغيير واقل مقاومة له ، وقبل ان يفوت الاوان ، والاوان هنا يعني بالضبط اللحظة التي تصبح القوى المعادية هي الأقوى والأقدر على السيطرة وعلى التحكم .**

قد يكون من سوء حظ الوطن العربي او من حسن حظه انه يحتل هذا الموقع من الارض على وجه البسيطة . ونعني انه يحتل مركز الطريق او الملتقى بين الشرق والغرب والشمال والجنوب . وبالتالي فإن حركته أي حركة التغيير في هذا الوطن العربي يجب ان تتسارع لكي تضاهي حركة العبور . وعلى الوطن العربي حتى يصبح جزءا فاعلاً في الحركة ومؤثراً فيها وضابطاً لها ان يكون في مستواها بكامل المعنى الحضاري للكلمة . وفي غياب ذلك فإنه يتحول او يبقى كما هو الآن ؛ ممراً ومعبراً للجيوش المتحاربة او للقوافل ، ممراً للثروة وممراً للثقافة والتكنولوجيا وممراً للصفقات السياسية . **وبالتالي فإن ضغط الزمن من اجل التطور والتغيير في بقعة كالوطن العربي هو اكثر شدة وايذاء والحاحاً من ضغط الزمن في بقعة كالهند او الصين او حتى اليابانيا . ان موقع البلاد العربية يجعل اقتسامها ممكناً وتقسيمها اكثر امكانية ، ويجعل تغيير ملامحها من خلال الحاقها بقوة غازية او مجاورة امراً ليس بعيد المنال**(١) .

ان المساحة العربية الشاسعة من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي هي قليلة الكثافة السكانية تغلب عليها الصحاري . وبالتالي فهي تعاني من وضع ديموغرافي بالغ الخلخلة . وهذا التخلخل هو واحد من نقاط الضعف الاستراتيجية التاريخية للمنطقة والتي جعلت الاقطار العربية عرضة للغزو الداخلي او الغزو الخارجي من القوى الاستعمارية بشتّى اشكالها(٢) .

ان التاريخ العربي القديم والوسيط والحديث هو تاريخ اقتسام هذه المنطقة بين القوى

---

(١) عبر المتنبي يوماً عن ذلك فقال يصف جزءاً من العراق في عصره : ولكن الفتى العربي فيها غريب الوجه واليد واللسان (قصيدة شعب بوان) .

(٢) ليس هناك في البلاد العربية كثافات سكانية تذكر باستثناء مصر . . وفي مصر فإن الخلخلة النسبية قائمة لأن الكثافة السكانية متركزة في شريط على اطراف وادي النيل وعدا ذلك فالصحاري والمناطق القاحلة تحتل مساحة كبيرة من البلاد وقد عانى الوطن العربي تاريخياً من هذه الظاهرة .

الغازية وهو تاريخ انقساماتها باستثناء حقبة الاسلام الأولى والتي شملت دولة الراشدين والأمويين وجزءا من العصر العباسي الأول. وبالرغم من ان التنبوء التاريخي غير مقبول في هذا المقام إلا انه يخشى ان يكون انقسام الوطن العربي الى اثنين وعشرين دولة هو مقدمة لمزيد من الانقسامات قد تغير معالمها بشكل او بآخر اذا استمرت قوة الانقسام بهذه السيطرة واذا استمرت المراوحة التاريخية بهذا الشكل[1] .

ان ضغط الزمن في التاريخية العربية يتصاعد ويتفاقم بتأثير عدد من العوامل هي :

١ ـ طبيعة الموقع .
٢ ـ الثروات الطبيعية في الاراضي العربية .
٣ ـ الخلخلة الديموغرافية فيه .
٤ ـ انحصار اوروبا بين الكتلة الشرقية شرقاً وامريكا غرباً والمحيط المتجمد الشمالي شمالاً مما يجعل المنطقة العربية هي المجال الوحيد المتاح والمحتمل لتوسيع اوروبا[2] .
٥ ـ تواجد ايران في شرق المنطقة العربية وتركيا في شمالها واسرائيل في قلب المنطقة كقوى عسكرية هامة .

وهذا الضغط يفرض على الوطن العربي اعباءاً خاصة لتعجيل التغيرات التاريخية قد لا يستدعيها الأمر في كثير من الحالات في مناطق اخرى ، على الأقل من حيث الأمن المستقبلي . وبالتالي فإن الاشارة الى ما صنعه الآخرون خلال العقود القليلة الماضية والاشارة الى ما لم يصنعه العرب في هذه العقود هي ليست لتبسيط السيرورة أو لغرض تسييس التحليل التاريخي بقدر ما هي لتبيان اهمية عنصر الزمن ليس في اتاحة الفرصة

---

(١) لاحظ ان الجامعة العربية قد ابتدأت بسبع دول وهي تضم الآن اثنين وعشرين دولة كما ان أياً من الاقطار العربية لم يتحد مع قطر اخر كما وقع في افريقيا واسيا على سبيل المثال . (باستثناء اليمن اخيراً) .

(٢) لقد كان من نتائج الحرب العالمية الثانية ان تبلورت كتلتان اساسيتان بالمفهوم السياسي والتكنولوجي والعقائدي هما الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه في اوروبا الشرقية والولايات المتحدة الامريكية ، وبالتالي اصبحت اوروبا الغربية لزاماً عليها ان تنافس هاتين الكتلتين بالرغم من صداقتها لاحداهما ، ومثل هذا التنافس يقتضي التوسع والتمدد لكي لا يتضاءل دور اوروبا . ومجال التوسع الوحيد المتاح لاوروبا هو الوطن العربي .
انظر دراستنا

I. Badran
Future of oil, the role of Science
Europe and Arab Nation
Pio Manzu 9th Conference
Remini, Italy 16-18 October 1983.

للتقدم والتفوق وانما ايضاً لتحقيق البقاء والمحافظة عليه . على انه لا بد من التأكيد على حقيقة هامة في هذا المجال وهي : « ان الوطن العربي قد يكون من المناطق القليلة في العالم التي تتسع فيه هوّة الخلاف في الرأي وفي تحليل الواقع وتقدير الامكانات بين الحاكم والمحكوم او بين المؤسسة الحاكمة وبين المواطنين الى درجة فقدان الثقة في مصداقية الحاكم فقداناً يكاد يصبح تاريخيا ، ان الرأي العام وضمير الأمة والمواطن العربي في اغلب بقاع الوطن العربي « يشعر » و« يدرك » و« يرى » و« يتخيل » و« يتصور » ويعتقد بدرجات متفاوتة من الوضوح او النضج او الصراحة ، ان الاخفاقات العربية على مدى العقود الماضية ، بل وعلى مدى القرون لم تكن « اخفاق استحالة » بمعنى انه ما كان من الممكن لهذه الأمة ان يكون أداؤها افضل قيد شعرة مما أدت وما كان بامكانها ان تفعل احسن ما فعلت ، إنه على العكس من ذلك تماماً . بل انه يكاد يقف في الاتجاه المضاد لهذه الرؤية التاريخية[١] ، **ان الرأي العام يدرك ويصرّح انه كان بالامكان ان يكون أداء هذه الأمة افضل اضعاف المرات ، وان الاخفاق لم يكن اخفاق استحالة بقدر ما كان اخفاق استكانة أو اخفاق خيانة أو اخفاق جهل أو اخفاق استهانة أو اخفاق طغيان وفردية مروعة او اخفاق تورط ، وغير ذلك مما يدخل تحت باب الممكن وليس المستحيل[٢]** .

ان عبارة الخيانة والتآمر على الوطن هي من الشيوع في الوطن العربي بدرجة ملفتة للنظر ، بغض النظر في هذا المقام من يتهم من ، وبغض النظر عن مدى صدق فريق في اتهامه للفريق الآخر . مما يوحي بأن شيئاً من هذا قد حدث فعلاً اما في الواقع واما في فكر الأمة وخيالها .

---

(١) مع اعترافنا بالصعوبة والاشكالية التي ترافق الحديث عن « الرأي العام » وعن ضمير الأمة وحاجة ذلك الى التوصيف والتأهيل إلا انه يصعب من ناحية اخرى اهمال هذا الرأي العام والذي يعبّر عن شعور الأمة وتقديرها للاحداث ، لأنه بشكل او بآخر يعبّر عن صورة من الامكانات الكامنة ومن القناعات النفسية بغض النظر عن مدى واقعيتها عند مواجهة الأزمة واستنباط الحلول الخاصة بها . وهنا يأتي الفن والقصة والشعر والمسرح والصحافة والكتابات اليومية والحكم والأمثال الشعبية والحديث الدارج ، يأتي كل ذلك تعبيراً عن الرأي العام وعن ضمير الأمة .

(٢) اذا رجعنا الى قيام اسرائيل كدولة يمكننا ان نتبين من دراسة احداث عام ١٩٤٧ م وعام ١٩٤٨ م ان التفوق الاسرائيلي انذاك لم يكن ساحقاً . وان امكانات انتصار العرب كانت متواجدة على الأقل للوصول الى نتيجة افضل مما اسفرت عنه احداث عام ١٩٤٨ م . وفي هذا الصدد قال دافيد بن غوريون عبارته عن الجيوش العربية كان بامكانهم الفوز لو توفرت لديهم النية .
هناك العديد من الدراسات الجادة والابحاث المفصلة حول اسباب الاخفاق العربي عام ١٩٤٨ م والكثير من هذه الدراسات تتفق مع الرأي العام بأنها لم تكن اخفاقات استحالة وانما يكمن وراءها اسباب كان من الممكن التصدي لها ومعالجتها .

ان التاريخ الوطني لجميع الشعوب يحمل ادانات بالفشل ويحمل ادانات بالاخفاق ويشير الى اشخاص بعينهم او مؤسسات بعينها ، والتاريخ العربي القديم والوسيط خير شاهد على ذلك ، وهو أمر يجب ان يستمر كذلك ، ان المؤسسة السياسية تفشل وتخفق وتنزلق . **وكذلك الأمة بأسرها يمكن ان تفشل وتخفق حين لا ترتفع الى مستوى المسؤولية والتحدي والتضحية التي تفرضها الاحداث وهي بامكانها ان تفعل . وحين تضعف امام الضغوط الخارجية وهي بامكانها ان تثبت . وتخفق الأمة حين تصبح قيمها ومثلها واخلاقياتها واعرافها وتقاليدها وافكارها وثقافتها عاجزة عن تحفيز ديناميكية التغيير والتطوير والتقدم الى الامام** . وهذه الادانة بالاخفاق والفشل والعجز هي النقيض المقابل لوصف الأمة او مؤسساتها بالعظمة والعبقرية والتميّز والاقتدار على التكيف والتلاؤم والتقدم .

لهذا اختلف الفيتناميون والصينيون والهنود والكوريون عن العرب مثلاً في فترة تاريخية معينة ، ولهذا ايضاً تميّز العرب عن غيرهم في فترات زمنية اخرى .

٢ ـ ٣ في الاتجاه العام للتاريخ

قد تبدو الملاحظات السابقة وخاصة اشارتنا الى حالة التدهور او « اللاتقدم » العربي قد تبدو وكأنها نوع من الحكم المتسرّع الذي تنقصه النظرة المتزنة من جهة والطويلة المدى من جهة اخرى . والحكم على فترات قصيرة من اداء الأمم اما ان يكون نوعاً من الكتابة السياسية « وهو ما لم يهدف اليه البحث » او اذا كان غير ذلك فقد يتهم بأنه يفتقر الى بعد النظر في دراسة التاريخ وفي تحليله ومعرفة قوانينه . اذ لا ينبغي ان تطلق الأحكام التاريخية على برهات زمنية قصيرة حتى ولو كانت بضعة عقود ، خاصة اذا كانت المقولة المأثورة « بأن حياة الأمم والشعوب لا تقاس بالسنين او العقود بل تقاس بالقرون وعشراتها » ، لا تزال تشكل منطلقاً اساسياً للنقد والتحليل .

ان مثل هذه الملاحظات عند تطبيقها على المجتمع العربي المعاصر يتوقع ان تثير الردود التالية والتي تحتل في اعتقادنا مكاناً بارزاً في العقلية العربية المعاصرة على مستوى المجتمع ، وعلى مستوى السياسة ومستوى العديد من المثقفين ، (ومن هنا تكتسب اهميتها في رأينا) : سوف يقال :

١ ـ ان المسيرة التاريخية الشاملة حضارة وسياسة لكل الشعوب وعلى مدى التاريخ كانت تتميز بالتموج والتقلب والصعود والهبوط والنصر والهزيمة والفوز والخسارة والتقدم الى الامام خطوتين والرجوع الى

الخلف خطـوة . وتميّز ايضاً تاريخ القادة والحكام والزعماء بمثل ما تميز بـه تاريـخ الشعوب ، فمن كثـير من التفوّق والعبقـرية التي مثلهـا الاباطرة العظام في روما والدولة الاسلامية ، مثلاً الى الجنون والضعف الذي مثله نيرون ونابليون الثالث وغيرهم . واختبرت الأمم الكثير من النكبـات والنكسـات[1] ، وكثيراً من الهفـوات والكبـوات لقـادتهـا وزعمائها ، ومع ذلك فإن مسيرة الأمة ظلت مستمرة وحركتها غـير متوقفة ، بل هي الى الامام ، واستمر خطها البياني العام في الصعود ، او الصمود في اسوأ الأحوال . ومن هنا فإن الحكم على المسيرة التاريخية يجب ان يكون حكماً عليها في خطها البياني العام وفي مجراها التاريخي ، وليس في الجزئيات سواء كانت هـذه الجزئيـات جزئيـات احداث او جزئيات زمن .

٢ ـ ان حتمية التاريخ وقوانينه تفرض وبشكـل قطعي ان يتحقق التقـدم والانتصار للأمم والشعوب ، وبالتالي فإن القلق والتشاؤم التاريخيين لا داعي لهما ولا مبرر ، بل قد يكون التشاؤم مسـألة غـير علمية وغـير اخلاقية وغير وطنية ، ولا بـد من الاطمئنان الى المستقبـل والارتياح اليه ، ولا بد من الثقة في التاريخ وفي الزمن ، وانـه من الضروري ولاستمرارية الحياة ان تستمر هـذه الرؤيـة وتقبل كحقيقـة لا جدال فيها[2] .

٣ ـ وقد يقال بأن النظرة الى التاريخ يجب ان تكون متفائلة حتى لا يتحول التاريخ الى كابوس مرعب وتكون احداثه القائمة او القادمة مسلسل

---

(١) بغض النظر عن حجم النكبة ونوعها ، سواء كانت للبرامكة او لفلسطين ، وبغض النظر عن طبيعة النكسة سواء كانت فشل خطة الاصلاح الزراعي او هزيمة ثلاثة جيوش في اقل من اسبوع .

(٢) غني عن التنويه اننا لا نحاول هنا انكار او استنكار الطبيعة التقدمية للتاريخ سواء بالمفهوم العقائدي للتقدم او بمفهوم السيرورة التاريخية المؤدية الى صيرورة ارقى بأي مقياس او معيار اصطلاحي ، غير ان ما يراد التأكيد عليه هنا التعريض بذلك النوع من التفاؤل الغيبي المستند الى « اللافعل » او المستند الى « الصدفة » او المستند الى « فعل من الخارج » ان مثل هذه النزعة هي غير علمية وغير تارخانية في جوهرها مهما كان لقاؤها الشكلي مع المذاهب العلمية ذات الطابع التفاؤلي لحركة التاريخ كما عبّر عنها العديد من فلاسفة القرن التاسع عشر من امثال :

مـاركس وكونت وهيغـل ، وقبلهم العديـد من العلماء والفلاسفـة والأدباء مثـل ليبنتز ، وهـردر في المانيـا ، ومنتسكيو ، وفولتير ، وكوندورسيه في فرنسا ، ولوك وهيوم ، وآدم سميث في انكلترا وفرانكلن ، وجفرسن في الولايات المتحدة الامريكية .

رعب انساني عام او خاص على طريقة الدوس هكسلي في « عالم جديد جريء » او طريقة جورج اورويل في « عام ١٩٨٤ م » او تكون مسلسل انحطاط وكفر وجاهلية كما يراه بعض المتدينين في الوطن العربي .

والتشاؤم اذا كان مقبولاً لراصد يوميات التاريخ ومدوّن وقائعه الفردية فإنه لا ينبغي ان يكون كذلك لمحللي التاريخ ودارسيه .

٤ ـ وقد يقال بأن انزلاق العرب الى السوادية المفرطة وتعذيب النفس وتأنيب الضمير اكثر مما ينبغي ، وجلد الذات بسياط النقد والقلق والارتياب امر يجب تجنبه بكل الوسائل : اولاً لأن كل الشعوب تمر بما تمر به الشعوب العربية ، وثانياً لأن ذلك لا يخدم المستقبل ولا يساعد فيه ، وثالثاً لأن النهاية هي لصالح الحق والخير .

٥ ـ ان التفاصيل والملامح العامة الظاهرة للعيان والتي يمكن ان يشاهدها او يسمع بها المرء في بقاع الوطن العربي لا توحي بوضع سيء او رديء الى درجة هائلة ومقلقة سواء على المستوى الوطني او المستوى القطري ، قد يقال : اين العرب الآن من زمن الحكم التركي العثماني الاستبدادي ؟ أين العرب الآن من زمن التتريك والتجهيل والأمية والخزعبلات ؟

وتستمر المقولة التفاؤلية المعاصرة بالقول :

أين العرب الآن من الحكم الاستعماري البريطاني في الاردن والعراق ومصر والسودان واليمن وعمان والخليج ؟ اين العرب من الحكم الفرنسي المتعصب الشوفيني في المغرب والجزائر وتونس وسوريا ولبنان ؟ اين ليبيا والصومال من الحكم الايطالي الفاشي ؟

اين اليمن الآن من حكم يحيى حميد الدين وانغلاقه وجموده ؟ أين الفكر العربي من زمن رفاعة الطهطاوي وجمال الدين الافغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي والزهراوي وشبلي شميل وابراهيم اليازجي ؟ بل اين التقدم العلمي العربي الآن من زكي مبارك واحمد امين وطه حسين ؟ وقد يقال لقد افتتحت المدارس في كل مكان في البلاد العربية : في مصر وحدها يفتتح كل يوم اكثر من مدرسة ، وفي سوريا تكهرب كل يوم قرية ، وفي غيرها يبنى كل يوم مصنع ، ويبنى في كل اسبوع مستوصف ، وخلال الثلاثين سنة الماضية ارتفع عدد الجامعات ليقترب من المئة جامعة في طول البلاد العربية وعرضها ، وانخفضت الأمية من اكثر من ٨٥٪ في الخمسينات لتصل الى ما يقرب من الـ ٥٠٪ في الثمانينات . وقد يقال بأن الخدمات الطبية انتشرت في كل مكان ، وان المواطن العربي

« بشكل ما » اصبح بامكانه السفر الى اوروبا وامريكا وتلقي التعليم او العلاج او حتى المتعة في اكبر المراكز العلمية وارقى المستشفيات التخصصية واجمل المناطق الترفيهية . . وهو امر كان قبل اربعة عقود حلماً من الاحلام ، وقد يقال بأن متوسط دخل الانسان العربي قد تضاعف عدة مرات واصبح العالم العربي ينتج اكثر من ثلث الانتاج العالمي من البترول ويملك حوالى ستين بالمئة من احتياطي البترول والغاز في العالم ، كذلك حركة العمران في الاقطار العربية وفي المدن وفي شبكات النقل ، والاتصالات ، وكذلك الأمن والاستقرار ، وعدد الكتب المطبوعة والمقالات المنشورة والأبحاث العلمية ، وكذلك تزايد عدد العلماء والاطباء والمهندسين والصيادلة . . . الخ . وهنا يصبح التساؤل عن علاقة كل هذه المظاهر بالتخلّف والتراجع او التدهور والانحطاط يصبح مشروعاً ويستحق الاجابة الواعية خاصة عند تطلعنا للمستقبل .

ان هناك جملة اراء يتبناها الاعلام العربي والعديد من المثقفين التفاؤليين مؤداها : ان السياسة والعسكرية ليستا كل شيء وهما ليستا التاريخ . ومن السذاجة ان يؤخذا كذلك . وبالتالي فإن الفشل فيهما اولاً هو فشل نسبيّ ، والتراجع فيهما ثانياً ليس فشلاً في التاريخ ولا تراجعاً فيه ، ولا هو انهيار وسقوط .

وقد يقال بأن النكسات السياسية والعسكرية لم تمنع الوطن العربي من انشاء ما أنشأ او احراز ما أحرز ، ولم يمنعه سلخ الاسكندرونة ولا احتلال فلسطين وتهجير سكانها ولا اجتياح اسرائيل للبنان وتفتيتها لم يمنع ذلك من بناء جيوش حديثة وقوية يرصد لها عشرة بالمئة من الدخل القومي في متوسط الأحوال[1] .

اين هي الاشكالية في التقدم اذن ؟

الا يمكن اعتبار هذه المظاهر على انها مؤشرات على التوجه العام لحركة التاريخ العربي المعاصر ؟ وان ما يناقضها سياسياً او عسكرياً او حتى ثقافياً هي مجرد تذبذبات عابرة وتغيرات وقتية ليس عليها من معوّل الا في اضيق الحدود ؟

ان ما يقال عادة عن التاريخ والتقدم والتخلف في الوطن العربي هو موسمي لدرجة

---

(١) عبر احد الأدباء عن مظاهر التقدم التي غمرت الوطن العربي منذ الخمسينات وحتى الآن بقوله :
« لقد اصبحنا نأكل اكثر من ذي قبل وننام اهنأ من امس وصارت وجوهنا اجمل وانضر ، وشعورنا اكثر نعومة واعمارنا اكثر طولا ، ومعدل وفياتنا اقل ، وامراضنا اقل خطورة وانتشارا ، وصارت عمائرنا شاهقة وشوارعنا عريضة وسياراتنا فارهة ، وقاماتنا فارعة ، وزاد مثقفونا صحة ورغداً وازدادوا عدداً . . . كل شيء فينا نما واصبح أكبر فكيف لا نكون اسعد حالاً واهنأ بالاً . . .

لافتة للنظر . فعند حدوث نكسة ما او تراجع معين او حادثة محددة يتنبّه الانسان العربي ، كغيره من ابناء المجتمعات الأخرى ، لما حدث ، فيأخذ الغضب منه كل مأخذ ، ويوجّه نقده الى السياسة والى المسيرة التاريخية والى المؤسسات والأحزاب والى القوى الاستعمارية . . والى اسرائيل . ثم يأخذ في الهدوء التدريجي دون ان تحل المشكلة او تحسم ودون ان يحدث اي تغيير. ثم يعود ليتذكر المكتسبات ومؤشرات التقدم فيطمئن كل الاطمئنان .

السؤال الذي يحير الانسان العربي العادي هو : ما هو المعيار ؟ وكيف يكون التقدم تقدماً الى الامام ؟ ومتى يكون التقدم تقدماً الى الخلف ؟؟[1] وحتى نستكمل الصورة النفسية والذهنية للانسان العربي لا بد ان ننظر الى الوجه الآخر من العملة .

اذا نحن عدنا مرة اخرى الى الاستدلال على حقيقة الواقع كما يراه الناس وذلك من خلال ما يكتب في لحظات الصدق مع النفس ولحظات التحليل النقدي ، او لحظات الأزمات ، فسوف نجد النقيض تماماً . اذ سرعان ما نلاحظ الأسف والخوف على فشل المسيرة بكل ابعادها . بل ونلاحظ ما يشبه صرخات الاستغاثة والتحذير بحرارة لا تقل عن تلك التي اطلقها اليازجي مثلاً في نهاية القرن الماضي . وقبل الدخول بتحليل هذا الوضع المتناقض والذي هو ظاهرة تاريخية جديدة من حيث اشتدادها ومن حيث كثافتها (وليس من حيث المفهوم التاريخي لحركة الاقتصاد والاستعمار العالمي) قد يكون من المفيد ايراد بعض الأمثلة المختارة عشوائياً ، (بدون ادنى انتقائية سوى تناولها للموضوع) والتي تُظهر الوجه الآخر للمسيرة التاريخية او تحاول تحديد اتجاهاتها وتبيان منعطفاتها في مختلف المجالات التي تغطي النشاطات والفاعليات الأساسية للمجتمع والتي من شأنها رسم المعالم الأساسية للمستقبل[2] .

---

(١) واضح هنا ان التحليل قد اختلط بالتصوير والوصف واختلطت الذاتية بالموضوعية والهدف هنا هو نقل الصورة والسلوك العقلي والنفسي بشكلها اليومي والممارَس من قبل المواطن الاعتيادي النمطي في الحدود المعقولة لنمطية الانسان في مجتمع كالمجتمع العربي .

(٢) ان الظاهرة التاريخية الجديدة التي نُشير اليها هنا هي اجتماع الرفاهية ومظاهر التقدم الخارجية جنباً الى جنب مع الاخفاق السياسي والعسكري والتخلف ، وجنباً الى جنب مع تراجع الاعتماد على الذات في الانتاج ، وهي السمة الأساسية لحقبة الاستعمار الجديد (في المفهوم الكلاسيكي) والذي اخذ يكتسب ابعاداً اكثر خطورة واقل بشاعة في الوقت نفسه بفضل الثورة التكنولوجية التي اجتاحت العالم المتقدم والتي فرضت بيع الثروات المحلية الخام للدول النامية بشكل عالي الكثافة ، وشراء مظاهر العصرانية مقابل هذه الثروات المباعة وبشكل عالي الكثافة ايضاً .

اذا تركنا هذه المظاهر المادية للتقدم على اهميتها وحاولنا ان نستطلع ما يكتبه الكتّاب والمفكرون والمحللون والسياسيون والشعراءو والأدباء والفنانين وحاولنا تتبع ما يدور في الاوساط الثقافية والمجامع والمنتديات العلمية والأدبية وحتى السياسية نلاحظ ان الانطباع الذي نخرج فيه هو انطباع مختلف الى حد كبير عما توحي به مظاهر التقدم والرخاء والرفاهية .

نستطيع ان نقول :

ان حصيلة هذه الكتابات في اجمالها توحي بعكس ذلك . توحي بحالة من الشعور بالتراجع والوعي التاريخي بهذا التراجع وتوحي بحالة من التمزق على مستوى الأمة وبضياع الحرية وبتعمّق التجزئة ونهب الثروات الوطنية او تبديدها او اساءة استعمال الفرص المتاحة بشأنها .

نستطيع ان نجد مئات وآلاف المقالات والكتابات والدراسات صادرة عن « خيرة » الكتّاب والمفكرين والقادة السياسيين كلها تؤكد ذلك . ونستطيع ان نجد كتابات ودراسات تحليلية وبحس تاريخاني واضح تشير وتنبه الى المزالق الكثيرة التي اخذ ينزلق اليها الوطن العربي .

سوف نستعرض بعض الأمثلة لا على التعيين سوى صلتها بالموضوع . نستقرىء منها ما يدور في خيال المفكر العربي ويعتمل في ذهنه من افكار وما يراه من تاريخ .

« لقد استعصى علينا حتى الآن كعرب الانخراط في الايقاع الحضاري والثقافي المعاصر . . فعلى الرغم من نيلنا الاستقلال من المستعمر كما حدث لكثير من البلدان والشعوب الأخرى ، **فما زالت تحديات العصر تضربنا بقوة**(١) من خلال التسلط الصهيوني الشرس على مقدراتنا وفرض ارادته علينا بكل الاشكال . كما ان وحدتنا حتى في خطوطها العريضة ما زالت مشروعاً غير محتمل الحدوث في المدى المنظور . وعلى العكس من ذلك **فإن الاطماع الأجنبية على اختلاف انواعها تأمل في ابقاء وطننا العربي على ما هو عليه من تشرذم طمعاً في استغلال ثرواته وابقائه في حالة من التبعية لا انفكاك منها**(٢) . كما ان اعمق التحديات جميعاً تلك الاشكال الاجتماعية والسياسية التي افرزها واقع التجزئة ، وقد تقولبت النظرة الى الحياة العربية اليوم نتيجة لذلك بقوالب خاصة نابعة من ذلك الواقع السلبي مما افرزه من علاقات وممارسات بين الانسان العربي ومحيطه الطبيعي والاجتماعي -

---

(١) التشديد ليس في الأصل .

(٢) التشديد ليس في الأصل .

نظرة ملؤها التشاؤم والسلبية ومليئة بعناصر الزّجر(١) .

اما كاتب آخر فإنه يرى ان المستقبل العربي مهدد بالاغتيال نتيجة لوجود عدد من المعوقات التي تهدده بذلك . . . ويعدد هذه المعوقات بأنها :

(*) تبسيط التجارب حيث يتجه المثقفون الى تبسيط التجارب الحضارية ويتجهون الى تصوير الحياة كلها ، تصوراً مقولَباً جاهزاً او معلباً .

(*) ثم احادية التفكير .

(*) ثم غياب الابداع الذاتي .

(*) ثم الفجوة العلمية بينها وبين الدول المتقدمة .

(*) واخيراً غياب الأهداف .

ويختتم حديثه بقوله :

« ليس هذا حديثاً مرسلاً من احاديث الثقافة التي تمتلىء بها اروقة الفكر والمفكرين في عالمنا العربي ، ولكنه نداء وصرخة . . يدفع اليها احساس بأن هذه المعوقات الخمسة هي اسلحة جريمة الاغتيال التي يتعرض لها مستقبلنا كله . . الفكري . . والسياسي . . والحضاري(٢) .

اما احد الباحثين في مسيرة التطور العلمي والتكنولوجي في الوطن العربي فهو يقول عن الجامعات ومراكز البحث العلمي ومؤسساته :

« وظهرت مراكز ومجالس ووزارات ومؤسسات واكاديميات للبحث العلمي واغرقتنا منظمة اليونسكو في غياهب تصورات نظرية لا تمت لواقعنا او احتياجاتنا بصلة . . **وظلت هذه الكيانات في كل ربوع الوطن العربي وربما بلا استثناء وحتى يومنا هذا هياكل جوفاء بلا مضمون ولا عمل ولا فاعلية او جدوى تذكر . . . وعاد العلم مرة اخرى حلية ومظهراً من مظاهر التقدم والمعاصرة ولم يتبلور له دور واضح او مفهوم او محدد لدى صانع القرار** »(٣) .

والعالِم العربي (بكسر اللام) الذي تحمل الكادحون من ابناء الأمة العربية نفقات تعليمه وتأهيله حتى تبوأ مكاناً لائقاً في العشيرة العلمية لا يجد اليوم على ارضه المناخ العلمي

---

(١) محمد الرميحي / التراث والتحديات العربية المعاصرة مجلة العربي / الكويت كانون الثاني / ١٩٨٣ م .

(٢) احمد كمال ابو المجد خمسة معوقات تهدد باغتيال المستقبل العربي ، المصدر السابق .

(٣) التشديد ليس في الأصل .

ولا الحرية الشخصية التي يتوق اليها . . .

ووراء كل هذه (التشكيلة) المفجعة من مظاهر القصور والفشل يقف شبح استمرار الوطن العربي في الاعتماد الكامل في التنميـة على مصادر المعارف الأجنبية[١] .

أما محلل اخر للتاريخ العربي المعاصر فإنه ، وهو مؤرخ ، وفي معرض حديثه عن الحضارة الغربية والثمن الذي تدفعه الشعوب المتخلفة لهذه الحضارة ، اذ انها كما يقول حضارة مدفوع ثمنها دماء- وقوتاً ، فإنه يصل الى التقرير ، بعد تعداد المراحل التي مرت بها الحركة الاستعمارية الدولية ، بأن المرحلة الحالية التي تمر بها شعـوب العالم الثـالث وفي مقدمتها الشعوب العربية ، هي المرحلة الثالثة في هذا الصدد . . .

« واخيراً جاءت المرحلة الثالثـة . . **مرحلة تنميـة التخلف . . هذه المـرحلة هي الواقع الذي نعيش اليوم**[٢] ، وهـل يحتاج هـذا الواقـع الى النبش . . . الى البحث في الملفات ؟ الحلقة الشيطانية التي حسب الكثيرون انها كفت عن الدوران في اعقاب الحرب العـالمية الثـانية ومـع بزوغ الاستقـلالات . . . تدور اليـوم بـأقسى عنفهـا . . القـوى التكنولوجية والنووية التي تفجرت بين ايدي الغرب تستخدم اليوم بكامل طاقاتها لا لتطويق العالم الثالث ونهبه فقط ، ولكن لتنمية التخلف فيه ، بلى لتنميـة التخلف والتحكم في الشعوب عن طريق تكويناتهـا الضعيفة ، وعن طـريق الرغيف . هـذا الرغيـف ، هـو الصاروخ المدمر في الغد[٣] .

وفي الحديث عن دور الاعلام وتأثيره على المجتمع وقوته التدميرية الهائلة اذا اسيء استعماله (والتي تفوق القوة التدميرية للقنبلة الذرية) يقول باحث آخر :

« كيف يمكن لأمة تواجه مثل هذه التحديات الضخمة التي تواجهها الأمة العربية **من تخلف وجهل واعتماد على الغير واستنزاف للثروات والمقدرات وتشتيت للبشر وتحطيم لطاقاتهم ومن احتلال استعماري في عديد من اخطر بقاع الوطن العربي ان تواجه مصيرها الذي تحدده قوى خارجية او الذي ينتظر الصدفة ان تنقذه** ؟ ام انها في احسن الأحوال تنتظر المنقذ الملهم الفرد ذا القوة الخارقة والصفات غير البشرية الذي يستطيع انتشالها من وهدة الانحطاط والتمزق ؟ واين قدرات مئة وخمسين مليون عربي وثروات لا تحظى بمثلها امة اخرى . . . ؟

---

(١) اسامة الخولي ، محنة العلم ومسيرته المتعثرة في الوطن العربي . مجلة العربي ، آب ١٩٨٢ م / الكويت .

(٢) التشديد ليس في الأصل .

(٣) شاكر مصطفى ، ثمن الحضارة الغربية ، مجلة العربي كانون الأول ١٩٨١ م ، الكويت .

لقد بدأت النهضة العربية في مطلع هذا القرن بتشكيل هذا الوعي الآخر من قبل طلائع المفكرين المتنوّرين العرب . لكن المحاولة اجهضت بقوى الداخل والخارج . . واصبحت حتى اصداء ذلك الوعي الذي بدأ في الظهور قبل اكثر من قرن في وطننا العربي جريمة يحاسب عليها حاملها اليوم فمن اين سيأتي الوعي الآخر ؟ هلْ ينشأ بالصدفة ام ننتظر هبوطه من الخارج[1] .

وعند التعرض لمسألة القانون وفكرته وقضية الشرعية في العالم العربي نجد كاتباً اخر بعد التمهيد بمقدمة تاريخية مطولة حول اصل فكرة القانون وسيادته وحول مفهوم الشرعية يخلص في النهاية وباقتضاب متسارع يعكس الرغبة في التلميح اكثر من التصريح وفي الاشارة اكثر من التوضيح وفي الخشية من ان يمس بحديثه احداً معيناً[2] فيقول :

« . . هذه الفجوة بين « روح القانون » المتصاعدة من هذه الينابيع وبين القوانين النابعة من السلطة والقوة وحدهما . . هي الفجوة الثابتة بين الشرعية واللاشرعية . وهي السبب في الزلازل والبراكين المفاجئة والنهايات العنيفة . . والأخاديد التي تشقق المجتمع الواحد وتقطع سبل الحوار والتطور والبناء المطرد . . وهو امر ادراكه مسألة حياتية ومصيرية للأمة العربية وهي في مرحلة انتقال حضاري متلاطمة الأمواج لا يعضمها من الغرق في دواماتها إلا هذه الشرعية الموضوعية بكل مستوياتها وكافة وجوهها »[3] .

---

(١) عارف دليلة ، احذروا التلفزيون النيوتروني ، مجلة العربي ، حزيران ١٩٨٢ م الكويت .

(٢) ان المساس « بالجميع » وانتقاد « الجميع » لا يشكل حساسية لأي احد . لأن كل « واحد » يحاول ان يقنع المواطن بأن المقصود بالنقد هم . . وليس هو . . اما حين يكون « المساس محدداً وخاصاً تلميحاً أم تصريحاً فإن ذلك مرفوض . كذلك فإن بحث التفاصيل الخاصة في الممارسات العامة مرفوض ايضاً . ولذا لم يجد عدد من المثقفين العرب مكاناً لبحث ازمة الديموقراطية في الوطن العربي إلا خارج الوطن العربي نفسه فعقد مركز دراسات الوحدة العربية ندوته عن الديموقراطية في قبرص في خريف عام ١٩٨٣ م .

(٣) احمد بهاء الدين ، فكرة القانون وقضية الشرعية في العالم العربي ، العربي اذار ١٩٨٢ م ، الكويت .
من المفيد ان نتذكر هنا القصة التالية والتي وقعت قبل ثلاثين عاما ونيّف من ملاحظات احمد بهاء الدين . وعلى اثر انقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٨ م اوقف الزعيم العمل بالدستور واعتقل عدداً من رجال القانون البارزين في سوريا ، وقرر المحامون السوريون ارسال وفد ليشرح للزعيم خطورة تعطيل الدستور ، واعتقال رجال القانون ، باعتبار ان اساس الشرعية هو الالتزام بالقانون ، وان هيبة الدولة ترتكز على احترامها للقانون ، وان ثقة المواطن بالزعامة وبالحكومة هي من ثقته بالقانون ، وان رجال القانون هم حرّاس العدالة وموازين الشرعية الخ . . كل ذلك . . وحسني الزعيم يذرع القاعة جيئة وذهاباً ، ولا يرد بكلمة واحدة . . والوفد يبذل قصارى جهده ومنتهى حنكته لاقناع الرئيس الجديد بخطورة الوضع الناجم عن اعتقال رجال القانون وتعطيل الدستور .

أما الثقافة العربية فقد تناولها العديدون بالتحليل والنقد وأصبحت عبارة « أزمة الثقافة العربية » شائعة الى درجة الاشباع ، وحول هذه الأزمة كتب أحد المفكرين :

« منذ ٥٠ سنة او في الفترة التي كانت تسود فيها الليبرالية في الحركة الفكرية والسياسية في الوطن العربي وفي مصر على وجه التحديد ، كان مستوى الابداع عند عدد من عمالقة الفكر أعلى مما هو موجود الآن ، وكانت فترة الازدهار الفكري والصراع الفكري اجود مما هي عليه الآن ، مرجع ذلك هو الحريات التي كان يتمتع بها الكاتب والمفكر ـ والتي كانت تتجلّى في المعارك الفكرية والصراع الفكري . . الآن فيما اعتقد هناك مظاهر كثيرة للابداع الفكري وهناك تفوّق لدى عدد كبير من المثقفين والمفكرين العرب ، لكن هذا العدد لا يتناسب مع ازدياد اهمية الوطن العربي وزيادة عدد السكان وانتشار التعليم ، فالحركة الفكرية لم تواكب التطور الذي حدث في الوطن العربي من ناحية التعداد ومن ناحية انتشار حركة التعليم ، السبب الأساسي الذي لم يساعد على الازدهار هو ان قضية الحرية تمثل مشكلاً مستعصياً فيما يتعلق بالحركة الفكرية والثقافية[1] ،[2] . »

ومفكر آخر يرى :

« . . . بالفعل قلّ الابداع عما كان عليه منذ ٥٠ عاماً ، طبعاً هناك ظواهر واسباب ، الظواهر لو رأيت الكم المنشور تلحظ انه يغلب عليه الكثير من النقل والترجمة ، صحيح في القرن الماضي بدأنا الترجمة ولكنها كانت ترجمة مختارة ، كانت شعوبنا في حاجة الى الحرية والى عدالة اجتماعية وتصور علمي للعالم ، فبدأوا يترجمون عن الحضارة الغربية ما ينفع ، أما نحن فأصبحت الترجمة لدينا بلا هدف ولا تخطيط ، والسبب المباشر نظم

= وتطلع اعضاء الوفد الى مضيفهم ليسمعوا رده على « مرافعاتهم » فما كان منه إلا ان توقف وهز رأسه مستغرباً مستعجباً وصاح متهكماً مستهزئاً :

قانون . . . قانون . . . قانون . . . والله . . . مرحباً قانون . . . واقترب الزعيم من الباب ... فاتجه اليه الوفد وخرج[1] .

(رياض المالكي ، رواية شفهية للمؤلف ، ١٩٧٧ م)

(١) من الملاحظ في ادبيات هذه الحقبة ان كلمة ازمة شائعة الى اقصى درجة لتشمل تقريباً كل شيء فمن ازمة الديموقراطية الى ازمة الثقافة العربية الى ازمة السياسة العربية الى ازمة التنمية فأزمة التعليم فأزمة الفنون فأزمة المسرح فأزمة الصحافة فأزمة الحرية فأزمة القانون فأزمة الشرعية ، الأمر الذي يعكس بصورة او بأخرى ذلك الموقف التاريخي المتأزم فعلاً الذي تقف فيه الأمة العربية بغض النظر عن مظاهر التقدم التي تبدو هنا وهناك .

(٢) محمد عمارة ، صعوبة ان تكون مثقفاً عربياً ، مجلة المستقبل العربي ، أيار ١٩٨١ م بيروت .

التعليم التي اصبحت نظماً لاعطاء الشهادات وليس لتخريج باحثين او مثقفين . . وايضاً خرّجنا جيلًا من الشباب يلقن ولا يفكر ولا يعرف مناهج ولا وضع مشاكل ولا طرح حلول ، وبالتالي العقلية العربية في هذا القرن لم تعد قادرة على الابداع كما كانت في القرن الماضي ، العامل الثالث هو ان الفرد كان يتمتع بحرية كافية فيما يتعلق بالتصدي للقضايا العامة . اما الآن . . اصبحت الدولة منظمة لكل شيء وبالتالي اصبح من الصعب مع سيطرة الرأي الذي تمثله الدولة . . الافغاني بدأ بداية طيبة في مواجهة الاستعمار والتخلف والتسلط والفقر والطغيان ، الطهطاوي وتأسيس الدولة على حرية وديموقراطية وعدالة ومساواة ، العلمية الغربية عند شبلي شميل بدأت بداية طبيعية . . بعد هذا الابداع الفكري والصحافي والفني والأدبي ، هبط الخط البياني ، ومن الليبرالية الى الدكتاتورية والتسلط ، من الاصلاح الديني الى السلفية ، ومن الفكر العلمي الى الفكر الغيبي ، وكأن الاتجاه الذي بدأ في القرن الماضي بداية طيبة هبط بمجرد صعوده ولم يستطع ان يخترق الفضاء[١] ،[٢] .

أما من حيث دور المفكر والمثقف في المجتمع :

« (فان) مثقف الامس كان يلعب دوراً اكبر في المجتمع من مثقف اليوم . . . على انه هناك ظاهرة اخرى اراها سلبية . . وهي وجود انصاف المثقفين وتكاثر انصاف المثقفين الذين يكتبون في كل شيء »[٣] .

فإذا انتقلنا الى السياسة بمفهومها العام ونعني به بالدرجة الأولى القدرة على تحقيق الادارة الناجعة والناجحة لشؤون الدولة بما يساعدها على تحقيق اهدافها المشروعة وطموحاتها الانسانية من خلال ممارسة دور فاعل في الساحة المحلية والاقليمية والدولية ، نجد ان الأدبيات السياسية في هذه الفترة من اكثر الادبيات تشاؤماً او واقعية في التعبير عن التدهور السياسي والاخلاقي للسياسة .

وفي تعليق على كتاب « خريف الغضب » الذي كتبه محمد حسنين هيكل كوثيقة براءة علنية من العهد الساداتي نجد مفكراً كفؤاد زكريا يشير في ثنايا كتابه « كم عمر الغضب » مسائل غاية في الأهمية تتطلب منا اعادة النظر كلّية بما نطلق عليه « تقدم » في

(١) التشديد ليس في الأصل
(٢) حسن حنفي ، المصدر السابق .
(٣) هشام جعيط ، المصدر السابق .

العقود الثلاثة الماضية ، فهو يقول في معرض سرده لممارسات نظام السادات والتي لا تختلف كثيراً عن ممارسات مشابهة في العديد من الأقطار :

« هذه الأمثلة تكفي للدلالة على التدهور الخلقي والفكري الذي يمكن ان يصل اليه الاعلام في ظل القمع[1] ، ولا يتورع الكاتب عن الحديث عن شقة لكل عروس في الوقت الذي تشهد فيه تجربة الناس اليومية ان اسعار المساكن الخيالية وصلت الى ارقام لم تعد تقدر عليها إلا عروس واحدة بين كل الف عروس . . . وهو لا يستحي من الحديث عن الطعام لكل فم وسط الغلاء الطاحن ولا عن الدواء لكل مريض وسط الاهمال الكاسح لعلاج الشعب والارتفاع الصاروخي لاسعار العلاج الخاص .

فماذا يمكن ان يقول العقل والمنطق حين تصل صفاقة الاعلام الى هذا الحد[2] .

وبعد تعليق مطوّل عن ممارسة النظام في مصر لسياسة طمس الحقائق التاريخية وتشويشها بل وتغييبها عن ذهن القارىء العادي وخاصة لمن لم يعاصرها من الشباب يختتم فؤاد زكريا كتابه بقوله :

« كان يكفي ان اسير في شوارع القاهرة كل صيف وارى الفرق بين قاهرتي الجميلة التي شهدتها في طفولتي وصباي ، وقاهرة اليوم التي خربت بأكثر مما يستطيع عدو مجنون ان يفعل بها . كان يكفي ان اقارن بين تعليمي في طفولتي والقشور التي يتلقاها اطفال اليوم بأقل الأساليب امانة واخلاصاً[3] .

كان يكفي ان اتأمل تعاسة ابناء وطني حين يبحثون عن العلاج او عن السكن او عن وسيلة اتصال . . . كان يكفي ان اتأمل انهيار آمالنا الوطنية والقومية منذ ان صعدت لتناطح اقدم امبراطوريات الأرض حتى هبطت الى حضيض « ازالة آثار العدوان » بعد ان اصابتنا هزيمة نكراء على يد دولة عميلة هزيلة

(١) ان دور الاعلام الرسمي في تشكيل عقلية الفرد والمجتمع في الدول النامية غير الديموقراطية دور بالغ الأهمية ويكاد يكون المُشَكِّل الرئيسي لهذه العقلية .

(٢) فؤاد زكريا ، كم عمر الغضب ، هيكل وازمة العقل العربي ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٨٣ م .

(٣) اصبحت ظاهرة الدروس الخصوصية ابتداء من مستوى الابتدائي وحتى الدراسات الجامعية العليا جزءا من نظام التعليم الممارس في معظم انحاء الوطن العربي ، ويكاد يكتسب الصفة الشرعية او القبول العام . واهمية هذه الملاحظة بطبيعة الحال هي التدليل على تدهور النظام التعليمي من جهة والتستر على هذا التدهور واخفائه ، والتغاضي عن الحلول من جهة اخرى وهروباً من التغيير .

يسكنها خليط لا يزيد مجموعه عن سكان بلدة متوسطة في وطني .

كان يكفي ان ارى جيوشه تصول وتجول في شوارع بيروت .
كان يكفي ان اتأمل هذا كله لكي اتساءل ما الذي حدث ؟ ما الذي حدث ؟[1] .

كان يكفي ان اتأمل هذا كله لكي اغضب ولكن غضبي لم يكن وليد خريف عاصف بل كان عمره اطول بكثير[2] .

وبطبيعة الحال يمكننا الاستمرار والتوسع في ايراد الأمثلة والنصوص والاقتباسات من كتابات الكتّاب والدارسين والمفكرين من شتّى بقاع الوطن العربي والتي تصب جميعها في نهر التخوف والقلق على المستقبل العربي . وغني عن التأكيد هنا بأن القارىء العادي ناهيك عن الدارس والمتتبع والباحث سيجد من الكتابات والدراسات والأعمال الفنية من سينما ومسرح وقصة ورواية وشعر ورسوم وفنون تشكيلية ما هو اشد نقداً واكثر مرارة وتشاؤماً ورفضاً من الأمثلة التي اوردناها سواء في تحليل الجوانب الاقتصادية او العسكرية او السياسية او التعليمية او العلمية او التكنولوجية او الفنية او غير ذلك . . وكلها تعبر عن الارتياب والقلق والخوف من سلسلة الانهيارات المنظورة وغير المنظورة ، التي يزداد الوطن العربي اقتراباً منها وامعاناً فيها وانزلاقاً نحوها على المدى القصير او المتوسط او حتى على المدى البعيد ، وذلك على الرغم من مظاهر التقدم ومؤشرات الارتقاء وسيماء الرفاهية وبوادر البحبوحة التي يمكن ملاحظتها هنا وهناك في اقطار الوطن العربي .

وغني عن التنويه ان مثل هذه الحالة او مثل هذه « الوثائق التاريخية » لتقييم اهل العصر لتاريخهم المعاصر ، ونعني تقييم الانسان العربي المعاصر لتاريخه المعاصر وتاريخه المستقبل لا يقتصر على المقالات والدراسات القصيرة بل هناك العديد من الدراسات والكتب المطولة والتي تدور حول نفس المحور ، وايراد مزيد من الأمثلة هنا سيكون ضرباً من التفصيل الذي لا يستدعيه البحث[3] ، وما يمكن التأكيد عليه في هذا المجال ان مثل

---

(١) التشديد ليس في الأصل ، على الباحث ان لا يأخذ هذه العبارات بأنها مجرد سياسة وموقف سياسي من الكاتب تجاه عهد السادات ، انها بدون شك تعبير عن حصيلة سيرورة تاريخية فعلية .

(٢) اشارة الى ان هذا التدهور وانهيار الآمال الوطنية لم يكن فجائياً والوعي لم يكن ردة فعل سريعة ، بل انها سيرورة استغرقت بضعة عقود وشملت جوهر التركيب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والايديولوجي للمجتمع بالرغم من كل المكتسبات الفوقية التي تم تحقيقها خلال تلك الحقبة (ليس في الأصل) .
فؤاد زكريا ، المصدر السابق .

(٣) اقرأ على سبيل المثال :

=

هذه الرؤية القلقة للتاريخ المعاصر وللتخوفات من المستقبل هي سمة متواجدة في الدول النامية ، ولكنها في الوطن العربي اكثر بروزاً بسبب الاحباطات المتوالية والمراوحات المكانية والزمانية ليس في قطر عربي واحد وانما تكاد تكون في معظم الأقطار العربية ان لم تكن فيها جميعاً(١)

٢ - ٤ بين المظاهر والحقائق

مرة ثانية ما هو التاريخ اذن ؟ هل هناك تاريخان ؟ تاريخ الأرقام الاقتصادية التي تبدو متصاعدة ؟ وتبدو متنامية وبالتالي تشير الى التقدم وتوحي به وتطمئن القلقين عليه ؟ وتاريخ آخر ؟ هو ما يراه المفكرون والمحللون والدارسون والباحثون والأدباء والفنانون والسياسيون « والرأي العام » ؟ التاريخ الأول يشير الى التقدم ، والتاريخ الثاني يشير الى التراجع والتقهقر الى درجة تثير الفزع وتدعو الى الهلع ؟ ليكون هذا الفزع منطلق :

> الدعوة الى التغيير والى تصحيح التاريخ وبناء المستقبل العربي بالأيدي والعقول والجهود العربية قبل ان يبنيه الآخرون ويرسمونه ويتحكمون به ولكن على طريقتهم .

لا زلنا نتذكر مقولة كروتشيه عن التاريخ ، ان التاريخ هو ما يدور في ضمائر الناس وما يراه الناس المعاصرون للحظة الزمنية التي يتم فيها تقييم التاريخ او تحليله او حتى رسمه وبناؤه . . . والتاريخ هو ما يقولونه بألسنتهم ويكتبونه باقلامهم ويرسمونه في لوحاتهم بل ويعلنونه دون ضجيج في صمتهم وسكونهم الذي تعلموا انه طريق السلامة . لو افترضنا ان الواقع العربي مغاير تماماً ومخالف لما يكتب عنه ، وهو اي الواقع المادي افضل بكثير من تخيل العديد من الكتّاب والباحثين ، ولو افترضنا كذلك ان الواقع العربي هو في صعود رغم كل ما يقال في المناسبات والمهرجانات والمنابر الأدبية والثقافية والسياسية وعلى

= كتابات ودراسات حسن حنفي ، فؤاد زكريا ، جورج قوم ، فؤاد مرسي ، صادق جلال العظم ، عبد العظيم انيس ، سمير امين ، انطوان زحلان ، عادل حسين ، شاكر مصطفى ، سعد الدين ابراهيم ، غالي شكري ، طيب تيزيني ، عبدالله العروي ، محمود الجابري ، زكي نجيب حمود .

(١) ان المقتطفات التي اوردناها قد ورد بعضها في مجلات ثقافية اعتيادية وبعضها في جرائد يومية وبعضها في محاورات او محاضرات . وقد يعاب على هذه المصادر بأنها ليست مصادر علمية موثقة بالمعنى الاكاديمي للمصادر . وهذا واضح لنا تماماً ان ما نهدف اليه هو ان ننقل « صورة النفس » العربية المعاصرة و« الشعور » العربي المعاصر و« الهموم » التي تشغل اذهان المفكرين وكذلك ما يدور على ألسنة الناس وما يقبلون عليه من قراءات . اننا نسعى الى تجسيد لحظة تاريخية لذهن المجتمع العربي وضميره ، وهذه اللحظة هي مؤشر هام على خفايا السيرورة التاريخية المعاصرة .

لسان الشعراء والكتّاب والمفكرين والساسة ، ولو افترضنا ايضاً بأن التنمية العربية قائمة رغم آراء المتشككين والمتخوفين ، لو افترضنا ان كل ذلك قائم فعلاً ومع هذا يكتب عن الواقع العربي ما يكتب لوصلنا الى الاستنتاج اذن بأن الضمير الاجتماعي العربي ، كما يمثله المفكر العربي والأديب والاقتصايدي والفنان والصحفي والانسان العادي ، غير راض عن واقع وغير راض عن سيرورة التحول المعاصرة وغير مطمئن الى مستقبله وربما غير واثق منه . وهذا في محصلته يعني بأن سيرورة التحول العربي المعاصرة او مسيرة التقدم العربي تعاني من اشكالية تاريخية حادّة ومتفاقمة ، وان التاريخ العربي المعاصر يعاني من ازمة المعاصرة حسب مفهوم كروتشيه وان هناك نوعاً من الانفصام بين التاريخ وبين المجتمع . . أي ان الاحداث تفرض نفسها على مجتمع غير راض بها وغير مقتنع بها سواء من حيث الاطار السياسي او الايديولوجي او الثقافي او حتى الاقتصادي الاجتماعي . ان عقدة المجتمع العَرَبي المعاصر تجاه تاريخه هي انه لا يصنع القرارات الحاسمة فيه ولا يمنع وقوعها ، بل هي تفرض اما بقوّة السلطان أو بـاغراء المال وبغض النظر عن كثير من الاعتبارات الأخرى .

وفي كل مرة يبدأ المجتمع بالمشاركة في صنع القرار من خلال بدايات مؤسسية متواضعة يتعرض للاحباط ويعاد فرض الوصاية عليه من جديد اما بسبب الضغوط او الاحداث الخارجية واما لأسباب داخلية غالباً ما تتكرر من بقعة الى اخرى ، ومن زمن الى آخر[1]

ومن جهة اخرى فإننا لا نعتقد بوجود تناقض او تعارض حقيقي بين الحقيقة التاريخية الماثلة في الواقع المادي وبين رؤية الناس لها ، لأنه غالباً وبحكم الحفاظ على الذات **وبحكم البصيرة الاجتماعية التي تحركها الطليعة الواعية من المفكرين والروّاد في كل مجال يتجه المجتمع للتعرف على مصالحه والارتباط بها من خلال مساهمته في صنعها أو تحفيزها ، وبالتالي فإن الانفصام عن التاريخ لا يحدث اختياراً كما ان القلق والرفض والشك والتخوف من المستقبل لا يحدث جهلاً او مزاودة او سوداوية او ماسشتية او تمثيلاً او نزقاً ليس الا**[2] .

---

(١) ان هذا الانفصام له جذور تاريخية تمثلت في انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم ولعدة قرون .

(٢) ان الحالات التاريخية التي كان يصاب فيها المجتمع بنوع من العمى او زوغان البصر عن مصلحته الحقيقية هي حالات نادرة جداً وغالباً ما تكون بتأثير شريحة او فئة او طبقة اجتماعية معينة تعمل على خلق نوع من الاندفاع الاجتماعي غير المتعقل كما حدث في المانيا النازية او الحروب الصليبية ، غير ان الاشكال الأكثر خطورة هو المستقبل ، اذ ان سيطرة الدولة على وسائط الاعلام والثقافة والفكر والرأي قد يجعلها في المستقبل قادرة على =

ومعنى ذلك ان الأمر يستدعي دراسة وتحليل التناقض الظاهري للتعرف على حقيقة الأمر وفرز ظواهر الاشياء عن جواهرها .

وقبل محاولة التعرف على جوانب التناقض بين ما هو موجود فعلاً ويقاس بالأرقام ويشاهد بالعيان ، ونعني بها مظاهر التقدم وبين ما يتخوف منه ، ونعني القول بنفي التقدم بل التدهور والانهيار ، لا بد ان نُشير الى ان الملاحظات السابقة والمستندة الى الأمثلة والاقتباسات التي عرضناها في الصفحات السابقة قد توجه اليها بعض الانتقادات على اعتباراتها :

- اختيار متعسف .
- نظرة متحيزة .
- تعميم غير مدقق .

أولاً : التعسف بالاختيار

من السهل تماماً ان يقال بأن الأمثلة التي أوردت في الصفحات السابقة ، بالرغم من الادعاء والزعم انها عشوائية ، إلا انها ليست كذلك بالمعنى الاحصائي ، ولا تمثل رأي الأغلبية ، ولا تمثل حتى في جوهرها تحليل تاريخي بالمعنى العلمي ، بقدر ما هي كتابات تتراوح بين الصحافة والأدب والتفكير الحرّ والسياسة والانتماء الايديولوجي الرسمي اوغير الرسمي وبكل ما يتسم به هذا النوع من الكتابات من عدم الدقة الموضوعية وعدم الضبطية العلمية واتساع مجال الخيال والتصوير والبلاغة والتهويل مما هو مألوف في الوطن العربي وفي الأدب العربي وفي أساليب التغير العربية . وبالتالي فإن الاختيار كان تعسفياً منذ البداية بصورة أو اخرى ، واذا كان عشوائياً فقد كان كذلك ليكون تعبيراً نمطيـاً عن المضمون ذاته ، أي انه عشوائي من نفس الفئة من الكتابات وفي اطار نفس النمط من التفكير ، ونعني بذلك كتابات الأقلية التي (يقال) بأنها عادة تـرفض وتتفلسف وتتشاءم وتتخيـل وتطمع وتطمح وتتعصب وتغضب وغير ذلك من الصفات .

ثانياً : النظرة المتحيزة

بمعنى انه لم يورد هنا ما يوازي هذه الكتابات ويكافؤها ، وربما يتفوق عليهـا من كتابات الطرف الآخر أو الكتابات المضادة والتي تظهر الصورة المشرقة للمسيرة التاريخية

= حجب الحقيقة الى حد كبير وبالتالي فإن المجتمع قد يأخذ موقفاً لا يتفق تماماً مع مصالحه ليس لأنه لا يعترف بتلك المصالح ولكن بسبب عدم تعرفه عليها .

العربية ، ولسيرورة التقدم العربي المعاصر . وهذه الكتابات لا يمكن تجاهلها ولا ينبغي لنا ذلك ، فإنها ايضاً نتاج لمفكرين وفلاسفة وكتّاب وعلماء وسياسيين وعسكريين يتمتعون بكفاءة علمية ومكانة معنوية تضاهي مكانة وكفاءة كتّاب الخوف والقلق والتشاؤم والرفض هذا اذا لم تتفوق عليها باديء ذي بدء ، وبالتالي فإن الامانة العلمية (هكذا يمكن ان يقال) والتاريخية تقضي بأن تُدرس النصوص جميعها وتحلل بنوع من الحيادية حتى يصار الى فهم ما يجري في الحاضر بصورة اقرب الى الموضوعية واقرب الى التاريخية الأمر الذي سيساعد على تبني الاتجاه الصحيح للمستقبل .

ثالثاً : التعميم والشمول

يميل بعض الدارسين والمفكرين الى التخوف بل الشك والارتياب في علمية أي موقف وفي موضوعيته وحيادتيه حين يلجأ صاحب الموقف الى التعميم والشمول والاجمال انطلاقاً من مبدأ ان التعميم يعني الكل ، والكل تعني الشمولية والاطلاق . وبطبيعة الحال فإنه من المستحيل ان تكون المقولات السابقة بجزيئاتها وتفاصيلها كاملة وعامة وشاملة على الوطن العربي بكامله وبمجموعة اقطاره ومجتمعاته وبمجموعة نشاطاته وفعالياته. ويستمر هذا التخوف لينسحب على الافتراضات والاستنتاجات ليعود الى السؤال الاساسي بالنسبة للوطن العربي من حيث مدى امكانية اعتبار الوطن العربي وحدة سياسية اجتماعية اقتصادية ايديولوجية تنطبق عليها الاوصاف والتعميمات ذاتها . وقد يقال بأن ما يعانيه الآن العالم العربي من تمزق وانقسام سياسياً واجتماعياً واقتصادياً يخرجه عن الوحدة الاقليمية المتجانسة . وقد تكون بعض الاجزاء أفضل من بعض ، ومجتمع عربي اكثر تقدماً من مجتمع عربي آخر ، ونظام اكثر وعياً بالمستقبل من نظام اخر .

ان هذه الانتقادات وما يرافقها من اعتراضات هي في رأينا شكلية واهميتها ثانوية في اختيار النصوص وهي لا تغيّر من حقيقة هامة ألا وهي ضرورة التركيز على النصوص التي تشير الى وجود « أزمة عربية شاملة » وتشير الى تراجع وتدهور . إذ يمكن القول هنا ، ان الكتابات التي تبارك كل ما هو قائم معالجة التاريخ من موقف القناعة والرضا هي بطبيعتها نصوص قليلة الأهمية من الوجهة التاريخية لأنها نصوص غير نقدية وغير منبهة الى مكان الضعف التي قد تتفاقم . وبالتالي فهي كتابات تفتقر الى العمق المستقبلي . وبالتالي فهي بالحصيلة تعبر عن مواقف صوفيقية من جهة او مصلحية فئوية من جهة اخرى .

وفي غياب المنبر الديموقراطي المؤسسي الدائم للتعبير عن الرأي الحرّ والنظرة الناقدة

نلاحظ ان التركيبة السياسية ذاتها تدفع الكتابات والأفكار في اتجاه تكريس الاوضاع السائدة ، وتسبغ عليها من الصفات ما ليس فيها . وهذه المسألة ليست جديدة في تاريخ المجتمعات وفي التاريخ العربي على وجه الخصوص . فإذا اضفنا الى ذلك ان الاعلام الرسمي في معظم اقطار الدول النامية هو اعلام دولة واعلام نظام وليس اعلام وطن ، نلاحظ ان الكثير مما يُشجَّع هو من نوع من الكتابات التي تعطي الأولوية للحكومة قبل الوطن . وفي مثل هذه الحالة تكون كتابات تبرير وتعليل واعتذار وإبعاد مسؤولية الفشل ، وبالتالي تكون كتابات غير قادرة على استشعار الخطر قبل وقوعه او حتى الاشارة اليه حين تلوح نُذُرهُ في الأفق او حين يصبح وقوعه وشيكاً .

اضافة الى ما تقدم وهذا هو الأكثر اهمية في الموضوع ان الاساس في فهم التاريخ واستيعابه هو الموقف النقدي من احداثه ومن صانعيه ، وليس الموقف التبريكي السردي ، والأساس في تحليل التاريخ هو رؤية القوى والمؤثرات والتيارات الخفية والكامنة في كامل التركيبة الاقتصادية الاجتماعية السياسية سواء في اطارها الداخلي الخاص او في اطارها العام : أي الاطار الاقليمي الدولي . ومن هنا وعلى مدى التاريخ الانساني كانت الكتابات الأكثر اهمية والأفكار الأبعد اثراً هي تلك الكتابات والأفكار الطليعية القادرة على الاستشعار عن بعد والقادرة على الامتداد الى المستقبل لرؤية الاطروحة المضادة في الموقف التاريخي المعين ، والتي تشكل في جوهرها جرثومة التغيير ونواة التبديل وبرعم الانتقال من حالة الى اخرى بغض النظر عن تقييمنا لنوع هذا الانتقال او التغيير . ومن هنا ولأن التغيير بالضرورة ينطلق من الوعي والاحساس بالخطر ، فإن احداً لا يتوقع ان يكون الذين يتوقعون الخطر ويدركونه مساوين عدداً للذين لا يرونه ولا يدركونه .

ومن هنا يصبح التأكيد على النصوص والافكار المطمئنة فقط نوعاً من خداع النفس او عزوفاً عن التطلع للمستقبل او هروباً من نقد الذات وابتعاداً عن الدعوة للتصحيح .

وبديهي ان هذا لا يعني بأي حال من الاحوال افتعال السخط وافتعال الخطر والتشاؤم ، ولا يعني الابتعاد عن الموضوعية والعلمية عند تحليل الواقع ، والتمسك فقط بالأخطاء والأخطار دون مبرر تاريخي او حتى اخلاقي .

ومن حيث التعميم والشمول فلا يبدو ان هذا التعميم بعيد عن الحقيقة لأن الخلاف او الاختلاف او التباين بين اقطار الوطن العربي من جهة والاختلاف والتباين بين اجزاء القطر الواحد من جهة ثانية هي تباينات واختلافات سطحية وليست جوهرية بمعنى ان التركيبة الهيكلية التي يتأتّى عنها التقدم او التخلّف هي تركيبة متشابهة في اقطار الوطن العربي بل وفي العديد من دول العالم النامية ، وهذا يعني ان التعميم والشمول الذي نقصده هو

ذلك الذي يمس البنية الهيكلية في المفهوم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

٢ ـ ٥ حول الوحدة العربية :

قد يكون من المفيد ان نشير الى بعض الملاحظات المتعلقة بوحدة الأمة ، وهمنا في هذا المقام هو الأمة العربية بطبيعة الحال باعتبار ان اشكالية الوحدة بالمضمون السياسي والاجتماعي هي واحدة من الاشكاليات السياسية الرئيسية التي كان ولا يزال لها دور جوهري في تقرير المستقبل العربي ، ليس في الاتجاه السياسي فقط وانما من حيث سيرورة التقدم ذاتها . وهذه الاشكالية هي ذات طبيعة تاريخية ، بمعنى انها تتفاقم سلباً وايجاباً مع الزمن ، ويتأتى عنها وفيها تحولات نوعية وكمية وتراكمات لا يمكن تجاهلها .

فالشعوب العربية هي في مجموعها امة واحدة عاشت تاريخاً مشتركاً ومتداخلاً في جميع مكونات الأمة الواحدة . ومن ناحية ثانية فإن التجزئة العربية هي في جوهرها وتاريخها تجزئة سياسية ، بمعنى انها تتناول انظمة وحدوداً فرضتها حركات التمرد والانشقاق السياسي للقواد والامراء والسلاطين في الماضي كما فرضتها في العصر الحديث حركة الاستعمار الاوروبي التي استهدفت الوطن العربي بكامله . فالحدود السياسية لم ترسمها الدولة العربية المعنية لا اختياراً ولا اتفاقاً مع جارتها ، بل استقلت الدولة العربية سواء في المشرق او المغرب لتجد نفسها في وعاء حدودي رسمه كولونيل فرنسي ، او عقيد بريطاني سراً او علناً في اجتماع في القاهرة او اجتماع في لندن كما فعل سايكس وبيكو على سبيل المثال في الاتفاقية المعروفة باسميهما[1] . ومن ناحية ثالثة فإن حالة التجزئة ، وهي الاطروحة المضادة للوحدة ، هي ايضاً ظاهرة تاريخية تتزايد ديناميكيتها يوماً بعد يوم في اطار التاريخية الخاصة للمنطقة ، وهذا يعني انه اذا كانت التجزئة بالمفهوم السياسي والاقتصادي والاجتماعي هي غير اصيلة الآن وغير متجذرة فإن هذه اللاأصالة واللاتجذر مرشحان لأن

---

(١) غني عن التنويه ان ما كتب عن هذه القضية ونعني بها وحدة الأمة العربية والوطن العربي ومقومات الوحدة العربية وأسسها السياسية والاجتماعية والايديولوجية اوسع واكثر مما يستدعي الاشارة الى مراجع متخصصة . والواقع ان هذه المسألة استأثرت ولا تزال تستأثر باهتمام المفكرين العرب ناهيك عن الحركات السياسية وعن الانسان العربي ذاته ، ولا زالت الجهود تبذل حتى الآن للتوسع والتعمق والاستزادة في دراسة هذا الموضوع والتعرف على جوانبه المختلفة وعلى تطورات العلاقات العربية في شتّى المجالات .

انظر على سبيل المثال منشورات مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ، **أبحاث ندوة الذاتية العربية بين الوحدة والتعدد** ، تونس ، نيسان ١٩٧٨ م .

انظر كذلك سمير امين ، **الامة العربية** ، دار ابن رشد ، بيروت ١٩٧٨ م ، كذلك منير شفيق ، **في الوحدة العربية والتجزئة** ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٩ م . . . الخ

يتحولا تدريجياً الى نوع من العمق الذي قد يصل فيا بعد الى منزلة الاصالة (بمفهوم نسبي) .

وهناك اربعة عوامل تعمل في هذا الاتجاه وبشكل متزايد الأهمية :

الأول : المفاهيم القطرية للتأريخ العربي

حيث نلاحظ ان مجمل ما كتب ويكتب حتى الآن عن تاريخ الأمة العربية هو تأريخ للاشخاص وللدول التي حكمت في الأجزاء المتعددة للوطن العربي ، وبذلك اخذت تتكرس فكرة القطرية ومفاهيمها السياسية والثقافية والاقتصادية ، وهذه المفاهيم هي اخطر ما يواجه الأمة العربية الآن وفي المستقبل ، وتدريجياً أخذت تقيم هذه المفاهيم بين الاقطار العربية حواجز سياسية تاريخية مفتعلة وحجج زائفة(١) .

واذا كان التقسيم القطري للمنطقة العربية قد تأتي كنتيجة محسوبة من قبل الاستعمار فقد جاءت الأنظمة السياسية التي ظهرت بعد رحيله لتبحث في اعماق المراجع التأريخية عن ما يتناول « كيانها الوطني المستقل » وعن ما يثبت امعان هذا الكيان في القدم والتميز لتؤكد ان بنيانها القطري واستغلاليتها منذ ابعد العهود فيتوسع البحث والاجتهاد لدى بعض الكتّاب والأدباء والمؤرخين يغوصون بحسن نية في اعماق الأدب والتاريخ بحثاً عن بيت شعر يذكر اسم القطر ، او عبارة عن مؤرخ قديم يذكر نفس الاسم(٢) .

الثاني : المكاسب القطرية

حيث نلاحظ ان التقسيم السياسي للوطن العربي قد اتاح الفرصة لتحقيق مكاسب قطرية خاصة بكل قطر تتمثل اولاً بالزعامة السياسية العليا لتتدراج الى المناصب القيادية ثم الشرائح والفئات المستفيدة من الحكم المجزأ ، ولأن الحكم في بعض بقاع العالم العربي كجزء من العالم الثالث قد لا يستند الى اصول وقواعد من الشرعية(٣) الجماهيرية التي شارك

---

(١) محمد أنيس ، نحو رؤية جديدة للتأريخ العربي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ايار ١٩٧٩ م .

(٢) بديهي ان كثيراً من هذه الأسماء ان لم تكن جميعها هي اسماء تاريخية وحضارية اصيلة وقديمة كذلك فإن الأماكن التي تشكل اركان القطر الواحد او المحافظة الواحدة او المدينة الواحدة هي موجودة منذ القدم بكل ما فيها من تاريخ وسكان وثقافة ، وهذه المقولة تنطبق على الاقطار كما تنطبق على اجزاء منها كما تنطبق على المدن ولكن الشيء الأكيد ان تلك الاقطار او المدن كانت جزءاً من تركيبة سياسية اقتصادية ثقافية اقليمية في اطار النظام العربي القديم او الوسيط .

(٣) علي هلال ، مفاهيم الديموقراطية في الفكر السياسي الحديث ، ندوة ازمة الديموقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٤ م .

في صنعها وصيانتها وتطويرها المواطنون ، فإن تعدد الأجزاء العربية هو في جوهره اتاحة فرصة اوسع لمزيد من اللاشرعية التي من شأنها ان تفسح المجال لفئات اكثر للاستفادة من هذه الفرص المتاحة ، وبالتالي فإن تأكيد التمايزات والخصوصيات القطرية بالمفهوم السياسي والاقتصادي والثقافي امر يخدم مصالح الفئات المستفيدة من اللاشرعية السياسية . ولا تقتصر هذه المكاسب القطرية على الفئات السياسيّة او الشرائح الطفيلية الملاصقة لها بل تنسحب الى درجة كبيرة على الهياكل البيروقراطية والتكنوقراطية للاقطار العربية ، وبالتالي فإن هذه المكاسب سواء اخذت شكلاً اقتصادياً صريحاً او مقنعاً غالباً ما تكون استنزافاً لامكانات التقدم بل وتقزيمها لها الى الدرجة تصبح عندها غير عملية لصنع المستقبل المتقدم[١] .

الثالث : عمليات التفتيت

ان الاطماع والتطلعات التي حركت القوى الاستعمارية القديمة باتجاه تقسيم المناطق المستعمرة وتحويلها الى وحدات سياسية صغيرة لا زالت قائمة ومستمرة وموضع الاهتمام من اصحابها ، وان كانت آلاشكال الخارجية والاساليب والوسائل اخذت تتغير وتتطور مع الزمن ، وبالتالي اخذت شكلاً مختلفاً عن الطريقة التي لجأ اليها كل من سايكس وبيكو في اوائل هذا القرن .

وبالنسبة للوطن العربي كوحدة اقليمية هامة فإن الامعان في تفتيت هذه الكتلة الاقليمية وتكريس انقساماته وتجزيئاته ، هو هدف من اهداف القوى الاستعمارية القديمة والحديثة[٢] .

---

(١) ان قضية الوحدة العربية هي مثال بارز على الانفصام التاريخي القائم بين الجماهير وبين العديد من الأنظمة السياسية . ففي حين تجد الأنظمة اكبر الصعوبات في اتخاذ القرار العربي الموحد او المشترك مراعاة للاعتبارات الخاصة نجد ان الرأي العام العربي يقر بوجود كيان عربي موحّد . وبينت دراسة استطلاعية للرأي العام ان الاقرار بوجود كيان جغرافي بشري حضاري واحد للوطن العربي كان أقله في المغرب (٧, ٦٩٪) و(٧٢٪) في لبنان وتونس ، و(٧٢٪) في فلسطين و(٨٩٪) في الاردن و(٨٤٪) في السودان و(٨٥٪) في مصر و(٩١٪) في اليمن .

أنظر : سعد الدين ابراهيم ، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة** . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ م .

(٢) نحن لا نذهب الى الحد الذي ذهب اليه احمد بهاء الدين مثلاً بالقول ان مشروع الوحدة العربية هو اخطر مشروعات العالم لأن تحقيقها يعني انقلاباً شاملاً في العلاقات الدولية ، وان العالم كله ضد الوحدة العربية ، وبالتالي فإن العالم يعمل على تكريس التفتيت والتجزئة . وان حقائق السياسة الدولية (ومؤداها مقاومة ظهور اي قوة جديدة من قبل القوى القائمة لأنها تربك التوازن الدولي)، تعمل على هذا الاتجاه ، وبالتالي وكما يقول بهاء=

ان هذا التصميم المتوجّه نحو تقسيم المنطقة العربية كما جرى في افريقيا وامريكا اللاتينية من شأنه ان يتيح الفرصة لهذه القوى للتحكم والسيطرة الاقتصادية والثقافية والسياسية ، وبشكل مستمر ويجعل من هذه الاجزاء المفتتة سوقاً جيداً للمنتجات التي تصدرها الدول الصناعية ، كما انه يجعل من السهل على هذه الاقطار الصغيرة التصرف بانفراد لبيع ثرواتها الطبيعية ورهن استقلالها السياسي وحتى الأمني لضمان بقائها .

تلتقي نتائج عمليات التفتيت هذه مع نتائج التكريس السياسي والثقافي لمفاهيم التجزئة لتؤدي مجتمعة الى مزيد من تعميق التفتيت والى خلق امر واقع وفعلي له أسس تبرر استمراره وحتى تحافظ على مستقبله .

ولا بد من التأكيد هنا على ان مخططات تفتيت الوطن العربي وتقسيمه الى مزيد من الدويلات لم تنته بعد ، ويكفي ان نُشير الى الدور الذي تلعبه اسرائيل في هذا الاتجاه ، وما يجري حالياً في لبنان يخشى ان يكون حلقة من حلقات التفتيت وتعميق التجزئة وتوسيعها ، وكذلك ما تحاول ايران ان تحققه في شرق المنطقة العربية وما يجري في السودان في أقصى الجنوب .

الرابع : النظام السلعي الدولي

ان الاهتمام بهذا العامل يعود الى الجزء المتعلق منه بأنظمة التبادل السلعي وتصدير رؤوس الأموال واعادة تصديرها وكذلك نظام المساعدات والاقراض والتسهيلات المالية الدولية : ان هذا النظام بكل ما فيه من تداخلات وعناصر سياسية واقتصادية ساعد ولا يزال يساعد على « تنفيس » ضغط الضرورة واحباط فاعليتها في التغيير ، لاعادة بناء الهيكل القومي للوطن العربي على قواعد حقيقية ومتجددة ودائمة الضرورات الاقتصادية . ان التفاقم المتواصل لهذه الضرورات سوف يؤدي الى الالتحام العربي الاجتماعي الاقتصادي ، وسوف يفرض نفسه كواقع تاريخي خاص . ان تأثيرات النظام السلعي الدولي لا يعاني منه العالم العربي فقط ، بل تعاني منه جميع الدول النامية وخاصة الصغيرة منها التي تشابه في نشأتها الأقطار العربية من حيث انها لا تكون وحدات اقتصادية اجتماعية حضارية بقدر ما هي تقسيمات سياسية نشأت مع حركة الاستعمار التقليدي او بعده . ففي ظل هذا النظام يستطيع كل كيان سياسي مهما كان صغيراً ومهما كان غير متكامل ومهما

= الدين فلا الدول الكبرى تحبّذ الوحدة العربية ولا الدول المجاورة تطمئن لمثل هذا التطور ، وفي الوقت نفسه تتوجس الدول الافريقية منه . . احمد بهاء الدين ، الوحدة العربية ازاء العالم ، الندوة الديبلوماسية الخامسة ، أبو ظبي ، ١٩٧٧ م .

كان مفتقداً لمقومات الاستمرار الذاتية او الاقليمية ان يستمر في البقاء او التواجد عن طريق الخيوط والقنوات التي تربطه « بالدولة الأم » او بالمؤسسة التمويلية في البلدان المتقدمة ، والتي تشكل في جوهر الأمر تكريساً لوضع تاريخي ما كان ليستمر لو قطعت هذه الخيوط والقنوات . ويُشكل هذا النظام الدولي ملاذاً سياسياً واقتصادياً عجيباً ويشيع في الوقت نفسه حواجز امام التغيير التاريخي المخالف وصنع المستقبل حسب التفاعلات الاجتماعية الاقتصادية الطبيعية الاقليمية المحلية . وهكذا تتجمع خيوط وقنوات الكيانات . .

وهكذا فإن القول بوطن عربي موحد ثم الانطلاق من هذا القول لتناول الابعاد التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والايديولوجيا العربية (بمفهوم التداخل الديناميكي العربي) هو امر في اعتقادنا صحيح ومقبول وعلمي وليس مجرد اسقاط ذاتي او تطلع وهمي او غيبي او مثالي . على ان هذا الجوهر العربي الكبير لا يعني بالضرورة ولا يتطلب في الوقت نفسه الغاء او انكار الاختلافات بين بقاع الوطن العربي واقطاره وهو امر في غاية البداهة والطبيعية . إلّا ان هذه الفروق والاختلافات يجب ان لا تحجب حقيقة اساسية وهي ان هذه الفروق لا تشكل بالضرورة نفياً للحقيقة العامة ولاتتعارض اساساً او تتناقض جذرياً مع الوصف العام الذي يهدف الى تبيان الاتجاه العام في الوطن العربي . ان مدى انطباق الوصف قد يختلف من قطر الى آخر او حتى من مقاطعة في نفس القطر الى مقاطعة اخرى فيه ، ولكن الاختلافات هذه تتناول الجوانب الكمية كالشدة والقوة والعمق والانتشار دون ان يؤدي ذلك الى خروج كيفي عن القاعدة .

علاوة على ذلك فإن الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للعديد من الدول النامية وفي اطار التطور التاريخي لهذه الدول قد جعل بالامكان تصنيفها ضمن مجموعة اقتصادية اجتماعية واحدة (بالمفهوم الفضفاض للمجموعة الواحدة) وهي مجموعة الدول النامية . وبالرغم من اتساع رقعة هذه المجموعة وشمولها لأكثر من مئة دولة في ثلاث قارات رئيسية هي ، آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية بكل ما يعني ذلك من اختلاف في اللغة والدين والتاريخ والثقافة والتراث والنظم السياسية والمفاهيم الايديولوجية المعاصرة ، ان الادبيات الاقتصادية الاجتماعية السياسية تزخر بالكتابات المتنوعة حول مجموعة الدول النامية هذه حيث تُطلق فيها التعميمات والاستنتاجات الاجمالية التي تعتبر لاغراض التصوير والتحليل الشمولي مقبولة ومفيدة . الأمر الذي يجعل الموقف هذا بالنسبة للوطن العربي اكثر قبولاً وعلمية وواقعية وربما بداهة .

واذا ما تناولنا الأنظمة السياسية ذاتها في الوطن العربي فإنه ، عند التمحيص ، يمكن ان نكتشف انها تختفي وراء غلاف من التنوع لا يصمد كثيراً للفحص والتدقيق . وبتجاوز

الواجهات اللفظية، والأدبيات الدعاوية والتركيبات الشكلية الفوقية يمكن ان نلاحظ ان الفروق بين هذه الأنظمة بعضها عن بعض هي فروق طفيفة وغير خطيرة بالنسبة لجوهر التركيب الاقتصادي الاجتماعي وبالنسبة لسيرورة التغير . ذلك ان النظام السياسي ، أي نظام تتحدد هويته الحقيقية بهوية القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تصنع القرار فعلاً وتدير جهاز الحكم بالفعل ، بغض النظر عن الشكلية الخارجية التي تتبناها الدولة . ولقد ذهب احد الباحثين الى القول بأن الفروق بين الأنظمة الجمهورية والملكية العربية هي ضئيلة ايضاً . فبالرغم من نص دساتير الجمهوريات العربية على انتخاب رئيس الدولة إلاّ ان معظم رؤساء الجمهوريات العربية لا يتركون مناصبهم الاّ نتيجة الوفاة او الاغتيال او الانقلاب . ولا اختلاف بين الأنظمة الملكية والجمهورية سوى احتمال وراثة المنصب في الأنظمة الملكية[1] حسب نص الدستور وهو امر في كثير من الأحيان أدعى الى الاستقرار واحكام التوقع للمستقبل[2]، وبالنسبة لنوعية الأنظمة من حيث التقدمية والمحافظة فإن الأنظمة العربية جميعها رغم النصوص المثبتة في دساتيرها فإنها لا تسمح في كثير من الأحيان وفي بقاع عديدة من الوطن العربي بتغيير في آلية السلطة ولا في هيكلها الأساسي عن طريق تأثيرات الرأي العام . الأمر الذي يضع الأنظمة المحافظة والتقدمية في نفس الموقع تقريباً من حيث هذه المسألة . والأنظمة العربية تشترك تماماً في المباعدة بين نصوصها الدستورية والتي هي في معظم الأحيان نصوص دستورية ممتازة وديموقراطية ومستقاة من دساتير متقدمة وبين الواقع العملي والممارسة الفعلية . ومن خلال هذه المباعدة التي اصبحت تقليداً عاماً تتحول تلك النصوص الى مجرد كلمات لا تحمل اي مضمون . كذلك تتشابه معظم الاقطار العربية في عدم رسوخ مفهوم الدولة في الاطار القانوني والمؤسسي ، مما يؤدي الى التسييس الضيق للقرارات والمواقف على شتّى المستويات[3] .

وبالرغم من التحفظات السياسية والايديولوجية التي يمكن ايرادها عند بحث هذا الموضوع إلا ان اية تحفظات سوف لا تؤدي الى بطلان الاتجاه العام للتشابه والتماثل .

---

(١) لم تتعد التجارة العربية ـ العربية ٧٪ من مجمل التجارة العربية الدولية عام ١٩٨٧ م .

(٢) من البديهي انا لا نحاول هنا تبسيط التناشز العربي العربي ، وتسطيح الاسباب الكامنة وراء عمق النزعة القطرية او الانكفاء القطري ، وعزوها فقط الى الاسباب الأربعة السابقة واهمال القضايا الاساسية في التركيبة السياسية الاجتماعية للانظمة وللقوى الاجتماعية المختلفة بكل تناقضاتها وصراعاتها في الاطار المحلي والعربي الدولي . ولكن الهدف هنا هو تبيان الدور الذي تقوم به هذه العوامل كجزء من نظام اكثر تعقيداً يعمل باتجاه مضاد لاعادة البنيان القومي العربي .

(٣) يحيى الجمل ، انظمة الحكم في الوطن العربي ، ندوة ازمة الديموقراطية في الوطن العربي . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ م .

وسوف تبقى الاستنتاجات العامة لاغراض التحليل مقبولة وواقعية . . . وهي انه بالرغم من كون الوطن العربي لا يشكل وحدة سياسية واحدة إلّا انه يشكل كتلة حضارية وجغرافية وسكانية متماسكة ومتكاملة ، وتحمل امكانات صنع التقدم او الاخفاق في تحقيقه اذا هي لم تستطع ان تطور عناصر التوحّد في الاتجاه الصحيح .

الفصل الثالث

الاشكالات المظهرية

الفصـــل الثالث
الاشكالات المظهرية

٣ - ١ جُزئيات السيرورة التاريخية

من نافل القول ان نؤكد هنا على ان ما نحن بصدده ، حين نتحدث عن التاريخ العربي المعاصر ، وخاصة عن تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، هو حديث عن « مرحلة » من سيرورة التحول التاريخي وتناول لجزء من المسيرة العربية المعاصرة . ولا شك بأن هذه المرحلة من السيرورة ، وهذا الجزء من المسيرة قد حمل معه تغيّرات هامة فعلاً حين ينظر اليها على المستويات التفصيلية الدقيقة ، أو حين ينظر اليها كحقيقة قائمة فعلاً او كأمر قد وقع ، بغض النظر عن دورها التاريخي او قدرتها على اداء وظيفة تاريخية معينة ، وكذلك بغض النظر عن التأثير المضاد الذي يفرضه « نظام الحقائق القائمة الأخرى » التي تزخر بها نفس المرحلة من السيرورة التاريخية ذاتها . وعلى الرغم مما تبدو به هذه المسألة من بداهة وبساطة إلا انها تتمتع بقدر كبير من الأهمية لغايات التقييم على المستويات الاجمالية الشمولية .

ذلك ان السيرورة بالتعريف هي ذلك التفاعل الجدلي المعقد لمجمل العوامل والمؤثرات والقوى الفاعلة في حضور الزمن كواحد منها . وبالتالي فهي اي السيرورة Process التاريخية ليست سلسلة من المجموعات العددية التي يتوصّل اليها بالعمليات الحسابية البسيطة كالجمع والاضافة والتراكم ، ولا هي بالبنيان الفسيفسائي القائم على تراصف العناصر المختلفة وتجاورها . ولذا فقد حمل الزمن ومروره ولا يزال يحمل تعقيداً تاريخياً لهذه المسألة واشكالية خاصة بها ، وهذا التعقيد يتزايد مع الزمن ، وهذه الاشكالية تتفاقم بتقدم التاريخ . ذلك ان التاريخ على المستوى الانساني العام او على المستوى المحلي الخاص يحمل معه قفزات وانجازات علمية وتكنولوجية واجتماعية تؤثر في

صميم معايير التقدم وتجعل الضرورة قائمة وملحة لوضع معايير متجددة له ومقاييس اكثر حداثة واكثر تعقيداً . ولأن التقدم الانساني العام يساعد دائماً على توسيع دائرة القفزات والانجازات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والايديولوجية فإن المعايير والمقاييس تصبح اكثر اشكالية وأكثر صعوبة سواء من حيث صياغتها كمقولات مرجعية او من حيث تطبيقها وتحقيق غاياتها . ذلك ان جزءاً من هذه المقاييس يفرضه الحدث التاريخي الخارجي والخارج عن أي امكانية للتحكم فيه والسيطرة عليه في اغلب الأحوال[1] . هذا من شأنه ان ينعكس باشكاليات جديدة على السيرورة التاريخية ذاتها لا من حيث ميكانيكياتها وادائها فحسب بل وحتى من حيث الغاية والجدوى . تنسحب هذه الاشكالية ، وهذا التفاقم على العناصر المكونة للسيرورة بدرجات متفاوتة من التعقيد ومن الجدوى الجزئية .

وهذا ما يبرر ويستوجب رفع وتيرة التغيير السيروري من جهة وضرورة اعادة النظر والمراجعة المتواصلة لما يجري من جهة اخرى . وقد أدى تجاوز العديد من دول العالم المتقدمة « لعتبة المستقبل » وقدرتها المتزايدة على التحكم ليس فقط في مستقبلها بل وفي مستقبل الدول النامية عن طريق « العتبة التأثيرية المضادة » ادى الى تقصير عمر السيرورة الملائمة ذات الجدوى المقبولة للمرحلة التاريخية . وكلما كان المجتمع اكثر انفتاحاً واكثر تعريضاً كلما قصر عمر السيرورة الملائمة وتسارعت دواعي وعوامل التغيير وضروراته البنيوية . وكلما كان المجتمع اكثر انغلاقاً واقل تعريضاً وانكشافاً كلما امكن اطالة عمر السيرورة والتمتع بفرصة اكبر للتحكم بعناصرها[2] ، ولعل هذه الفكرة هي ما دفعت احد الباحثين الامريكيين لاستخدام التعبير :

« ان التغيير يغزو الحاضر بسرعات متغيرة »[3]

وهذا من شأنه ان يجعل العلاقة بين الحاضر والمستقبل اكثر تعقيداً وتداخلاً في الوقت نفسه ، ومن شأنه ايضاً ان يصعد ديناميكية هذا التداخل . وهكذا فإن العناصر البسيطة في السيرورة التاريخية تأخذ بالتحول التدريجي الى مركبات اكثر تعقيداً وذات سيرورة داخلية

---

(١) باستثناء حالات الانعزال المرحلي الواعي والذي يرمي الى تحقيق قفزات محلية محكومة بالقوى والامكانات الذاتية قبل تعريض الكيان السياسي الاجتماعي المحلي للمؤثرات الخارجية الأكثر نضجاً والأثبت قدماً وبالتالي الأشد خطراً .

(٢) بطبيعة الحال لا يقصد هنا ترويج فكرة الانعزال والانغلاق على طريقة الامام يحيى حميد الدين في اليمن ولكن القصد هو تبيان ما يحدثه الانكشاف والانفتاح غير المتوازن من التأثير على سيرورة التاريخ على المستوى المحلي .

(٣) Alvin Toffler: Future Shock
Pan Books: London, 1970

خاصة بها لتصبح جزءاً من النظام الكلي الجديد او من السيرورة التاريخية المعاصرة .

ومن خلال هذا التحول فقط يمكن ان تكتسب تلك العناصر جدوى حقيقية في العملية التاريخية بكاملها . وفي غياب ذلك تفقد قيمتها وجدواها ويصبح تحقيقها ليس انجازاً تاريخياً بمعنى المعاصرة واللحظية والمستقبلية والجدوى، وانما تكون ذات وجود ضعيف الفاعلية وهامشي الدور الى حدود بعيدة . ولتحويل هذا التجريد النظري الى واقع التاريخ العربي المادي المعاصر يمكن القول بأن المكتسبات والانجازات الكثيرة التي حققها الوطن العربي في الآونة الاخيرة يدخل جزء كبير منها في هذا الاطار . ان « اقامة مدرسة كل يوم » لو تم ذلك وتحقق عام ١٨٧٠ م او عام ١٩٠٠ م في مصر مثلاً ، لكان اذاك انجازاً تاريخياً بالفعل ولكانت جدواه التاريخية اذاك في قمتها . اما ان يأتي ذلك متأخراً قرناً من الزمان او نصف قرن ، وقد تطور العالم خلال ذلك ما تطور وتفاقمت اشكالات البقاء محلياً ودولياً ما تفاقمت ، فإن ذلك لم يعد كافياً ابداً لتحقيق تلك القفزة التاريخية المتوقعة ، بل لم يعد مجدياً لتجاوز التخلف . ليس لأن فتح المدرسة لم يعد ضرورياً وملحاً بل لأن متطلبات هذه المرحلة من السيرورة التاريخية هي اكثر من فتح مدرسة او انشاء كلية متوسطة او جامعية . كذلك فإن نوعية المدرسة التي كانت مقبولة وكافية ومجدية عام ١٨٧٠ أو عام ١٩٠٠ أو حتى عام ١٩٣٠ بما في ذلك نوعية التدريس والبرامج والمدرسين وساعات التدريس لم تعد كذلك الآن . بل اصبحت المدرسة المعاصرة واصبح نظام المدارس الملائم للمرحلة نظاماً معقداً سواء من حيث المادة او من حيث التقنيات . وفي غياب تلك القدرة والمرونة في النظام الاجتماعي الاقتصادي على تطوير هذا النظام المدرسي المعاصر تفقد العديد من المدارس جدواها وتتحول الدراسة الى ازالة امّية بسيطة ، وهذا ما حدا بالعديد من الباحثين المعاصرين على التنديد بنظام التدريس والمدرسة والجامعة ، والاشارة الى التعليم الحالي على أنه « قشور يتلقاها اطفال اليوم »[١] وان الجامعات العربية المعاصرة هي « متاحف . . . ولدفن المواهب الانسانية[٢] ، وان نظام التعليم هو فقط نظام « لتخريج حملة الشهادات ، ومحطة لتأجيل البطالة مدة خمس سنوات او اكثر[٣] ؛ ان الجامعات في الدول العربية هي بحاجة الى حركة اصلاح شاملة[٤] . وهكذا لو ان رفاعة الطهطاوي مثلاً قد بعث من جديد واتيحت له الفرصة للاطلاع على عدد المدارس والجامعات في البلاد

(١) فؤاد زكريا ، المصدر السابق، ص ٢٢٦ .

(٢) حسن صعب ، **الانسان العربي وتحدي الثورة العلمية والتكنولوجية** ، دار العلم للملايين بيروت ١٩٧٣ م ، ص ١٣٢ .

(٣) عبدالله عبد الدايم ، **التخطيط التربوي** ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٢ م .

(٤) البروفسور عبد السلام ، **العلم في تركيا سنة ٢٠٠٠** ، محاضرة في تركيا، ١٩٨٦ .

العربية لأبدى اعجابه وتأييده وارتياحه وسعادته وثقته بالمستقبل واطمئنانه الى الغد المشرق . . . ولكن ذلك الاعجاب والتأييد والارتياح والسعادة والثقة والاطمئنان تعود الى القرن التاسع عشر وليس الى العقدين الاخيرين من القرن العشرين . كذلك قد يفعل زكي مبارك ، وربما سلامة موسى ، وطه حسين ، **فقد يرون في الوطن العربي الآن ما كانوا يحلمون برؤيته انذاك ، وسيشاهدون اليوم ما كان يجب ان يكون بالامس** ، حينئذ فقط تكون العناصر الداخلية في السيرورة التاريخية ملائمة وفاعلة وذات جدوى . اما اليوم فإنها غير كافية وذاتُ جدوى تاريخية هامشية ان لم تكن سلبية ، بل يذهب احد الباحثين للقول بأكثر من ذلك حين يتناول مسألة التعليم في اطاره التربوي الواسع فهو يقول :

« جوهر القضية هو ان التربية في البلاد العربية لا تزال رغم ما احرزت من تقدم متخلفة بالنسبة لمطالب الحاضر[1] واهم من هذا بالنسبة لتحديات المستقبل ، ومن الطبيعي ان تربية متخلفة في ذاتها تعجز عن ان تكون اداة فعالة للتغلب على تخلف مجتمعها ولتطويره تطويراً صحيحاً .

ومع ان ثمة تفاوتاً في مستويات التخلف (في الوطن العربي) فقد اصبح واضحاً لكل من يمعن النظر ان التربية في هذه البلاد جميعا لن تستطيع ان تفي بحاجات المستقبل وبتطلعات الشعوب العربية اذا لم تتبدل تبدلاً جذرياً يتناول مختلف عناصرها من مفاهيم ونظم وادارة ومؤسسات وما اليها . بل نذهب الى ابعد من هذا لدى خشيتنا من انه اذا لم تحصل هذه التبدلات فإن التربية بشكلها واتجاهها الحاليين ستزيد المشكلات العربية تفاقماً ، وتغدو من وجوه عدّة عائقاً للتقدم والتنمية بدلاً من ان تكون كما يفترض فيها حافزهما الأصيل ودافعهما الأقوى[2] .

بمعنى آخر يمكن القول ان تخلف العناصر الداخلة في السيرورة التاريخية عن عصرانيتها اللازمة لا يؤدي فقط الى ضعف الفائدة او حتى عدم الجدوى التاريخية بل قد تذهب الى الاتجاه المضاد وتعمل كعامل معوق بدلاً من ان تكون عاملاً مساعداً في تصعيد ديناميكية التغيير وجدليته ، أي انها قد تعمل في اتجاه التخلف ، خاصة حين يكون احد معايير التقدم (الاطروحة المضادة للتخلف) هو القدرة على مواجهة متطلبات الحياة المعاصرة من خلال الامكانات الذاتية . وبالتالي فإن أي عجز عن هذه المواجهة هو من

---

(١) تماماً كما كانت التربية في زمن رفاعة الطهطاوي متخلفة لمطالب ذلك الحاضر اي حاضر القرن التاسع عشر ، ولتحديات القرن العشرين (ليس في الأصل) .

(٢) قسطنين زريق ، نحن والمستقبل ، دار العلم للملايين ـ بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠ م ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤ .

سيماء التخلف او على الأقل ليس دليلاً على ان مسيرة التقدم تحقق اهدافها . وهذا يقود الى موضوع التغير المطلق والتغير النسبي بالمفهوم التاريخي .

من الوجهة العلمية الطبيعية كل شيء يتغير ويمر بسيرورة التغير التاريخي ، وبالتالي فليس هناك من قفزات قائمة بذاتها منفصلة ولا سكون كامل وشامل . والكون في جوهره سيرورة تغير لا نهائية ابتداء من ادق الجزئيات والتفاصيل وانتهاء بالمجرات الكونية . **ولذا فإن مجرد تغير أي شيء في اطار جوهره لا يعد انجازاً تاريخياً بالمعنى المقصود ولا يعني تقدماً خاصة بالمفهوم السياسي الاجتماعي والايديولوجي ، ان التغير الذي يتمتع بالأهمية الخاصة هو التغير المبرمج والمحفّز والمقصود والمبذول فيه جهد خاص لتجاوز الزمن وتجاوز المرحلة ، وهو التغير المتميز لاحداثه خلال فترة زمنية مرغوبة وضمن هدف مرحلي واضح او مقبول ومؤدي لدوره التاريخي .**

بمعنى ان الاشكالية الاساسية في احداث التغيير وتحقيق التقدم وتنفيذه هي كيف يمكن تحريك « الزخم » الاجتماعي وكيف يمكن تقليل زمن التقاعس في المجتمع حتى نستطيع رفع وتيرة التغير وتعجيل سيرورته . ولأن مجمل الوجود يتغير وفق سيرورات بالغة التعقيد وموزعة الاتجاهات ؛ فإن أي تغير دون مرجع زمني يصبح « تحصيل حاصل » كما يقول المناطقة ، اذ ان التغير اي تغير هو قادم حتماً ! كيف ؟ ومتى ؟ هذا هو المهم ، اما مجرد التغير فهو قانون الطبيعة وناموس الوجود ليس الا .

ولذا فإن الحديث عن كل المنجزات التي حققها الوطن العربي على سبيل التخصيص وليس الحصر ، تكتسب فقط قيمتها من حيث المنظور التاريخي للتغيير حسب قدرتها على تحقيق هدف زمني ، ان الزمن هو مقياس التغيير في عين الوقت الذي يكون التغيير فيه هو مقياس الزمن . وفي غياب الزمن والهدف الزمني يصبح التغير كما يقول « توفلر » بلا معنى .

ان تحليل هذا الجانب من التحول التاريخي يساعد كثيراً على تفنيد العديد من الادّعاءات السياسية ذات الطابع الترويجي البحت . كما يدحض الكثير من الآراء والمقولات التي يستند اليها اصحاب القياسات الاحصائية السطحية المبسّطة بما في ذلك القياسات الاقتصادية والتربوية والثقافية . بمعنى ان هذا التحليل يجعل من مقولة ، تلك المؤسسة التي تدلل على دورها التاريخي بقولها :

« ايها الناس انظروا كيف كنتم قبل مئة عام وانظروا كيف اصبحتم الآن !!

يجعل من مقولتها هذه واجهة دعاوية عديمة القيمة الى حد كبير[1] . ومرة ثانية فإن هذا التحليل ينسحب على كثير من مظاهر التقدم التي يمكن ملاحظتها في الوطن العربي كالعمران والتعليم والتغذية والقوة العسكرية والسياسة . الأمر الذي يستدعي اعادة النظر ، ويستدعي المراجعة من قبل السياسيين والمثقفين وخاصة المتفائلين منهم الراضين عن كل سنتمتر من التقدم يتم احرازه . ناظرين بملء أبصارهم الى هذا « السنتمتر العظيم » ومهملين الكيلوميترات التي تتحرك بها الشعوب الأخرى المتقدمة .

وبمعنى تاريخي :

« فإن التخلف هو ان تلهث راكضاً وراء الآخرين وان تتقطع بك الانفاس للحاق بهم . . . »

واللهاث ركضاً او الركض لاهثاً لا يعني عدم احراز اي شيء بالمفهوم المطلق ولا يعني فقط مجرد المسير بل يعني الركض . ومع ذلك فإن حالة « الركض » وراء الآخرين هو شيء من التخلف او التقاعس ، وعدم مواكبة العصر . وبالتالي فإن مجرد حالة « الوراء » عن الآخرين قد تؤدي في ظروف معينة الى حالة « وراء » عن الزمن المعاصر . وهذه قد تؤدي بدورها الى حالة من البائدية او الاتجاه نحو الزوال اذا كان سبق الآخرين وتقدمهم سوف يتأتى عنه معوّقات ومضادات لمن هم خلفهم .

٣ ـ ٢ التضاد والنفي

بالرغم من ان مفهوم التضاد والنفي هو واحد من المفاهيم الأساسية في الطبيعة وفي صميم الوجود المادي لها والذي تعبّر عنه منظومة القوانين الفيزيائية التي تحكم الوجود ؛ إلّا ان اهمية هذا المفهوم في السيرورة التاريخية هي آخذة بالازدياد وآخذة في التعقيد . وهذا يعود بشكل جوهري الى التعقيد المتزايد الذي اخذ يحيق بالسيرورة التاريخية ذاتها، وخاصة في المجتمعات الحديثة المتقدمة او المجتمعات الواقعة تحت تأثير المجتمعات الحديثة بقواها الاقتصادية ومنجزاتها العلمية والتكنولوجية ونتاجاتها الثقافية ونفوذها السياسي ؛ وهي الحالة التي تعيشها معظم المجتمعات في الدول المتخلفة بشكل عام وفي الوطن العربي بشكل خاص بسبب الرياح والتيارات المتعددة الاتجاه التي تجتاح الوطن العربي بحكم موقعه الجغرافي وثرواته الطبيعية وبنيته الاقتصادية والسياسية .

---

(١) الأساس بطبيعة الحال هو الانجاز مقاساً بمعايير زمنية كما أشرنا سابقاً وبالتالي فإن الألفاظ هنا لا تؤخذ بشكل سطحي وتبسيطي او بشكل دعاوي ساذج .

واستكمالاً لهذه المقولة وانتقالاً الى جانبها العملي فإنه من الضروري التأكيد على ان الوعي بأهمية مفهوم التضاد والنفي وخطورته واشكالاته يجب ان يحتل مكانة متميّزة في الفكر الاقتصادي الاجتماعي وخاصة عند تحليل الواقع او صنع القرار او التخطيط للمستقبل .

وغني عن التنويه اننا بتأكيدنا على مفهوم النفي والتضاد وافراد عنوان خاص به لا نتجاهل مفهوم الجدل (الديالكتيك) ولا نتوقع لمفهوم النفي والتضاد ان يحل محله او ينفيه او حتى يبسطه ولا ينبغي له ذلك بطبيعة الحال ، فالتضاد والنفي هما « عناصر » في سيرورة الجدل المعقدة وهما لا يشكلان بالضرورة النتيجة النهائية للعملية الجدلية ، إذ ان النتيجة النهائية هي التركيب او التخليق الجدلي والتي تميل باتجاه عناصر السيرورة بعضها او جزء منها[1] .

ان الاشكالية الأساسية التي تواجه الوطن العربي وغيره من الدول النامية في هذا المجال هي ان كثيراً من جهوده يصار الى احباطها والغائها عن طريق التأثير المضاد او اللاغي « للخيارات » و« البدائل » التي تتعرض لها اما :

أ ـ بشكل مباشر او غير مباشر من الدول الصناعية المتقدمة وفي توجه منها مقصود لتحقيق تلك الغاية .

ب ـ او بسبب تعقيد نظام البدائل المتاحة من الخارج ، وصعوبة اختيار سلسلة البدائل المتناسقة المنسجمة التي من شأنها تعزيز الاتجاه المتقدم لكامل السيرورة التاريخية بدلاً من احباطها .

فإذا اخذنا التعليم على سبيل المثال باعتباره احد المداخل الرئيسية للتحولات التاريخية المبرمجة بالمفهوم الاقتصادي والاجتماعي ، نلاحظ ان العديد من دول العالم سواء في الكتلة الرأسمالية او الكتلة الاشتراكية قد ثبت لديها ومن تحليل عوامل النمو المؤثرة في الاقتصاد ان هناك علاقة واضحة وموجبة بين زيادة التعليم على مختلف انواعه ، وبالمفهوم الشامل والعميق وبين زيادة الانتاج القومي[2] هذا بشكل عام . ونستطيع ان نلاحظه

---

(١) يمكن ان ينظر الى مفهوم النفي والتضاد على انه جزء من الجدل الداخلي في كامل السيرورة او انه جدل جزئي .

(٢) لقد قدّر دينسون على سبيل المثال بأن مساهمة « عامل تقدم المعرفة » في زيادة الدخل القومي كان في الولايات المتحدة الامريكية ، خلال الفترة ١٩٢٩ الى ١٩٥٧ في حدود ٢٠٪ . وفي محاولة للتعرف على تأثير المعرفة من خلال طريق مخالف لطريق دينسون قدّر ابراموفيتبر انه في حالة غياب التقدم التكنولوجي فإن النمو في موجودات رأس المال لم يفسر سوى ١٤٪ فقط من الزيادة في المتوسط الدخل الفردي في =

واضحاً في المجتمعات المتقدمة . اما في الوطن العربي فنجد انه بالرغم من توسع التعليم وانتشاره وانخفاض مستوى الأمية على مدى العقود الماضية وبالرغم من « دخول التكنيولوجيا » الى الوطن العربي « ودخولها الى عملية التعليم ذاتها » بالرغم من كل ذلك فإن الأدلة تشير الى ان هذا التوسع كان له تأثير مضاد جزئياً على النوعية والمستوى وبالتالي كان له تأثير ناف او لاغ للهدف الأساسي من التعليم . وان لم يكن النفي والالغاء والتضاد كلياً بطبيعة الحال . كذلك فإن التوسع في التعليم الجامعي والذي هو بحد ذاته امر مطلوب ومرغوب ولا يزال اقل مما يجب كان له تأثير مضاد على توفير العمالة المهنية المدربة ، وبالتالي عجز الفئات الخريجة من الجامعات في كثير من الأحيان عن القيام بدورها الأمر الذي كان له في المحصلة النهائية تأثير تنموي سالب في العديد من بقاع الوطن العربي(١) .

بل لقد اظهرت بعض الدراسات التحليلية انه بالرغم من ان التعليم في كل البلدان العربية لا يزال غير مكتمل ، إلا ان مردوده في بعضها هو في تناقص ، وقد يكون مرد ذلك الى ان التعليم قد وصل الى مرحلة تناقص المردود(٢) . ان هذا الاستنتاج والذي يتفق مع كثير من استنتاجات مماثلة يعني في جوهره ان هناك عوامل تضاد ونفي بالغة العمق تؤثر جذرياً في فاعلية العملية التعليمية وفي فاعلية اكتساب المعرفة واستخدام المعرفة المكتسبة

= حين ان التقدم العلمي والتكنولوجي وعوامل المعرفة الأخرى كانت مسؤولة عن تفسير الأجزاء الباقية اي ٨٦٪ من الزيادة .

أما سولو فقد عزا في دراسة اخرى ٩٠٪ من الزيادة في متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الامريكية وعلى مدى ستين عاماً من عام ١٩٠٠ الى ١٩٦٠ م الى التقدم التكنولوجي في حين ان زيادة رأس المال كانت مسؤولة فقط عن ١٠٪ ، وهناك نتائج مشابهة توصل اليها تيرابيزينكوف في الاتحاد السوفياتي وغيره كثيرون .

E.F. Denison, The Sources Of Economic Growth in the U.S.A and the Alternative before U.S Newyork. Committee for economic development. 1962, p 20.

M. Abramoviks Resources and output trids in the U. Ssince 1970.

R. Solow Technical change, and the aggregate function Review of Economic and statisfices, August 1957.

(١) باستعراض تطور الصادرات والواردات للوطن العربي على مدى السنوات الماضية نجد انه مع زيادة التعليم والتوسع في الجامعات « ودخول التكنولوجيا » فإن واردات جميع الأقطار العربية هي في تزايد مستمر وفي اغلب الأحيان تتزايد بمعدلات تفوق زيادة الصادرات . واذا استثنينا تصدير الثروات الطبيعية كالبترول والمعادن فإن العجز التجاري العربي العام والقطري هو في تفاقم مستمر . وبطبيعة الحال نأخذ العجز التجاري بصورته المجردة كدليل واحد على فشل ادارة الاقتصاد او وجود النفي والتضاد في السيرورة التاريخية . اما اذا نظر الى هذا العجز من منظور دور المجتمع في سد احتياجاته من خلال زيادة انتاجه وانتاجيته واذا نظر اليه كجزء مكمل لعملية التراجع السياسي والاقتصادي فإنه يصبح مؤشراً بالغ الخطورة .

(٢) احمد ابو شيخة ، دور العلم والتكنولوجيا في التنمية في الوطن العربي اتحاد مجالس البحث العلمي ـ بغداد ١٩٨٤ م .

لزيادة الانتاج المادي السلعي للمجتمع مما يجعل الحصيلة النهائية سالبة[1]

فإذا انتقلنا الى الجانب العسكري نلاحظ أن انفاقات الدول العربية على التسليح قد تضاعفت مئات المرات ومع ذلك فإن هذه الانفاقات وما يرافقها من معدات حديثة وتدريب لم تستطيع ان تثبت جدارتها في اكثر من مناسبة . مما يشير الى ان هناك عوامل نفي وتضاد تجعل من هذا المظهر او المنظر العسكري شيئاً ليس حاسماً من حيث مفهوم الاداء التاريخي . هذا باستثناء التجربة العراقية في الحرب مع ايران والتي استطاع فيها العراق ان يحول سيرورة الحرب الى جانبه من خلال الوعي السياسي والعسكري والتفاعل الاجتماعي التكنولوجي مع نظم الحرب الحديثة برمتها .

ان قائمة الأمثلة التي من شأنها ان توضح هذا المفهوم طويلة ولا مجال للتوسع فيها . غير ان اهميتها في الحقيقة تكمن في انها تساعد الدارس على التعرف على الواقع التاريخي والعوامل المؤثرة فيه والنتائج المحتمل وقوعها بعيداً عن ضجيج العناصر الحديثة المتداخلة في سيرورة التغيير . بمعنى انه من خلال « الانتباه » الى مفهوم النفي والتضاد في التطبيق العملي ، نستطيع ان نفهم لماذا يمكن ان تكون المرحلة التاريخية المعاصرة للأمة العربية هي مرحلة تراجع وانحسار بالرغم من كل مظاهر التقدم والعمرانية . . وكذلك من خلال الانتباه لهذا المفهوم نستطيع ان نفهم لماذا تفشل العديد من الخطط وتخفق الكثير من الأساليب وتذهب الجهوذ هدراً وهباء[2] ، وقد يتبادر الى الذهن بأن هذا المفهوم حتى في الاطار الاقتصادي والاجتماعي ليس بجديد سواء من حيث علاقته بقوانين الوجود او حتى من حيث ادراكه والتنبه له . فأدبيات السياسة والتاريخ والاداب والفلسفة مليئة بما يشير الى ادراك الاجيال السابقة لهذه المسألة ، اذن فما هو الجديد؟ **والجديد في رأينا هي الظروف التي تعمل بها العلاقات الدولية وتؤثر فيها ، ان الظروف في العصور القديمة وكما هي الى حد ما في الدول الصناعية المتقدمة المعاصرة كانت ترتكز الى محور اساسي وهو خضوع المجتمع وخضوع نظام البدائل المتاحة فيه الى الامكانات الجوهرية في ذات المجتمع ، وبالتالي فإن عمليات التصحيح والتقويم والتنسيق والانسجام والتزامن جميعها تفرضها قوانين الاتزان الديناميكي التي تحكم السيرورة التاريخية انذاك ، فزيادة القدرة العسكرية للجيش الروماني القديم مثلاً كانت تتحقق بزيادة المقاتلين « الرومان » وزيادة تصنيع « الأسلحة الرومانية او رفع كفاءتها ، ولا بد للنظام الروماني برمته ان يتجاوب مع هذا**

---

(١) انظر مثلاً : قسطنطين زريق ، المصدر السابق حامد عمار ، البترول وتطور التعليم في الوطن العربي المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت ١٩٨١ م .

(٢) انظر على سبيل المثال جورج قرم التنمية المفقودة ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٨١ م .

الهدف بطريقة او بأخرى بحيث تكون عوامل النفي والتضاد اقل ما يمكن ، وكان اقلال هذه العوامل ممكناً لانها « رومانية » والعوامل المقابلة لها « رومانية » ايضاً . ولا يختلف الأمر من حيث الجوهر التاريخي عند النظر الآن في زيادة قدرة الجيش الامريكي او الجيش السوفياتي ، فإن مثل هذه الزيادة تعني تعزيز كامل المنظومة العسكرية الامريكية او السوفياتية من خلال ذات النظام الامريكي او السوفياتي والتغلب بطبيعة الحال على عوامل النفي والتضاد التي قد تحول دون تحقيق هذا التعزيز ، هذا التغلب ممكن امريكياً وممكن سوفياتياً لأن العوامل المقابلة التي يجب التغلب عليها خاضعة لنفس منظومة الامكانات تقريباً .

أما الدولة المتخلفة بالمقابل فإن تعزيز قدرتها العسكرية بالمفهوم الحديث قد يعني زيادة افراد جيشها من حيث العدد ، وفي الوقت نفسه يعني في الاساس استيراد الطائرات والصواريخ والرادارات والدبابات وما هو معروف في قائمة الاسلحة الحديثة . هذا الاستجلاب والاستيراد قد يواجه بمئات من عوامل النفي والتضاد المحلية التي قد لا يمكن ادراكها في حينه ، اذ انه كمسألة بديهية لا يدرك الضد قبل التعرف على الضد الآخر ، ولأن النظام المستورد المستجلب هو حديث جداً ، فإن الادراك المبكر والسريع لمضاداته غالباً ما يكون صعباً وغامضاً وقد لا يدرك إلا في وقت متأخر تماماً ، كذلك فإن عوامل النفي والتضاد المحلية قد لا يمكن التغلب عليها او تطوير مضاداتها خلال فترة زمنية قصيرة تتناسب من حيث القصر مع مدة استيراد الانظمة الجديدة او استجلابها . وهكذا فإن البلد المتخلف يدخل في سلسلة معقدة جداً من عوامل التضاد والنفي لا يستطيع فيها مضابطة نفسه لازالة اثرها بسبب اعتماده وتأثره بالعوامل والبدائل الخارجية التي تزداد تعقيداً بما لا يتناسب مع امكاناته شكلاً ومضموناً ، وهذا يؤدي بدوره الى سلسلة متواصلة من الاخفاقات و« الخواء » بالرغم من المظاهر الكثيرة التي توحي بغير ذلك .

وتنسحب مقولتنا السابقة على الجانب « الاقتصادي الحقيقي » انسحابها على الجوانب الأخرى التي اشرنا اليها سابقاً .

يعبّر الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية عن تأثير عوامل النفي والتضاد في مسيرة التنمية الاقتصادية العربية بما يلي :

« لقد كان تأثر الاقتصادات العربية بأزمة الكساد التضخمي ، كبيراً جداً ومتميزاً ، اذ ان هذه الأزمة اصابت قطاع النفط مما ادى الى انخفاض الطلب على هذه المادة وانخفاض اسعارها ، وبلغ انخفاض عائد الصادرات النفطية عام ١٩٨٣ م حوالى ٤٤٪ قياساً لعام

١٩٨٠ م ، ولم تتحسن الأوضاع عام ١٩٨٤ م كثيراً ، **وزاد من شدة تأثر الاقتصادات العربية بالأوضاع الأقتصادية العالمية الانفتاح الاقتصادي الـذي مارسته وتمارسه الدول العربية ولو بنسب متفاوتة حيث تعتبر الدول العربية بشكل عام من اكثر مجموعات الدول النامية انفتاحاً ، وترتفع لديها نسبة الانكشاف الاقتصادي ، الأمر الذي يجعلها شديدة التأثر بالعوامل الاقتصادية الخارجية** .

ان جهود التنمية والجهود التي بذلت لتحقيق الاهداف التي رسمت من اجل تأمين التبدل الضروري في الهياكل الاقتصادية العربية ، **لم تنجح في تحقيق ذلك** رغم الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها ، وان جهود التنسيق والتكامل القومي على اهميتها **كانت اضعف من تأثير العوامل الاقتصادية التي شقت طريقها في الحياة الواقعة ومثلت السياسة الاقتصادية النافذة**[1] .

لذلك فإن التعديلات في الهياكل الاقتصادية العربية والجهود التكاملية على اهميتها كانت اقل تأثيراً من العوامل المضادة وقوى التدويل في الحياة الاقتصادية ، لذلك كان اثر العوامل الخارجية على الاقتصادات العربية اكبر من تأثير جهود التنمية والتوجيهات التكاملية[2] .

ان تأثير العوامل الخارجية والسياسات الاقتصادية في غالب الأحيان وانفجار ازمة الكساد العالمي وانتشار انعكاساتها ، قد اوجد صعوبات جدية ليس امام التنمية في غالبية الاقطار العربية فحسب ، بل كذلك امام التطورات الاجتماعية والمعاشية .

واذا كانت قضية التنمية من بين الأمور الملحة والتي تحتاج معالجة على الصعيد العالمي ، فإنها كذلك على المستوى القومي العربي .

فالأقطار العربية النفطية وغير النفطية تعاني وللعام الثالث على التوالي من النمو السالب في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ، كما تشتد الأزمة في بعض القطاعات الهامة والأساسية كالنفط والزراعة والأمن الغذائي ، ولم تتطور الصناعة التحويلية العربية بما يتناسب مع تطور الطلب المحلي على منتجاتها وتظهر مؤشرات مقلقة في المجالات المالية كالعجز المتوالي في الميزانيات العامة والعجز في ميزان الحساب الجاري وانخفاض مستوى الاحتياطيات الدولية ، وتتعمق فجوة الموارد نتيجة تضخم العجز في ميزان التجارة

(١) التشديد ليس في الأصل .

(٢) التشديد ليس في الأصل .

الخارجية وتتزايد المديونية الخارجية بالنسبة للدول العربية المقترضة ، بينما تلجأ الدول النفطية الى المزيد من الاجراءات التقشفية نتيجة تقلص العوائد النفطية . ان كل هذه العوامل تؤكد تقلص الموارد المعدة للاستثمار والاستهلاك في الدول المقترضة وتؤكد التوجهات التقشفية في الدول النفطية .

لذلك فإن القضية الكبرى التي تستحق التركيز والعناية في الاقطار العربية هي قضية التنمية وكيفية الحفاظ على **المنجزات الاقتصادية السابقة وتطويرها اذا امكن**[1] .

وهكذا نستطيع التعرف على نفس الاتجاهات في مجال التكنولوجيا وفي مجال الثقافة وحتى في مجال الفنون والاداب ناهيك عن السياسة بكل ما فيها من عوامل نفي وتضاد للعديد من الانجازات .

الاشكالية الخاصة بالعالم العربي والتي ترفع من درجة خطورة عوامل النفي والتضاد ، ان هذا الجزء من الدول النامية هو اكثرها « انفتاحاً واكثرها انكشافاً » على حد تعبير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وبالتالي اكثرها عرضة للتأثر . فإذا اضيف الى ذلك طبيعة التجزئة السياسية وما تفرضه من علاقات وطنية ودولية ، وغياب المؤسسية ، والمؤسسة الديموقراطية الواعية والراشدة في العديد من بقاع الوطن العربي وما يستتبع ذلك من قرارات فردية او شبه فردية عفوية او سريعة ، مدروسة او غير مدروسة ، يتغير اتجاهها ومحتواها ومضمونها بل وحتى اهدافها وغاياتها ومبرراتها بتغير الأفراد وتغير المصالح شبه الفردية اللامؤسسية . اذا اضيف كل ذلك ندرك ان عوامل النفي والتضاد التي تعمل في اتجاه معاكس لمسيرة التقدم في الوطن العربي هو اكبر بكثير مما يبدو على السطح ، وهناك ادلة كثيرة جداً تشير الى ان ما يتعرض له العالم العربي من عوامل مضادة لتقدمه ونافية لمنجزاته هي اكبر من اي فترة مماثلة في تاريخه الطويل . اضافة الى ان التداخل والتعقيد في هذه العوامل يجعل ادراكها وتمييزها واخذ موقف محدد منها امراً يتطلب اقصى درجات الرؤية الشمولية الواعية والمعرفة العلمية الرصينة والانتماء الوطني والقومي العميق .

وحتى لا يبدو تأكيدنا على الجانب الاقتصادي ودوره في احباط سيرورة التقدم مبالغاً فيه او خارجاً عن اطار البحث التاريخي او الفلسفي التاريخي لا بد من التنويه هنا ان طبيعة الاقتصاد الدولي « وطغيان » هذا الاقتصاد و« جبروته » مقابل اقتصادات الدول النامية قد

---

(١) الامين العام ، تقرير الامين العام الى الدورة العادية الرابعة والاربعين ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان ١٩٨٥ .

اعطاه تأثيراً تاريخياً ضخماً ومُكثّفاً للغاية خلال فترات زمنية قصيرة . وهو امر لم يكن في القرون الماضية متاحاً بهذه الكيفية وبهذه السرعة الخاطفة على الاطلاق . واذا اعتبرنا ان الديون الخارجية تشكل مدخلاً للتبعية السياسية او اللااستقلالية السياسية ، وهذه بدورها تؤدي الى نوع من اللااستقلالية الثقافية واللااستقلالية التكنولوجية ، وبالتالي الى اللااستقلالية في صنع المستقبل وتطويره ، واذا اعتبرنا انه بزيادة حجم هذه الديون وتراكمها تتزايد درجة اللااستقلالية (وخاصة اذا كانت ديوناً بين اطراف غير متكافئة حجماً وقدرة واقتصاداً وتقدماً) .

اذا اعتبرنا كل ذلك نجد ان الاقطار النامية عموماً قد تضاعفت ديونها عدة مرات خلال اقل من ثلاثة عقود ، وان العالم العربي ارتفعت مديونيته الخارجية بمقدار عشرة اضعاف خلال العقدين الاخيرين فقط . وان مصر على سبيل المثال ارتفعت مديونيتها من ١٥٠٠ مليون دولار في اوائل السبعينات الى ٣٥٠٠٠ مليون في أواسط الثمانينات . ولا يستطيع اي مؤرخ او اقتصادي او سياسي ان يتنبأ متى يمكن لمصر مثلاً ان تتحرر من هذه المديونية كلها او معظمها او يتنبأ ما هي التأثيرات المضادة غير المباشرة التي ستحدثها خلال السنوات القادمة على مسيرة التقدم فيها[1] .

٣ ـ ٣ دورية التاريخ

من العبارات الكلاسيكية التي ما يفتأ الكثيرون من المثقفين والسياسيين والكتّاب والمفكرين يرددونها سواء لوصف الحدث او التلميح الى احتمال وقوعه مرة ثانية او عند تشابه الصور الخارجية للاحداث ، عبارة : **التاريخ يعيد نفسه** . وبالرغم من ان البحث في الأصول التاريخية لهذا المفهوم او لهذه النظرية اللاتاريخانية ليس هو مجال اهتمامنا الا انه لا يمكن المرور عنها دون اكتراث لأنها تشكل جزء من الفكر التاريخي السائد في العقل العربي المعاصر وفي الكتابات العربية ، والأدبيات ذات العلاقة . ولذلك كان لها اهمية خاصة فيما يتعلق بصنع المستقبل . هل التاريخ ذو طبيعة دورية ؟ وهل هي دورية محددة المعالم ؟ واذا كانت كذلك فهل يدخل التاريخ في نوع من الحتمية المؤدية الى نوع من الجبر سواء الجبر الميتافيزيقي او الجبر الطبيعي ؟ واذاك ما هو دور الانسان ؟ وما هو موقفه من هذه الدورية ؟

لعل سيرة حياة الدول كمؤسسات سياسية او كمؤسسات اقتصادية هي التي اوحت

(١) بلغت مديونية الدول العربية في عام ١٩٨٧ ما مجموعه ١٣٠ بليون دولار او ما يقرب من ١٢٪ من مجموع ديون الدول النامية .

وتوحي بمفهوم الدورية في التاريخ باعتبار ان « الدول » المختلفة تضم مؤسسات سياسية وحضارية تتشابه في سيرتها الذاتية من حيث مراحل نشوئها وارتقائها الى مراحل انحلالها وانحطاطها . وبالتالي فإن النظرة الجزئية الى التاريخ والتركيز عليه كتاريخ للمؤسسة الحاكمة او الحضارة التي تمثلها الفئة الحاكمة تظهر تشابها قوياً ـ ولكن مسطحاً ـ بين الدورة الحياتية لهذه المؤسسات المختلفة . تماماً كما هو الحال بالنسبة للدورة الحياتية للانسان . غير ان الاشكال هنا ان التاريخ ليس هو السيرة الذاتية للمؤسسة الحاكمة او الدولة بالمفهوم السياسي او الحضاري ، وان كانت الدولة هي جزء من التاريخ . تماماً ، وبنفس الكيفية التي نقول فيها بأن الانسان ليس هو التاريخ البيولوجي للوجود وان كان يشكل جزءاً منه وجزء اساسي .

ان نظرية دورية التاريخ ليست جديدة وتعود اصولها في الواقع الى العصر الاغريقي ، عند « بوليبيوس » مثلاً **وافلاطون وهرقليطس وارسطو** وعند غيرهم . والاهتمام بهذه النظرية عادة لا يعود فقط لاغراض الدراسة والتحليل والتأريخ ، بل لغايات وعي التاريخ وادراك معانيه وتحديد اهدافه وغاياته بالنسبة للعقل الاجتماعي اذ يلاحظ ان هذا الاهتمام يزداد اتساعاً وضيقاً حسب درجة الازدهار او الاندحار التي تعاني منها الامم . ففي عصور الانحطاط والاندحار والهزائم والاحباط يأخذ المفهوم الدوري مكانة بارزة في التعبير عن الرؤية التاريخية السائدة . وهذا كما هو واضح يتفق مع نظرية « الاستقطاب السيكولوجي » في تفسير التاريخ كما عبر عنها كل من « **فرانك مانويل** و« **كولنغوود** » . ويرجع بعض المؤرخين مفهوم الدورية في التاريخ الى الفكر الهندي القديم الذي يذهب الى ان دولاب الدورة الكونية يتم دورته فينقسم العالم

> **وتنتشر الموجودات طبقاً لناموس الفناء الدوري . . فيعم الظلام في ارجاء الكون ومن اعماق الظلمة والفناء يبدأ ناموس الصيرورة من جديد وذلك الى ما لا نهاية[1] .**

ومثل هذه الأفكار نجدها لدى مفكرين وفلاسفة الاغريق كما نجدها لدى مؤرخي روما القديمة . على ان الديانات السماوية كان لها تأثير خاص في تطوير النظرية الدورية . تمثل ذلك في ادخال دورية التاريخ ضمن اطار الدورة الكبرى المتمثلة في يوم الدينونة ونهاية العالم . وتبع ذلك تطور في تفسير الاسباب الموجبة للحركة الدورية . فبعد ان كانت في

---

(١) محيي الدين اسماعيل ، توينبي ، منهج التاريخ وفلسفة التاريخ ، مؤسسة نايف للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، ١٩٨٢ م ص ١٧ .

الفكر الاغريقي او الهندي او حتى البابلي تعود الى اختلال نواميس الكون جزئياً او كلياً مما يؤدي الى « دمارات » او « حرائق كونية » تعود بالحضارات الى نقطة الصفر لتنطلق من جديد وتبدأ دورتها الجديدة اصبحت في الفكر المسيحي مثلاً تُعزى الى الانسان بسبب اقترافه المتواصل للخطايا وابتعاده عن الدين . ثم اخذ دور الانسان في صنع التاريخ يتطور تدريجياً ويحتل مكاناً اكثر اهمية مع الابتعاد المتواصل عن التفسير اللاهوتي الذي ارسى **القديس اوغسطين قواعده** في كتابه مدينة الله . واستمر المفهوم الدوري للتأريخ يتأرجح في ا لظهور قوياً في آن وضعيفاً في آن آخر ولكن باتجاه واضح نحو الخفوت والاندثار. وتعزز هذا الاتجاه بطبيعة الحال مع التقدم المتواصل للعقل البشري والذي ارسيت دعائمه في عصر النهضة الاوروبية ، واستمر خطه البياني في صعود متواصل حتى يومنا هذا الأمر الذي اتاح فرصة تاريخية فسيحة للمفكرين والفلاسفة للتخلص الى حد كبير من الاستقطاب السيكولوجي في تفسير التاريخ . واتاح امكانية وضع معايير اكثر علمية وموضوعية في تفسيره كما فعل كانت (١٧٢٤ ـ ١٨٠٤) وهردر (١٧٤٤ ـ ١٨٠٣) **وهيغل وماركس** وغيرهم حتى العصر الحاضر .

اما في الفكر العربي فنلاحظ ان مفهوم الدورية في التاريخ يعود الى قرون طويلة خلت ويرتبط بشكل ما مع بعض التفسيرات والمأثورات المأخوذة عن الفكر الاسلامي . وان لم يرد نص قرآني صريح في هذا الشأن . اما الأحاديث فهي كثيرة ويمكن ان يؤخذ بعضها مدخلاً او مؤشراً الى هذا المفهوم يعتمد ذلك على التفسير الذي يستند اليه المرء . ومن الأمثلة على ذلك الحديث الذي تردده المتصوّفة ونعني به « ان الله تعالى يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها[١] .

وهكذا نلاحظ ان دورية التاريخ هنا قد ارتبطت بشؤون الدين وتجديد شبابه وهو امر لا يصبح ضرورياً إلا بسبب التغيرات الاجتماعية الفكرية المضادة . لقد ساعد على رواج هذا المفهوم وقبوله ما اخذ يلاحظه المسلمون الاوائل وخاصة في القرنين الثالث والرابع الهجري وما بعدهما من ابتعاد المسلمين عن الاسلام وتفرقهم الى « شيع » و« احزاب » و« فرق » ومن ضعف شوكة الدولة الاسلامية وبداية انحلالها السياسي الأمر الذي اخذ يوحي بأن الأمر قد ينتهي الى التناثر وينتهي المسلمون الى الفشل نتيجة الابتعاد المتواصل عن اصول الدين ومناهله[٢] الأمر الذي لو ترك كما هو ، أي مفهوم التناثر والانحلال

---

(١) رواه ابن داود والحاكم والبيهقي في المعرفة .

(٢) يلاحظ ان هناك العديد من المأثورات المتفاوتة في الصحة والتي تشير الى مثل هذا الوضع ، وهي وان كان بعضها =

المستقبلي ، ليستقر في العقول وفي النفوس لكان من نتائجه تعميق حالة استسلام الناس لما يقع والخضوع لكل ما يجري والقبول به بأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأمر الذي قد يدفعها ولو بطريقة غير واعية الى الانسحاب من الواقع والبحث عن الخلاص في مسالك اخرى .

إلا ان التعمق التاريخي الفعلي لتلك الحالة ورواج تلك المقولة قد سبب ارباكاً نفسياً وذهنياً وقلقاً عقائدياً للعديد من المفكرين الاسلاميين سواء من اهل السنة او المعتزلة او المتصوفة او الشيعة . وانعكس هذا الإرباك والقلق على الذهن الاجتماعي وعلى موقف الفرد من الحياة ومن التاريخ . ذلك ان القول بحتمية وديمومة الانزلاق نحو التبعثر والانحلال يتنافى كلية مع مفهوم استمرارية الدين قوياً ومحفوظاً . اذن لا بد ان يرسل الله بين الفينة والفينة من يصلح لهذه الأمة امر دينها ويجدد شبابه فيها وبذلك تكتمل الدورة ، لتبدأ دورة جديدة يستهلها المصلح الديني وتنتهي بوصول المصلح الذي يليه . وفي الحديث الذي رواه ابن داود واشرنا اليه في السطور السابقة فإن هذه الدورة كانت مئة عام ومن هنا فإن هذه الدورية جاءت لتعطي بعداً تفاؤلياً جديداً كان يفتقده عامة المسلمين او هم كادوا وربما لا يزالون كذلك . هكذا رأى الغزالي دوره بل واعتبر نفسه مكلفاً تاريخياً بهذه المهمة خاصة وأنه رأى أمر المسلمين قد تداعى الى درجة قريبة من السقوط[1] .

اما في الفكر الشيعي فإنا نلاحظ انه يتفق بشكل او بآخر مع افكار اخرى مقاربة بافتراضه ان العالم يسير الى الأسوأ من حيث الابتعاد عن الدين واستفحال الظلم ، ولكنه يرى الحل في النهاية بظهور المهدي المنتظر او الامام الغائب ، ولمرة واحدة . اذا اخذنا بعين الاعتبار المقولات التي تعبر عن الفكر الشيعي في هذا الصدد فإن مفهوم الدورية في التاريخ قد لقي قبولاً وانتشاراً واسعاً في الاوساط الاجتماعية في بلاد العروبة والاسلام ، ولا يزال

= لا يتمتع بالقوة الكافية إلا انها تركت اثراً في التصور التاريخي لدى المسلمين وساعدت على ترويج مفاهيم التشاؤم والدورية التاريخية .

(١) يقول الغزالي في « المنقذ من الضلال » فلما رأيت اصناف الخلق قد ضعف ايمانهم الى هذا الحد بهذه الاسباب ورأيت نفسي ملمة بكشف هذه الشبهة ، انقدح في نفسي ان ذلك معين في هذا الوقت محتوم ، فما تغنيك العزلة وقد أشرف الخلق على الهلاك ، فمتى تشتغل أنت بكشف هذه الغمة ؟ والزمان زمان الفترة والدور دور الباطل ؟ فترخصت بيني وبين الله تعالى بالاستمرار على العزلة ، فقدر الله تعالى ان حرك داعية سلطان الوقت من نفسه لا بتحريك من خارج ، فأمر امر الزام بالنهوض الى نيسابور لتدارك هذه الفترة ، فشاورت بذلك جماعة من ارباب القلوب والمشاهدات فاتفقوا على الاشارة بترك العزلة وبأن هذه الحركة مبدأ خير ورشد قدرها الله سبحانه على رأس هذه المائة عام ، فاستحكم الرجاء وقد وعد الله سبحانه باحياء دينه على رأس كل مئة .
ابو حامد الغزالي المنقذ من الضلال ، دار الاندلس الطبعة التاسعة ، ١٩٨٠ م ص ١٥٧ - ١٥٩ .

هذا القبول سائداً حتى يومنا هذا . يقبع في اعماق الضمير الاجتماعي وفي ثناياه . وهذا مكمن الاهتمام به بالنسبة لهذا البحث .

ان احداً لا يدعي ان القبول بمفهوم دورية التاريخ لم يجد معارضة بل وتفنيداً من بعض العلماء والمفكرين الاسلاميين ، وخاصة ذوي الاتجاهات الاعتزالية منهم والتي كانت اعتزاليتهم تدفعهم من جهة لإعمال العقل في البحث عن تفسير عقلاني مقبول للصيرورة التاريخية ، ويدفعهم اسلامهم في الوقت نفسه لأعمال عقلهم ايضاً في نفي واحباط ودحض اية مقولات او افكار او مفاهيم من شأنها ان تؤدي في النهاية الى خلخلة المبادىء الكبرى او تتعارض معها . فهم لذلك لم يقبلوا المقولات الشائعة والرائجة ربما حتى يومنا هذا والتي تنسب جُلّ العلم وجُلّ المعرفة للسلف الأسبق . وانه كلما اقتربنا اكثر نحو عهد الصحابة كان العلم اعمق والدين اقوى وحكم الشريعة افضل ، لأن هذه المقولة (وهي حصر العلم في السلف الأول وتضاءل هذا العلم كلما ابتعدنا تاريخياً عن السلف الأول وعن نقطة الانطلاق الأولى) تعني في جوهرها اذا قرنت مع المفهوم الدوري للتاريخ ، ان التاريخ يتسم فقط بكونه دورياً والدائرة تعيد نفسها ولكن الدائرة المستقبلية هي دائرة اصغر حجماً وأضعف شأنا واقل دسماً وفاعلية وديناً من الدائرة التي سبقتها ، وهكذا كلما امعنا في المستقبل حسب هذا المفهوم المركب اي مفهوم الدورية المتضياءلة أمعنا في الضعف والهن . والوهي .

ان الكثيرين من المفكرين الاسلاميين لم يكتفوا بفكرة اختصاص السلف باحراز السبق وبأن « خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » بل ذهبوا الى ابعد من ذلك فقالوا بتعذر وجود مجتهد بعد المئة السادسة او بعد المئة السابعة للهجرة . وينتقد القاضي الشوكاني هذه المقولة ويصفها مستهجناً ومستنكراً بأنها بمكان من الجهالة لا يخفي على من له ادنى حظ من علم ، وانزر نصيب من عرفان واخصر حصة من فهم لانها : **قصر للفضل الالهي والفيض الرباني على بعض العباد دون البعض وعلى اهل عصر دون عصر وابناء دهر دون دهر**[1] .

(١) القاضي محمد الشوكاني البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع مطبعة السعادة القاهرة ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول ، ص ٢ .

ان افكار القاضي الشوكاني على اهميتها وتنورها ونفيها ودحضها للدورية المتضاءلة في التاريخ لا تلبث ان تقع في مفهوم الدورية الكبرى ، كما هي عند الشيعة . وعلى الرغم من ان القاضي الشوكاني ليس معتزلياً بالمعنى الحرفي إلا انه كواحد من أفذاذ الأئمة الزيدية في اليمن كان متأثراً بأفكار المعتزلة .

انظر كذلك دحض الشيخ علي يوسف (١٨٨٨) لمفهوم الدورية في التاريخ في مقالته « هل التمدّن دهري » . فهمي جدعان المصدر السابق ، ص ١٦٨ .

ان نفي التضاؤل في الدورية التاريخية ودحضه امر كان ولا يزال له اهمية كبيرة من منظور تاريخي لأنه يقف في وجه التجميد والانحدار ويتصدى للسلفية الممعنة في التقليد والباحثة عن المستقبل بين طيّات اعمال السلف فقط بكل الحرفية والتقليدية التي عرفتها القرون الماضية والذي كان من اخطرها واشدها ضرراً اعلان انتهاء عصر الاجتهاد واقفال بابه . هذا الامر الذي حاول مفكرو الاسلام المتنورون منذ القرن الماضي التغلب عليه وحتى يومنا هذا وربما لم يفلحوا بعد . ان ما يهمنا في هذا المقام ليس الجانب الديني في الموضوع اذ لا ندعي اننا هنا في مجال التصدي لهذه المسألة الحساسة والبالغة الاشكال والتعقيد والخطورة في آن واحد سواء بالنسبة للفكر والفلسفة الاسلامية المعاصرة او بالنسبة لجمهرة المسلمين ، ولسنا بطبيعة الحال نتجه لتفضيل رأي على رأي من منطلق عقائدي ولكن ما يهمنا في حقيقة الأمر هو دور تلك الافكار في تشكيل عقلية الانسان العربي المعاصر وتحديد موقف هذا الانسان من التاريخ . وما يهمنا في جوهر الامر ليس موقفه فقط من التاريخ الماضي (على اهمية ذلك) بقدر ما يهمنا موقفه من التاريخ القادم ، أي المستقبل ، انطلاقاً من الحقيقة الجوهرية الأولى وهي ان الانسان يصنع التاريخ ، وهذا الصنع يتأثر بشكل بالغ الخطورة بموقف الانسان من صناعته وبموقفه مما يصنع . وهناك ادلة كثيرة على ان هذه المفاهيم كانت في الماضي مقبولة للسلاطين والخلفاء . وكان ذلك في كثير من الأحوال لمصلحة المؤسسة الحاكمة انذاك . ذلك ان المؤدى العام لهذه النظرية هو « ان الواقع الذي تعانيه ان هو الاّ جزء من حقبة مؤقتة ، ومتى دارت الدورة وانتهت الحقبة انقشع الظلم ، وذهب الطغيان » . لقد اتسعت هذه الرؤية في اذهان الجماهير فراحت لتشمل كثيراً من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية خاصة وانها من ناحية نفسية تعطي شيئاً من الاطمئنان وتوحي بنوع من التفاؤل والرضا . ولقد حاول ابن خلدون ، من زاوية غير دينية بالمعنى الحرفي ، ان يفسر الظاهرة الدورية في التاريخ حين قام بتحليل فساد الدول وذهاب العمران . فاتبع في الاساس منهجاً اقرب الى المنهج البيولوجي في دورة الحياة . واعتبر الدول مشابهة للاشخاص تماماً . تبدأ بداية متواضعة ثم تقوى وتشتد وتصل الى اقصى درجة من القوة والعطاء والنمو ، ثم تأخذ بالتوقف عن النمو . وبعد ذلك تدخل مرحلة الهرم والانحلال المؤدي الى الموت النهائي او الانقراض . والصورة التاريخية كما يرسمها ابن خلدون هي « ان احوال العالم والأمم وعوائدها ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر ، انما هو اختلاف على الأيام والازمنة ، وانتقال من حال الى حال ، وكما يكون ذلك في الاشخاص والاوقات والأمصار فكذلك يقع في الاقطار والأزمنة والدول »[1] .

(١) ابن خلدون ، المقدمة ، الجزء الأول ، ص ٢٥٢ .

وافترض ابن خلدون ان تلك المراحل شبه البيولوجية التي تجتازها الدولة هي من النوع الذي لا يمكن الحيود عنه ، وبالتالي لا يمكن تلافي حالة الهرم والنجاة من التداعي ومن ثم السقوط . انه يفترض ان ذلك الحال نوع من الحتمية القاطعة التي لا مجال للافلات منها تحت اي ظرف من الظروف . فالهرم والتداعي على حد تعبير ابن خلدون « من الامراض المزمنة التي لا يمكن دواؤها ولا ارتفاعها »[1] ، وهكذا نجد ان الدورية التاريخية لدى ابن خلدون لا تتمثل في ان التاريخ يعيد نفسه من حيث المضمون والجوهر وبالمعنى الحرفي بقدر ما يتألف من سلسلة متواصلة من الحلقات المتشابهة ، او هو قطار من الدورات المتعاقبة ، وان الدول مآلها الى الزوال والانقراض لتحل محلها دول جديدة . ان ابن خلدون في تحليله هذا لم يكن يهدف الى تفسير التاريخ من حيث صيرورته الكلية بل كان جل اهتمامه مركزاً على الاجابة على السؤال : كيف يقوم العمران وتنهض الأمم ؟ وكيف تتطور الحضارة ثم كيف ولماذا تنهار ؟ وكما هو معلوم فإن الأحداث التي مرت بها ديار العروبة والاسلام بكل ما فيها من اضطرابات وثورات وغزو اجنبي كان لها دورها البارز في دفع مفكر كابن خلدون للبحث عن اسباب السقوط والانهيار بعد ان رأى ما حل في تلك الديار . وتكاد سلسلة الاحداث هذه ولكن بصورة مختلفة أن لا تنقطع حتى عصرنا الحاضر[2] .

ان مفهوم الدورية يركز على عمليات التحول المرحلية دون ان يعني كثيراً بالهدف النهائي للتاريخ او بالاتجاه العام الذي يسير نحوه التاريخ . ومن جهة اخرى فإن عدداً من المؤرخين بين الحين والآخر كان يميل الى افتراض مفهوم دوري للتاريخ على شكل حلقات متصلة او قطار متحرك من الدورات المتعاقبة . وهذا الميل ينبع في الواقع ويتغذى من ملاحظة قوانين الخلق والوجود على المستوى الجزئي وليس الكلي . ذلك ان كل وجود او خلق او ظهور على المستوى الجزئي يبتدىء بسيطاً هيناً ليتفاعل جدلياً مع البيئة بكامل

---

(١) من المهم جداً ان نلاحظ ان البنيان السياسي للدول الديموقراطية المعاصرة قد جعل مقولة ابن خلدون غير سارية المفعول ، اذ ان البنيان الديموقراطي يحمل معه ميكانيكيات التصحيح والمعالجة والتصويب والتقويم مما يجعل الهرم والتداعي الخلدوني ليس امراً لا محيص عنه على المديات الزمنية المنظورة .

(٢) كانت احداث الماضي تتمثل في انقسام الخلافة العباسية وسيطرة العسكر والمماليك والموالي على الخلافة والغزو المغولي من هولاكو الى جنكيزخان وتيمورلنك وانهيار الامويين في الاندلس ، ونشوء ملوك الطوائف وتقدم المسيحيين في الاندلس والحملات الصليبية واكتساحها لبلاد الشام واحتلالها للقدس . وتتمثل احداث الحاضر بانقسام الوطن العربي والنزاعات العربية العربية وانتهاش الجسم العربي من قبل اسبانيا واسرائيل وايران وتركيا والغزو الثقافي والتكنولوجي . . . الخ .

عناصرها وقواها فينمو وينDثر . وتحتم قوانين الطبيعة ان تكون بداية الأمر بسيطة ومتواضعة ، اذ لا يمكن ان ينفجر العدم الى وجود كامل . ومن ناحية اخرى وفي اطار من الظروف الموضوعية الاعتيادية لا يمكن ان يستمر النمو للوجود الجزئي الى ما لا نهاية لأنه يصبح اذاك لا نهائياً فيطغي* على الوجود الكلي ، وهذا امر لا يتفق مع قوانين الطبيعة . ولذا فإن الحدث الجزئي اما ان يندمج ويتحول الى وجود آخر ، او يحافظ على ديمومته من خلال تطوير نظام معادل لعوامل الفناء والتضاد ، أو يتجه نحو الانهيار والاضمحلال بسبب تغلب القوى الجديدة المضادة على مختلف المستويات . ان مثل هذا التحليل والذي يتفق مع الدورة البيولوجية للحياة الانسانية ولغير الانسان من الكائنات ، اذا اعطي مقوماته الجدلية الصحيحة يصبح مقبولاً لتفسير كثير من ظواهر الوجود ولاغراض محدودة ، تكاد تنحصر في « **وصف** » الظواهر التاريخية .

ويتمتع هذا التحليل بجاذبية خاصة لأنه يتوافق مع الشعور النفسي في الحياة . يعطي الأمل دائماً بظهور القوى الجديدة التي يتوقع ان تكون اكثر شباباً وقوة ، ولظهور المراحل الجديدة في التاريخ والتي يتوقع ان تكون اكثر تقدماً واكثر رقياً بالنسبة لأصحاب النظرة المتفائلة ، او لظهور المراحل الأكثر ظلماً وأشد قبحاً بالنسبة لأصحاب النظرة المتشائمة في التاريخ[1] .

ان الإشكال الأساسي في مفهوم دورية التاريخ في العقل العربي على وجه الخصوص ان التاريخ يفهم هنا على انه حركة دائرية تعيد نفسها . أي انه دائرة تدور باستمرار ، مركزها واحد واطارها واحد ولكنها تدور ، والانسان يقف على نقطة في محيطها او هو يرصدها من نقطة خارج هذا المحيط او في داخله . ان التاريخ الدوري في العقل العربي ليس قطاراً متحركاً من الأحداث على درب الزمن ولكنه دائرة تدور باستمرار ليس لها معنى مميز ولا بداية ولا نهاية . ونقطة الضعف والخطر في هذا التصور ان الشكل الظاهري للحدث يؤخذ بديلاً عن الجوهر وعوضاً عنه . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فإنه يهمل او يتجاهل دور الانسان في صنع التاريخ ، **صحيح ان الدورة البيولوجية للانسان تتشابه في جميع الأشخاص ولكن الانسان المعين ، خلافاً للكائن الحي الذي لا يتمتع بالقدرات العقلية الجبارة التي يتمتع بها الانسان ، لا يتشابه عمله مع الانسان الآخر . او اذا توخينا الدقة ، لا تتشابه مساهمته في صنع التاريخ مع الانسان الآخر كائناً من كان ولا تتطابق مع الانسان الذي يليه . ويلعب الادراك والوعي العقلي والايديولوجي بالإضافة الى تراكم**

---

(١) بغض النظر عن معايير التشاؤم والتفاؤل ومبرراتها العلمية او الايديولوجية .

العلم والمعرفة لدى الانسان من خلال المرحلة الاقتصادية الاجتماعية دوره المتزايد في ايجاد الفروق وتعميقها وتنويعها بين الانسان والذي يليه ، وبين الجيل والذي يليه . وكلما تقدم الزمن وتحرك التاريخ (وبسبب الخاصية التراكمية لمركب الادراك والوعي الـذي اخذ يزداد خصباً وغنى وعمقاً واتساعاً مع تزايد التقدم العلمي والتكنولوجي تدريجياً على مر العصور) ازداد دور مركب الوعي هذا وازدادت فـاعليته في « ايجـاد الحيود » وتحقيق التخالف اي افساد عملية التطابق . وهو هنا افساد محمود ، لأنه يمنع ان يكون الانسان نسخة عن الانسان الذي سبقه . وبذا تتسع الهوة بين دور كل انسان والذي يليه وتنكسر الدائرة ويحصل التراكم ويتوالد التميز ويصبح كـل انسان او جيـل من الناس متميـزاً ومختلفاً ، وبذا يصبح الجيل مشكّلا وصانعاً لمرحلة تاريخية جديدة او يصبح مرحلة جديدة في التاريخ . ان الاتفاق او الانضباط او التطابق فقط ، يصنع تاريخاً للانسان لا يختلف عن تاريخ النمل او النحل ، هناك فقط وفي مثل تلك الحالة التي تنعدم فيها القدرات الذهنية الخلاقة او تصل فيها القدرات الذهنية او « الغريزية » او « الفطرية » الى سقف لا تستطيع ان تتجاوزه ، هناك يصبح عمل كل فرد مطابقاً للذي سيخلفه ، وفي تلك الحالة فقط يكون التاريخ حركة دائرية الى اقصى درجة من الحرفية . حركة دائرية ليس لها غاية وليس فيها جدة وليس لها مستقبل ، في النحل والنمل مثلاً او غيرها من الموجودات المماثلة يكون المستقبل هو الحاضر ويكون المستقبل هو الماضي ايضاً ، الأمر الذي لا ينطبق على الانسان ولا ينطبق على المجتمعات البشرية إلا في اقصى حالاتها من البدائية حيث يكون التفاوت في القدرات الذهنية وفي المعارف وفي الخبرات وفي الوعي وفي الادراك يكون تفاوتاً طفيفاً او معدوماً وبالتالي يكون الانطباق شديداً ويكون المستقبل صورة عن الماضي تقريباً[1] .

ومرة اخرى لا بد من التأكيد على ان كثيراً من المفاهيم « الباطلة » او « الزائفة » او « غير الواقعية » او « غير العلمية » او « غير التاريخية » للتاريخ يكون مردهـا الى الحالـة الاجتماعية الاقتصادية السائدة وحالة التردي او الانحسار الحضاري . وانطلاقاً من نفس القاعدة فإن مفهوم الدورية هو ايضاً احد المفاهيم التي تنبع من حالة الاحباط والعجز وحالة الضعف والتقهقر . وبالتالي فهي كما رأينا عند الغزالي مثلاً محاولة للخروج من ظلمة اليأس الى نور الأمل . ومن النفق الذي لا ينتهي الى جسر الثقة . ومهما كانت المبررات الجزئية التي يمكن ان تضاف الى رصيد هذا المفهوم الاّ انه يبقى من المفاهيم التي لا تساعد ابداً على صنع المستقبل . بل انه جزء من المفاهيم التي تحاول الارتداد بالانسان الى الماضي ليكون

(١) بافتراض حالة من الانعزال الكلي لهذا المجتمع البدائي وعلى مدى زمني ليس مفرط الطول ، كمجتمع الاسكيمو القديم على سبيل المثال .

جزءاً من الحلقة التي لا يستطيع كسرها . ان الانسان في هذه الحالة يكون ضحية للوهم والالتباس وضحية للامل الخادع ، وللتشابه الظاهري بين الاحداث .

صحيح قد يتشابه حدثان (او عدة احداث) تفصل بينهما عشرات او مئات السنين ولكنهما ليسا نفس الحدث ، ولا يعيد التاريخ نفسه، ان لكل حدث حيثياته واختلافاته . ونحن اذا تتبعنا الحدث التاريخي المعيّن نلاحظ :

اولاً : تميزه بقوى فاعلة ومؤثرة فيه وخاصة به غالباً ما لا تتكرر ،
ثانياً : تفرده بدور تاريخي خاص به .

ان المفهوم الدوري للتاريخ يبعث في الانسان نوعاً من الشعور او الوهم او التصور الضبابي لمستقبلية التاريخ ، هذا الشعور الدوري للتاريخ هو مزيج من الراحة والقلق والتشاؤم والتفاؤل والتحفز والترقب(١) . ومثل هذا المزيج الغريب يرتبط كما هو متوقع بشكل الدائرة وحركتها الدائرية الشكل الذي لا اول له ولا اخر ولا بداية ولا نهاية ، ولا تقدم ولا تأخر ، يتساوى فيه الصعود والهبوط ، لأن كل منهما يعقب الآخر ، واياً منهما ليس باقياً ولا دائماً ، ومثل هذا الموقف من التاريخ يؤدي بشكل مباشر او غير مباشر الى نوع من الجبرية الميتافيزيقية ويؤدي الى موقف من الحياة لا يقتصر على الجانب النظري منها بل يدخل في صميم جوهرها الواقعي . واكثر ما يتجلى ذلك ربما في مجالين رئيسيين :

المجال الأول : الواقع اليومي

ان الواقع اليومي للانسان وللمجتمع وفي الابعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حين ينظر اليه في اطار هذا المفهوم يصبح مقبولاً لأنه بالضرورة واقع مؤقت ، جزء من دورة التاريخ ، وبالتالي لا بد من ان يتغير . اما كيف ؟ وبأية وسيلة ؟ والى اي اتجاه ؟ فإن ذلك لا يصبح مدعاة للتفكير او التدبير، وبالتالي فإن الظلم لا يصبح سبباً للتمرد لأن العدل سوف يعقبه ، والفقر لا يوجب الغضب او الثورة لأن الغني مجرد حال يحول ، الأمر الذي يعني اننا امام بدايات واضحة للانسحاب من الواقع والتخلي عن المشاركة بالتغير انتظاراً لحتمية الدورة وحركتها .

المجال الثاني : المستقبل المنتظر

وبنفس الدرجة من الخطورة فإن **الدورية تجعل الماضي مرآة المستقبل** ، والمستقبل

---

(١) من الواضح ان المحصلة النهائية لمثل هذا المزيج هي غالباً نوع من الانتظار والترقب والتوفيقية المسالمة او التحفز العابر الذي يخمد بسرعة .

ينظر اليه على انه الماضي الذي ذهب . **وما اصلح الماضي يصلح المستقبل ، وان الرفعة والعلـو والتقدم التي دارت دورتها يوماً ما لا بد وان تعود مستقبلاً . فالأيام دول ، وهذا في مجمله وجـوهره يصب في مفهـوم السلفية المـاضويـة للتقدم والتي تعتبـر واحدة من الاشكاليات الأساسية للتقدم في الوطن العربي ومنذ بضعة قرون .**

وقد يتبادر السؤال الآن : هل يعتبر المفهوم الدوري للتاريخ بهذه الخطورة وفي هذه الحقبة من تاريخنا ليستحق كل هذا الاسهاب ؟ **في رأينا ان خطورة هذا المفهوم على صنع المستقبل تتضح تمـاماً حين ينظر الى الـدورية ليس فقط بمفهـوم الحدث ولكن بمفهـوم السيرورة وكل ما تتطلبه من معطيات فكرية وثقافية وايديولوجية في الاطار الاقتصادي الاجتماعي .**

ذلـك ان دورية الحـدث كحدث مجـرد هي اقل الأمـور اهميـة من حيث القيمـة التاريخية ، خاصة اذا كنـا ننطلق من الحقيقـة الأساسيـة في التاريـخ وهو انـه من صنع الانسان . وفي هذه الحالة فإن مفهوم الدورية يفرض بصورة واعية او غير واعية مباشرة او غير مباشرة على الانسان ان يسعى الى اعادة الحدث او اعادة المـوقع المتقـدم في الدورة التاريخية الماضية من خلال اعادة الفكر واعادة المفاهيم واعادة الايديولوجيا . وهكذا يرتد الى الماضي يسعى في ثناياه وينَقِّبُ في جوانبه عن كل ما رافق موقع الذروة في الدورة الماضية فيحاول احياءه واستعماله بل والتشبه به والسعي اليه رغم خلاف ذلك مـع مقتضيات الواقع وطبيعة المرحلة . كل ذلك انطلاقاً من الأمل والاعتقاد بأن ما اوصل الى الذروة الماضي من شأنه ان يوصل الى الذروة في الحاضر او المستقبل **وهكـذا تتحول الـدورية التاريخية الى دوران في الماضي وحوله وغياب المستقبل بكل جدته وابداعاته .**

٣ ـ ٤ التشاؤم والتفاؤل

انه ليصعب ان نتناول التاريخ في اطاره العلمي ثم نربطه بمسألة هي في طبيعتها غير علمية او غير موضوعية مثل مسألة التشاؤم والتفاؤل والتي تعبر في جوهـرها عن مـوقف الانسان الذاتي وانفعاله او تفاعله مع التاريخ . غير ان ما يبرر ذلك ربما عاملان اساسيان :

العامل الأول :

ان مفهوم التشاؤم والتفاؤل في هذا المقام لا يقصد منه التعبير عن عاطفة الانسان ومشاعره الذاتية بالمعنى الحرفي تجاه المستقبل بقدر ما يقصد منه « تصنيف توقعاته » وتصنيف رؤاه للمستقبل » ، فإن كانت هذه التوقعات تشير الى ان المستقبل يحمل خيراً ورفـاهية

وتقدماً ومكاسب جديدة للانسان . فإن تلك التوقعات تصنف على انها تفاؤلية او انها تعبر عن نظرة متفائلة للتاريخ[1] .

اما اذا كانت مثل هذه التوقعات واستناداً الى معطيات موضوعية مقنعة ومعقولة تشير الى ان المستقبل يحمل مزيداً من المشكلات ومزيداً من الكوارث ويسير بالانسانية نحو الدمار والهلاك سواء بالمفهوم المادي المباشر للهلاك والدمار كالحروب النووية العالمية المدمرة او بالمفهوم النفسي والروحي والأدبي كأن تسيطر على المجتمع قوة سياسية قاهرة تسعى الى اذلاله وسلبه انسانيته على طراز النازية الهتلرية مثلاً او الصهيونية الاسرائيلية او العنصرية في جنوب افريقيا ، فإن مثل هذه التوقعات تصنف على انها تشاؤمية وانها تعبر عن نظرة متشائمة نحو التاريخ .

العامل الثاني :

ان الانسان بصفته صانع التاريخ وصاحب المصلحة الأساسية فيه فإن موقفه التفاؤلي او التشاؤمي من التاريخ سوف ينعكس بالضرورة على موقفه من التاريخ نفسه وموقفه من صنعه ومن المشاركة فيه . وهذا بطبيعة الحال يكسب مسألة التفاؤل والتشاؤم « اهمية خاصة لأنها ذات علاقة مباشرة بتحديد الـدور المستقبلي لـلانسان وللمجتمـع **فهي التي تذكي محفّزات الاندفاع والاقتحام وارتياد المجهول بعزم وتصميم واصرار في حالة التفاؤل ، او هي التي توحي بالهزيمة والاحباط بل والانسحاب من الصراع والوقوف على حافة التاريخ في حالة من المشاهدة البائسة لعبثية التاريخ ووحشيته ودفعه الانسان نحو الانهيار والهلاك في حالة التشاؤم .**

ومن هذا المنظور فإن مسألة التشاؤم والتفاؤل اذا اخذت كجزء صميمي من مسألة الوعي التاريخي للقضية الكلية ونعني بها مستقبل التاريخ ومكانة الانسان فيه ، فإنه عندئذ يمكن اعتبار التفاؤل والتشاؤم مسألة تاريخانية بالمعنى الكامل بالرغم من ظاهرها الذي قد لا يوحي بذلك ـ خاصة وان الوعي التاريخي للمجتمع وللافراد هو واحد من المحركات الهامة في السيرورة التاريخية وفي تصعيد ديناميكية التطور في اطارها الاقتصادي الاجتماعي . ومثل هذه الديناميكية هي اقوى وأغنى واكثر فاعلية وزخماً حين يكون الوعي مترافقاً مع نظرة تفاؤلية للتاريخ حيث يتجه المجتمع بكل قواه الى المستقبل بثقة وامل ، هذا في حين تحبط النظرة التشاؤمية هذه الديناميكية وتضاؤلها وتدفع المجتمع الى الارتكاس والبحث عن

---

(١) بطبيعة الحال يفترض ان مثل هذه التوقعات او الرؤى تستند الى أسس موضوعية وتعتمد على معلومات اقرب الى الصدق والحقيقة وبالتالي فهي ليس مجرد اسقاط ذاتي متعسف .

الماضي والقناعة بالحاضر بكل ما فيه .

ان التراث العالمي حول مستقبل التاريخ غني بالصور والرؤى والتوقعات الكثيرة . واذا ركزنا اهتمامنا على التراث الأوروبي نجد ان الفكر المسيحي ورؤيته الاخروية كانت هي الأكثر سيطرة والأكثر انتشاراً حتى عصر النهضة(١) ، وبالتالي فإن النظرة التشاؤمية هي التي كانت تحتل الصدارة انذاك .

غير ان عصر النهضة الاوروبية وما اكتنفه من تحولات اقتصادية اجتماعية وتقدم فكري وانجاز علمي وثقافي استطاع ان يحدث تغييرات اساسية بل ومناقضة لما كان عليه الموقف المسيحي التقليدي بالرغم من بقاء اللامسيحية كدين يتمتع بالانتشار ويتمتع بالاحترام ، وله رعاياه ومؤسساته الكثيرة .

ولذا فقد شهد القرنان الثامن عشر والتاسع عشر على وجه الخصوص تطوراً بالغ الأهمية في هذا المقام ، ونعني بذلك بلورة مفهوم التقدم كصفة او ظاهرة ملازمة للتاريخ . **بمعنى ان التاريخ الانساني في عمومياته يسير في مسار متصاعد ومتنامي ومتقدم . . وبالتالي ليس هو انحدار الى الهاوية ، ولا هو حركة دورية تصعد مرة وتهبط اخرى .**

ولا شك ان التغيرات الهيكلية الجذرية في البنية الاقتصادية الاجتماعية في اوروبا والتي ساعدت في تعجيلها تلك « الكتلة » المتنامية من العلم والمعرفة والتكنولوجيا والاختراعات الحديثة كان لها دورها البارز في تطوير مفهوم التقدم في التاريخ وفي تقرير النظرة التفاؤلية تجاهه . ذلك ان كل هذه التحولات والتغيرات الجذرية في المعرفة وفي التكنولوجيا وفي المؤسسات قد اظهرت وبشكل بالغ الوضوح ان هناك فرصة للانسان للسيطرة على الطبيعة والتحكم بها وكشف اسرارها وعلاقاتها بصورة نظامية .

هذه التحولات في اطارها الكلي اتاحت للانسان الفرصة لتسخير الطبيعة لخدمته ولأهدافه بشكل يعيه هو ويقرره هو(٢) . واذ توفرت له الأدوات والوسائل والامكانات فقد

(١) كان الفكر الديني المسيحي في ذلك الوقت يرى ان المستقبل هو استمرار لارادة الرب وان الواجب الأساسي للانسان هو الطاعة والانقياد الى الكنيسة وان الانسانية في حالة متفاقمة من الخطيئة والتدهور وبالتالي لا مناص الاّ بطلب الخلاص عن طريق المسيحية ديناً وكنيسة . قسطنطين زريق ، **المصدر السابق** ص ٢٥ .

(٢) ان استغلال الانسان للطبيعة وسيطرته على بعض معطياتها ليس من حيث التاريخ بالشيء الجديد كل الجدة . بل ان ذلك بدأ متواضعاً مع بداية الحضارة الانسانية واخذ ينمو معها ، غير ان اهم ما كان يميز ذلك الاستغلال وتلك السيطرة انها كانت تخلو من « الوعي النظامي » وتفتقر الى التطلع المبرمج الى المستقبل . وكان ذلك طبيعياً لأن المعرفة الانسانية والعلم الانساني لم يكونا قد وصلا بعد الى حد يسمح بالتطبيق او حتى التنظير لدخول هذه المرحلة ونعني بها الوعي النظامي والتطلع المبرمج الى المستقبل . وهو ما بدأت ملامحه في عصر النهضة .

توسع في استعمالها في كل اتجاه. استعملها للثروة واستعملها للثورة معاً. فأعمر المدن واستغل الخامات واقام الصناعات وافتتح الاسواق وفي الوقت نفسه زعزع البنيان الطبقي وثار عليه واطلق المبادىء والآراء، والمعتقدات الجديدة التي تصب في محصلة واحدة بغض النظر عن محتوياتها التفصيلية واختلافاتها الجزئية، ألا وهي صنع التاريخ وتغييره لا مشاهدته وتفسيره. وهكذا اصبح الانسان هو المركز وهو الأمل وهو مصدر التفاؤل ومصدر التاريخ. حتى الانسان العادي اخذ يعي اكثر فأكثر دوره في التاريخ واصبح يشعر ان بامكانه ان « يدخل التاريخ » ويصنع شيئاً متميزاً سواء تمثل هذا التميز بماكنة غزل ونسيج يصنعها حلاق متجول ترك الحلاقة ليهتم بالآلات الميكانيكية بعد بلوغه الخامسة وا لثلاثين من العمر، وهو الانكليزي ريتشارد اركرايت(1) او تمثل بعبقرية عسكرية لرجل يصل الى قمة السلطة في اوروبا مثل نابليون بونابرت دون ان يكون سليل اسرة ارستقراطية عريقة.

وهكذا انتشرت « حالة » تاريخية جديدة. فالأفراد والجماعات من مفكرين، وصنّاع، ومن مغامرين ومستثمرين، ومن مصلحين وثوار، كل اولئك كان يحدوهم الايمان والوعي، بأن الانسان سائر حتماً في طريق التقدم والرقي، وانه يستطيع ان يتطلع الى مستقبل افضل ليس فقط بمفهوم المصير او النهاية بقدر ما هو المستقبل الأفضل في شتى مناحي الحياة وفي اطار من الرقي المتواصل. ومن هنا اخذ المفهوم الاجتماعي للتاريخ يتغير ويتحول بسرعة ليصبح حركة تقدمية في جوهرها ومتزايدة الرقي والتسامي. واصبح المفهوم التفاؤلي للتاريخ يرى ان ما يصيب حركة التاريخ من عثرات وانتكاسات او ما يصيب الانسان في سعيه المتواصل نحو الرقي والتقدم من ارتدادات وتراجعات بل وحتى كوارث هي مصاعب مؤقتة وطارئة وليس لها دور دائم في تغيير جوهر الحركة التاريخية. بمعنى ان الانتكاسات لا تشكل جزءاً صميمياً وقدرياً ونهائياً من حركة التاريخ ولا تشكل جزءاً من دورة تاريخية ومصير مجهول، وانما هي احداث « صغيرة » في مسيرة ضخمة للغاية لا يمكن عكس اتجاهها وان كان من الممكن تأخيرها او اعاقتها. هذه التفاؤلية اكتسحت المجتمعات الاوروبية عمقاً وعرضاً، وشملت الرجل العادي كما شملت المفكر والمثقف واصبحت جزءاً من الوعي الاجتماعي للتاريخ. وتجلت في

---

(1) ابراهيم بدران ومحمد فارس موسوعة العلماء والمخترعين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٨ م.
بدأ اركرايت (١٧٣٢ - ١٧٩٢ م) حياته حلاقاً ثم اتجه الى الاختراعات والأجهزة الميكانيكية، له انجازات قيمة في صناعة الغزل والنسيج واستطاع ان يؤسس اول مصنع غزل يدار بالطاقة المائية.

السلوكيات العامة للافراد والجماعات كما تجلت في الفلسفات والافكار والأعمال الفنية والأدبية التي تكونت وازدهرت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وما بعد ذلك[١] .

ولسنا بحاجة هنا للدخول في المضامين الفكرية والفلسفية التي غيرت من هذه المفاهيم التاريخية الجديدة التي يمكن الرجوع اليها في المصادر المختصة . غير ان ما يهمنا في هذا المقام هو ان عصر النهضة الاوروبية او عصر التنوير والعقلانية لم يتأكد ويتحرك بالمفهوم السيروري قبل ان يكون العلم و« العقل » قد لعبا دوراً بالغ الخطورة وبالغ الأهمية سواء في تفسير هذه السيرورة التاريخية او في تغييرها ولو بشكل جزئي لتؤول الى ما آلت اليه ، هذه الرؤية التاريخية التي نطلق عليها الرؤية التفاؤلية تمييزاً لها عن الرؤية التي تري العالم ينحدر دائماً نحو الهاوية اي الرؤية التشاؤمية استطاعت ان تطبع العصر بها ، وان تحقق نقلة هائلة في فهم التاريخ . نقلة نوعية بالغة العمق والأثر .

ولا بد من الاشارة او التأكيد على ان هذا التفاؤل في مستقبل التاريخ لم يكن من النوع الطوباوي المثالي ولم تكن تلك التفاؤلية قائمة على التمني والاحلام . بل كانت في جوهرها تفاؤلية « شاقة » و« عملية » و« واقعية » والى حد كبير تفاؤلية علمية تستند الى التحليل العلمي للتاريخ[٢] . كانت تفاؤلية شاقة لأنها كانت ترى ان حركة التاريخ هي في محصلتها حركة تقدمية اساساً تعتمد على النضال الشاق والجهد المثابر والصراع المتواصل للانسان لكي يمشي خطوات اضافية على طريق التقدم وا لارتقاء ، بمعنى ان المصير الأفضل والمستقبل الأحسن والغد المشرق لن يكون منحة من الغيب ولن يكون جزءاً من دورة تاريخ حسب مفهوم النظرة الدورية للتاريخ ، بل انه ببساطة وبكل مشقة نتيجة للكد المتواصل للانسان بكل ما يعني هذا الكد من صراع وتضحيات وضحايا واخطاء وآلام .

---

(١) غني عن البيان اننا لا ندعي هنا بأن نوعاً من « الحمى » التفاؤلية المنفصلة عن عوامل التغير الاجتماعي الاقتصادي قد انتشرت دون آلام وكوارث في تلك الفترة . وان اجماعاً من نوع ما قد تم التوصل اليه ، ولكن ما نذهبُ اليه هو ان الثقة المتعاظمة المتنامية بقدرة الانسان وبامكانية السيطرة على المستقبل قد بدأت تشكل حركة تاريخية اخذتْ تحتل مكانة متزايدة الأهمية في العقلية الاجتماعية على شتّى المستويات في اوروبا النهضة واوروبا الثورة الصناعية واوروبا المعاصرة .

(٢) ان التأكيد على الجانب « الذاتي الفردي » في الانسان لا يعني بطبيعة الحال أننا نسلخ هذا الجانب عن المضامين الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة فيها بشكل جدلي ولا نغفل بطبيعة الحال دور الصراع الطبقي في مجمل العملية التاريخية والذي هو دور محوري . ولكن الغرض هنا هو تبيان التحول الذي طرأ على ادراك الانسان ووعيه بتاريخه ولامكاناته الكامنة في التاريخ مع التسليم بأن هذا الوعي كانجزءاً صميمياً من طبيعة المرحلة التاريخية بالمفهوم الاقتصادي الاجتماعي ولم يكن ساقطاً عليها او مقحماً فيها او مجرد فكرة سابحة في الهواء .

ان سيرورة التقدم في التاريخ ليست خارجة عن التاريخ وليست مفروضة عليه ولا مفتعلة فيه ولا نابتة من عدم او آتية من فراغ . انها النتيجة المنطقية لكون الانسان هو صانع التاريخ ، وهذا الصانع وربما لأول مرة اكتشف ذاته بعمق وتعرف على هويته بوضوح وتبين دوره الممكن المتاح ، صحيح انه كان يصنع التاريخ منذ بدأ التاريخ يصنعه ، ولكنه لم يكن واعياً لهذا الدور ولا مدركاً له واحياناً غير واثق به او غير مطمئن الى نتائجه وعواقبه .

واحياناً اخرى لم يكن الانسان قادراً على ادراك امكانية التقدم في مسيرته التاريخية لأنه لم تكن تتوفر لديه الوسائل وا لادوات المادية او غير المادية (العلم والفكر والتكنولوجيا والثقافة والايديولوجيا) الأساسية والنظامية والمتنامية لجعل دوره اكثر فاعلية واقل هامشية .

اما لماذا يكون التاريخ في مستقبله سيرورة معقدة نحو التقدم ؟ فببساطة (وليس بتبسيط) لأن العقل البشري (بالمفهوم العام الشامل للعقل والذي يعني هنا القدرة المتزايدة على الخلق والابداع والابتكار والتصحيح والتقويم فردياً واجتماعياً) هو في نمو وتعاظم سواء في قدرته الذاتية المحضة او القدرة التي تنتجها الوسائل والأسباب الاجتماعية والتكنولوجية ، وهذا العقل (ليس في المفهوم الهيغلي) في جوهره حركة دائبة نحو الرقي والتقدم لكي يتواءم بصورة جدلية مع متطلبات الانتاج من جهة والاقتصاد في الجهد الانساني من جهة اخرى في اطار من الرقي الفني والحضاري المتحرك[1] . ان هذا العقل بالذات هو الذي يعطي لسيرورة التاريخ الانساني اتجاهها الممكن والمحتمل نحو الارتقاء والتقدم وبالتالي نحو مسار يدعو الى التفاؤل ، وفي الوقت نفسه فإن توقف العقل عن النمو والتعاظم او خفوت ديناميكية النمو فيه والفعل في محيطه الى درجة يكاد يكون فيها قاصراً عن متابعة الاحداث (سواء كانت هذه الأحداث من صنع الطبيعة او من صنع كائنات حية اخرى) والتأثير فيها هو الذي جعل من سيرورة التاريخ الحيواني بالنسبة للحيوان على المدى الزمني المنظور سيرورة غير معلومة وغير متحكم بها وفي اغلب الاحتمالات سيرورة كارثية او سيرورة عدمية كما كان تاريخ الديناصور مثلاً وما هو عليه مستقبل الحيوانات التي دجنها الانسان واخذ ينميها ويوالدها لكي يتغذى بها ، وبذا قطع عليها كل امكانات لسيرورة تاريخية مغايرة[2] .

---

(١) ليس خافياً بأن هذا البحث عن الرقي والتقدم يتم في الاطار الطبقي على وجه الخصوص وفي الاطار الانساني على وجه العموم .

(٢) مئات الآلاف من السنين .

ان الوجود السليم للعقل الانساني متمثلاً بالعقل العلمي والذي استطاع ان يضاعف من امكاناته آلاف المرات خلال الخمسة الاف سنة الماضية فقط (وهو زمن متناهي القصر جداً اذا ما قيس بالازمان اللازمة لاحداث التطورات العضوية او البيولوجية في الانسان او بالازمان الجيولوجية) واستطاع ان يضاعف امكاناته مئات المرات خلال العقود القليلة الماضية (والتي تعتبر بمثابة ثواني في عمر الوجود الانساني) كان ولا يزال الشرط الاساسي للتقدم والشرط الأساسي للمستقبل الداعي للتفاؤل . ولكنه بطبيعة الحال شرط غير وحيد وغير كاف بمفرده .

بمعنى آخر ان الأسس العلمية التي قامت عليها تفاؤلية النهضة الاوروبية قد بيّنت بكل وضوح ، انه ليس هناك من رابط ميكانيكي تلقائي حتمي بين الأزدهار الاقتصادي وبين المستقبل الأكثر مدعاة للتفاؤل . او بين العقلانية والعلم وبين التقدّم . ان العقلانية والعلمية هي من الشروط الاساسية لتحقيق التقدم . وان الازدهار الاقتصادي هو واحد فقط من مؤشرات عديدة على المستقبل الأفضل . ومثل هذه الشروط للتقدم لا يمكن ان تحقق فاعليتها في المجتمع الا في اطار نظام متطور من الايديولوجيا العلمية المرنة والسياسية الفاعلة والتركيب الاجتماعي المعبر عن القوى الابداعية[١] .

ومن هنا كانت اهم سمات عصر النهضة الاوروبية انه كان عصر العقل وعصر العلم ونمو العقل العلمي . وهذا يعني ان الشرط الأول لتحقيق التقدم قد بدأ يترسخ . وبذا بدأت تتبلور الصورة التفاؤلية للتاريخ بالمفهوم العام أي التاريخية العامة . وهي تفاؤلية لا تستند الى جذور ميتافيزيقية غير معروفة الغايات والاسباب[٢] .

ومع هذا فإن بدايات القرن العشرين حَمَلَت معها احداثاً جساماً وذات طبيعة خاصة وتأثير عميق في مجرى التاريخ الحديث مما كان له تأثير سلبي على « التفاؤلية الاوروبية » ادى الى تقلصها بل والتشكك في صحتها على المدى الطويل . لا من حيث الجانب العلمي المبرر لهذه التفاؤلية بل من حيث الجانب العملي والمتمثل اساساً في ظهور انظمة سياسية واقتصادية

---

(١) ان المتتبع للتاريخ السياسي في اوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يلاحظ انه في الوقت الذي كانت تتصاعد فيه الامكانات العلمية والتكنولوجية والفنية والفكرية ، كانت اوروبا تخوض غمار حروب داخلية طويلة وكأنها كانت في حالة اعادة ترتيب جغرافية سياسية اجتماعية اقتصادية . وبالتالي لم تكن تلك الفترة نزهة تاريخية . بل حملت من الآلام والمآسي الشيء الكثير . ومن هنا فإن الحديث عن الآفاق التفاؤلية للتاريخ بالاستناد الى تلك الحقبة يجب ان ينظر اليه لا من حيث وقوع مآسي وحروب وحتى حملات استعمارية (مع كل الشرور التي ترافق ذلك) ولكن من حيث انفتاح افق جديد غير محدود للانسان ضمن شروط موضوعية معينة .

(٢) ليس المعني هنا تاريخاً اجتماعياً بالطبع بل تاريخاً بيولوجيا واصفورياً .

مسلحة بكل وسائل العلم والتكنولوجيا ولكن موجهة نحو التدمير والسيطرة المادية او الروحية ، كانت الاحداث الجسام كثيرة منها الايجابي ومنها السلبي :

١ ـ الحرب العالمية الأولى .
٢ ـ الثورة الاشتراكية في روسيا .
٣ ـ الكساد الاقتصادي العظيم الذي ساد العالم الغربي في الثلاثينات من هذا القرن .
٤ ـ صعود هتلر الى السلطة وسيطرة النزعات النازية والفاشستية .
٥ ـ الحرب العالمية الثانية .
٦ ـ التسارع الهائل في التطور التكنولوجي للأجهزة والمعدات والأنظمة العسكرية والأنظمة البوليسية والتي اخذت تلعب دوراً هائل الخطورة في التدمير الخارجي (الحروب) وفي التدمير الداخلي (السيطرة على المواطنين) .
٧ ـ انفراط عقد المنظومة الاستعمارية التقليدية وظهور الاستقلالات الوطنية للدول النامية .

كل ذلك ساعد على تقليص افق التفاؤل الأوروبي الغربي بشكل ملحوظ في الوقت نفسه الذي اخذت فيه التفاؤلية غير الاوروبية وتفاؤلية الدول النامية وتفاؤلية الدول الاشتراكية تتصاعد . ومع هذا فإن الأسس العلمية للتفاؤل بمستقبل الانسان لم تتزعزع بل وأخذت تترسخ بعمق مع تقدم الزمن .

الفصل الرابع

مسائل مستعصية

٤ ـ ١ الاتجاه التشاؤمي للتاريخ العربي
٤ ـ ٢ المؤسسة
٤ ـ ٣ مسألة الحكم
٤ ـ ٤ معالم بارزة في التحوّل

٤ ـ ١ الاتجاه التشاؤمي للتاريخ العربي

قلنا في مكان سابق بأن النظرة التشاؤمية للتاريخ كانت من النظرات البالغة الشيوع في الفكر التاريخي العربي ، ويعود تاريخ ذلك الى القرون الهجرية الأولى . ان قسطاً كبيراً من التشاؤمية كان مرده المعيار الديني . بمعنى ان جوهر التقدم الى الامام وجوهر الصلاح ولب الفلاح حسب المعيار الديني يكمن في اقتراب الناس اكثر فأكثر من الدين وفي تمسكهم اكثر فأكثر بالعقيدة وتقيدهم اكثر فأكثر بأحكام الشريعة ، وباقتدائهم اكثر فأكثر بالعقيدة وتقيدهم اكثر فأكثر بأحكام الشريعة ، وباقتدائهم اكثر فأكثر بالسنة التي استنها النبي وصحبه والتابعون . وعكس ذلك فإن كل تناقص في الايمان وكل ابتعاد عن الدين وكل تراخ بالعقيدة وكل انقلاب عن الشريعة ، وكل اهمال للسّنة هو وبنفس المعيار دليل على الخسران ومؤشر على سوء العاقبة ، ومؤذ للفشل ومدعاة لغضب الله ، وبالتالي فهو مبعث للتشاؤم من المستقبل .

بدأ التاريخ العربي الاسلامي بداية مطمئنة واثقة حين خرج من الجزيرة النبي العربي يدعو الى الاسلام ، وبلغت هذه الطمأنينة ذروتها في عهد النبي ثم الخلافة الراشدية حيث لم يخالج احد من العرب المسلمين شكاً بأن العصر الاسلامي هو خير العصور وان النبي خاتم الأنبياء وانه قد جاءهم بما « ان تمسكوا به لن يضلوا ابداً كتاب الله وسنة نبيه » .

ولكن الطمأنينة الفكرية التي انبثقت عن هذه البداية لم ترافقها طمأنينة عملية واقعية إلا في حدود . وبدأت حركة التاريخ تسير باتجاه مغاير لما توقعه الفكر العربي الاسلامي في تلك الحقبة . اذ سرعان ما بدأ الاضطراب في عهد الخلفاء الراشدين انفسهم ، وفجع الناس بأن الخليفة الأول ابا بكر الصديق قد ارتحل بعد فترة وجيزة ، ولحق به الخليفة الثاني

عمر بن الخطاب ابو الدولة العربية بعد ان تآمرت ضده يد القتل والاغتيال والغدر التي مثلها ابو لؤلؤة الفارسي . اما الخليفة الثالث فقد ثار عليه رهط من المسلمين العرب الذين شهدوا عصر النبي ونقموا على عثمان بن عفان فقتلوه في ظروف صعبة ومريعة . اما الخليفة الرابع علي بن ابي طالب فقد طعنه الخارجي ابن ملجم غدراً بعد ان امضى جل عهد خلافته في محاربة الثائرين عليه والطامعين في الخلافة او الطامحين اليها . واختفت بذلك الخلافة الراشدية وبدأ عصر من الملك الوراثي الأموي . بدأ سلسلته معاوية بن ابي سفيان لينتهي ملك بني امية عام ١٣٢ هجرية بعد انقلاب سياسي مدبر، احكم تدبيره الدعاة الشيعيون لصالح بني العباس ظاهراً ولصالحهم باطناً . وخلال العصر الأموي وبعده نشأت الفرق والمذاهب الاسلامية واخذ « الضمير الاسلامي » يشهد بكل اسى وقلق الابتعاد التدريجي عن الاسلام وكأنما الأمر تطبيقاً للحديث النبوي ان الاسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً ، فطوبى للغرباء . واخذ الضمير الاسلامي للأمة يلاحظ ان الاسلام سينتهي الى التبعثر اذا استمر الخط البياني في نفس اتجاهه ، وأنه سيأتي يوم « يكون القابض فيه على دينه كالقابض على الجمر » . أي شيء مدعاه للتشاؤم في مستقبل التاريخ اكثر من هذا !! غير ان هذه التشاؤمية والاحساس بالخلل التاريخي ولدت نوعين من المواقف :

الأول : على مستوى سواد الناس حيث اخذت الغالبية تشعر بأنها تتقدم نحو الاسوأ ، وأنه كتب عليها ذلك . وان هناك احاديث نبوية قد اشارت مسبقاً لهذا المصير(١) . وان عليها ان تقبل بارادة الله او ان تنسحب من الحياة العامة وتقف على حافة التاريخ ، وتزهد في الدنيا التي هي بالاساس دار فناء وترضى بما يقوله المتصوفة اما لغايات الرضى واما لغايات الآخرة .

الثاني : ان جزءاً من المفكرين والأدباء والفقهاء والمجتهدين شعورا بأن تشاؤمية التاريخ اذا تركت لتأخذ مداها في الاطار الفكري فإنها تلغي نظرياً على الأقل كل دور للجهاد الديني والاصلاح العقائدي بل وربما تتعارض مع جوهر الفلسفة الاسلامية كما كان يراها بعضهم فلسفة تفاؤلية مُنفتحة صافية ، اذ ما هي الثقة التي سيندفع بها الانسان

---

(١) ليس هناك من شك بأن معظم الأقوال و«الاحاديث» التي تؤيد المستقبل المتدهور للانسانية هي من الأحاديث الموضوعة اما من قبل بعض المسلمين بحسن نية لتبرير ما يحدث او ما يتوقعون ان يحدث ، واما من قبل « المنافقين » لتوجيه المسلمين نحو اليأس والاستسلام والخضوع . ولكن هذا لا ينفي ان مثل تلك الاحاديث والأقوال صحت او لم تصح كان لها تأثير واضح في تشكيل موقف الانسان المسلم تجاه التاريخ . مع التأكيد بطبيعة الحال على ان هذا الموقف في نهايته لم يكن حصيلة القول المأثور فقط بقدر ما كان محصلة للواقع الاجتماعي الاقتصادي باحداثه وافكاره وثقافته وفلسفته .

المسلم لاعلاء كلمة الدين ودعوة الناس الى شريعة الاسلام اذا كان الفكر التاريخي المرافق هو فكر تشاؤمي يبشر بالانحدار والتقهقر والسقوط والابتعاد المتزايد عن الدين ؟

وعليه لا بد من الامل في المستقبل ولا بد من التفاؤل .

وفي ضوء الاحداث السياسية والاجتماعية المتلاحقة والبالغة الخطورة من منظور المثالية الاسلامية التاريخية والتي شملت العالم الاسلامي من اقصاه الى اقصاه ، وعلى مدى زمني قصير جداً ، ظهرت تفسيرات متنوعة للتاريخ ولموقف الانسان من التاريخ ودوره فيه ، صحيح ان مثل هذه التفسيرات لم تأخذ اطاراً منهجياً واضحاً ومحدداً إلا في عصور متأخرة نسبياً ، إلا ان الأفكار التاريخية والفلسفية التي يجدها المرء هنا ، وهناك ، كافية لاعطاء صورة عامة عن موقف مفكري المسلمين وعامتهم من المستقبل واحداثه . ولا شك بأن سرعة التغيرات السياسية التي كان يفرزها الواقع الاسلامي بمعطياته الاجتماعية والاقتصادية والحضارية كان يرافقها تغيرات مماثلة في الافكار والتحليلات .

لقد ظهرت مفاهيم كثيرة على مدى التاريخ الاسلامي كان اكثرها يحمل طابعاً تشاؤمياً واضحاً والقليل منها يحمل طابعاً تفاؤلياً ، ومن المفيد ان نلاحظ ان المفهوم التفاؤلي هنا للتاريخ كان يتحرك في اطار ضيق تماماً وضمن ثلاثة اعتبارات اساسية :

الاعتبار الأول : ان الرؤية التفاؤلية قد طورها ودافع عنها عقلانيو الاسلام ، وبشكل اساسي المعتزلة ، وفي الاطار النظري . باعتبار ان تلك التفاؤلية كانت ضرورة تقتضيها مستلزمات التماسك والتناسق للاطروحة الفلسفية الاسلامية بكاملها (من وجهة نظر المعتزلة على الأقل) واهم ما فيها نفي صفة الظلم عن الخالق وتثبيت حرية الانسان بالاختيار وبالمسؤولية عن اعماله وان هذه الحرية والمسؤولية لا تستطيع ان تأخذ قيمتها الاخلاقية والعملية إلا من كونها نابعة من العقل ومنبثقة عنه بارادة وتدبير . الأمر الذي يفرض بالضرورة ايضاً ان يكون هذا العقل هو الاداة السليمة والصحيحة والمتحركة نحو الكمال[1] ، والتي ارتضاها الخالق لعباده لأن تكون هي اداة التوجيه ومناط الاحتكام والتمييز ، وهكذا يأخذ الانسان دوره في صنع تاريخ هو من رسم العقل بصورة او بأخرى ومن صنع الانسان وفي نطاق مسؤوليته .

الاعتبار الثاني : ان المفكرين والفلاسفة الأقرب الى بلاط السلطان هم الذين كانوا اميل الى تبني المفهوم التفاؤلي للتاريخ وهذه نتيجة متوقعة لسببين :

---

(١) بغض النظر عن التعريف التدقيق لمفهوم الكمال في هذا المقام .

اولهما : ان القرب من بلاط السلطان بحد ذاته مجلبة (في اغلب الاحيان) للسلطة والجاه ، ومصدر للرفاه والثروة والحياة اليسرة السهلة الناعمة . وهو ابعاد للمعاناة وحجب لرؤية الواقع الاجتماعي الاقتصادي في شرائحه المختلفة وفي مآسيه واحباطاته الواسعة . اضافة الى ان القرب من بلاط السلطان (في اغلب الأحيان مرة اخرى) لا يستدعي التمسك الشديد بالدين والنظر الى الحياة من منظار المتدينين ، خاصة وان بلاط السلطان في الخلافات الاسلامية (جمع خلافة) باستثناء الراشدين كان بلاطاً منعماً مترفاً على غرار البلاط الكسروي وبكل معنى الكلمة . ومن هنا فإن الفكر القريب من السلطان له مقاييسه التي تنسجم مع مقاييس البلاط بكل ما في هذه المقاييس من تحرر وتسامح وانطلاق ، هذا التحرر والانطلاق وما يدور في فلكهما تعتبر جميعها من الموجهات الأساسية نحو التفاؤلية .

ثانيهما : ان النظرة التفاؤلية للمستقبل وللتاريخ بواقعه ومستقبله هي اذا جاز التعبير «واجب سلطاني»، بمعنى ان الأقرب للسلطان عليه ان يدفع ضريبة هذا القرب (وما يترتب عليه من مغانم ومكاسب) بأن يعلن للناس ان عهد مولاه هو عهد الخير وا لبركة وان ما يفعله مولاه فيه صلاح الناس في يومهم وفي غدهم ، وبالتالي فإن أي نظرة تشاؤمية للتاريخ تعني ان صانع التاريخ ، وهو في هذه الحالة صاحب السلطان ، ليس في جوهر الأمر جديراً بما يقال فيه وعنه . وانه اذن يسير في الناس الى طريق مظلم ونفق مسدود ، ونهاية بائسة ، وان يوم الناس افضل من غدهم وحاضرهم الطف من مستقبلهم . وهو شيء لا يرضى عنه السلطان ولا يسمح به بل ويتنافى بالضرورة مع الهيمنة السلطانية والحكم الفردي الذي شهدته العصور الاسلامية المختلفة .

وهكذا كان للمفكرين والفلاسفة اولئك دور واضح في البحث عن الجانب التفاؤلي او على الأقل تجنب البحث في تشاؤمية التاريخ .

الاعتبار الثالث : هناك عدد من المفكرين الذين طوروا مفهوم « العناية الالهية » و« اللطف الالهي » وهو المفهوم الذي نكاد نجده لدى العديد من الفلاسفة والمفكرين المسلمين ، طوروه الى نظرة تفاؤلية خاصة . وخصوصية هذه النظرة تتمثل في ارجاع مستقبل الكون الى ميكانيكية من التغيير والتحول تتجه نحو الكمال بفعل العناية الالهية . والاشكال فيها انه لا يتضح فيها دور الانسان وان كانت تبعث فيه نوعاً من الراحة والاطمئنان . ولأن ميكانيكية الترقي والاكتمال تعمل بفعل العناية الالهية فقد تميزت هذه

النظرية بشموليتها الانسانية العامة وبمجالها الكوني الواسع .

وهذه المسألة (ونعني المجال الكوني) لها اهمية خاصة في تحقيق القمية العلمية والعملية لمفهوم التفاؤل والتشاؤم في التاريخ كما سوف نبين فيها بعد . ومن المفيد ان نقتبس هنا شيئاً من اقوال ابي سليمان السجستاني (المتوفي عام ٣٧١ هجرية) لكي نتتبع تطور هذه النظرية التفاؤلية الخاصة ، فهو يقول :

« ان صورة العالم في كل وقت وساعة على حالة لم يكن عليها من قبل . . وذلك بما يفيض عليه ويسري اليه من الحق الأول بالجود الأعم الأشمل . واذا كان العالم وكل ما فيه صورة محدودة وشكل فاضل ، يصير في كل ساعة ولحظة الى هيئة لم يكن عليها من قبل فهي ذلك لأن العالم متوجه الى كمال وجمال يناهما حالاً فحالاً » .

وهكذا يتبين من هذا النص السمات التي تميز نظرية التفاؤل الخاصة والتي بطبيعة الحال لم تقتصر على السجستاني وانما شاركه فيها غيره من الفلاسفة ، مع تحويرات واضافات تراوحت من الاضافات شبه الاخلاقية لدى الكندي والفارابي وابن سينا حيث دعوا جميعاً الى ارتقاء الانسان من مراتب الحياة البوهيمية الى مراتب الحياة العليا القائمة على فضائل الانسان الحكيم ذي الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة ، الى الاضافات « العلمية » التي اشار اليها الفارابي وابن سينا بشكل خاص حين أكّدا بأن افضل صورة يمكن ان يرقى اليها الانسان لتحقيق الكمال والسعادة القصوى الذين لا ينالهما اي موجود هي تلك التي يستطيع فيها الفرد ان يرقى بقوته العاقلة الى مرتبة العقل المستفاد[٢] . إلا انه لا بد من التأكيد هنا على ان مثل هذه الأفكار والتي حفلت بمعاني التفاؤل والامل لم تقيض لها السيادة ابداً ولم تدخل الى جوهر الصراع السياسي لأنها غَلّفت تلك الاراء التفاؤلية بالغلاف الخاص الذي خفف من دور الانسان واحاله في كثير من الاحيان الى مستشرف للأمل ومتطلع اليه في جو من التفاؤل في الكمال الاخلاقي والتقدم ولكن بسيرورات وميكانيكيات ميتافيزيقية في كثير من الاحيان .

اما في ارض الواقع أي في خضم الصراع الاقتصادي الاجتماعي فإنه يمكن القول

---

(١) ابو حيان التوحيدي ، المقابسات ، تحقيق محمد توفيق حسين ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٠ ص ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٢) فهمي جدعان ، المصدر السابق ص ٤٥ .

بشيء من التعميم الحذر ان روح التشاؤم الى المستقبل هي التي تركت اثرها الواضح في عقلية الجماهير وفي سلوكياتها ، الى الدرجة التي انطبعت بها سيكولوجية الانسان العربي بهذه التشاؤمية والتخوف من المستقبل والحذر منه . واستمرت هذه التشاؤمية ربما الى اواسط القرن الحالي او بعد ذلك بقليل ، ذلك انه بالاضافة الى الثقافة والافكار والايديولوجيا التي سادت المنطقة العربية خلال القرون الماضية فإن التاريخ العربي بالصورة التي صيغ بها في اذهان الجماهير وكذلك الى حد كبير في واقع امره دعا الى هذه التشاؤمية لأن تتطور وتتفاقم وتصبح جزءاً من العقلية الاجتماعية وبالتالي جزءاً من رؤية التاريخ والنظرة الى مستقبله .

فقد بدا التاريخ العربي الاسلامي بداية عظيمة ومذهلة وغاية في السرعة خاصة في جانبه العسكري والسياسي . اذ لم يمض قرن واحد على هجرة النبي حتى اصبحت الامبراطورية الاسلامية تمتد من المحيط الاطلسي وحتى حدود الصين . واصبحت القوة السياسية للعنصر العربي كما رسمها الأمويون تهيمن على تلك الامبراطورية الشاسعة . وخلافاً لفتوحات هولاكو مثلاً او غزوات جنكيز خان فإن الفتوحات العربية كانت سريعة وناجحة الى ابعد حد في انشاء بنيان سياسي وديني قوي يتبع مركز الخلافة . وقبيل وفاته اخبر النبي اصحابه واخبر المسلمين بأن مهمته قد قاربت على الانتهاء : فقد اتم الله عليهم نعمته واكمل لهم دينهم ورضي لهم الاسلام ديناً . وفي خلال العقود الخمسة التالية لوفاة النبي بلغ منحنى النجاح العسكري والسياسي ذروته تقريباً . ثم بدا يتجه هذا المنحنى نحو الاعتدال ، ليبدأ بعد ذلك بالهبوط . هذا ؛ في عين الوقت الذي لم تكن فيه التركيبة الحضارية للمجتمع العربي الاسلامي او المجتمع العربي المسلم الجديد او المجتمع المسلم في المنطقة العربية قد بدأت بالتبلور والنضج . بل ان المنطقة العربية بالذات قد شهدت من الثورات والانتفاضات والحركات والتمردات والعصيانات والاستقلالات والانفصالات الشيء الكثير : ابتداء من خلافة عثمان ومروراً بحروب علي ومعاوية وثورات الفرق الاسلامية الى الانقلاب العباسي الى نشوء الدويلات الاسلامية مما هو معروف . وهكذا في الوقت الذي اخذت فيه التركيبة الجديدة بدخول التاريخ بثقل حضاري وعلمي متميّز ، كان الأفول السياسي والعسكري قد بدأ. واستمر الأفول حتى سيطرة العثمانيين ليأخذ شكلاً آخر . ولكنه بالنسبة للجماهير نفس الاتجاه : سيطرة من الحاكم وتعسف من الوالي وظلم من العامل ودخول متواصل لعناصر اجنبية متسلطة . فاضافة الى الكتابات الكثيرة اللافتة للنظر في الأدب العربي والتي تتجه الى التحذير من الدنيا والتزهيد فيها والاعتبار من احداثها ، وغير ذلك مما تحفل به كتب التراث والتي هي في جزء منها تعبير عن الحالة العامة

والشعور العام[١] ، اضافة الى كلٍّ ذلك نجد ان غالبية المؤرخين والكتّاب والمفكرين العرب القدامى والمحدثين يتّفقون على حقيقتين اثنتين :

الأولى : ان العصر الذهبي للخلافة الاسلامية من حيث تعبيرها عن جوهر الدين كما جاء بـه النبي انتهى بانتهاء خلافة الراشدين . وعاد ليلمع مرة ثانية ولفترة قصيرة جداً تكاد تكون ومضة راشدية في زمن عمر بن عبد العزيـز وومضات اخـرى قصيرة هنـاك وهناك .

الثانية : ان العصر الذهبي للدولة الاسلامية العربية كان في القرن الثالث الهجري واستمر خصبه العلمي والحضـاري بشيء من التعميم حتى القرن الخـامس الهجري او السادس . . . ليبدأ بعده التقهقر السياسي والحضاري الى الدرجة التي تصبح دراسة تاريخ الحقبة التي تليها مثار شجون للكثير من الدارسين .

٤ ـ ٢ المؤسسة

ان المتتبع للتاريخ السياسي للخلافة العباسية منذ عهد المتـوكل (بـل قبل ذلـك بسنوات منذ عهد المعتصم سنة ٢١٨ هجرية وحوالى ٨٤٣ ميلادية) يجد ان هذا الانحدار والانهيار والهزيمة التاريخية المتواصلة قد بدأت تأخذ شكلاً ملفتاً للنظر ليس على مستوى الرقعة السياسية للدولة بل وعلى المستوى الاجتماعي . فالمعتصم اتجه الى العنصر التركي (عنصر والدته) لكي يعادل العنصر الفارسي (الذي كان عنصر والدة المأمون) في الجيش والقيادة وفي السلطة . وهذا بحـد ذاته دليـل على ان بـدايات الهـزيمة كـانت حتى قبل المعتصم . وسبب اخر لدى المعتصم ان العرب كانوا قد فقدوا حماسهم وقدرتهم على القتال وفضلوا الانغماس في كل ما هو اقرب الى الدعة والللذائذ[٢] .

هذا وكتب المعتصم الى واليه في مصر يأمره باسقاط من في الديوان من العرب وقطع اعطياتهم . فثاروا فقضى على ثورتهم ، فانقرضت دولة العرب من مصر وصار جندها من العجم والموالي الى ان وليها **احمد بن طولون التركي**[٣] ، ثم جاء المتوكل . فإذا بـايتاخ

---

(١) انظر على سبيل المثال كتابات الجاحظ والماوردي ، والوزير ابو الحسن بن علي في كتابه يتيمة الدهر ، تحقيق عزت العطار القاهرة ، ١٩٣٧ وكذلك ابو بكر الطرطوشي في سراج الملوك .

(٢) كان الاتراك اولئك يضايقون الناس ويؤذون اهل المدن وخاصة بغداد ، قال دعبل الخزاعي معبراً عن حالة الجماهير :

لقـد ضـاع امـر النـاس حيث يسـوسهم   وصـيـف واشـنـاس وقـد عـظم الخـطب

(٣) المقريزي ، الخطط ، الجزء الأول ص ٩٤ .

التركي يقبض بيديه على زمام الأمور . فهو « صاحب الجيش والمغاربة والاتراك والموالي والبربر والحجابة ودار الخلافة » ، ويضطر المتوكل ان يعتذر له حين خرج المتوكل عليه بالقول وهو (أي المتوكل) سكران ، **وايتاخ هذا غلام تركي كان طباخاً فاشتراه المعتصم**[1] . وقتل الاتراك المتوكل ووزيره الفتح بن خاقان . واستمر الانحدار . . . والخليفة في قفص بين وصيف وبغا (ليس مهما من هو وصيف ومن هو بغا) . فأي غلام او مملوك او خادم او طباخ او جندي يمكن ان يصبح وصيفاً او بغا ويمكن ان يعتلي قمة الدولة ويتحكم بمقدراتها ومستقبلها ؛ ناهيك عما يفعل اتباعه باتباع الخليفة ، وما يفعل جنده بالناس . ثم جاء **المنتصر** وقد نصّبه الاتراك ايضاً . فمات . فنصب بغا واتامش **المستعين** . فعادوا ليقتلوه . والناس في رعب دائم لا يعرفون ماذا سيحدث غداً ومن سيكون خليفتهم بعد غد . . ولا من سيكون قائد الأمة وصاحب السلطان بعد شهر[2] .

هذا والجماهير على مختلف مستوياتها تعاني من كل انواع القهر والاستبداد ومصادرة الأموال . والاعتداء على الامراء والكتّاب والأدباء . بل وحتى زوجة المتوكل قد صادرها هؤلاء . واستمرت هذه السلسلة من الحوادث التاريخية الدامية المؤلمة لتشمل **المهتدي والمعتمد** والذي كان يشكو هو من مصادرة الجند الترك لأمواله وعجزه عن التصرف بها . واختلاف الأمر قليلاً في زمن **المعتضد** وعادت الانتكاسة في زمن **المكتفي والراضي بالله** والذي حاول الجند الاتراك وبيت الخلافة ان يمنعوا عنه كل ما من شأنه ان يجعل منه رجل دولة حتى التعلم ليبقى جاهلاً منصرفاً الى لذائده وشهواته . ثم سطع نجم **مؤنس الخادم** الشهير ليلعب دوره في توليه الخلافة **للمقتدر** ، وكان انذاك طفلاً في الثالثة عشرة من عمره ، وبعد حكم فاسد دام خمسة وعشرين عاماً قتل المقتدر . وقد قتله رجل من اصحاب مؤنس . ويليه **القاهر** . والانحدار مستمر . والتاريخ يتقدم الى الوراء هذا من حيث الاحداث السياسية . اما من حيث ما كان يدور في تلك الحقبة من انحدار اجتماعي واقتصادي وبطبيعة الحال ثقافي وفكري فقد كان على نفس الشاكلة . فهذا **عز الدولة** والحاكم القائد البويهي - يمتنع عن الأكل حزناً على غلام تركي له قد اسر . **وسيف الدولة** الحمداني متيّم بمملوك تركي . يحزن على موته ليرثيه **المتنبي** معزياً ومخففا الأسى عن سيده .

---

(١) احمد امين ظهر الاسلام ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة ، ١٩٦٩ المجلد الأول ص ٩

(٢) عبر احدهم عن تسلط الاتراك في تلك الحقبة وعن ما آل اليه حال الناس من خوف ورعب وقلق بقوله :

قتلوا الخليفة احمد بن محمد — وكسوا جميع الناس ثوب الخوف
وطغوا فأصبح ملكنا متقسما — وامامنا فيه شبيه الضيف

وذاك معز الدولة يحب غلامه التركي تكيز الجامدار الذي لا يعرف الصحو ولا يفارق اللعب واللهو ، ولفرط ميل عز الدولة اليه وشدة اعجابه جعله رئيس سريّة جردها لحرب بني حمدان . . قائد السريّة العظيم ، هذا يصفه احد الشعراء :

ظبـي يـروق المـاء في وجناته و يـرق عـوده
ويكاد من شبـه العذارى فيه ان تبـدو نهوده

الى ان يقول

جعلوه قـائـد عسكـر ضاع الرعيل ومن يقوده

وعلى صعيد الحياة الفكرية والعقلية فقد عمل الاتراك على اسكات صوت المعتزلة وهو صوت العقلانية الأولى في الاسلام . وعملوا على اعلاء شأن المحدِّثين[1] . وبذا بدأت الحياة العقلية تتجه نحو الرواية والحديث وتكف عن الابداع والتجديد . وبدأ التاريخ الفكري ينظر في مرآة التاريخ لمن سبقه فيميل على التقليد والشرح والتفسير . واهم من كل ذلك سرى في المجتمع تيار العداء للبحث والعقل والاجتهاد ، لأن ذلك لا يوافق هوى السلطان ، يعبّر احمد امين عن ذلك بقوله :

« . . . انه نمط من التفكير يسود فيه تقديس النقل اكثر من تقديس العقل والتقليد دون الاجتهاد . والوقوف عند النصوص دون التعمق في مغازيها ومراميها . والنظر الى الفلسفة والبحث العقلي في الكليات نظر البغض والكراهية . وَعُدَّ المفكر على هذا النمط ملحداً او زنديقاً . . . الخ ، فاحترمت نصوص الكتب اكثر مما احترم نقد العقل . . . »[2] .

اما العنصر الفارسي فإنه لم يكتف بدوره في الخلافة العباسية الأولى . بل انهم نجحوا في اقتطاع اجزاء من الدولة الاسلامية والاستيلاء عليها واستبدادهم بها وقصروا سلطة الخليفة على المظهر الرسمي . فقد استولى الطاهرية على خراسان منذ عام ٢٠٥ الى ٢٥٩ هجرية والصفارية على فارس منذ ٢٥٤ الى ٢٩٠ هجرية ودولة بني بويه من ٣٢٠ الى ٤٤٧ هجرية . واستولوا على فارس ثم العراق واخضعوا الخليفة لأمرهم وازالوا ولاية الترك عليه . واقاموا سلطانهم . فكان شأنهم مع الخليفة شأن الخليفة مع الاتراك : لا حول له

---

(١) احمد امين ، المصدر السابق ص ٤٠ .
(٢) لقد افتى الشهرزوري بأن الفلسفة اس السفه والانحلال ومادة الحيرة والضلال ومثار الزيغ والزندقة . فالواجب على السلطان ان يدفع عن المسلمين شر هؤلاء (الفلاسفة) ويبعدهم ويعاقبهم . . . كذلك كان موقف ابن تيمية وتاج الدين السبكي والسيوطي . . . الخ .

ولا قوة ، ولا امر ولا نهي ولا مظهر ولا عمل . وفعل البويهيون بالمستكفي ماء شاء لهم الاستبداد ان يفعلوا من اذلال وسيطرة وتفرد . وانهوا امره بأن سملوا عينيه . ولم يكن حظ المطيع مع عز الدولة أفضل بكثير من حظ المستكفي . ولم يبقَ للمطيع في عهد ابن معز الدولة بختيار سوى الخطبة . واستعد للتنازل عنها اذا شاء بختيار ، وكان ابن المطيع وهو الطائع اكثر طاعة من ابيه لقواد بني بويه وخاصة عضد الدولة الذي قال له الطائع :

« قد رأيت ان افوض اليك ما وكل الله الي من امور الرعية في شرق الارض وغربها وتديرها في جميع جهاتها سوى خاصتي واسبابي »[1] .

ورغم هذه الطاعة المتناهية من الطائع فقد تم خلعه بأن امره البويهيون ان يخلع نفسه . . ففعل . . وهكذا تستمر السلسلة حتى نهاية الخلافة العباسية .

اما بنو حمدان . . . فكانوا نموذجاً للحكم البدوي المتحضر كما يقول احمد امين : حب للحرب واستبداد السادة بالرعية ، وعصبية عربية ضد سواهم . . . ولم يختلف الأمر كثيراً في شتى بقاع الوطن العربي او الدولة الاسلامية بما في ذلك شمال افريقيا والاندلس[2] .

وكثيراً ما كان يتعاقب على القطر الواحد جنسان او اكثر من الحكام والجند والموالي ، من ترك وفرس وعرب وغير ذلك من خليط غير معروف : من روم وزنج وموالي من شتّى بقاع الامبراطورية الاسلامية . فإذا انتقلنا الى الخلافة العثمانية نجد ان الصورة هي استمرار للمسلسل العباسي وليس تصحيحاً له او تجاوزاً لاخطائه[3] .

اذ بدأ الانحدار في الفكر السياسي « وفكر الدولة » ومفهوم « المسؤولية العامة » في الخلافة العثمانية منذ وقت مبكر جداً . وبدأ « ابتذال » استخدام السلطة وادواتها وممثليها في القرن السادس عشر وفي زمن السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦) : اذ قام

(١) جلال الدين السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ١٦٣ .

(٢) يمكن الرجوع الى المصادر العديدة في هذا المجال ومنها النجوم الزاهرة وتاريخ الطبري ومروج الذهب للمسعودي وتاريخ ابن الاثير ، وتاريخ الخلفاء للسيوطي وخطط المقريزي ، وتجارب الأمم . . . وتاريخ الولاة والقضاة ، وابن خلكان . . وتاريخ ابن العبري . . . الخ .

(٣) واضح ان اهتمامنا بالخلافة العثمانية لا يعود لكونها خلافة اسلامية بالمعنى المقصود وبالتالي نناقش تاريخية هذه الخلافة من هذه الزاوية . ولكن التاريخ العثماني هو موضع اهتمام دائماً بالنسبة للتاريخ العربي بسبب خضوع الوطن العربي سياسياً ودينياً للحكم العثماني مدة اربعة قرون واكثر ، وبسبب التأثيرات الدينية والفكرية والثقافية التي فرضها الحكم العثماني على المنطقة العربية وعلى الفكر العربي .

بتعيين « خادم غرفته الخاصة » **ابراهيم أغا** صدراً اعظماً (رئيسـا للوزارة) . ولم يقتصر السلطان في ابتذاله لمفهوم الدولة او إستخفافه بالمسؤولية تجاه ادارة الامبراطورية وتصريف شؤون المواطنين على ابراهيم اغا ، بل شمل آخرين من الخدم بهذا العـطف الملوكي : **فخسـرو باشا** الذي كانت وظيفته في القصر محصورة بتذوق طعام السلطان قبل تقديمه الى جلالته نصَّبه اميراً للامراء أي والياً عسكرياً . وكان بمفاسده من العوامل التي انهكت جسم السلطنة . وجرى **السلطان سليم الثاني** (١٥٦٦ ـ ١٥٧٤ م) مجرى ابيه سليمان في ايكال مهام الدولة الى بعض الخدم الجهلاء والجنود المقرّبين . فنصَّب احد اغوات الانكشارية اميراً على الاسطول ، ولم يلبث إلا قليلاً حتى التهمته النيران في مرفأ **اينانجتي** بسبب جهل هذا الامير .

ثم ان **السلطان محمود الأول** (١٧٣٠ ـ ١٧٥٤) نصَّب احد اخصائه من الشراكسة الارقاء مكان **حكميزادة** في الصدارة العظمى ، خلال الحرب التي كانت ناشبة بينه وبين فارس ، فساء المصير ، كما ان **السلطان مصطفى الثالث** (١٧٥٧ ـ ١٧٧٤) عين (**قيزلر آغاسي**) أي آغا البنات في السراي مديراً عاماً للاوقاف[١] .

يقول **محمد جميل بيهم** في كتابه فلسفة الحكم العثماني :

« لقد ذكر **اوبيستي** في سيرة **رضا باشا** الذي بلغ مرتبـة القيادة العليـا في الجيش العثماني ان السلطان محمود الثاني (١٨٠٩ ـ ١٨٣٩) كان يسير في سوق مصر باستامبول فوقع نظره على شاب يقف في دكان تلوح على وجهه الحسن امـارات الذكـاء . فتوقف السلطان عنده وسأله عن اسمه ، ثم قال له : « **اتبعني يـا رضا بـك** » **فكان محـظياً في القصر . ثم تدرج في مناصب الجيش حتى اصبح (سر عسكراً) وكان هو نفسه القائد الأعـلى في حرب القـرم سنة ١٨٥٤ للجيـوش العثمانيـة**[٢] . ويظهـر ان سـوق مصر باستامبول انبتت اكثر من واحد من رجالات السلطنة : فقد قرأت في « سالنامة ازمير » المطبوعة سنة ١٣٠٣ هـ ان محمد امين عالي باشا الذي تقلد منصب الصدارة العظمى اربع مرات في حكمي السلاطين عبد المجيد وعبد العزيز هو ابن علي رضا افندي احد تجار هذا السوق » .

ويتابع محمد جميل بيهم قوله :

« وهناك جدول وضعناه ودرجنا فيه الذين وصلت الينا انباؤهم ممن تولوا منصب

---

(١) محمد جميل بيهم ، فلسفة الحكم العثماني ، بيروت ١٩٥٤

(٢) التشديد ليس في الأصل .

الصدارة العظمى وكانوا من قبل خداماً في القصور .

الاسم	المهنة السابقة	في مدة السلطان	تاريخ صدارته	تاريخ انفصاله
خادم علي باشا	خادم في القصر	بايزيد الثاني	٩٠٧ هـ	٩٠٩
قوجة مصطفى باشا	من مشايخ القصر	محمد الفاتح	٩١٧ هـ	٩١٨
خادم سنان باشا	خادم في القصر	ياوز سليم	٩٢٠ هـ	٩٢٣
ابراهيم باشا	اوظة باشي السلطان	سليمان القانوني	٩٢٩ هـ	٩٤٢
خادم سليمان باشا	خادم في القصر	سليمان القانوني	٩٤٧ هـ	٩٥١
خادم مسيح باشا	خادم في القصر	مراد الثالث	٩٩٣ هـ	٩٩٣
محمد باشا	مربي السلطان	سليم الثاني	١٠٠٤ هـ	١٠٠٤
خادم حسن باشا	خادم في القصر	محمد الثالث	١٠٠٥ هـ	١٠٠٥
يوله محمد باشا	مربي السلطان	احمد الأول	١٠١٣ هـ	١٠١٥
قره ابراهيم باشا	خادم فراري مصطفى باشا	محمد الرابع	١٠٩٥ هـ	١٠٩٧
عربة جي علي باشا	سائق عربة	احمد الثاني	١١٠٢ هـ	١١٠٣
دال طبان مصطفى باشا	خادم قرة ابراهيم باشا	مصطفى الثالث	١١١٤ هـ	١١١٤
محمد باشا البلطه جي	كان حطاباً في القصر	احمد الثالث	١١١٦ هـ	١١١٨
خوجة ابراهيم باشا	احد مشايخ القصر	احمد الثالث	١١٢٥ هـ	١١٢٥
عوض حاجي محمد باشا	احد الاغوات	محمود الأول	١١٥١ هـ	١١٥٣
داوندار محمد باشا	مأمور دواة الدامادا ابراهيم باشا	محمود الأول	١١٦٣ هـ	١١٦٥
سعيد محمد باشا	اول من زاول مهنة الطباعة بتركيا	عثمان الثالث	١١٦٩ هـ	١١٦٩
علي مولود قاندجي	كان بستاني القصر	مصطفى الثالث	١١٧١ هـ	١١٧٢
محمد امين باشا	ولد احد باعة المناديل	مصطفى الثالث	١١٧٣ هـ	١١٧٤

عطفات محمد باشا	بلغاري الأصل كان مزارعاً عند روستنجقلي جلبي محمد	عبد الحميد الأول	١١٩٥ هـ١١٩٣
غازي حسن باشا	احد الجنود	سليم الثالث	١٠٢٣ هـ١٢٠٤
حلمي ابراهيم باشا	اغا الانكشارية	سليم ومصطفى الرابع	١٢٢١ هـ١٢٢٢
بوستانجي باشا	البستاني الخاص بـ عبدالله باشا	محمود الثاني	١٢٣٨ هـ١٢٣٨

ويوجد كثيرون غير هؤلاء بلغوا مناصب الصدارة العظمى وكانوا من رجال الجيش ومنهم سلحدار محمد باشا (١١٤١ ـ ١١٤٣ هـ) وسلحدار سيد محمد باشا (١١٤٨ ـ ١١٥٠ هـ) وسلحدار ماهر حمزة باشا (١١٨١ ـ ١١٨٢ هـ)
وسلحدار محمد باشا (١١٨٤ ـ ١١٨٥ هـ) وسلحدار محمد باشا (١١٩٣ ـ ١١٩٥ هـ) وسلحدار مصطفى باشا (١٢٢٣ ـ ١٢٢٣ هـ) وسلحدار علي باشا (١٢٣٩ ـ ١٢٤٠ هـ) وغيرهم »[١] .

وهكذا نلاحظ ان مؤسسة الدولة ومؤسسة الحكم وسياسة مصالح الرعية وادارة شؤونها قد اصبحت عرضة للابتذال والاستخفاف والتقزيم ، وفي الوقت الذي بدأت فيه الدولة العربية الاسلامية يدير شؤونها اكثر الرجال عزماً وقدرة وحنكة ومهارة ومكانة انحدرت لتصبح مطية سهلة ذلولة يضع السلطان في سرجها من يشاء وينصب عليها من وقع في هواه او نال رضاه . وفي الوقت الذي كان امر الولاية مشروطاً بالكفاءة سواء بمفهومها السياسي او الاداري او الاخلاقي او الديني تلاشى هذا الشرط بل ولحق به الاسفاف والتسفيه الى الدرجة التي افرغت معها مؤسسة الحكم من محتواها العقلاني والقيمي والاخلاقي . وكان من شأن هذا الوضع الذي استمر لعدة قرون وتلك الممارسات التي تواصلت من حكم الى حكم ومن سلطان الى سلطان بل ومن صقع الى صقع ان اخذت الأمة بالتعايش الذهني والنفسي والاخلاقي مع هذا المحتوى المفرغ والبناء الخاوي . وفي الوقت الذي كان الاعوجاج في السلطان مدعاة للثورة وحمل السيف في زمن عمر بن الخطاب اصبح الابتذال وفقدان اهلية الحكم مدعاة للتبرير والتأويل والتفسير والتحذير[٢] .

---

(١) محمد جميل بيهم ، المصدر السابق .

(٢) غني عن التأكيد اننا لا نحمل هذه « التعيينات » كامل مسؤولية ابتذال الحكم وتفريغ الدولة من قيمها وتقزيمها . ولكن الهدف هنا ان نشير الى ما كان يجري في رأس هرم الدولة ويحمل في كل مستوى مزيداً من الفساد والابتذال والاستخفاف . الأمر الذي جعل محصلة هذه المواقف السياسية والأجراءات السلطانية تتبلور في النهاية وفي اطار التركيبة الاقتصادية الاجتماعية لتصبح قوة قهر وكبت واستغلال وعبث يعاني منها سواد الناس .

فإذا اضفنا الى الحكم العثماني تلك القرون التي سبقتها في الحكم العباسي الثاني وفي حكم المماليك والامراء والمغامرين وملوك وامراء الطوائف والقوّاد الاتراك والفرس وغيرهم مما حفلت به ديار العروبة والاسلام نجد ان العالم العربي قد عانى من ابتذال الحكم وسقوط الدولة والسلطة كراعية لمصالح الأمة ، عانى لحقبات طويلة زادت عن عشرة قرون .

وخلال هذه القرون العشرة كان المجتمع يعيش ثقافته وفكره وادبه وسياسته وفنونه وعلومه في اطار تلك المؤسسة التي اشرنا اليها اعلاه . فأي اثر ترك ذلك في تلك الثقافة وذلك الفكر وما هي البصمات العميقة التي خلفها في ضمير الأمة .

الاشكالية الأساسية هنا ان الفكر السياسي للأمة لم يتمكن ان يتطور في اتجاه مضاد ، ولم يستطع ان يشكل تياراً اجتماعياً معاكساً يتغلغل في ضمير الناس ويصبح جزءاً صميمياً منهم ، فيخرج المجتمع بمفاهيم جديدة ترفض الابتذال والاسفاف في مؤسسة الحكم وترفض تلك الممارسات الشائنة وتستنكرها ، وتمنع استمرارها في اطار الثقافة والفكر والسلوك الاجتماعي ان لم يكن في اطار الثورة والتغيير السياسي[1] .

صحيح ان العديد من شعوب العالم واقاليمها قد عانت في فترات مختلفة قصرت او طالت من مسألة ابتذال مؤسسة الحكم وتشخيصها لصالح صاحب السلطة . ولم يكن العالم العربي استثناء . ولكن العديد من البلدان والتي كان لها تاريخ حضاري يمكن ان يقارن بالتاريخ الحضاري العربي استطاعت ان تجتاز تلك الحقبة وان تصل الى اعراف ومستويات دنيا لا يجوز الهبوط عنها في سياسة امور الناس ، يشمل ذلك تقلد المناصب العامة وحقوق الانسان وحريات المواطنين وسيادة القانون والقواعد الاخلاقية المشتركة بين السلطة والمواطن .

إنَّ السؤال لا يزال قائماً :

لماذا استطاعت اوروبا وغيرها (فيما بعد) ، وهي التي كانت على ما كانت عليه من تأخر وبدائية وجهل ، ان تطور تلك الحدود الدنيا من المواطنة ومن العلاقة المتقدمة بين السلطة والمواطن على الرغم من ان الحضارة العربية هي الاسبق وهي المؤهلة لأن تكون اكثر حساسية وتجاوباً مع مفاهيم العدل والمسؤولية ومصلحة الرعية ؟ ولماذا لم يستطع الفكر العربي ان يرسخ هذه

---

(١) ليس المقصود هنا هو افكار الفلاسفة والمفكرين التي لا تخرج عن كونها فكراً نخبوياً فذلك موجود في معظم الأزمنة ، ولكن الأهم هو ان يتحول هذا الفكر النخبوي دينياً او سياسياً او قومياً الى جزء من مفاهيم الأمة وتقاليدها واعرافها التي يُعتبر الخروج عنها خروجاً عن تقليد الأمة ومثلها وقيمها .

التقاليد لتكون تقاليد ليست في الفكر ذاته وانما في الممارسة اليومية على مدى القرون ؟ ولماذا استطاعت المؤسسة الحاكمة ان تستوعب كل دعوة للتغيير او الاصلاح او حتى التوقف عن السقوط والتراجع وتحول تلك الدعوات الى مجرد آراء فردية يقولها القائل دون ان تترك اثراً دائماً في عقول الناس وافئدتهم ؟ سواء كان ذلك في الماضي او الحاضر ؟

وبطبيعة الحال فإن احدًا لا يتوقع الخروج بطريقة سحرية او عفوية من مثل هذا الوضع التاريخي ، اذ ان هذا الخروج غير المستكمل لشروطه الموضوعية سيكون قفزاً عن الواقع وافتعالاً لحركة التغيير . . وهو امر بعيد الاحتمال ، ولكن المؤكد او المظنون ان هذه الابتذالات المؤسسية وما رافقها من ابتذالات في القيم والفكر والاخلاق قد تركت اثراً مماثلاً عميق الجذور في ضمير الأمة وفي عقلها الباطن . . كان له دور في تعميق ظاهرة الانفصام التي تعاني منها المنطقة منذ قرون وحتى الآن وكان له دور عميق في تعميق اشكالية التقدم في الوطن العربي من منظور تاريخي .

٤ ـ ٣ مسألة الحكم

قد يبدو للوهلة الأولى إن أعادة سرد هذه اللمحات البائسة واليائسة من التاريخ العربي والاسلامي في المنطقة العربية والتركيز المقتضب والسريع والذي قد يبدو « غير متوازن » و« غير عادل » على العيوب وعلى المثالب وعلى نقاط الضعف والسقوط كل ذلك امر قد يبدو لا مبرر له ولا سبب له في هذا المقام . علاوة على انه معروف ومنشور في بطون الكتب . وبالتالي نحن لا نضيف جديداً باعادة هذا التاريخ وسرده بهذا الاسلوب المقتضب .

ان حقيقة الأمر غير ذلك . الهدف ليس التشهير بهذا التاريخ وبما فيه . وانما الهدف الرئيسي والوحيد هو ان نمهد لالقاء السؤال الاساسي التالي :

اذا كانت هذه حالة الخلافة وحالة اعلى سلطة في الدولة وهو الخليفة وعلى مدى سنوات وسنوات بلغت المئات . فما هي الحالة التي كانت عليها اوضاع الجماهير في ذلك الوقت وعلى مدى مئات السنين ؟ . . وما مدى تأثيرها على التكوين الفكري والثقافي للناس عامتهم وخاصتهم ؟ . . وما مدى تأثيرها على الفكر التاريخي ؟ . . وكيف يمكن ان تكون النظرة للمستقبل ؟ . . وهل من مجال هناك للفكر التاريخي التفاؤلي لأن ينمو ويزدهر على أسس من الواقعية الدنيوية غير الميتافيزيقية ؟

هذا هو اهمية هذا السرد والهدف منه على اي حال . ونستطيع ان نستنتج دون

تعسف ونستطيع ان ندعم مثل هذا الاستنتاج بالعديد من الأدلة التاريخية والأدبية والفكرية ان هذه الفوضى وذلك الاضطراب والخوف والتحكم والمظهرية التي كانت تحكم قصور الخلفاء بكل ما فيها من تناقض ومفارقات كانت تصل الى عامة الناس في اقصى درجات التعسف واقصى درجات القسوة بعد ان تكون قد تضاعفت مئات المرات . اذا كان الخليفة لا يأمن على نفسه ولا يأمن على امواله ولا يأمن على نسائه ، فهل يمكن ان يأمن المواطن العادي على شيء ؟ . . أي شيء . . ؟ واي فكر وثقافة واطمئنان للمستقبل يمكن ان ينشأ مع مثل هذا الجو ؟؟ والذي خيم على الاقطار العربية عدة قرون كادت تصل الى العشرة اذا حسب الحكم التركي من ضمنها ؟ . . علماً بأن الحكم العباسي قد استغرق منها اكثر من اربعة قرون ؟

الهدف الثاني من هذا السرد وخاصة اذا اخذ كمؤشر للتاريخ العام وليس حصراً له هو طرح السؤال التالي :

الى أي مدى نجح العرب على مدى التاريخ العربي في حل « مشكلة الدولة » وفي حل « مسألة الحكم » ووضع اسس وتقاليد لها تكون محترمة ومقبولة وقابلة للتحرك الى الامام مع حركة التاريخ ؟ وبالتالي الى أي مدى نجح العرب كأمة في وضع مؤسسات الحكم القادرة او الصالحة او المرشحة لصناعة المستقبل . . . تاريخاً .

السؤال هنا ليس نظرياً اكاديمياً فلسفياً او ايديولوجياً موجهاً الى المفكرين لكي يبحثوا عن حل لمشكلة الدولة استناداً لاجتهاداتها النظرية الموقوفة عن التنفيذ . . . ان احداً لا يحاول الزعم بأن شيئاً لم يتغير واننا نشابه اسلافنا ولكن الاشكالية الاساسية في هذا المجال هي :

> **« ان المشكلة التاريخية الحضارية التي لم تحل ستبقى قائمة على مدى القرون الى ان تجد لها حلا قابلاً للتجاوب مع متطلبات التاريخ او يسقطها قانون الضرورة »**

وحتى الآن فإن « الدولة » هي من « المشكلات » التي لم يسقطها قانون الضرورة بعد . . . وبالتالي فليس عجباً ان نجد الآن صوراً او مسائل مشابهة لما كان في الماضي ، ليس لأن التاريخ يعيد نفسه او ان التاريخ قد تجمد ولكن فقط لأن هذه المشكلة لم تحسم بعد . . .

ان هذه الملاحظات ليس لها علاقة فيما اذا كان الاسلام مثلاً كنظام فكري قادراً على اعطاء اجابة كاملة لمشكلة الحكم . . . فتلك مسألة اخرى . . . او فيما اذا كان السلف من

المفكرين او الفقهاء او الفلاسفة قد اقترحوا انظمة للحكم . . . او استنبطوا اسساً لها . . مستندة الى اصول الثقافة العربية الاسلامية !! لأن ذلك يكون كسؤال افلاطون ليبني جمهوريته او سؤال الفارابي ليحدثنا عن المدينة الفاضلة ، السؤال هو تاريخي وتاريخاني في الوقت نفسه وموجه اساساً للمؤرخ وللانسان العادي . . في الوقت نفسه تكاد جميع المؤشرات او معظمها تدل على ان :

« هناك فشل تاريخي ذريع في حل مشكلة الدولة في معظم بقاع الوطن العربي رغم عراقة الوطن العربي في خبرة « وجود » الدولة ووجود السلطان منذ انتهاء الخلافة الراشدية وحتى العصر الحاضر .

ولا تزال الدولة في كثير من هذه البقاع تعمل بمفهوم السلطة والقوة والقهر والاستبداد . وترتكز الى عوامل بقاء اجنبية وليست وطنية . . سواء كانت عوامل البقاء هذه ممثلة بالجنود الاجانب او الموالي او المماليك او العناصر المستأجرة كما كان الأمر في الماضي وفي جزء من الحاضر ، او كانت ممثلة بالمساعدات الاجنبية من اموال وخبراء ومستشارين واسلحة . . . ومعدات وحتى غذاء . . .[1]

وكما كانت عوامل البقاء الأجنبية في الماضي ، وسيلة للمحافظة على الهيكل السياسي للدولة رغم خوائها من الداخل ورغم تحللها ورغم تخلخلها وهزائمها المتواصلة (وبدونها فإن قوة الفعل الاجتماعي الاقتصادي كانت قادرة على تقويض ذلك الهيكل . . .) فإن عوامل البقاء الأجنبية في الحاضر هي الوسيلة الأساسية ايضاً للمحافظة على الهيكل السياسي والاقتصادي للدولة في العديد من بقاع الوطن العربي . وبدونها (أي العوامل الأجنبية) فإن قوى الفعل الاجتماعي الاقتصادي قادرة على كشف اخفاق الهيكل السياسي . وبالتالي لن يكون في كثير من الاحيان قادراً على الاستمرار امام القوى الداخلية او الخارجية او كليهما على الأقل دون تطوير نفسه جذرياً .

قد لا تكون المبالغة كبيرة ، او قد لا يكون الفارق كبيراً بين الماضي والحاضر في هذا الصدد اذا نحن ترجمنا حيثيات الماضي ومفاهيمه في اطارها التاريخي الى مفاهيم العصر الحديث وحيثياته . . .

فلما كان الغلام في الماضي مرشحاً لأن يقفز الى سدّة الحكم وكرسي السلطة كائناً ما

---

(١) انظر ملاحظة ابن خلدون في المقدمة حول قدرة العرب على سياسة الملك ، ص ١٢٠ .

يكون هذا الغلام طباخاً او نديماً او خادماً . . . او حاجباً او حارساً . . . او عبداً مملوكاً . . . وليس لديه مؤهلات سوى استلطاف السلطان له سواء في العهد العباسي او العثماني فإن المقربين بلغة هذا العصر لهم نفس الفرصة . وكما ان الدولة لم يكن لها دستور في زمن عضد الدولة فإن الدول العربية بعضها او معظمها لها دساتير غاية في الشكلية وبعيدة عن الشرعية او هي موقفة عن التنفيذ فيما يخص جوهر الحكم والحريات .

ان اهتمامنا في عقد هذه المقارنات السريعة هو محاولة للتعرف على دور الاحداث التاريخية في تشكيل المفاهيم الاساسية للانسان المواطن وللامة حول الدولة . . . وكيف كان رد فعل الانسان تجاه ما يحدث . هذا اذا استثنينا فترة الحكم العثماني لأنها كانت تمثل حكماً اجنبياً تماماً بالنسبة للبلاد العربية حتى ولو كان اسلامياً . فلم يكن يمر عقدان على الدولة الاسلامية في بقعة من بقاعها الا وهناك تمرد او ثورة او عصيان ؛ اما رد فعل لاستبداد او بحث عن خلاص او طمع في ملك او سلطان او ثروة[1] .

كذلك فإنه ليس من المهم ان يكون المولى او الخادم مؤنساً او كافوراً او ان يكون مسلماً او غير مسلم . صحيح ان معظم الموالي والقواد والجند الذين كان لهم هذا الدور التاريخي الاستبدادي كانوا قد دخلوا الاسلام . دخلوه بصورة او بأخرى . صورة زائفة او سطحية او كاذبة ، كما كان **الافشين وبابك** وسواهما ، ولكن الاسلام ليس غفراناً للاستبداد حتى ولو قام به العثمانيون او سواهم . بل انه في رأينا يجب ان ينظر الى استبداد المسلم بالمسلم نظرة اكثر نقدية لأنه امر اكثر خطورة وادعى للاستنكار . وحسب مقولة طرفة ابن العبد اكثر ايلاماً واشد مرارة .

اذا كان السلطان يستطيع تغيير الدستور كيف يشاء وانى يشاء ويستطيع تغيير القوانين وايقافها واصدارها باللحظة التي تناسبه وبالكيفية التي يريدها دون رقيب ودون محاسبة ، ودون تقليد يعبر عن رضا الجمهور الذي يطبق عليه القانون . فإن وجود الدستور ووجود القانون يصبح ستاراً للاستبداد وغطاء للتسلط . ولذا فإن العصر العباسي استمرت فيه لعبة الخلفاء مع العسكر مدة اربعمئة سنة ونيف . والخلافة وهي « الهيئة الشرعية للحكم » تحولت الى صورة لاخفاء عبث واستبداد وتسلط القواد والحاشية ، وكل من استطاع ان يقفز الى مقدمة السفينة ويتولى ادارة الدفة فيها . ومع ان العامة والخاصة والفقهاء والعلماء

(١) كان كل من يشعر بشيء من القوة ينفصل عن الخلافة ويكون امارة خاصة . فمن طبرستان الى القيروان فالمغرب الأقصى ، ومن اليمن الى الشام . والدويلات تقوم وتختفي لينهض غيرها . ناهيك عن الحركات الدينية والثورات الاجتماعية كثورتي الزنج والقرامطة والتي اخذتْ مزيجاً من المظهر الديني والسياسي والاجتماعي .

والكتّاب والأدباء والمفكرين والفلاسفة والخدم والجند كانوا يعلمون علم اليقين ان الخليفة لا يملك من امره شيئاً ، لا ينتخبه أحد .. ولا يعيِّنه الا من اراد ان يستلعبه (يجعله ألعوبة) . وهو اي الخليفة لا يعين وزيراً ولا قائداً ، وليس له الاّ ان يؤمر فيطيع . ومع ذلك كان الناس يبايعونه قسراً ربما او تملقاً . . ويدعون له على المنابر . ويلقبونه بأمير المؤمنين وهو يطلب منهم ذلك ابتداء من المتوكل وحتى النميري .

لماذا وكيف استمرت هذه اللعبة المحزنة عشرات ومئات السنين ؟ . وكيف قبلها المزاج العام للناس ؟؟ وقبلها مزاج المفكرين انذاك (الاّ بعضهم) ؟ ولماذا كانت تتكرر المأساة ؟ خليفة تلو خليفة !! خادم تلو حاجب !! والموقف كما هو . . . فلا الناس رافضون لهذا النظام السياسي ! ولا المرشح للخلافة زاهد فيها . . وهو عالم نهايتها ونهايته ؟ ولا العثمانيون مستفيدون من درس العباسيين ولا المماليك متعظون ممن سبقهم .

ما هو الدور الذي يلعبه هذا التاريخ في تشكيل المفاهيم والقيم الاجتماعية بل والفكر السياسي والتاريخي للأمة ؟ هذه قضية قائمة بذاتها وتستحق من الدراسة والتحليل ما لا نستطيع التعرض له في هذا المقام . ولكن نستطيع ان ندعي ان اقل ما يمكن ان يتركه هذا النوع من التاريخ السياسي الاجتماعي في عقلية الجماهير وفي قيمها ومفاهيمها هو :

١ ـ ان الحكم والسياسة يمكن ان يكونا أي شيء وبدون ضابط على الاطلاق ، وبدون تقليد وعرف راق ابداً . وان ايا كان يمكن ان يحكم وليس هناك حدود . وليس هناك ضمانات دنيا ترتقي مع تقدم التاريخ .

٢ ـ ان التمسك بالسلطان والحكم ليس له حدود من نجاح او اخفاق او من كرامة او اقتدار او رضا من الجماعة او الفرد ، ولا امن على مستقبل ، لا للحاكم ولا للمحكوم . فكيف يكون التفكير في المستقبل وصنعه والحالة هذه ؟؟

طبعاً نحن لا نهدف الى تبسيط التراكم التاريخي للقيم والمفاهيم والاعراف والفكر الاجتماعي السياسي . ولا نرمي الى فصم التاريخ السياسي عن التاريخ الاقتصادي الاجتماعي . ولا نسعى لتحليل او رؤية كل ذلك بعيداً عن اطاره الاقتصادي الاجتماعي ايضاً والذي كان يشكل الحياة اليومية للناس . ولا نسعى لانكار العديد من المحاولات والجهود التي كانت تهدف الى الاصلاح او التغيير ولا المثل العالية التي رفعتها بعض الثورات والانتفاضات على مدى القرون في الماضي وفي الحاضر . ولا نتجاهل دور الانسان في دفع الواقع الى الامام بحدود ما يستطيع . **ولكن نهدف الى تبيان موقف الأمة من مسألة الحكم**

وعجزها عن تأطيرها او تأسيسها قانونياً ودستورياً واخلاقياً وايديولوجياً وسلوكياً وممارسة في شكل قابل للتقدم . ذلك ان مأساة العباسيين قد تكررت لدى العثمانيين وتكررت مرة ثانية في الأندلس . وتكررت في معظم بقاع الوطن العربي على اشكال مشابهة ولكن اصغر حجماً وربما اقل مأساوية . ولكن بالتأكيد هي اقل مأساوية بالنسبة للحاكم . ولكنها ليست اقل مأساوية بالنسبة للأمة . صحيح ان السلطان الآن لا تسمل عيناه ولا تصادر امواله وهو سلطان . ولكن الارض قد تغتصب ، والمقدسات قد تمتهن ، والمواطن غريب الوجه واليد احياناً . **واعتماد الأمة على الاجنبي اصبح اكثر تجذراً وشمولية . فبعد ان كان السلطان فقط هو المعتمد على الأجنبي اصبح الوطن بأكمله موضوع هذا الاعتماد . ومنذ ذلك العهد ، بل وقبله حتى في الوقت الحاضر : نرى ان من وصل الى سدة الحكم لا يتزحزح عنها . . الا بالموت . . أو بالقوة القاهرة** . اما غير ذلك فلن يفعل . حتى ولو كان في قبضة وصيف او بغا او قبضة مؤنس . حتى لو ثار عليه الناس . او جرت مئة محاولة لاغتياله ، او اشتد عليه المرض . او بلغ من العمر عتياً . فلا هو تارك السدّة ، ولا هو معترف برياح التغيير ولا بأي عرف من الاعراف : سواء فشل او نجح ، انهزم او انتصر ، اساء او احسن . وفي اعتقادنا ان لهذا الوضع النفسي لدى الحاكم والمحكوم اصولاً تاريخية عريقة لا يمكن تجاهلها ولا يحسن الاستخفاف بها او التغاضي عنها وعن تضاعيفها ومضاعفاتها ، واسقاطها من الحساب عند تحليل سيكولوجية الحكم في الوطن العربي كجزء من سيكولوجية صنع التاريخ وعند تحليل مقوماته وعلاقاته . صحيح ان البقاء في سدّة الحكم لا ينبع من فراغ ، ولا هو اي البقاء حالة قدرية غير خاضعة للتفسير . وصحيح انها تستند اساساً الى قواعد مادية مصلحية محددة داخلية وخارجية تستفيد منها وتحرص عليها البطانة والاعوان والمقربون بلغة الماضي ، وتدافع عنها « القطط السمان » او « البقرات السمان » باستعمال احد التعابير السياسية المعاصرة[1] . **كل ذلك صحيح في الماضي والحاضر . فالفساد يولد الأفساد والأفساد يؤدي الى قتل الطموح وقتل الرغبة في الاصلاح واحباط الأمل في التغيير ويؤدي قبل كل شيء الى رواج تجارة الضمائر . . وتجارة العقول . . . وتجارة الألسن . . . ولذا ففي عصر الانحطاط لا يعدم السلطان من يبرر اعماله ويعطيها لباساً من الفلسفة او الدين او كما في عصرنا الحاضر يلبسها لباساً من العلم ، حتى ولو كانت محض خرافة**[2] .

---

(١) يقدر محمد حسنين هيكل في كتابه خريف الغضب ان ٧/٨ تكاليف المشاريع التي تبتاعها الدول النامية تذهب في العمولات والسمسرة ابتداء من اعلى مستوى وحتى الوكيل النهائي .

(٢) انظر ابراهيم بدران وسلوى الخماش ، دراسات في **العقلية العربية** ، دار الحقيقة بيروت ١٩٧٤ م .

ونحن لا ندعي بطبيعة الحال ان مثل هذا الموقف اي « تبرير اعمال السلطان » امر قاصر على المنطقة العربية وامر اختص به التاريخ العربي . بل ان تواريخ الشعوب مليئة بالأمثلة والتجارب المشابهة . انما ما يميز الفكر التاريخي العربي ان تبرير اعمال السلطان كثيراً ما يربطها اصحابها بالفكر الديني بطريقة اوبأخرى . الأمر الذي يعطيها مكانة خاصة وموقعاً خاصاً في النفوس ، واهم من كل ذلك يجعل الحديث فيها او نقدها وكأنه حديث في المسائل الدينية التي لا تكون هي مقصودة لذاتها ابدا . ولأن التراث لـدينا متـداخل في الدين ، والدين متداخل في التاريخ او التاريخ متداخل في الدين ، فإن جميع هذه المسائل تبقى حية في الأذهان بطريقة او بأخرى وتبقى قابلة للتداول ، وبالتالي يبقى تأثيرها حيا وقائماً ، وهذا ما يدفع بعض اصحاب السلطان لاستغلال هذه المواقف لمصالحهم حتى وقتنا الحاضر .

ولعل اخر مثال شهدته المنطقة العربية في هذا الخصوص هو رئيس السودان المخلوع جعفر النميري . فقد اعلن لما رأى تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتمـاعية وترديها تحت ادارته نتيجة لسوء الادارة والفساد والحكم الفردي والارتباط بالمصالح الأجنبية والتواطؤ مع اسرائيل على تهريب يهود الفلاشا من اثيوبيا الى فلسطين المحتلة وغير ذلك مما هو معروف ، فقد اعلن نفسه ومن جانب واحد خليفة للمسلمين . وسخّر اجهزة الاعلام في السودان وادارات الدولة لالباسه لباساً من التقوى والدين في محاولة لتبرير مواقفه من زاوية اسلامية ربما كان ابعد الناس فعلاً عنها . وذهب النميري وبقيت مسألة التشريعات الاسلامية التي ادخلها لغايات سياسية واحدة من اعقد المشكلات التي واجهها خلفه والتي ما فتئت تهدد سلامة الدولة ووحدتها .

٤ ـ ٤ معالم بارزة في التحول

من المفيد ان نستعرض خمسة معالم رئيسية او منعطفات بارزة من التاريخ العربي ، وعلى مراحل زمنية مختلفة لكي ندرك نوع التحولات ودور التدهور السيـاسي (سواء في الحقيقة التاريخية الفعلية او في التراث التاريخي كما يعتبره أصحابه) في افساد ودهورة القيم والمفاهيم السياسية والانسانية والفكرية وتحويلها الى ادوات لتبرير التدهور وفساد الادارة واستمرار الانقسام والاستخفاف بمؤسسة الحكم .

المعلم الأول : التعاون

تروي كتب التاريخ ان الخليفة الراشدي الأول ابا بكر الصديق ذلك الرجل العادل الزاهد لما آل اليه امر الخلافة واصبح أميراً للمؤمنين خطب في الناس فقال :

« قـد وليت عليكم ولست بخير منكم . . . فـإن اطعت فأعينـوني ، وان عصيت فقوّموني ، اطيعوني ما اطعت الله ورسوله ، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم[1] .

وهكذا يبدأ الخليفة الأول عهده متواضعاً مستأنساً بالمواطنين . ينتمي اليهم كواحد منهم ، ويطلب العون والتقويم كأي انسان عادي . وهو يجعل الحكم والفصل بينه وبين الناس اطاعة الله والرسول . او بلغة العصر ان التعاقد بينه وبين الناس والشرعية الوحيدة التي تؤهله الاستمرار حاكماً وخليفة هو تقيده بالدستور الذي اتفق عليه الناس وهو ما جاء به الله والرسول . **اما اذا خالف الدستور ولم يلتزم بالاتفاق فقد اصبح الناس في حل من التعاقد واصبح لهم الحق في العصيان وعدم الطاعة** . . . ويميل الكثيـرون ممن يعطون التراث اصطلاحات الوقت الحاضر ان يعتبروا ذلك ولو من الناحية النظرية نموذجاً للحكم الديموقراطي القائم ليس فقط على التعاقد والشرعية من خلال الاختيار والانتخاب بـل والذي يتضمن الفرصة لفك هذا التعاقد وانهائه اذا اخل الحاكم بشروطه . ويرون في أبي بكر الصديق نموذجاً للحاكم الذي لا يرى مكاناً له في السلطة اذا لم يرده الناس . وهو يستعمل السلطة لا للتسلط وانما فقط لنصرة الضعيف واخذ الحق من القوي الظالم ليعيد الحق الى المستضعفين . وهي بدون شك بداية رائعة للتاريخ العربي الاسلامي ونموذجاً سياسياً متميزاً . لا يستمد الحاكم قوته من أي مكان ومن أي مصدر سوى الشعب .

وتمر سنون قليلة . والاندفاعة التاريخية تكتسب زخمها وقوتها تحت قيادة الخليفة الأول وشخصيته السمحة الحازمة في الـوقت نفسه ، الى ان يؤول الأمـر الى خليفته عمـر بن الخطاب ثاني الخلفاء ، فيبدأ تغيير طفيف ولكنه ذو اهمية واضحة تتعرف عليه في المعلم الثاني .

المعلم الثاني : التقويم

وفي المعلم الثاني نلاحظ ان وضع الحاكم اصبح اكثر قوة واشد رسوخاً دون التخلي عن مبدأ التقويم من قبل المجتمع لأية اخطاء قد يرتكبها الخليفة . ولذا يروي اصحاب التراث عن عمر بن الخطاب قولته المشهورة في احدى خطبه « ايها الناس . . من رأى فيّ اعوجاجاً فليقومه . . . الخ » فيقوم الاعرابي المجهول الهوية والاقامة والمكانة والحيثية ، ليقـول له بلهجـة لا تخلو من الاعتداد والـوعيد والثقـة . . . والشعور بـالتسـاوي مـع الخليفة . . .

---

(١) جلال الدين السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٦٩ مكتبة الشرق الجديد ، بغداد ١٩٥٢ .

« والله لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بحد سيوفنا »

فيقول له عمر قولة مأثورة اخرى يحفظها كل عربي :

« الحمد لله الذي جعل في المسلمين من يقوّم بالسيف اعوجاج عمر . . »

وينام عمر بن الخطاب قرير العين مطمئناً في الوقت الذي كان الزخم الاسلامي في اوجه وعدل اولي الأمر في الأوج ايضاً ، وانتصار الدولة الاسلامية في تواصل ، وعملية ارساء دعائم الكيان السياسي في العنفوان .

ويعجب العرب والمسلمون ، ويعجب الدارسون بهذا العدل ، وهذه الديموقراطية وهذه الصراحة والثقة بين الحاكم والمحكوم . ويقوم المفكرون فيما بعد بشحذ خيالهم واعمال فكرهم لرسم المعالم الرئيسية لنظام الدولة واصول الحكم مستندين فيما هم مستندين اليه الى هذه المقولات المأثورة والممارسات الديموقراطية المتقدمة . .

وتمر سنوات قليلة جداً أيضاً والدولة العربية الاسلامية في توسع واندفاع . ويغتال ابو لؤلؤة الفارسي الخليفة عمر بن الخطاب غدراً وتآمراً وهو اي الخليفة في أوج عطائه وعالي عبقريته .

المعلم الثالث : التنازع

ويُحدِثُ الخليفةُ الثالثُ عثمان بن عفان ما شاء له الله ان يحدث وما مكنه السلطان ان يفعل . ويشتد الخلاف بينه وبين معارضيه وهم من هم من صحابة رسول الله . ويأخذون عليه المآخذ . وتتحول المعارضة الى حركة شبه عامة تطلب من الخليفة ان يقوّم الاعوجاج وإلاّ قوّموه بحد سيوفهم ، كما قيل لعمر بن الخطاب في حينه . ويخيرونه بين المحاسبة (ان يقيدوه بكل رجل اصاب به خطأ او عمد) او التنازل عن الخلافة (ان يعتزل الأمر فيؤمروا واحداً) او الثورة (ان يرسلوا اليه من اطاعهم من الجنود واهل الامصار)[1] . . .

ويرفض الخليفة الثالث القبول بمبدأ المحاسبة وتقويم الاعوجاج وشريعة التعاقد بين الحاكم والمحكوم . وكذلك يرفض التنازل عن الخلافة محتجاً بما يشبه حجة ومنطق القائلين بالحق الالهي . واصروا واصر عثمان ، وقال قولته الشهيرة :

« اني لن انزع لهم رداء الله الذي كساني »[2]

---

(١) **الامامة والسياسة** ، الجزء الأول ص ٣٧ .

(٢) محمد عمارة ، **الخلافة ونشأة الأحزاب الاسلامية** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، بغداد ١٩٨٤ م ص ٧١ .

واصدر الثوار بياناً يدعون الناس فيه الى الثورة والى القدوم الى المدينة . وكما يروي ابن قتيبة فقد جاء في البيان :

« . . . من المهاجرين الأولين وبقية الشورى الى من بمصر من الصحابة والتابعين . . . اما بعد ، ان تعالوا الينا وتداركوا خلافة رسول الله قبل ان يسلبها اهلها ، فإن كتاب الله قد بُدِّل وسنة رسوله قد غيرت ، واحكام الخليفتين قد بدلت . . . وكانت الخلافة بعد نبينا خلافة نبوة ورحمة وهي اليوم ملكاً عضوداً . . من غلب على شيء اكله[1] .

لقد كان هذا الاتهام (اذا صح) كافياً حسب تعهد الخليفة الأول ان يحل المسلمين من طاعة خليفتهم . . . ليعزلوه وينصبوا من يشاؤون .

وتقع الثورة (الفتنة) ويقتل الثوار الخليفة عثمان الذي تمسك بالحكم حتى النهاية . حتى تسوّر عليه الثوار البيت وفعلوا ما فعلوا .

ان هذا المعلم البارز الهام يرينا ان **الحاكم هنا قد اعتبر ان التعاقد ليس بينه وبين المواطنين وانما المسألة منحة الهية ورداء رباني لا يخلعه بارادة الناس ورغبتهم وانما يستمر فيه ما شاء الله له ذلك ، ولسنا هنا بصدد البحث فيما اذا كان موقف عثمان يعبر عن قناعته هو أو كان بتأثير السلطان ومن حوله من الحاشية المستفيدة .**

وبسرعة كبيرة يتطور مفهوم الحكم لدى الحاكم متفاقماً ومتصاعداً درجة اكبر نحو السلطة الفردية الثيوقراطية . فيسارع معاوية ابن ابي سفيان الى تأكيد وتبرير انتقال السلطة اليه واحتفاظه بها كحق الهي لا يقبل المحاسبة لأن المحاسب له هو الله وليس الناس .

فكان يقول مشيراً الى هذا المفهوم الثيوقراطي الجديد في المجتمع العربي الاسلامي : « لو لم يرني ربي اهلاً لهذا (الخلافة) ما تركني واياه ، ولو كره الله تعالى ما نحن فيه (يعني حكمه للناس) لغيّره . . . وانا خازن من خزان الله تعالى . . . اعطي من اعطاه الله . . . وامنع من منعه الله . . . ولو كره الله امراً لغيّره . . . »[2] .

ومن الملاحظ ان نظرية معاوية هذه في الحكم ورأيه في المسؤولية واتجاهه الواضح « لتحييد » المواطنين واخراجهم من معمعة التاريخ الى رصيفه لكي يتأملوا ماذا يفعل معاوية وماذا يفعل به ربه حسب المفهوم الذي يطرحه للناس ، هذه النظرية انتقلت خلال

(١) محمد عمارة ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٢) محمد عمارة ، المصدر السابق ص ٧٢ .

الحكمَ الأموي بكامله لتصل الى الخلفاء العباسيين وليكرر ابو جعفر المنصور نفس المفاهيم . بل اصبح اكثر ايغالاً ومبالغة من معاوية . فيقول في احدى خطبه :

« ايها الناس انما انا سلطان الله في ارضه ، اسوسكم بتوفيقه ورشده ، وخازنه على فيئه اقسمه بارادته واعطيه باذنه ، وقد جعلني الله عليه قفلاً ، اذا شاء ان يفتحني فتحني لاعطائكم ، واذا شاء ان يقفلني عليه اقفلني ، فارغبوا الى الله ايها الناس وسلوه . . . ان يوفقني للصواب ويسددني للرشاد ويلهمني الرأفة بكم والاحسان اليكم[1] . . . ويفتحني لاعطائكم . . . وقسم ارزاقكم بالعدل ، فإنه سميع مجيب »[2] .

وبهذا انتهى التعاقد بين الحاكم والمحكوم تماماً والى غير رجعة . واخرج الخليفة نفسه من المسؤولية والمحاسبة امام الناس (كما دعا ابو بكر الناس في عهده ليحاسبوه) واصبح عليهم ان يتوجهوا الى الله اذا هم ارادوا شيئاً من الخليفة . فإن كان بخيلاً او ظالماً او قاسياً فيما عليهم ، بل ربما ليس لهم (في رأي المنصور) إلّا التوجه الى الله والدعاء اليه ان يلهم الخليفة الصواب ويلهمهم الصبر ويلهمه العطاء والرأفة بهم .

وهكذا وكأن المنصور كان يريد للناس (مجازاً) ان يعتمدوا الدعاء كأحد العناصر في صناعة التاريخ ، وربما لا زلنا نجد اثار هذا الاسلوب باقياً في العقل الاجتماعي وفي الضمير الشعبي واحياناً في الاعلام الرسمي[3] .

وهكذا كان معاوية بن ابي سفيان (ومع التقدير لدوره التاريخي) وخلال اقل من خمسين عاماً من الحكم العربي كان اول من استخدم الفكر الديني لتثبيت سلطانه واول من حاول اخراج الناس من دور محاسبة السلطان الى دور المتفرجين والداعين على رصيف التاريخ يتابعون ما يجري بين الخليفة وبين من فوّضه الحكم . وليس لهم إلا القبول والرضا بعد ان انكر عليهم بعض من سبقه حقهم بالمحاسبة او حقهم بتغيير السلطان او الثورة عليه .

وتمر السنوات والعقود والقرون ويتحول الحكم الذي يستطيع ان يقول الاعرابي فيه

---

(١) التشديد ليس في الأصل .

(٢) جلال الدين السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٢٦٣ .

(٣) بطبيعة الحال ليس المقصود هنا الاشارة الى الدعاء بحد ذاته فتلك مسألة لا نبحث فيها وانما ما نريد الاشارة اليه هو « توجيه » السلطان انظار الناس الى هذا الامر ودعوتهم الى استخدامه وسيلة للتغيير بدلاً من ان يطلبوا ما يريدون من الخليفة مباشرة بشتى وسائل الطلب السياسي المعروفة او ان يشهروا سيوفهم للتقويم والتصحيح كما كان يقول عمر .

(أي اعرابي . .) لأمير الدولة (حتى ولو كان ذلك عمر بن الخطاب) : لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بحد سيوفنا .

يتحول هذا الحكم الى تحكم وتمسك وتسلّط وسيطرة ، وملك عضود . كسروي الجوهر وأن كان خلافوي المظهر . يجبر الناس فيه على قبول من لا يقبلون[1] . ويأخذ هذا الأمر في ابعاده ومفاهيمه السياسية بالانحدار كما اشرنا في اللمحات الخاطفة السابقة ليصل الى حالة من التردي السريع في القرن الرابع الهجري وما بعده . . . وبشكل متفاقم للغاية ودون ان تنشأ الفرصة لوضع قواعد لمؤسسة الحكم ، قواعد تصبح جزءاً من ثقافة المجتمع وفكره وجزءاً من اخلاقياته وممارساته او على الأقل ليصل الى حدود معروفة لما هو مقبول وما هو غير مقبول[2] .

المعلم الرابع : التقويم او الفتنة

وما ان يأتي القرن الخامس الهجري (القرن الحادي عشر الميلادي) حتى تكون الأحوال قد تبدلت والأفكار قد تغيرت والمفاهيم قد طوعت تماماً لصالح السلطان . وتصبح مسائل الحكم ، وسياسة الأمة ، وقيادة الدولة خاضعة لارادة السلطة سواء كانت ممثلة بالخليفة نفسه او خادمه او قائد جنده . ويصبح الفكر السياسي الاجتماعي والاجتهادات المحدودة التي يخرجها المجتهدون كلها تلهث وراء هذه الإرادة المتفردة المتفرقة ، والتي احياناً كثيرة كانت تحركها رغبات الجنود والحاشية . أما فكر المجتمع وموقف الأمة من السياسة والتاريخ والمساهمة في صنعه او الاستسلام لاحداثه فيصبح كله متأثراً بذلك اشد التأثر . وتصبح مسألة تقويم اعوجاج الحاكم بالسيف او بسواه مسألة ليست سياسية فقط وانما تتحول لتأخذ صبغة عقائدية يخوض فيها عدد من رجال الدين فتتحول على ايديهم الى مسألة دينية . وبذلك تصبح هذه القضية السياسية الاجتماعية بصبغتها تلك مدعاة للنقاش ومثاراً للجدل ، وبها اخذ ورد ، ولها مؤيدون ويقف ضدها المعارضون . بمعنى

---

(١) لقد تنبه عمر بن الخطاب بحنكته المعروفة الى اتجاه الحكم الاموي في دمشق لان يكون تملكاً وليس خلافة بالمعنى المقصود ، فقال لمعاوية اثناء زيارة عمر بن الخطاب لدمشق « اكسروية يا معاوية ؟؟ » ابن خلدون ، المقدمة ص ١٦٠ .

(٢) ان هذا لا يقلل من اهمية الجهود التي بذلها عدد من المفكرين عبر التاريخ العربي لتصحيح هذه المسألة ، انظر على سبيل المثال الماوردي في الاحكام السلطانية والجويني في كتاب الارشاد وغير ذلك . ولكن لم يقيض لمثل هذه الجهود ان تؤتي اكلها في تطوير المفهوم السياسي للدولة والحكم رغم الجهود والمحاولات الضخمة التي بذلها المعتزلة ومن رأى رأيهم في هذا الاتجاه .

آخر لم يكن ما قد تم حتى تلك المرحلة تسييساً للدين ، فذلك امر لجأت اليه الفرق الاسلامية منذ بضعة قرون . ولكن ما تم هنا استكمال تديين السياسة ، واستمر ذلك الى وقتنا هذا بشكل او بآخر .

وخرج عدد من الفقهاء والأئمة والفلاسفة بفتاوي مختلفة الاستناد والارتباط وان كانت في ظاهرها مرتكزة الى مرتكزات دينية . الاّ انها في جوهرها كانت آراء سياسية محضة لا يحسن ان تأخذ الصبغة الدينية فيصبح الخلاف فيها خلافاً في الدين . وكان هذا منعطفاً خطيراً عن المعلم الأول الذي اشرنا اليه .

اذ ان اهم ما كان يميز المعلم الأول ، وهو تقويم اعوجاج الحاكم فيما اشار اليه عمر بن الخطاب وحين اجابه ذلك الاعرابي ، ان ذلك الأمر لم يكن يحمل أي اشارات عقائدية بل كان موقفاً سياسياً محضاً وبالتالي فقد كان اكثر واقعية وادق تعبيراً عن جوهر القضية ونعني بذلك العلاقة بين الحاكم والمحكوم .

ولقد كان لطبيعة الوضع السياسي في العصر العباسي الثاني خاصة وما بعده دوراً بارزاً في تشكيل اراء الفقهاء والمحدّثين تجاه السلطة والتي كان اكثر ما يميز تلك الاراء قبولها بمبدأ الازدواجية والتي كانت تخفي في حقيقتها نوعاً من الثالوثية السياسية . ففي تلك الحقبة كانت السلطة تتمثل في ثلاثة رموز :

الأول : **الخليفة (الامام)** : وقد فقد هيبته وسلطانه ونفوذه في اغلب الأحيان .

الثاني : **الوالي** : الذي اعلن الانفصال او اعلن نفسه اميراً بقوة السلاح وسلطة الاستبداد .

الثالث : **قُوّاد الجند** : والذين كانت بيدهم السلطة الحقيقية خاصة قرب مقر الخلافة .

ويبدو ان الكثير من المفكرين والفقهاء لما رأوا امر الخلافة قد آل الى الضعف الذي آل اليه وأن الخليفة لم يعد الاّ رمزاً وإسماً تركوا معالجة هذا الجانب على اهميته القصوى وركزوا اهتمامهم على الوالي الذي يستبد بالسلطة في ولاية من الولايات او امارة من الامارات . وصار الحديث عن الحاكم في اغلب الأحيان لا يعني الخليفة الذي انتهى امره بقدر ما يعني اولئك النفر ممن يثبون على الحكم فيصبحون امراء أو سلاطين بين يوم وليلة دون سند من الشرعية او ما يسميها الماوردي امارة الاستيلاء[1] . وفي الوقت نفسه لم يشر هؤلاء

(١) لعل ما يكافىء ذلك الوثوب في عصرنا الانقلابات العسكرية وشبه العسكرية . انظر الماوردي ، **الأحكام** =

المفكرون الى قوّاد الجند والحكام غير المنظورين الذين كانوا يسيّرون الأمور وفق هواهم ورغباتهم وحسب ما تمليه عليهم مصالحهم وولاءاتهم . وقد اثر هذا الوضع تأثيراً بالغاً في نفسية الجمهور وترك بصمات عميقة في ضمير الأمة . ونستطيع ان نتعرف على اتجاهين رئيسيين في الفكر الاسلامي حيال مسألة قيادة الدولة (الامامة) وشروطها وامكانية تصحيح الاعوجاج فيها :

الأول : إتجاه التصحيح ويمثله بشكل رئيسي المعتزلة والخوارج .

الثاني : إتجاه المهادنة ويمثله بشكل رئيسي الاشاعرة والشيعة .

لقد رأى المعتزلة ان حكم الحاكم المستبد الذي يثب الى السلطة من خلال القوة والعنف والبأس هو حكم غير شرعي على الاطلاق .

« فالمعتزلة ترفضه وترفض اعطاءه أية شرعية مهما تكن الظروف . وليس هناك مجال لتجويز تصرفاته . بل الواجب هو منعه من بغيه وتسلطه وابطال ما هو عليه . وبطلان تصرفاته نابع من استناده فيها الى امر باطل وهو البغي والقهر والاستيلاء »[1] .

وهم أي المعتزلة وان كانت لهم اجتهادات مختلفة حول جواز او امضاء تصرفات المستغلب اذا كانت وفق احكام الدين ومقتضى العدل وذلك منعاً لتوقف مصالح الناس ، باعتبار ان ذلك من باب الضرورات ، **الّا انهم التزموا بعدم شرعية ذلك الحاكم وبكونه ليس اماماً** . ونلاحظ انهم في الفترات المتأخرة (القرن الرابع الهجري) اخذ قلة من مجتهديهم يميلون الى الجانب العملي السياسي بدلاً من التشدد الثوري الذي لا يقبل بالمستبد ولا يقبل بأحكامه . فقد اجاز « الماوردي » امضاء احكام المستبد بشرط عدم التظاهر بالمعصية وان تكون تصرفاته بمقتضى العدل وحكم الدين . اما اذا لم تكن كذلك فإن شرعية احكامه تسقط ، وشرعية تصرفاته تصبح باطلة . وعلى الامام (الخليفة) ان يسعى لازالة المستبد حتى ولو اضطر الامام لأن « يستنصر من يقبض يده ويزيل تغلبه »[2] . اما جمهور المعتزلة فإنهم يختلفون مع هذا الرأي ويسقطون كل احكامه ويبطلون كل تصرفاته فليس له او لنوابه ان يحاكم الناس ولا ان يقيم الحدود ولا ان يتدخل في الأموال واذا فعل كان ذلك بمثابة الاغتصاب[3] .

= **السلطانية والولايات الدينية** ، دار الكتب العلمية بيروت ، ص ٣٩ ـ ٤١ .

(١) محمد عمارة ، **المعتزلة والثورة** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الثانية ، بغداد ١٩٨٤ ص ٢٣ .

(٢) الماوردي ، **الاحكام السلطانية والولايات الدينية** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ص ٢٣ .

(٣) محمد عمارة ، **المصدر السابق** ص ٢٤ ، ٢٥ .

هذا وقد قالت الزيدية والخوارج بقول المعتزلة فدعوا الى الخروج على المستبدين المتغلبين وازالة سلطتهم وتقويم الاعوجاج ولو بحد السيف . وبذلك كانوا **يحاولون تثبيت مبدأ سياسي في ضمير الأمة وفي سلوكها ومثلها ألا وهو « ان الاستبداد باطل وغير شرعي وعلى الأمة ان ترفضه وتقاومه وتصححه ولو بحد السيف »** . وهكذا نرى ان الاتجاه والذي يضم المعتزلة والخوارج والزيدية قد حافظ الى حد كبير على مفهوم تقويم الاعوجاج ولو بحد السيف ، وحافظ على حق الأمة بتصحيح اضواعها . بل انه ذهب الى أبعد من ذلك حين اعلن بطلان احكام وتصرفات المستبد الظالم ، ونفى عنه وعن افعاله كل شرعية ؛ بالرغم من ما سوف يسببه ذلك من مشقة وعنت للناس . **وربما كانوا يهدفون الى ان يكون هذا العنت والعناء سبباً لرفض الظلم والظالم والثورة عليه والخروج على سلطانه مهما كانت الظروف ، وبذلك تستطيع الأمة ان تحافظ على شبابها وحيويتها من خلال التصحيح والتقويم ، وفي الوقت نفسه تقطع الطريق على كل مستبد بالسلطة او ظالم للناس او غير مؤهل للقيادة من خلال هذه المقاطعة الشاملة والرفض الكلي لكل ما يصدر عنه من احكام وتصرفات** .

غير ان هذا الاتجاه والذي جوبه بالمقاومة الشديدة من اصحاب السلطان لم يقيض له ان يكون الاتجاه السائد ولم تتح له الفرصة لأن يصبح هو موقف الأمة وجزءاً من ضميرها وفكرها السياسي . وتغلب عليه لأسباب كثيرة الاتجاه الثاني .

اما الاتجاه الثاني والذي يمثله « اهل السنة سواء كانوا من اصحاب الحديث او الاشعرية او الماتريدية ومعهم في هذا الموقف الشيعة الامامية فإنهم وان استنكروا الاستبداد والتغلب من حيث المبدأ الّا انهم رجحوا كفة الاعتبارات العملية الداعية الى امضاء الأحكام واقامة الحدود وتصريف الشؤون حتى تستمر حياة الناس . وطوعهم الواقع الذي سادت فيه ظاهرة التغلب فاقروا المستبدين على السلطة وقالوا بشرعية تصرفاتهم واستنكروا الخروج عليهم بالثورة والسيف والقتال[1] .

فابن حنبل يدعو المسلمين الى مبايعة المتغلب بأمرة المؤمنين براً كان او فاجراً ، فالعدالة ليست شرطاً في الامامة عنده . والخروج على ائمة الجور ممن صارت لهم الغلبة ، **« لا يحل - (عنده) - لأحد يؤمن بالله ان يبيت ولا يرى من غلبهم بالسيف اماما ، عادلاً كان او فاجراً ، فهو امير المؤمنين ! . . . »**[2] .

---

(١) محمد عمارة ، المصدر السابق ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) ابو يعلي ، كتاب الامامة ص ٢١٢ مقتبسة عن محمد عمارة ، المصدر السابق ص ٢٧

واذا قام اكثر من مستبد ، وتنازعوا ، وانقسم الناس ، فإن ابن حنبل يدعو ان تكون صلاة الجمعة ـ ومن ثم التأييد ـ مع من غلب ! »[1] .

ولأن ابن حنبل واحد من الائمة الاربعة الكبار فإن رأيه كانت له مكانته في نفوس الجمهور من المسلمين . صحيح ان النوايا وراء هذه الآراء هي نوايا طيبة مخلصة بأقصى درجات الاخلاص ، تهدف الى الحرص على وحدة الأمة ، وعدم تنازعها وايقاف الاقتتال بين زعمائها وامرائها ، وهو امر عانت منه الأمة العربية على مدى العصور ؛ **إلاّ أنَّ هذا الحرص المخلص قد حمل معه ودون ان يقصد وبسبب استغلال السلطة له بذور القبول بالجور والاستبداد واللاشرعية إلاّ شرعية القوة والبطش . وهو امر اشد فتكاً بحاضر الأمة ومستقبلها من الاقتتال المفتوح .**

أما الغزالي وهو من الاشاعرة فقد اخذ موقفاً مشابهاً في جوهره لموقف ابن حنبل .

> **اذ انه يرى خلع المستبد الذي لم يستكمل شروط الامامة اذا امكن تمام ذلك دون قتال ، وإلا فالرأي عنده وجوب طاعته والحكم بامامته .**

يقول الغزالي :

> **« والذي نراه ونقطع (به) انه يجب خلعه (السلطان الذي لم تكتمل فيه شروط القضاء) ، ان قدر ان يستبدل به من هو موصوف بجميع الشروط (شروط الامان) من غير اثارة فتنة وتهييج قتال ، وان لم يكن ذلك الاّ بتحريك قتال وجَبَت طاعته وحكم بامامته »[2] .**

ثم يجادل الغزالي الذين يقولون ببطلان الأحكام والتصرفات بسبب بطلان الامامة لفوات شروطها والعجز عن الاستبدال بالتصدي لها :

> **« أي القولين احسن قول من يقول ان القضاة معزولون والولايات باطلة واطلة والأنكحة غير منعقدة وجميع تصرفات الولاة في الاقطار غير نافذة وانما الخلق كلهم مقدمون على الحرام ؟ او ان يقول الامامة منعقدة والتصرفات والولايات نافذة بحكم الحال والاضطرار »[3] .**

وهكذا اعطى الغزالي ايضاً تبريراً سياسياً في جوهره وفي مجمله وتفاصيله لقبول

---

(١) ابو يعلي ، الاحكام السلطانية ص ٦ مقتبسة عن محمد عمارة ، المصدر السابق ص ٢٧ .
(٢) الغزالي ، الاقتصاد في الاعتقاد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان طبعة اولى ١٩٨٣ ، ص ١٥٠ .
(٣) الغزالي ، المصدر السابق ص ١٥١ .

الحاكم غير المستوفي لشروط الامامة ان هو كان قوي الشوكة . ويتساءل المرء متى كان الحاكم الظالم المستبد ليس قوياً ؟ ومتى كان يمكن خلعه بالتراضي ودون قتال او فتنة ؟ بل ويذهب الغزالي في موقفه السياسي الى ابعد من ذلك حين يؤكد على وجوب طاعة الحاكم فيقول :

« فإن السلطان الظالم الجاهل متى ساعدته الشوكة ، وعسر خلعه وكان في الاستبدال به فتنة ثائرة لا تطاق ، وجب تركه ، ووجبت الطاعة له كما تجب طاعة الامراء . اذ ورد في الامر بطاعة الامراء والمنع من سل اليد من مساعدتهم اوامر وزواجر »[1].

والغزالي يكتفي من الحاكم المستبد باقليم من الاقاليم بأن يخطب للخليفة على المنبر ويضع اسمه على السكة ، ويفضل طاعته عن الثورة عليه ان يقول « كيف نفوت رأس المال في طلب الربح » .

وبالرغم من محاولات الغزالي ان يكون مقنعاً بالاستناد الى قول السلف الّا انه يعترف ضمناً بأن الأمر الواقع قد فرض ذلك حين يقول مشيراً الى واقع الحقبة التاريخية في عصره « . . . بل الولاية الآن لا تتبع الّا الشوكة . فمن بايعه صاحب الشوكة فهو الخليفة ومن استبد بالشوكة وهو مطيع للخليفة في اهل الخطبة والسكة فهو سلطان نادر الحكم والقضاء في اقطار الارض ولاية نافذة الأحكام »[2] .

ومن اصحاب الحديث يقف ابو يعلي موقفاً مشابهاً لموقف الماوردي فيجيز اقرار المستبد وامضاء احكامه واعطائها الشرعية بشروط سبعة :

احدها : ان يحفظ منصب الامامة ، فلا يغيرها ولا يلغيها .

والثاني : ان يظهر الطاعة للامام ، دون العناد والمباينة .

والثالث : ان يؤدي موقفه الى جمع كلمة المسلمين ، لا تفرق كلمتهم .

والرابع : ان تظل عقود الولايات التي عقدها الامام جائزة ، واحكام قضاته نافذة في هذه الولايات .

---

(١) الغزالي ، احياء علوم الدين ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، لبنان ، الجزء الثاني ، كتاب الحلال والحرام ، ص ١٤٠ ـ ١٤١ .

ويورد الغزالي العديد من الاحاديث النبوية التي تحض على طاعة الأمراء والولاة ومنها حديث الى أبي ذر الغفاري (أوصاني النبي ﷺ ان اسمع واطيع ولو لعبد مجدع الاطراف) .

(٢) الغزالي ، المصدر السابق ص ١٤١ .

والخامس : ان يبرأ المستبد من اغتصاب المال ، او اخذه بغير حقه .
والسادس : ان يتم في بلاده استيفاء الحدود بحق .
والسابع : ان يكون المستبد حافظاً للدين ، يأمر بحقوق الله ويدعو الى طاعته من عصى .

فإذا اكتملت للمستبد هذه الشروط (والمستبد هنا من وثب على السلطة واغتصبها) اوجب ابو يعلي على الامام ان يقلده الولاية . فإن لم تكتمل الشروط جاز للامام اظهار تقليده الولاية ، مداراة له واستدعاء لطاعته ، وحسماً لمخالفته ومعاندته . واجتهد الامام في ان يستنيب من ينهض بالأحكام والحدود .

ولا يبدو واضحاً كيف يمكن ان تستكمل مثل هذه الشروط فور الوثوب الى السلطة إذ انها في جوهرها تعبير عن سياسات ذلك المستبد . وبالتالي كيف يمكن للامام ان يقلده الولاية ؟ اذ لا تستبين مثل هذه الشروط الاّ بعد مضي وقت كاف ليس بالقصير . الأمر الذي يجعل من هذه الشروط شروطاً شكلية غير ممكن تحديدها والحسم فيها ، ويجعلها غاية في المطاطية الى الدرجة التي تفقد معها اهميتها العملية . كذلك نلاحظ ان ابا يعلي اجاز حتى المداراة في استكمال الشروط التي وضعها . الأمر الذي يعني عملياً التغاضي عن مبدأ الاستبداد بالسلطة واللاشرعية في الحكم والاذعان للأمر الواقع تحت شتى الاسباب والاعذار . وبطبيعة الحال فإن الأمر لو نظر اليه كمعالجة سياسية واجتهاد سياسي في حينه لكان تقييمنا لهذه المعالجة تقييماً سياسياً ليس الاّ .

ونفس الموقف يقفه ابن جماعة (٦٣٩ - ٧٧٣ هـ - ١٢٤١ - ١٣٣٣ م) عندما يصور واقع الصراع السياسي انذاك كما لو كان غابة تجب الطاعة فيها للاقوى من الحكام المستبدين حتى لو كان المستبد جاهلاً فاسقاً . فإذا اطاح به جاهل فاسق آخر كان هو الامام المطاع .

يقول ابن جماعة : انه « ان خلا الوقت عن امام ، فتصدى لها (أي الامامة) من هو ليس من اهلها وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعة او استخلاف ، انعقدت بيعته ولزمت طاعته ، لينتظم شمل المسلمين ، وتجتمع كلمتهم ، **ولا يقدح في ذلك كونه جاهلاً او فاسقاً** في الأصح . واذا انعقدت الامامة بالشوكة والغلبة لواحد ، ثم قام اخر فقهر الأول بشوكته وجنوده انعزل الأول وصار الثاني اماماً ! »[2] وهو بذلك يطوع الفكر للاوضاع التي

---

(١) نسبة الى محمد ، ابو منصور السمرقندي ، المتوفى عام ٣٣٣ هـ (٩٤٤ م) وهو من أئمة علماء الكلام وفقيه حنفي ، دافع عن وجهات نظر السنة ضد المعتزلة والفرق الأخرى .

(٢) التشديد ليس في الأصل والنص منقول عن محمد عمارة ، المصدر السابق ص ٢٨ بدون تصرّف .

سادت في عصر المماليك الذي عاش فيه . . . وهذا الفكر هو الذي جعل بعض الفقهاء يقولون : « من يحكم يطع »[٢] . والتفتازاني يرى ان التغلب والاستبداد الذي ساد في عصر الاتراك ، وان اخل بأمر الدين ، ومنع قيام الامامة الكاملة ، إلا انه قد حقق بعض النظام في امور الدنيا . ويتفق التفتازاني مع رأي الاشعري الذي طالب باقرار المستبدين على سلطانهم ، وان كان قد طلب تسميتهم بالملوك بدلاً من الخلفاء .

وقد اتفقت الشيعة الامامية مع اهل السنة في موقفهم هذا ، فقالوا « ان تصرف الغاصب لامر الأمة اذا كان عن قهر وغلبة ، وسوغت الحال للامة الامساك عن النكير ، خوفاً وتقية ، يجري في الشرع مجرى تصرف المحق في باب جواز اخذ الاموال التي بقيت على يده ، ونكاح السبي ، وما شاكل ذلك وان كان هو بذلك الفعل مزوراً ومعاقباً . . » فهم يبررون الخضوع بالتقية ويمنعون الثورة والخروج إلا خلف الامام الغائب المنتظر عندما يظهر. وذلك ما جعلهم يتفقون مع اهل السنة ، رغم الاختلافات القائمة بين الفريقين[١] .

« ولقد تكون لهذه المبررات العملية التي ساقها اولئك المفكرون السياسيون من اهل السنة حُظوظ من الوجاهة في بعض المواقف والملابسات ، ولكن الأمر السلبي الذي ادى اليه هذا الموقف هو : انه اعطى الشرعية لنظام الاستبداد بالسلطة ولحكم المستبدين ، حتى صار هو القاعدة ، وصار الخضوع له والطاعة لأهله هو الشريعة والقانون . واصبح الحديث عن الامامة بشروطها وصفات القائم بها لا يتجاوز نطاق المباحث الكلامية والفقهية الى ارض الواقع والتطبيق ، كما اصبحت الثورة والخروج على ائمة الجور والاستبداد منكراً يوصف اصحابه بالخروج والمروق ، أي ان هذا الفكر المبرر لسلطة الاستبداد واستبداد المتسلطين قد جعل حكم الطغاة هو القاعدة ، ونظام الخلافة الاسلامية الشوروية هو الشذوذ والاستثناء »[٢] .

ونحن هنا لن نتعرض لصحة تلك الآراء من الوجهة الدينية ومدى تطابقها مع النصوص القرآنية او الاحاديث النبوية الداعية الى العدل واصلاح المنكر ، ولن نتعرض لسلامة الاستنتاجات وبالتالي سلامة المواقف من حيث تعبيرها تعبيراً منصفاً وواعياً عن الفكر الاسلامي الصحيح . فذلك ليس من اهدافنا اطلاقاً ، وهي مسؤولية الباحث الديني بالدرجة الأولى . ولأننا نرى ثانياً ان هذه الآراء مهما كانت الصبغة التي صبغتها فهي

---

(١) مقتبس عن محمد عمارة ، المصدر السابق ص ٢٨ .

(٢) محمد عمارة ، المصدر السابق ص ٢٩ .

آراء سياسية وتقييم لواقع سياسي ولا ينبغي لها ان تكون ملزمة في جميع الأوقات والأحوال ومضرة للأمة في تفكيرها وممارساتها على مدى الاجيال .

اما بالنسبة لنا في هذا المقام فإن موضع اهتمامنا هو الجانب التاريخي والسياسي وتأثير التاريخ في تشكيل الفكر وفي تحوير الرؤية الفلسفية حتى ولو كانت تستند الى اصول دينية . ذلك ان ما كان يَخشى منه الغزالي مثلاً في القرن الخامس الهجري ونعني به الفتنة والانقسام وضياع مصالح الأمة من خلال التنازع على السلطة والوثوب الى الحكم وانعدام الشرعية والمؤهلات الخاصة بالحاكم ما كان يجب ان تصل درجة الخشية فيه الى الحد الذي يعطي الشرعية للظالم او المستبد ، لأن تلك الخشية ذاتها والشرعية المعطاة للظالم قد ساعدت على تعميق الفتنة والانقسام وهو عكس ما كان يرمي اليه اولئك المفكرون . وأي وحدة للامة كانت في زمن الراضي والمستكفي ؟ او الطائع او المطيع او القاهر ؟ او ما شئت من القاب للخلفاء كانت تخفي وراءها هيكلاً سياسياً خرباً نخراً لم يكن يمنعه من الانهيار والتداعي التام سوى من لهم المصلحة في التستر وراء هذا الهيكل والاختفاء بين دهاليزه وخباياه وخفاياه[1] نعم وحده الامة كانت ادعى الى الخشية عليها في زمن عمر بن الخطاب منها في زمن بني العباس او حكام صهناجة او ملوك الطوائف في الأندلس . وكان عمر اقرب الى المفهوم الاسلامي الأول « لأولي الأمر » من المفهوم الذي طوره بنو امية وتبعتهم فيه سائر الامارات والمماليك العربية من شرق الديار الى غربها . وكذلك كان مفهومه اكثر صحة واصلاحية من المفهوم الذي طوره بعض المفكرين حول « اولي الأمر » والذي أخذ كثير منهم حرفية النصوص فجردوها من كل فكر وواقعية اذ ان ما اورده ابو ذر الغفاري وما استند اليه الغزالي لم يكن المقصود فيه الظلم والاستبداد ولا شرعية السلطة وانما كان المقصود ان نسب السلطان او شكله او عرقه لا يعيبه اذا كان موضع اجماع الأمة وتتوفر فيه شروط القيادة لما فيه خير الأمة . لقد كانت الأمة في زمن عمر بن الخطاب في طور التكوين . وكانت بحاجة ماسة الى الوحدة وعدم الوقوع في « الفتنة » . ومع ذلك قبل عمر وقبل الفكر التاريخي العربي ان يُقوِّم الاعوجاج بحد السيف أي بالثورة المسلّحة دون اقحام الدين في هذه القضية السياسية . ومع ذلك وبعد بضعة قرون وحين تصبح الفتنة وضياع

---

(١) وفي هذا يقول الغزالي مثلاً : « ان اموال السلاطين في عصرنا حرام كلها او اكثرها وكيف لا والحلال والصدقات والفيء والغنيمة لا وجود لها وليس يدخل منها شيء في يد السلطان ؟ ولم يبق الاّ الجزية وانها توجد بأنواع من الظلم لا تحل اخذها به . . . ثم اذا نسبت ذلك الى ما يذهب اليهم من الخراج المضروب على المسلمين ومن المصادرات والرشا (الرشاوى) وصنوف الظلم لم يبلغ عشر معشار عشيرة » .
الغزالي ، احياء علوم الدين ، الجزء الثاني ، ص ١٣٩ .

المصالح هي الطابع العام للحياة السياسية والاجتماعية نجد بعض المفكرين قد طلعوا على الناس بأن يقبلوا ظلم الحكام وجهلهم واستبدادهم حتى لا تكون الفتنة . ومضى هذا تاريخياً حسب مقولة هؤلاء ان الفساد والتدهور والانحطاط والظلم والقهر والقتل والاغتصاب وسلب الأموال وما شئت من تدهور كل ذلك لا يعتبر فتنة طالما انه يتم بشكل يومي وبصورة متواصلة ، اما ان يحدث اقتتال وضحايا وهو جزء من هذا خلال ثورة مسلّحة فتلك فتنة لا يحسن ان تقع رغم ان الهدف منها التصحيح والتقويم ورفض الظلم والاستبداد وعدم الشرعية هكذا تأثر الضمير الاجتماعي وهكذا توجه الفكر السياسي التاريخي على مدى القرون .

لقد جاء رد الاعرابي على دعوة عمر لتقويم اعوجاجه ممعناً في الصراحة والحسم . ولم ينكره احد من المصلين وهم من هم من الصحابة والتابعين . ولم يتطلب الأمر ان يأخذ ذلك الاعرابي زمناً للتفكير والتحليل والتدبير حتى يخرج بفتواه والتي اصبحت في الواقع فتوى عصره ، وجزءا صميمياً من الفكر السياسي لتلك الحقبة ان لم يكن في واقع الأمر فعلى الأقل من الناحية النظرية . ولا شك ان الثورات التي شهدتها الديار الاسلامية منذ خلافة عثمان وحتى استتباب الأمر لبني امية هي في احد جوانبها تعبير اجتماعي سياسي عن مقولة الاعرابي(١) .

ثار الناس على عثمان لأسباب مختلفة ، كانت وفي رأي البعض حركة نحو الاصلاح او ضد ما اخذوه على عثمان(٢) ، وثار علي على اغتصاب معاوية للخلافة الى غير ذلك مما هو معروف . واستمر الأمر بين مد وجزر خلال القرنين الأول والثاني .

فإذا وصلنا الى زمن الخليفة المستظهر بالله في القرن الخامس الهجري (القرن الحادي عشر الميلادي) نجد ان الأمة لم تعد هي الأمة . والفتنة اساساً ضاربة اطنابها في كل مكان والظلم واقع على العامة والخاصة والسلطان ليس فقط مستبداً وانما ليس بسلطان . . .

---

(١) نحن لا نغفل بطبيعة الحال ان جواب ذلك الاعرابي لم يكن جواب المفكر والفيلسوف والمجتهد الاسلامي الذي يمكن ان يحسب رأيه على مفكري الاسلام ومجتهديهم كما هو الأمر مع الغزالي او احمد بن حنبل . وقد يكون طبيعياً لو ان مفكراً قد طرح عليه نفس السؤال او واجه نفس الوقوف ، زمن عمر بن الخطاب ربما لتردد بأن ينطق بما نطق به الاعرابي . وربما قال تلك المقولة التي ذهبت اثراً تحفظه الأجيال . ولكن الحقيقة ان اقرار عمر لموقف الاعرابي وعدم استنكار اركان حكم عمر لذلك الموقف قد حول ذلك الموقف العفوي الى موقف اسلامي فكراً وفتوى من الطراز الأول بل ومبدأ سياسياً فيما يحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم . . . او هكذا يحاول البعض من المفكرين والمؤرخين ان يصوروها ويودون المواطن العربي المسلم ان يقبلها هكذا .

(٢) ابن قتيبة ، الامامة والسياسة ، مطبعة القاهرة ؛ القاهرة ، الجزء الأول ص ٢٦ ـ ٣٠ .

لم يكن الخليفة ظالماً فقط بل كان لا يصلح اساساً للخلافة . يبايعه الناس بالاكراه وينصبه القواد والجند(١) . بل انه ومنذ العصر العباسي الثاني أي القرن الرابع الهجري بالكاد ان نجد خليفة تنطبق عليه شروط الخلافة او الامامة التي اعتبرت بمثابة الحد الأدنى من الشروط برأي اكثر المفكرين المسلمين اعتدالاً : ونعني بهذه الشروط العلم والعدالة والكفاية وسلامة الحواس والاعضاء(٢) .

اما العلم (بالمفهوم الكلاسيكي الاسلامي للعلم) فقد كان ابعد ما يكون عن خلفاء تلك العصور . ناهيك عن العدالة . **وهل يستطيع ان يكون عادلاً من كان لا يملك من امره شيئاً ؟ وهل يستطيع ان يقيم العدالة بين المسلمين من يسيطر عليه خادمه او طاهيه او جاريته او نديمه او قائد جنده او غلامه او ما شئت من اشخاص** ، وناهيك عن الكفاية ومتطلباتها لمن يحكم باسم الله وباسم نبيه . وتبقى سلامة الحواس والاعضاء فيما يؤثر على سلامة العقل ، وذلك كان موضع شك اذا اخذنا تفاصيل حياتهم بعين الاعتبار بما فيها من انغماس في الملذات الحسية مبالغ فيه . **أهذا وضع يخشى عليه من الانقسام ؟ أهذا ما يراد ان تمنع عنه الفتنة ؟ وما هي الفتنة ان لم تكن عين ما كان انذاك ؟ وما هو الانقسام ان لم يكن ما كان انذاك ؟** ، لم يكن الغزالي مثلاً غافلاً عن احوال عصره . (وازمته النفسية والفكرية والروحية مؤشر على عدم غفلته بطريقة او بأخرى) ولم يكن غير مبصر لما يجري حوله . ولم يكن يضع خليفة عصره في مقام عمر بن الخطاب ، ولكنه ورغم كل تبرير وعذر وتنظير ممكن كان يمثل بفكره التاريخ السياسي لحقبته . . . بل ويصدر فكره من بين ثنايا وتضاعيف ذلك التاريخ . وما كان يصدر عنه في الحقيقة سياسة وليس ديناً وان كان صبغ تلك السياسة بالطابع الديني . وتلك هي الاشكالية الاساسية . ان كامل معطيات تلك الحقبة التاريخية بعلاقاتها الجدلية قد فعلت فعلها في تليين الفكر وتدجين الموقف الثوري **الاصلاحي او التمردي او العصياني الذي عبر عنه اعرابي عمر بن الخطاب !! وفعلت فعلها في تحوير ذلك الفكر وتلطيف ذلك الموقف ليتحول الى فكر معايشة وموقف مسالمة . فكر يضع تفسير الآية القرآنية الكريمة (ليس الآية نفسها) بشكل لا يصطدم المفسر فيه مع السلطان ويضعه بالشكل الذي يحافظ فيه على وجود هذا السلطان باسم المحافظة على وجود الأمة التي كادت ان لا تكون موجودة بالمفهوم السياسي والحضاري في ذلك العصر والى قرون عديدة تلتها**(٣) .

---

(١) جلال الدين السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، مكتبة الشرق الجديد ، بغداد ، ١٩٨٣ ص ٤٢٦ وما بعدها .

(٢) ابن خلدون ، المقدمة ، ص ١٥٢ .

(٣) لسنا ندعي كما مر سابقاً ان احد المفكرين المسلمين لم يفتِ بعكس ما افتى به الغزالي ورفاقه في هذا الشأن ، ولا =

الاشكالية التاريخية هنا ان التحليل السياسي وما ترتب عليه من مواقف سياسية اجتماعية محضة لتلك الحقبة حين اعطيت صبغة شبه دينية على يد بعض الفقهاء والمفكرين الدينيين خرجت في الظاهر عن كونها سياسية ، تخص فقط تلك الحقبة . وبالتالي فهي غير ملزمة للامة . خرجت من كونها سياسة لتصبح موقفاً عقائدياً تقريباً يلزم الأمة ويحرمها من اهم آلية في آليات التقدم ألا وهو التغيير السياسي كلما دعت الضرورة وكلما نضجت المرحلة .

وتمر ثمانية قرون اخرى ويقفل باب الاجتهاد والعالم العربي ينتقل من حال الى حال ، ومن سيء الى اسوأ بغض النظر عن الانتصارات السياسية التي حققها العثمانيون في بداياتهم الأولى او في عصر خلفائهم الأول . لأن كثيراً من انتصارات العثمانيين العسكرية ومعالم انجازاتهم الحضارية كان من وقودها الناس ، والناس في الأرض العربية على وجه الخصوص .

المعلم الخامس : الانقياد والخضوع

ينحدر الحكم العثماني الى ما انحدر اليه الحكم العباسي ، ويصبح هذا الحكم بهيكله السياسي الذي كان شبيهاً في اشكاليته التاريخية والحضارية بالهيكل السياسي للحكم العباسي يصبح على وشك الانهيار . ومع ذلك لا يعدم من يروّج له من المفكرين والعلماء والطامحين الى سدة الحكم في غفلة من الناس . فانصرف البعض منهم الى اخراج فكر يتفق مع غايات السلطان ودأبوا على ترويج مقولات تحافظ للسلطان على قوته وسطوته وتفرده . كما فعل على سبيل المثال الشيخ أبو الهدى الصيادي (١٨٤٩ - ١٩٠٩) والذي لم يقف عند فتوى الغزالي وغيره من المفكرين والفقهاء السابقين بعدم جواز الثورة على السلطان الظالم ، بل انه دعا المسلمين الى طاعة السلطان سواء كان عادلاً او جائراً ، لا تجوز الثورة عليه لعزله حتى ولو خالف الشريعة[١] .

وبالرغم من ان الصيادي لم يبتدع من عنده كل هذا الفكر السياسي وانما وجدت جذور وأصول هذه المواقف جميعها لدى عدد كبير من المفكرين الذين اشرنا الى بعضهم فيما

= ندعي ان موقف اعرابي عمر بن الخطاب كان موقف القوة الاصلاحية السياسية المبرمجة بالمفهوم الحديث ، ولكن الغرض هنا هو تبيان دور التاريخ والواقع التاريخي في التأثير على الفكر وعلى المفكرين بالرغم من ان المبادىء الأساسية والمسائل الجوهرية لم تتغير . بل ربما (وذلك في معظم الأحوال التي يكون التغيير فيها نحو الأسوأ) اصبحت تتطلب من وجهة نظر مثالية ووطنية تتطلب فكراً اكثر ثورية وموقفاً أعمق انقلابية . ان الغزالي ورفاقه بمعظم ما جاؤوا فيه قد اصبحت اعمالهم جزءاً من المعالم الرئيسية لتاريخ الفكر الاسلامي .

(١) ابو الهدى الصيادي ، داعي الرشاد لسبيل الاتحاد والانقياد ص ٨ - ١٢ .

سبق إلا ان دعوته كانت اكثر تطرفاً واشد تنازلاً فيما يتعلق بحقوق المحكوم تجاه الحاكم . **فهو يدعو ليس فقط الى عدم الثورة التي كان يفترض بأنها اصبحت حقاً اسلامياً منذ زمن عمر ، ولا الى عدم الثورة التي فرضها التاريخ على الفكر السياسي المدّين في زمن الغزالي ، وانما يدعو المحكوم الى الطاعة والانقياد**[1] .

ويقول الصيادي للمحكوم « بأن اعظم واجب على المسلم في المشارق والمغارب القيام بنصرة الدين تحت رايات امير المؤمنين ، وترك القيل والقال » . وانه :

> **« من اجل الاجتهاد في تشييد اركان الملة الزهراء الحنيفية بالهمة السامية والنهضة الكافية (لا بد) من الانقياد الخالص والامتثال التام لامر السلطان . . .**
> **ولا يكون ذلك كله الا بالاتحاد والالتفاف حول السلطان وخضوع الرعية والموظفين والمأمورين لأوامره »**[2] .

وهكذا نجد ان الحقبة التاريخية التالية لحقبة الغزالي (دون ان يكون تقسيم الحقبات مرتبطاً بمفهوم محدد متفق عليه) **قد دجنت الفكر درجات اكثر ليصبح فكر خضوع وانقياد استناداً الى نفس المبادىء والأسس التي تطورت عبر تديين السياسة على مدى عدة قرون سبقت عهد ابي الهدى الصيادي وهي (أي اسس التدجين) الخوف من الفتنة وانقسام الأمة وكسر الشوكة وذهاب الربح وتبديد البيضة**[3] .

وفي كل مرة كان المفكر الذي اخضع اجتهاده الفكري ليوائم احداث التاريخ (اقتناعاً او انتهازية او رغباً او رهباً) يبرر فتواه بأن ذلك سيحافظ على وحدة الأمة بما يتفق مع المقصود في العقيدة[4] . وكان التاريخ بطبيعة الحال يبرهن العكس ، ويؤكد ان الأمة في تلك اللحظة كانت قد فقدت وحدتها ، وهي موغلة في سيرها الى الاسوأ .

---

(١) لسنا نغفل هنا وجود مفكرين ايضاً معاصرين لابي الهدى الصيادي كانوا على خلاف ما كان عليه . . كانوا اكثر تحرراً واكثر واقعية واقل ابتغاء لمرضاة السلطان كالافغاني والكواكبي والزهراوي وسواهم ، ولكن هذا لا ينفي دور فكر الصيادي ودعوته في تشكيل الفكر الاجتماعي السياسي والتأثير عليه ولا كون الدعوة الى الانقياد للسلطان تمثل استمراراً لانحدار تاريخي موغل في الطول .

(٢) التشديد ليس في الأصل .

(٣) ابو الهدى الصيادي ، المصدر السابق .

(٤) واضح ان هذا الاستناد هو من اجتهاد وانتاج المفكرين انفسهم وليس بالضرورة ما كان المقصود اصلاً في العقيدة . ان عمر وصحابته لم يخشوا الفتنة اذا لزم الأمر للتصحيح والتقويم . . .

٤ ـ ٥ عود على بدء

لعل الاشارات الموجزة التي تقدم ذكرها تلقي الضوء وتساهم في الاجابة على : لماذا كان الفكر التاريخي او التفكير السياسي التاريخي الذي اطلع به العديد من مفكري الأمة فكراً موغلاً في التشاؤمية .

كان فكراً تشاؤمياً من حيث مفهوم التاريخ ومستقبله من جهة وكان فكراً مربكاً ومحبطاً للعقل المتأثر به من جهة اخرى .

اما من حيث انه مربك ومحير ومحبط فذلك لأنه كان يمثل دعوة غير مباشرة الى انكار دور العقل والعلم والقيم والاخلاق والفكر والفلسفة في القدرة على تقييم الموقف التاريخي والحكم له او عليه ، وهو دعوة غير مباشرة الى تجاهل الواقع الاجتماعي السياسي والاقتصادي المعاش والملموس والمحسوس من قبل الجماهير . انه فكر :

> **يقول لركاب سفينة تغرق بسبب فساد وفشل ربانها وخطل طاقمها : لا تحاولوا تغيير الربان او الطاقم لئلا تغرق السفينة . . وهكذا يتسرب الشك والحيرة الى عقول الركاب حول ضرورة التغيير والحاحيته وصحة توقيته وصدق تاريخيته لئلا تغرق السفينة . وبذاك . . . تغرق . . . ويغرقون .**

اضافة الى ذلك فإنه يدعو الى احباط الاستنتاج العقلي ويدفعُ الناس الى الوهم الذي لا يستند الى قواعد حقيقية . ذلك الوهم المتمثل في ان الالتفاف حول الهيكل الخرب النخر الذي يسير بهم الى الهاوية هذا الالتفاف والانقياد والطاعة هو الحل السحري والمعجزة الخارقة التي سوف تعيد للامبراطورية المتهالكة امجادها وتنفث في بنيان الدولة المتداعي بلسم الشفاء ودماء الشباب . بل ان هذا الفكر هو في بعض جوانبه انكار للسببية . لأنه يرفض الربط بين الانحدار والانهيار والايلولة نحو الزوال من جهة وبين فساد الحكم وطغيانه واستبداده من جهة اخرى[1] ، كما انه يرفض الربط بين التغيير المتعمد المعجل الذي يمارسه الانسان من خلال الشرعية والمؤسسية والرفض او حتى الثورة وبين امكانية الاصلاح ووقف الانحدار والانهيار[2] .

---

(١) هذه الظاهرة التي استرعت اهتمام ابن خلدون فيما بعد وكانت من ابرز مقولاته : الظلم مؤذن بزوال العمران . . واهم ما في الأمر ان ابن خلدون وصل الى كثير من استنتاجاته من دراسته لأحوال الامارات والممالك والخلافات الاسلامية .
انظر ابن خلدون ، المقدمة .

(٢) في حقيقة الأمر نلاحظ ان انكار السببية هو واحد من المعالم الرئيسية في الفلسفة والفكر السياسي للغزالي على سبيل =

ان المبررات والاعذار والعلل المختلفة التي يمكن ايرادها في اي ظرف تاريخي معين لتبرير ذلك الظرف والدفاع عنه والتخوف من غيره والخشية على المستقبل فيه لهي كثيرة وعديدة ، وهي وان كانت ترتدي رداءات فلسفية او فكرية او اخلاقية او دينية او اجتماعية او اقتصادية إلا انها في جوهرها هي مواقف ايديولوجية تستند الى المصلحة الاقتصادية السياسية السائدة .

ومن جهة اخرى فإن التعلل بأن الزمن كفيل باصلاح الخطأ وان تقويم الاعوجاج كما يمكن ان يتم بالسيف ، الذي اراده ذلك الاعرابي وكما رأى عمر رأيه ، يمكن ان يتم كذلك بالنصح والارشاد او بالنصح والانقياد كما كان يدعو ابو الهدى الصيادي ، وان يكون هذا النصح وهذا الانقياد بوسيلة لطيفة ومليحة تنشد جمع شتات الاذهان لمعاونة السلطان والاخوان وكل ما عدا ذلك مرفوض ؛ ان هذا التعلل يجب ان لا يؤخذ بشكل جدي وان لا يقبل قبولاً حسناً ، صحيح ان الزمن يغير كل شيء او بعبارة ادق صحيح ان الانسان يغير كل شيء على مرور الازمان ؛ ولكن القيمة الحقيقية لصنع التاريخ وبالتالي واحدة من اشكالياته الجوهرية هي الى اي مدى يمكن ان يصار الى صنعه وفق الرؤية العقلية الثاقبة المتميزة القادرة على الحكم والترجيح والقادرة على رؤية المستقبل الأفضل من خلال التغيير المتعمد المبرمج المدروس وفي الوقت المطلوب ؟ .

ان نظرية : « الزمن كفيل باصلاح ما فسد » هي نظرية توفيقية تحاول ان تشتري الحاضر بأي ثمن حتى ولو كان هذا الثمن هو المستقبل ، ان الرهان في التاريخ هو في احد جوانبه رهان على الزمن . . . متى ؟ متى يتم الاصلاح ؟؟ ومتى يتم التغيير ؟؟ وماذا يكون قد حدث حتى يتم هذا التغيير ؟؟ ومن قال ان التغيير البطيء الاعتيادي هو دائماً الى الأفضل ؟؟؟ .

وقد اثبت تاريخ العباسيين على سبيل المثال ان المئة سنة التي تلت الغزالي ، رغم دعوته وجهوده ، لم تصلح الخلافة العباسية ، ولم يتحول السلطان الظالم بدورها الى سلطان عادل . وان المئة سنة التالية لم تسفر عن اي تحسن وهكذا فإن مئتي سنة قد تلت تلك التوقعات ولم ينصلح السلطان ولم يعدل بل وسقطت الخلافة[1] . . .

= المثال ، اذ انه ينفي الربط والاقتران بين ما يراه الناس سبباً وبين ما يعتقدونه مسبباً (وهذا امعان في قضية الارباك التي اشرنا اليها اعلاه) .

انظر ابو حامد الغزالي ، تهافت الفلاسفة ص ٥٦

انظر كذلك ابن رشد تهافت التهافت ص ١٢٣ حيث يقول ان « الغاء الاسباب هو الغاء للعقل » .

(١) غني عن التنويه اننا لا نبسط اسباب سقوط الخلافة العباسية والعثمانية فيما بعد . ولا ندعي ان دعوة الغزالي =

ومن هنا فإن الاصلاح وتقويم الاعوجاج يصبح ضرورة تاريخية ، وهذا هو المبرر الاخلاقي الحقيقي للثورة والتي لا يتحقق انتصارها إلا على جسر من الضحايا وهو ما لم تشهده الخلافتين العباسية والعثمانية إلا على فترات متقطعة ومن خلال جماعات لم تجد التفاعل الفكري الاجتماعي المناسب .

فإذا انتقلنا الى الجانب الآخر من هذا الفكر ونعني به النظرة التشاؤمية للتاريخ نجد انه بدعوته الى تجميد التغيير والتخوف من الفتنة يفترض مقدماً ان المستقبل الذي يشارك في صنعه الانسان صناعة مباشرة مبرمجة معجلة هو مستقبل مظلم يدعو الى الرهبة والخوف (بغض النظر عن المبررات الاخلاقية) ، ويدعو الى التريث . فكر يخشى احداث تغير جذري في الحاضر لئلا يكون المستقبل اكثر سوءاً منه . فهو رغم التدهور الذي عرفه القرن الخامس والسادس الهجري وما بعدها في الحكم العباسي ثم في الحكم العثماني يخشى الفتنة ويخشى الانقسام وبالتالي ينظر الى المستقبل الذي يصنعه الانسان نتيجة للحكم على موقف تاريخي معين ، بأنه قد اصبح منهاراً يتطلب التغيير ، ينظر اليه بمنظار تشاؤمي اسود . ويدعو الناس الى الهدوء والسكينة ، والنصح باللطف واللين والانقياد لصاحب الأمر .

صحيح ان هذا الموقف التشاؤمي من التاريخ ليس هو بالضبط تلك التشاؤمية التقليدية للتاريخ والتي ترى ان العالم بطبيعته يسير الى الأسوأ ، ويتقدم نحو الهاوية والانحدار . ولكن هذه التشاؤمية التي عبر عنها فكر المفكرين العديدين كالغزالي والصيادي وغيرهم هي تشاؤمية التطبيق التاريخي . وهي تشاؤمية الفعل . تشاؤمية الثقة بالانسان . والتي تصب في النهاية في النظرية التشاؤمية التقليدية . والواقع ان كل فكر او فلسفة احباطية او ارباكية معطلة لدور العقل ومصغّرة من قدرة الانسان على الحكم على الموقف التاريخي المعين هو فكر تشاؤمي . . ويصب في مصب التشاؤمية التاريخية ، حتى وان لم يقصد ذلك . حتى ولو كان يلبس طيلساناً من التفاؤلية الظاهرية .

هذه التفاؤلية الظاهرية تستحق العناية والتمحيص ، لأنها تفاؤلية خادعة . تفاؤلية لا تقوم على اساس ان الانسان قادر على صنع المستقبل الأفضل اذا هو احكم استخدام امكاناته بكاملها ، ولا تقوم على أساس من الدعوة الى تجميع القوى واطلاقها منظمة متحدة متكتلة لتغيير الظلم وازالته ، وبالتالي بناء غد اكثر اشراقاً . . كلا . . انها تفاؤلية

= ورفاقه قد عجلت ذلك السقوط او ان دعوة الصيادي قد اطالت في عمر بني عثمان . كان كلا الانهيارين في بغداد والاستانة نتيجة لتفاعل القوى الاقتصادية السياسية الاجتماعية المحلية والدولية ، بمعنى اخر كانا انهيارين حضاريين لم يستطع الحكم في اي منها ان يولد ميكانيكيات التصحيح اللازمة للبقاء بغض النظر عن ما اذا كان بامكانها تاريخياً فعل ذلك ام لا .

الرضى بالحاضر ومباركته ومسايرته والتعايش معه والدعوة اللينة اللطيفة لاصلاحه . . وتفاؤلية ان « ليس بالامكان ابدع مما كان » . وبذاك فقط ؛ بالملاينة والمسايرة والمعايشة ، وباللين يكون المستقبل في رأيها افضل واكثر اشراقاً . والواقع انها تخفي تخوفاً كبيراً من المستقبل وتخشى دائماً ان يحدث . ولذا فهي تحاول ابعاده باللطف والدعوة الحسنة والتي غالباً ما تفشل لأنها بطبيعة الحال مخالفة لقوانين الطبيعة والقوانين الاجتماعية الأقتصادية وفي مقدمتها قانون الصراع . وبطبيعة الحال ايضاً فإن السلطان والبطانة المحيطة به كانوا اكثر الناس قبولاً لهذه الدعوة ، واعجاباً بهذا الفكر وتشجيعاً له واغداقاً للنعم والأموال على مبدعيه .

وذلك طبيعي جداً ومتوقع في الوقت نفسه . لأنهم يعيشون عصرهم الذهبي في تلك اللحظة التاريخية التي تستدعي التغيير . كذلك كان امر الخليفة العباسي حين داهم التتار بغداد وكان امر ملوك الطوائف حين داهمهم الاسبان . وكذلك كانت زوجة لويس السادس عشر حين انفجر ثوار الباستيل يطالبون بالخبز . . فخرجت من شرفة قصرها تدعوهم لأكل الحلوى . . . وسيبقى الأمر كذلك الى امد بعيد(١)

---

(١) غني عن التأكيد هنا اننا لا نفترض بأن كل اصلاح او تغيير يتطلب العنف والثورة والفتنة والصراع والسيف والانقسام والاقتتال فذلك آخر ما نفكر به . بل على العكس من ذلك تماماً اننا نفترض وندعو ان المؤسسة السياسية التي يتوفر فيها ومن داخلها ورغبتها ووعيها وعقلها ميكانيكيات التصحيح والتقويم بحيث تكون قادرة على التهيؤ للمستقبل من داخلها ومواجهته بقدراتها الذاتية المنفتحة على التاريخ وعلى الزمن كل هذه المؤسسة هي التي تكون ابعد ما يمكن عن الحاجة الى تقويم الاعوجاج بسيف الاعرابي ، وان ما دعا المفكرين في العهود الاسلامية السابقة الى الحديث عن الفتنة والخروج على السلطان الظالم المستبد او عدم الخروج عليه هو فشل الدولة العربية الاسلامية في حل معضلة الحكم والامامة والولاية بالاسلوب الذي يضمن وجود ميكانيكيات التصحيح ويرسي مبدأ التعاقد بين الحاكم والمحكوم بحيث يصبح الشعب في حل من تعاقده عند اخلال السلطان بمتطلبات التعاقد المتصلة وهذا ما ادى الى الانهيارات ليس فقط السياسية وانما الانهيارات الحضارية الكبيرة التي شهدتها .

الفصل الخامس
العودة الى التاريخ

٥ ـ ١ اضواء على الجانب المظلم
٥ ـ ٢ تقادم التاريخ
٥ ـ ٣ قوة الاشياء
٥ ـ ٤ حول الاصالة

٥ ـ ١ اضواء على الجانب المظلم

ان العودة الى التاريخ العربي قديمه ووسيطه وحديثه بشكل خاطف وانتقائي ـ كما فعلنا في الصفحات السابقة ـ قد تكون موضع نقد ومصدراً لعدم الرضا ومجالاً لنفي الموضوعية عن التحليل بسبب ما قد يبدو من تعسّف في الانتقاء . كذلك فإن ابراز الجزء المظلم من ذلك التاريخ الطويل والتركيز على الفقرات البائسة واليائسة منه ، والتأكيد على الجوانب السلبية في سلسلة من حقبات طويلة ومتنوعة ومتعاقبة والاستشهاد بآراء عدد من المفكرين الذين يؤكدون ذلك ، كل ذلك قد يساء فهمه . لأن الأمر يبدو وكأنه محاولة للتشهير بالتاريخ العربي او لبث روح اليأس والاحباط ، في حين ان المقصود هو عكس ذلك بالضبط . ونعني ان ما نرمي اليه هو فهم الجانب المظلم والتبصر به بهدف الاستفادة من دروسه وعبره . كذلك فإن الاشارة الى بعض الفلاسفة الذين يحظون باهتمام ومكانة خاصتين في التراث الفكري الاسلامي قد تقرأ وكأنها انتقاص لمكانة هؤلاء او محاولة لتحميلهم مسؤولية الفشل التاريخي لحقبة من الحقب المظلمة في التاريخ العربي الوسيط والحديث . كذلك قد تبدو الاشارة غير متوازنة ، من حيث انها لم تتعرض للجانب المضيء من التاريخ العربي الاسلامي ، ولم تتناول الابداعات الحضارية الرائعة التي تمخض عنها هذا التاريخ . وبالتالي فإن الجانب المظلم قد يؤدي لأن يفقد القارىء تعاطفه مع تاريخ عريق كالتاريخ العربي ويفقد تعاطفه مع حضارة ابدعها ذلك التاريخ . ان واقع الأمر غير ذلك تماماً . فمن حيث المبدأ اولاً نحن لم نقصد التأريخ للحقبات الحضارية العربية ولا للعهود السياسية العربية الاسلامية ، وانما حاولنا ان نقتطف ما نعتقد انه يخدم هدف الدراسة دون افتعال او اخفاء للحقيقة حتى ولو كانت مؤلمة او غير مألوفة . ومن حيث المبدأ ثانياً فإن الجزء المضيء من التاريخ العربي الاسلامي قد تعرض له الباحثون من شتّى

الامصار وعلى مدى القرون المختلفة من عرب ومسلمين ومستشرقين وطلاب علم . تعرضوا له بالتحليل والتحقيق والتدوين والدراسة وعلى مستويات مختلفة من الجدية والعمق والموضوعية وبالتالي يمكن الرجوع الى تلك الدراسات والكتب لمن اراد ان يرى الوجه الآخر للعملة . وثالثاً ان تلك الحقبة المضيئة من التاريخ العربي هي الأكثر حفظاً وتداولاً وقراءة وإعادة واستظهاراً وحتى تمثيلاً على شاشة السينما والتلفزيون وعلى صفحات الجرائد والمجلات ووسائط الاعلام الأخرى التي افرزها العصر الحديث . وهي الجزء الوحيد الذي تكاد تعرف تفاصيله بكل دقة . رغم ان الحقبة المضيئة هي الحقبة الأقصر ، ولا تتعدى اربعة او خمسة قرون في اقصاها من اصل اربعة عشر قرناً . وهي ايضاً الحقبة الاقدم والأقل تأثيراً على ما يبدو في النفسية والعقلية العربية المعاصرة من جانب معين ، والأعمق تأثيراً من جانب آخر .

فمن الجانب الأول نجد ان استيعاب سر ذلك التوهج الحضاري العربي واكتشاف كنهه في محاولة لا لتقليده ومحاكاته وانما للتعرف على القوى الفاعلة فيه في حينه وما يمكن ان يناظرها (مع الفارق الزمني والحضاري العام والخاص) في الوقت الحاضر ؛ هذا الاستيعاب لم يقيّض له النجاح في كثير من الأحيان . ولقد عزي هذا التوهج وبشكل تبسيطي في كثير من الأحيان الى عوامل دينية او قومية ذات طابع عام ، واضيفت اليه اسقاطات ذاتية وسياسية ودعاوية معاصرة ابعدت الجوهر وخلّفت بريقاً حضارياً زائغاً كصورة بعيدة وغير واضحة بتفاصيلها ودقائقها . ومن هنا كان التأثير الايجابي لذلك الوهج الحضاري في تحفيز العقل والنفس العربية المعاصرة اقل ما يمكن . لأنه كان ولا يزال يقع في دائرة الاعجاب والانبهار من جهة وفي دائرة شبه التقديس من جهة أخرى بسبب تداخل التاريخ في العقيدة ذاتها نظراً للملابسات السياسية والدينية التي رافقت او كونت الحقبات التاريخية الأولى والوسيطة للوطن العربي . او بعبارة اخرى نتيجة لتديين السياسة والتاريخ . وكان هذا التداخل والالتباس قوياً ومعقداً للدرجة التي اصبح فيها نقد التاريخ العربي هو في رأي الكثيرين نقداً للدين الأمر الذي يجعل من موضوعية البحث والتحليل مسألة شائكة وتتطلب قدراً عظيماً من الجرأة والصبر والقدرة على المجابهة[1]

ومن الجانب الثاني وبسبب من عوامل الفشل والاحباط السياسي والفكري المعاصر (من بين اسباب اخرى كثيرة) كان الاقبال على الماضي اقبالاً شديداً يصل الى درجة

---

(١) انظر على سبيل المثال ملاحظات قسطنطين زريق **نحن والتاريخ** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، طبعة ثانية ، ١٩٦٣ م ص ٣٠ وما بعدها .

الانغماس والخضوع الكلي له ، مما ترك اثراً بالغ العمق في النفسية المعاصرة من حيث الانبهار والانغماس في الماضي والانسحار به بل والذوبان فيه الى درجة ان الحاضر بل والمستقبل لا يكاد يُرى إلا من خلال الماضي .

وبسبب تداخل التاريخ بالدين وتداخل السياسة بالعقيدة وتداخل الفكر والحضارة بالفلسفة والفكر الاسلامي فقد اصبح الانغماس بالماضي والانحصار به جزء مباشر او غير مباشر من التديّن المعاصر ، والعكس صحيح . . ويمكن ملاحظة ذلك في قطاعات كثيرة من النشاط العام في الوطن العربي :

١ ـ مناهج التاريخ الرسمية في المدارس .

٢ ـ استغراق الادباء والكتّاب والمؤلفين والمفكرين في معالجة المواضيع التاريخية القديمة الساحرة ، والتي يكاد ينحصر معظمها في فترة التاريخ المضيئة بشكل مبالغ فيه سواء من حيث الكم او من حيث التنوع .

٣ ـ اعادة كتابة السير الذاتية للشخصيات العربية الاسلامية باسقاطات معاصرة واهمال كامل للواقعية الاقتصادية الاجتماعية آنذاك .

٤ ـ اعادة تمثيل الاحداث التاريخية افلاماً للسينما والتلفزيون والاذاعة .

٥ ـ اضافة الى ما يملأ الصحف والمجلات والجرائد (١) . . .

وهكذا كان لتلك الحقبة المضيئة من التاريخ العربي تأثيرها في تعميق الانبهار بتلك الحقبة والوقوف عندها .

ومهما يكن من امر ، فإنه يمكن القول بأن هناك بعضاً من الملاحظات التي لا يثور حولها خلاف كبير والتي يتفق العدد الأكبر من الدارسين على صحتها . ونوردها هنا على النحو التالي :

أ ـ ان التركيز على الجانب المضيء من التاريخ قد ولد في كثير من الاحيان فكرة خاطئة عن

---

(١) وقد تبدو الاشارة الى الافلام السينمائية والتلفزيونية والاذاعة والجرائد وغير ذلك من وسائط الاعلام قد تبدو الاشارة وكأنها بعيدة عن الجدية العلمية التي تمثلها الكتب والدراسات . الاشكالية الكبرى في هذا المجال ان تأثير هذه الوسائط في تشكيل العقلية والنفسية الاجتماعية اخذة في التعاظم والازدياد بشكل ضخم للغاية لا يمكن اهماله وتجاهله بل وبشكل أخذ يفوق ما ينتج عن الكتابات الجادة التي ينتجها الباحثون والمؤلفون في كتبهم .

تسلسل التاريخ العربي وعن مكوناته الحقيقية واعطى شعوراً زائفاً بالتفوق المحصور في فترة وجيزة لم تزد عن اربعة او خمسة قرون من مجموع اربعة عشر قرناً هي دائماً موضوع الدراسة والبحث .

ب ـ ان تأثير الجانب المظلم من التاريخ العربي على العقل والفكر والنفسية العربية لم تتح الفرصة لدراسته وتحليله وتتبع خيوطه لأنه في كثير من الأحيان كان موضوع تجاهل او اغفال . ان الدوافع النفسية والسياسية والتراثية وراء هذا التجاهل واضحة . وكان هذا الجزء من التاريخ غالباً ما يُقفز عنه قفزاً . فما يكاد يصل التاريخ الى عهد المتوكل حتى نجد صفحات التاريخ قد اخذت في التحرك بسرعة هائلة لا تعبّر ابداً عن الثقل التاريخي لتلك القرون المتتالية من حكم الترك والفرس والمغامرين والمماليك والعثمانيين وملوك الطوائف في اسبانيا وغيرهم .

ج ـ ان اغفال الجزء « غير المحبب » من التاريخ العربي وعدم التعرف على مضاعفاته ربما يفسر بشكل او بآخر تلك « المفاجأة المستمرة » او « الصدمة التاريخية المتواصلة » او « خيبة الأمل التاريخية » اذا شئت والتي يفاجأ بها الانسان العربي حين يرى واقعه غير المرضي أو واقعه الاليم وتخلفه وتبعيته ، ويقارن ذلك بتاريخه الماضي والذي لا يعرف عنه إلا العصر الذهبي ولا يعرف عنه سوى امبراطورية تمتد من نهر جيحون الى شاطىء الأطلسي .

انها صدمة الابتسار . . ومفاجأة الاغفال . . . اغفال التاريخ . . .

٥ ـ ٢ تقــادم التــاريخ

ان ملاحظاتنا السابقة والتي ادخلناها تحت باب الملاحظات « المتفق عليها » تطرح سؤالين هامين ، احدهما سؤال عام يخص جميع الشعوب ، وثانيهما سؤال حول خصوصية الوطن العربي والثقافة العربية .

السؤال الأول : ما مدى ذاكرة التاريخ بالنسبة للمجتمع ؟ والى اي مدى تظل الأحداث التاريخية الماضية بكل اطارها الثقافي والسياسي والفكري تلعب دورها في تشكيل العقلية والنفسية المعاصرة ؟ وما هو المدى الزمني الذي يباح لنا الرجوع به خلفاً حتى نصل الى الجذور الحية للواقع ؟؟ او بعبارة مبسطة متى يتقادم التاريخ ويصبح بائداً غير ذي موضوع ؟ ويصبح البحث فيه لا يعدو بحثاً علمياً أكاديمياً خالياً من الدلالات الاجتماعية

التي تتصل بالحاضر او المستقبل بصلة او بأخرى ؟؟[1] .

السؤال الثاني : اذا كان موضوع بحثنا هو صناعة المستقبل والتاريخ المستقبل فما مبرر هذا الانزلاق الشنيع (من الكاتب) الى الخلف والرجوع بالقارىء الى الوراء اربعة عشر قرناً حتى يستطيع الحديث عن قرن واحد الى الامام ؟ أليست نوعاً من السخرية والمفارقة ، اننا لا نستطيع ان نتكلم عن المستقبل إلا اذا تحركنا في ساحة الماضي ، والماضي البعيد ؟ هل مثل هذا الرجوع والاقتباس والاشارة الى مواقف السابقين له مبرراته الموضوعية اللازمة فعلاً لرؤية المستقبل ؟ ام انها مجرد اسقاطات وشطحات تاريخية واغراق في التراث والتراثية واظهار للمعرفة والعلم بالتاريخ ؟؟؟

في رأينا ان الاجابة على السؤال الثاني اولاً سوف تساعد على الاجابة على السؤال الأول بشكل افضل واشمل .

قد يكون الانسان العربي واحداً من اكثر الناس في العالم تعلقاً في الماضي . تعلقاً بماضيه بكل ما فيه أو بأغلب ما فيه . وقد يكون الانسان العربي من الناس القلائل في العالم الذي يؤكد معتزاً او ممتزاً ، راضياً او ناكراً ، ان كثيراً من ممارساته وافكاره وعاداته اليومية بل واقواله هي جزء من تراث « تليد » يعود الى اكثر من اربعة عشر قرناً[2] .

ان المهم في الموضوع هو ليس مجرد التعلق بالتاريخ والتشبث بالماضي وانما الأهم من ذلك هو نوعية هذا التعلق والاهتمام لأن العلاقة مع الماضي هي مسألة انسانية عامة .

والتعلق العربي بالتاريخ هو تعلق ممارسة ومعايشة في كثير من الجوانب وليس تعلق اعجاب رومانسي محض ، او تعلق اسطوري خيالي وان تلك هذه الاسطورية وتلك الرومانسية ليست بغائبة ، انه تعلق في :

* التراث
* الثقـــافة
* اللغـــة

---

(١) نستعمل كلمة تقادم هنا بمعنى Obselecance أي الحالة التي يصبح فيها الشيء موضوع التقادم وقد تضاءلت اهميته ووزنه الى الدرجة التي يمكن اهماله كلية لأنه غير ذي تأثير بسبب حلول قوى ومواضيع ومعطيات جديدة اكثر فاعلية وسيادة .

(٢) ان التعلق بالماضي مسألة انسانية عامة ولكن الشعوب تختلف في كيفية التعلق وبأي نفسية وعقلية تتعلق بالماضي . فالانسان العربي لا يزال على سبيل المثال يردد المثل الذي نطق به اعرابي ما يوماً في مكان ما قبل الف وخمسمئة سنة فيقول لك : مكره أخاك لا بطل ، متعمداً الابقاء على الخطأ النحوي . . لأنها رويت هكذا .

* الديـــــن
* القيــــم
* الاخــــــلاق
* الفكـــــر
* الايديولوجيا
* السياســــة
* الأدب

جميع هذه العناصر التاريخانية متأثرة الى حد كبير بممارسات الماضي بل وفي جزء كبير منها لا تزال هي هي لم تتغير الا قليلاً ولم تتبدل ولم تتطور إلا النزر اليسير، وما يقصد بالماضي هنا هو كونها منسوبة الى الماضي او مستقاة عنه او مستوحاة منه بغض النظر عن مدى صحة نسبتها الى الماضي ووقوعها تاريخياً في تلك الحقبة وبغض النظر عن مدى ضرورة تغييرها[1] .

ونحن لا نريد في هذا المقام ان نتعرض لجدوى التعلق بهذه العناصر او اهميتها بالنسبة للمسيرة الحضارية المعاصرة او الى اي مدى يجب تحديث التعامل مع هذه العناصر، فتلك على اهميتها المطلقة والحيوية ومصيريتها مسألة اخرى، ولكن ما يبدو لنا بأنه يستحق الاهتمام هو النتيجة، او الخلاصة التاريخية لهذا الموقف . وفي هذا يمكن القول :

« انه بالدرجة التي يكون التعلق اعمق بهذه العناصر بصورتها الماضوية السلفية يكون تأثير التاريخ الماضي اقوى، وتكون الذاكرة التاريخية للشعب ضاربة جذورها في الماضي السحيق .

« وبالتالي فإن فكر الأمة ورؤيتها وموقفها التاريخي سيكون متأثراً اعمق الأثر بما يقوله الماضي . . . وهنا تكمن خطورة ما في التاريخ العربي . . خطورته سلباً وخطورته ايجاباً . . يعتمد ذلك على ما يؤخذ من التاريخ وكيف يؤخذ !

وبعبارة أخرى فإن العقلية الاجتماعية تعمل من خلال المعلومات التي تُغذى بها ذاكرة المجتمع الى حد كبير كما هو الحال في الحاسوب (الكمبيوتر) . وبقدر ما تكون ذاكرة

---

(١) ان هذا التمييز هو ضروري حقاً . . لأن اجزاء كثيرة من التراث العربي الاسلامي تنسب الى الماضي مع وجود شكوك كبيرة في صحتها . ومع ذلك فهي لم تحذف ولم تهمل ولا تزال تعتبر جزءاً اساسياً ومهماً بشكل او بآخر .

المجتمع مخزونة وملآنة بالمعلومات والذكريات التاريخية الماضوية بقدر ما تُغطّي استطاعة هذه الذاكرة وتعجز بالتالي عن استقبال المعلومات والأفكار التي يمليها الحاضر عليها ؛ لأنه ببساطة ليس لها مكان ، وهذا ما يفسر الى حد كبير الظاهرة التي نلحظها في كثير من الأقطار العربية ولدى الفئة المثقفة والمتعلمة بشكل خاص ، ونعني بها ظاهرة قشرية العلم والمعلومات المعاصرة ، حيث يتحول التعلم والثقافة الى قشور سطحية جداً ، انها لا تستطيع التغلغل في اعماق الذهن الفردي او الاجتماعي لأن ذاكرة الفرد والمجتمع تملؤها مواد اخرى من نوع اخر ، وتمت الى عصر آخر(١) ، بعبارة اخرى :

« ان الحاسوب العربي لا زال يعمل اساساً بمعلومات الماضي . وبـذا فإن الاشكالية الحقيقية في هذا الصدد هي : ان احداث التاريخ الماضي والمعالجات التاريخية السابقة للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية اخذت تشكل جزءا وتقليداً من التناول التاريخي المعاصر للاحداث . وبالتالي اخذت تعكس العلاقات التاريخية والسلوكيات الماضوية على العلاقات والسلوكيات المعاصرة ، واخذ رد الفعل الاجتماعي للاحداث يتأثر بالتراكمات التاريخية للموقف الاجتماعي على مدى العصور .

قد تبدو هذه الاشكالية اشكالية زائفة . لأنها توحي بنوع من التوارث التاريخي في المجتمعات . ولكنها في جوهرها وفي التطبيق ليس كذلك ، اضافة الى ذلك هناك مجموعة من المعطيات الموضوعية ذات الوجود التاريخي المستمر والتي من شأنها ان تعطي للتاريخ القدرة على نقل خصائص متواصلة للمجتمع ، وسوف نشير فقط الى واحد من اهم هذه المعطيات ، ونعني به البيئة الطبيعية الجغرافية ، والتي تفرض نمطاً معيناً من السلوك الفردي . وبالتالي السلوك الاجتماعي ، سواء في المسائل النفسية او العقلية ، ومن شأن هذه الانماط السلوكية ان تلعب دوراً كبيراً في ترتيب وتكوين العقل الفردي والاجتماعي . وبالتالي دوراً بارزاً في صناعة التاريخ وحل مشكلاته .

واهمية هذه الملاحظة هي ليس فقط انها تساعد على فهم التاريخ وما يمكن ان يستمر منه من خطوط توارثية وتراثية وانما من شأنها ان تربط بين التاريخ وبين العوامل الأخرى كالطبيعة والجغرافيا ، والتشكيل السكاني والتي من شأنها جميعها ان تلعب دورها في صناعة

(١) لقد كتب العديد من الكتّاب والمفكرين وعلماء التربية والاجتماع المعاصرين حول هذه المسألة مما يجعل الاستشهاد بأي منهم ليس امراً بذي بال ، وفي اطار اخر يقول زكي نجيب محمود : واجبا لقوم وما اكثرهم في عصرنا يجعلون من الثقافة كياناً قائماً برأسه كأنه ثوب او مظلة بحيث يستطيع من شاء ان يستعير الثوب او يعيره او يشتري المظلة او يبيعها دون ان يتأثر شيء في مجرى الحياة بذلك الاعارة والاستعارة .

التاريخ الماضي بشكل كبير ، وفي صناعة التاريخ المستقبل بشكل اقل او معادل .

وقد تثار تساؤلات عديدة حول هذا الاستنتاج ، لعل من اهمها السؤال التالي :

أين دور الواقع الاجتماعي الاقتصادي السياسي المعاصر في تشكيل العقل والفكر والثقافة ؟ وبالتالي التاريخ ؟ أليس الفكر والايديولوجية السائدة في أي زمن هي فكر وايديولوجية الطبقة الحاكمة والقوى الاقتصادية المسيطرة ؟

من حيث جوهر المسألة فإن هذا صحيح !!! اما من حيث خصوصية الوضع العربي فهو غير ذلك ، بمعنى انه لم يتحقق بعد في هذه الآونة اولاً بسبب خصوصية الوضع العربي ذاتها من جهة ، وثانياً بسبب خصوصية التقدم او على الأصح خصوصية حالة التخلف للدول النامية في ظل حالة تقدم بالغة السبق وبعيدة الشأو للدول الصناعية المتقدمة من جهة اخرى .

ان خصوصية الوضع العربي في هذا الشأن هو ان الوضع الاقتصادي السياسي اساساً هو ليس وبالدرجة الأولى من الابداع الذاتي للمنطقة العربية سواء كان هذا الابداع بمعنى الانتاج والتفوق . . او كان بمعنى حسم الصراع السياسي او الاقتصادي او العلمي او التكنولوجي ، الواقع العربي الظاهري لا يعبر عن الجوهر العربي بقدر ما يعبر عن حصيلة مزج غير متجانس للجوهر العربي مع التدفقات الواردة من الخارج بشتى صورها واشكالها[١] ، وبالتالي فإن الفكر والايديولوجيا لكي تكون معبرة ابداعاً وصدقاً عن الطبقة الحاكمة وعن السلطة وعن الواقع الاقتصادي الاجتماعي ، وبالتالي لكي يكون لها عمق ووزن تاريخي حقيقي يميزها عن الاحداث العابرة السريعة الزوال والتغير ، فلا بد من ان تكون الطبقة والسلطة والواقع تتسم جميعها بشيء من الاصالة المحلية ذاتها ، في غياب ذلك فإن الشروط الموضوعية لتحقيق المقولة الصادقة (بأن الفكر والايديولوجيا السائدة هي وليدة التركيب الاقتصادي السياسي كما تشكله الطبقة السائدة) تصبح الشروط الموضوعية غير متوفرة . . . وبالتالي لا تتحقق المقولة بسبب هلامية الطبقة ، وانعدام جذورها ، واذا استثنينا حالات خاصة تكاد تكون غير موجودة فإن أياً من الأقطار العربية لا يتمتع الانسان فيه بالفرصة الحقيقية والقدرة الذاتية على حل تناقضاته بصورة طبيعية وصادقة واصيلة[٢] ،

---

(١) بغض النظر عما تحتويه هذه التدفقات من اموال واجهزة وخبراء ومعدات وثقافة واساليب حكم .

(٢) ان المجتمع حين ينحدر في مزالق التقليد والاصطناع وانتهاز الفرص وبفقد ارتباطه الفردي والجماعي بمستقبله عن طريق صنعه يميل كثيراً الى اصطناع الحلول وتزييفها والتغطية على التناقضات بتناقضات اخرى .

التناقضات بين الفرد والمجتمع ، والتناقضات بين الفرد والسلطة ، والتناقضات بين الماضي والحاضر ، ان الحلول مصطنعة في اغلب الأحيان ، تفرض عليه فرضاً في كل لحظة وفي كل حين وتستورد له جاهزة ، ان حرية الاختيار والانتقال معدومة ودور المجتمع في تركيب الحلول غالباً ما يكون محبطاً ، ليس فقط ان الحرية معدومة وانما وقبل كل شيء ان سلطان الدولة يفرض ما يشاء بشتّى الوسائل واعم الوسائط ، بل اكثر من ذلك . . . ان السلطة في الكثير من البلدان العربية لا تتمتع ايضاً بالفرصة الحقيقية لحل تناقضاتها بامكاناتها الذاتية . . . وانما تلجأ السلطة الى الاستعانة بالخارج في كل مجال وفي كل ميدان ، وعند وقوع اية مشكلة ، ابتداء من الدفاع عن امن البلاد وحدودها ضد أي عدوان خارجي (فهي تستعين بطائرات ودبابات ورادارات الآخرين وجنودهم احياناً) وانتهاء بدفاعها عن بقائها وسيطرتها وجبروتها ضد اي تحرك داخلي من المواطنين سواء كان ذلك التحرك بالوسائل الديموقراطية المشروعة او بغيرها فهي تستعين ايضاً بأنظمة واجهزة الأمن الداخلي التي يبدعها الآخرون . . وغالباً ما تؤدي هذه الاستعانات الى تأجيل التناقضات وتغطيتها لا الى حلها . . . الفنون . . . الاداب . . . التكنولوجيا . . . الموسيقى . . . الاثاث . . . الملابس . . . الأحذية . . . كل شيء مستورد . . . العلم . . . الثقافة . . . وما شئت من مواد واجهزة وانظمة . . بل واذواق(1) .

بطبيعة الحال لا نأخذ هنا موقفاً متشنجاً من مسألة الاشياء المستوردة كما هو شائع في هذه الأيام ، بقدر ما نحاول تبيان دور هذه الحالة ، ونعني بها حالة اللاابداع ، واللااصالة والاستيراد المتواصل ، في خلق ظروف دائمة التغيير القلق وبعيدة عن التجذر ولا تتيح الفرصة لنمو وسيطرة حتى ايديولوجيا الطبقة الحاكمة . . . لأن هذه الطبقة ليست لها افكارها او ايديولوجيتها باستثناء التفكير والممارسة والتطلع الانتهازي الذي يسعى لرهن المستقبل لينفق قيمة الرهن في الحاضر . . . وفي مثل هذا الوضع ينتفي العمق التاريخي للايديولوجيا ويصبح الرجوع عنها وابطالها والارتداد الى مضادها سهلاً .

---

(1) يتناول محمد حسنين هيكل الحياة الداخلية للرئيس السابق انور السادات فيصف كيف ان السادات حين رأى طائرة الرئيس الامريكي نيكسون « بدأ على الفور يريد لنفسه واحدة مثلها » وكان ثمن الطائرة ١٢ مليون دولار ، ولأسباب مختلفة طلب السادات من السعودية ان تدفع له ثمن الطائرة ، ويبدو انه كان له ما اراد ، ثم يسترسل هيكل في الحديث عن القصور وعن السيارات وانظمة الاتصالات والأحذية . . . الخ ، ولم يقف الحد عند ذلك بل حتى الزّي العسكري والذي كان من المعتاد حتى في العهود الملكية السابقة ان يقوم باعداده « خياط الملك الخاص » . . . اصبح من الضروري ان يستورد . . ولذا فإن أحد اشهر المصممين الباريسيين وهو بيير كردان يقوم بتصميم زي خاص للسادات .

انظر محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، الطبعة الثالثة ص ١٩٠ وما بعدها .

المهم هنا ليس الحادثة التاريخية نفسها بمعنى ان يقوم السادات ويطلب الى الأخ بيير كردان تصميم معطف يتباهى فيه بالمناسبات الاستعراضية وانما الأهم من ذلك هي الدلالات الثقافية والنفسية والعقلية وانعكاساتها على الثقافة والفكر الاجتماعي العام[١] .

ومرة اخرى فإن الاسترسال في تفصيل هذه المسألة لا يضيف الشيء الكثير لأنها اصبحت من المظاهر الطاغية في المجتمع العربي ، وفي كل مكان وفي كل اتجاه وعلى كل مستوى ، ومن هنا وبسبب هذا التخلخل والخلل اصبح من الممكن « تاريخياً » ان يعيش المجتمع حياته المادية بأدوات ووسائل وانماط العصر ، وان يكون في ادواته ممعناً في المعاصرة ، لأنها ببساطة ليست من صنعه ولأن هناك امكانات شرائية متاحة نتيجة بيع الثروات الوطنية او متاحة نتيجة القروض والمساعدات التي تقدمها الدولة المتقدمة نفسها[٢] هذا في حين يكون فكرته وثقافته وعقليته هي عقلية الماضي وبكل ما يعني ذلك من انفصال وانفصام ، وتبعثر ولا واقعية في آن واحد ، في غياب العلاقة العضوية بين متطلبات الحياة وبين وسائلها المتاحة من جهة وبين دور المجتمع في تحديد هذه المتطلبات وتوصيفها ودوره في صنع الوسائل والانماط والأنظمة . . . في غياب ذلك . . تسقط الثقافة تاريخياً ويتساقط الفكر ايضاً تاريخياً ، ويكون بالامكان لفكر وثقافة المجتمع هذا ان يكون أي شيء وأي مزيج وأي تشكيلة ، لا يهم الزمن ولا يهم التجانس ولا تهم النظامية . . ولا تهم الطبقة ،

(١) لقد كان الخلفاء العثمانيون يعتمدون على طائفة من عملاء السلطان واتباعهم هم طائفة « الدعوجية » والذي كان السلطان العثماني يجري عليه المرتبات للدعاء له ، يجرون المجالس والمحافل في تعداد فضائله ومزاياه وفي سرد الأمثلة عن عدله وانصافه وجوده ورأفته ، ويبدو ان الأمر لم يتغير كثيراً ، اذ نجد العديد من اصحاب السلطان المعاصرين يتبعون نفس الاسلوب فيلجأون الى اجهزة ووسائط الاعلام الأجنبية لانشاء المقابلات الصحفية وتصوير الافلام الوثائقية والكتابة عن شخصياتهم الفذة من قبل كتّاب محترفين ، واصبح ظهور صورة الزعيم في مجلة اجنبية مدعاة لكل فخر واعتزاز علماً بأن الغالبية العظمى من هذا الاعلام الدعوي هو مقبوض ثمنه وبأسعار خيالية ، وهكذا حول السلطان العاصر طائفة الدعوجية العثمانية والتي كانت تبتكر اعمالها من ثقافتها الخاصة وثقافة الجمهور الى « دعوجية اجنبية » تدعو له بالانجليزية وتدعو له بالفرنسية وتدعو له حتى بالمانية وربما الاسبانية والصينية . . وبعد ذلك يترجم « الدعاء » الى العربية لتبثه وسائط الاعلام المحلية وكأنه دعاء من الخارج ينطلق من حناجر المعجبين الأجانب ومن اقلام الباحثين غير المحليين .

انظر : محمد جميل بيهم ، فلسفة الحكم العثماني ، بيروت ١٩٥٤ .

(٢) من الأمثلة الطريفة في هذا الاتجاه قيام المصانع في اليابان وتايوان وكوريا بترويج « الصناعات الدينية » في المنطقة العربية : سجادة صلاة عليها بوصلة تحدد مكان القبلة ، مسجل ترانزستور ياباني يعلن عن موعد الصلاة في كل وقت وينطلق الاذان اتوماتيكياً ، يضاف الى ذلك صناعة تمثيل المسلسلات الدينية ، بل اصبح الوعظ الديني في رمضان يتم من خلال التمثيل الذي يصور في اوروبا ، فيأتي ممثل ما كان بالامس على شاشة التلفزيون مجرماً ، فاسقاً ، فاجراً ، واذا به في رمضان شيخ ملتحي يمثل الوعظ والتقوى ، وتلك ممثلة قد عرفها المشاهدون في افلام الاغراء واذا هي في مسلسل رمضاني تضع الحجاب وتتمتم تمتمة الخاشعين .

ذلك لأن الضرورة الموضوعية للثقافة والفكر تكون قد سقطت ويتحول الفكر اذاك الى مهنة او صنعة او تسلية او سلعة .

هذا هو الاشكال التاريخي . .

اشكال تاريخي لأن الفكر والثقافة يكونان قد فقدا او اخذا يفقدان دورهما في صنع التاريخ المحلي ، حيث يصنع هذا التاريخ الآن بتأثير القوى الخارجية من سياسية واقتصادية وفكرية وثقافية عامة او تكنولوجية وعلمية والتي اخذت تسيطر تدريجياً على مفاصل الدولة ومراكز الحسم واتخاذ القرار في بنيان المجتمع ، لعل هذا يفسر الى حد بعيد هذا التبعثر والتشرذم والتشتت في الاتجاهات الثقافية والفكرية المعاصرة وفي الاتجاهات الايديولوجية التي تكتسح الوطن العربي ، لقد اوشكت الأمة ان تفقد ذلك « الخيط التاريخي » الذي يوحد رؤيتها للاشياء ويحدد مواقفها تجاه الاحداث . . . سواء كانت هذه الاحداث حرباً مدمرة كالحرب الايرانية العراقية ، او اجتياح اسرائيل للبنان او كانت احداثاً صغيرة مثل استيراد المواد الكيماوية . . ويستطيع المرء ان يدعي بأن هذا الخيط التاريخي الموحد للرؤية الوطنية وكذلك للرؤيا والتطلع القومي لا يكاد يضيع على مستوى الوطن العربي فقط بل يكاد يكون كذلك ايضاً على مستوى القطر الواحد . لأن وحدة الثقافة ووحدة الفكر في القطر الواحد اصبحت عرضة للتهشيم لأنها ليست اصيلة من صنع المجتمع الا في هامشياتها ، ولأنها لا تعبر عن المواقف الحياتية التي يعيشها أفراد المجتمع[1]، ولأن فئات المجتمع وشرائحه المختلفة (وليست طبقاته) قد اخذت تتاح لها انماط من الاستهلاك ومن القيم ومن الثقافة ومن العيش جد متفاوتة وتعتمد على ظروف سريعة في التغيير وغير مترابطة ، وانماط جد مختلفة وقادمة من كل مكان في العالم فإن المجتمع الواحد اخذ يعاني في جوانبه الفكرية والثقافية والايديولوجية من عملية التهشيم هذه والتي مؤداها النهائي قبول أي شيء وأي فكر وأي ثقافة ، والتعبير الأصح ليس قبولاً وانما تلقي ان موقف المجتمع العربي من الواقع قد ازيح جانباً واسقط من الحساب فتحولت الفلسفة والفكر الى نقل واصبحت الثقافة في جانب والواقع في جانب آخر او هي :

---

(١) قد يقال بأن مثل هذا التبعثر هو تنوع . . وهو خصب وهو مئة زهرة من ازهار ماوتسي تونغ ، وان ما ندعو اليه هو نوع من الحصر والتجميد والقولبة التي لا توجد إلا في الدول الديكتاتورية التوتاليتيرية ، والواقع ان هذا التبعثر يمكن ان يتحول الى تنوع لو ان الفرصة الزمنية الكافية في الاطار الاقتصادي الاجتماعي تعطي للمجتمع ليتمثل هذه الزهور المستوردة ويتفاعل معها لينبت فيها بعد زهوره المحلية ، اما الوضع الحالي فهو عملية احلال وطرد متواصلة .

ثقافة غربية وواقع غير مفهوم مجرد وعي صوري بلا مادة[1] .

في مثل هذا الجو وفي مثل هذه الظروف التي يمر بها الوطن العربي منذ فترات تجاوزت البضعة قرون ، ويمر بها الآن بشكل مكثف بسبب توافر القدرات الشرائية التي اتاحتها ثروة النفط وبسبب الموقع الجغرافي والاستراتيجي للمنطقة العربية ، وبسبب النفسية التي تميل الى التقليد[2] ، وبسبب تخلخل البنيان الثقافي والفكري والوطني وتقطع الخيوط القومية التاريخية للفكر والثقافة في مثل هذه الظروف يصبح دفع المجتمع الى اي اتجاه ثقافي وفكري ممكناً ، لأن المجتمع يكون قد فقد جذوره الفكرية والثقافية الأصيلة والمرتبطة بحياته اليومية وطموحاته المستقبلية وبالتالي تناثرت وتبددت تطلعاته المستقبلية ، بل وعلى وجه الدقة اخذت هذه التطلعات بالتضاؤل والتقزّم لتصبح تطلعات فردية . . شخصية . . وصغيرة لا تتعدى الثروة والمكانة الاجتماعية وتحقيق المكاسب او مواجهة اعباء الحياة بمفهومها المسالم البسيط كل ذلك كان نتيجة لتصدع القاعدة التاريخية التي يقوم عليها الفكر وا لثقافة والفلسفة اساساً ونعني بها قاعدة الضرورة ، والضرورة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يستند اليها المجتمع . وهذا في جوهره عملية اخراج محقق من التاريخ ليصبح المجتمع لا يقف على رصيف التاريخ متفرجاً في الاقتصاد ومتفرجاً في السياسة ومتفرجاً في العلم ومتفرجاً في التكنولوجيا فقط، بل يقف على هامش التاريخ متفرجاً في الثقافة والفكر وفي الفلسفة . . سواء كان يتفرج على تراث السلف . . ويقلب صفحاته ويستعيد في خياله امجاده . . او حتى يتفرج على تراث اوروبا المعاصر . . انها هامشية الموقف . . ليس لها دور في صناعة التاريخ . . وليس لها دور في التقدم . . بل على العكس من ذلك تماماً . . انها الموقف الهامشي والوقوف على ارصفة التاريخ مستفيداً من ما ينثره الآخرون ومتفرجاً على انجازاتهم ، ومبهوراً بأعمالهم هو واحد من المواقف المضادة للتقدم تماماً . . مضاد للتقدم لأنه يخسر الزمن كواحد من اهم المتغيرات في سيرورة التاريخ . . يخسره لأنه لا ينجز فيه شيئاً ذا قيمة[3] ومضاد للتقدم بسبب الخصوصية العربية تجاه القضايا الاساسية التي لم تحسم

---

(١) حسن حنفي ، موقفنا الحضاري ، المؤتمر الفلسفي العربي ، الجامعة الاردنية ، عمان ، الاردن ، ١٩٨٣ م . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

(٢) يقول احمد امين في هذا « وطابع العرب ميل الى البداوة . . ثم هم اسرع ما يكون قبولاً للتأقلم والتحضر فإذا تحضروا انغمسوا في النعيم ومالوا الى خصب العيش وتأنقوا في المآكل والمشرب . . . » .

احمد امين ، ظهر الاسلام ، المجلد الأول ، الجزء الأول . . الطبعة الثانية دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ص ٦٣ .

(٣) ان الاستهلاك والتلقي والانبهار والتفرج وتقليد الانماط الحياتية . . . الخ ليس من الانجاز في شيء وبالتالي في غياب العمل المنتج ذي الجذور الدائمة يكون الزمن قد تبدد .

تاريخياً والتي لا تزال في حالة تعليق على مدى القرون ، وكذلك بسبب الخصوصية العربية تجاه التاريخ وتداخل السياسة بالتاريخ ، والثقافة بالعقيدة ، الأمر الذي يجعل الانسان العربي في اغلب الأحوال على وشك السقوط او الانزلاق في بئر التاريخ . . . لا ليكتشف اعماق هذا البئر ويتعرف على خفاياه من منظور معاصر مطمئن الى المستقبل . . وانما ليقنع بالحياة في ذلك البئر بكل ما فيه ، ويدرك السلطان بالممارسة ان الأمة التي تقف على رصيف التاريخ وعلى حافة الماضي تكون مشدودة الى حيث تقف ، وبالتالي يمكن اسقاطها . . . وهذا ما مارسه السلاطين في الماضي . ولا يزال يمارس في اجزاء من الوطن العربي في الوقت الحاضر . ولعل حقبة النميري في السودان من الأمثلة الصارخة على ذلك[1] ، الأشكال الذي تمثله هذه الحقبة وما فيها من سياسات هو انها لكي تغطي افلاس ادارتها وتبتز مشاعر المواطنين تلبس سلطان السودان بلباس الدين واعلن اصراره لغايات سياسية على تطبيق العقوبات والحدود الاسلامية . . وهكذا كان . وكما كان الأمر في الماضي حين تصبح المظاهر السياسية ذات طابع ديني . . تصبح المعارضة السياسية معارضة للدين . . وتصبح المعارضة الاجتماعية معارضة للدين . . وهو امر يعلم السلطان ان احداً لا يجرؤ عليه لأنه سلاح بيد السلطان نفسه ، وان احداً في الوقت نفسه وبطبيعة الحال لا يرغب فيه .

القضية هي ليست باقامة حد قطع اليد على السارق وفيما يجب ان يطبق هذا الحد او ان يستعاض عنه « اجتهاداً » بعقوبة اخرى كما تفعل بعض الدول الاسلامية وكما يرى بعض المجتهدين . . او حتى ربما كما يتوقع ان يرى رهط من المجتهدين المجددين . . القضية ان القرار بالرجوع الى هذه المسائل كان قراراً سلطانياً محضاً . . منفرداً . . دون استشارة الأمة ودون اخذ رأيها . . ودون مشاركتها في القرار . . . ومهما تكن مبررات هذه المظاهر من وجهة نظر دينية بحتة (نحن لسنا بصددها) الّا ان اهتمامنا هو في اسلوب القرار وفي اهدافه وفي شرعيته ، ذلك ان السلطان الذي يأخذ قراره منفرداً باتجاه ما . . لا يلبث أن يأتي بعده من يعكس الاتجاه . . في أي وقت شاء . . فهو انذاك صاحب السلطان ، وفي كلتا الحالتين سيجد هذا من يؤيده وذلك من يصفق له وثالث من يبرر قراره . . وهذه واحدة من الاشكاليات التاريخية الهائلة في التاريخ العربي . . . الاشكالية هي :

« كيف تمنع الأمة السلطان من استغلال المظاهر الدينية لاغراضه السياسية وغاياته الذاتية فقط ؟؟ ولتثبيت حكمه . . وتحويل معارضة سياسته الى

---

(١) نقول حقبة النميري لأنه استمر في حكم السودان مدة زادت عن خمسة عشر عاماً كانت كافية لعمل الشيء الكثير الكثير ايضاً .

معارضة للدين ؟؟ وكيف يمكن ان يكون هناك تفكير اجتماعي موحد للاتجاه الصحيح للحكم وللسلطة وما هي اولويات الاتجاه الصحيح »[1] .

وفي غياب حل مناسب لهذه الاشكالية ، وفي غياب مواجهة صريحة لهذه القضية من المفكرين والمثقفين والسياسيين ، ومن رجال الدين ايضاً ، وسيبقى الباب مفتوحاً على مصراعيه لكل صاحب ادعاء او لكل صاحب مصلحة او لكل صاحب هوى ومزاج ابتداء من الافشين الذي كان يكاد لا يخفى مجوسيته وتقديسه للنار وهو على رأس جند خليفة المسلمين وامير المؤمنين وانتهاء بأي حاكم معاصر يهرع الى اقامة حد السرقة قبل ان يحل مشكلة الفقر ومشكلة الجوع[2] . . . ويهرع الى القاء الخمور في مياه النهر قبل ان يفتي مسلم واحد بشرعية ولايته . . ثم يطلب البيعة . . ويبايع ، أي استخفاف بعقل الأمة وتاريخها اكثر من هذا . . . ان اغفال سلم الاولويات والتمسك بالمظاهر الدينية دون الجوهر ودون اعطاء الفرصة للمفكرين المجددين ، دينيين او غير ذلك ان يجتهدوا ويشاركوا . . هو ليس عودة الى الدين . . وليس عودة الى الاصالة في الايمان . . وانما هو رجوع تاريخي . . والقاء للأمة في بئر التاريخ بقرار فردي . . . واعاقة للتقدم . . . بل وموقف مضاد له . . ليس لأن الحدود في ذاتها هي ضد التقدم او تحول دونه . . فتلك قضية اخرى ، ولكن لأنها استعملت ستاراً لاخفاء كل الاخفاقات السياسية والاقتصادية والفكرية التي يقوم عليها أي تقدم حقيقي . . . وبطبيعة الحال فإن ممارسة نظام النميري لم تكن هي الوحيدة ولا هي الاستثناء[3] .

---

(١) من نافل القول ان التساؤل عن الاتجاه الصحيح ينطبق على كافة الاتجاهات سواء كانت ذات طابع ديني او سواه . . والمهم هنا . . ان لا تتخذ القضايا الثانوية كائناً ما كانت الايديولوجية التي تعبر عنها ستاراً للغايات السياسية ودخاناً لحجب القضايا الأساسية ، وبالتالي اضاعة لجهد الأمة وامالها واحباطاً لمحاولتها . . وبالتالي اجهاضاً لجزء من تاريخها واهدار لحركتها نحو التقدم .

(٢) لاحظ ان عمر بن الخطاب رفض اقامة حد السرقة على المحتاج والجائع .

(٣) تقول محمد حسنين هيكل :

كان السادات كل يوم على شاشات التلفزيون يتمتم بشفتيه دعاء ، ويركع على ركبتيه صلاة ، ويسبل جفونه ورعاً وتبتلاً . . . بتوجيه من الرئيس ان الشريعة الاسلامية سوف تكون اساساً لكل تشريع ، ثم صدرت التعليمات الى رئيس محكمة الاستئناف بأن يرأس لجنة تعيد مراجعة كل القوانين ، وتعدل منها ما تشاء بحيث تتاطبق مع الشريعة الاسلامية ، وقيل في غمرة الحماسة ان هذه التشريعات سوف تنطبق على كل من في مصر ـ مسلمين وغير مسلمين ـ اجانب ومصريين . وكان بين التشريعات المقترحة في اروقة اللجان المختصة باعادة تعديل القوانين قانون عن احكام الردة وبمقتضى ما تناثر من معلومات هنا وهناك عن هذا القانون ، فقد قيل ان من يخرج عن الدين سوف يعطى اولاً فرصة للتوبة والعودة ، فإذا لم يتب ويعد فإنه يعدم شنقاً ، ثم انه يكفي وجود شاهدين عليه لتأكيد ادانته ثم انه كان هناك كلام ايضاً عن قانون يعد لقطع يد السارق ، وجلد شاربي الخمر ، =

اما عن جهود السلطان لتوظيف الدين لخدمة اغراضه السياسية من خلال التنظير الديني فيقول هيكل :

« وعلى أي حال فإن جهود النظام لاعطاء نفسه صبغة دينية كان يعوقها ان النظام بنفسه هو الذي اضعف قوة وسلطة شيوخ الأزهر الشريف فلقد تكرر استخدام عدد من مشايخ الأزهر في اغراض سياسية ضيقة ، وربما كان اخر شيخ عظيم للأزهر هو الشيخ محمود شلتوت ومع الأسف فإن بعض من خلفوه راحوا بناء على ضغط من السلطة يصدرون الفتاوي في تأييد اتفاقيات كامب ديفيد بما تؤدي اليه من صلح منفرد مع اسرائيل ، ويسوقون الحجج « الشرعية » على ان ذلك يتفق مع تعاليم الاسلام[1] .

الاشكالية الاساسية هنا :

« الى متى سيبقى السلطان نميرياً كان ام سواه قادراً على لبس ثوب الخداع بشتّى اساليبه وانوعه . . وقادراً على ارتداء طيلسان الدين مصلحة ورياء ونفاقاً . . يلبس هذا الثوب متى شاء ويخلع ذلك الطيلسان متى يشاء . . يفرض حدود الدين وحدود التدين ولاغراض سياسية بحتة . . تهدف الى تثبيت السلطان واعطائه حصانة ليس هو اهل لها ولا تنبغي له . . هذا دون ان تستفيد الأمة من تجربتها التاريخية الطويلة مع السلطان ومع الخداع . .

= وكان ذلك مفهوماً ، لكن المشكلة ان ذلك كان جانباً واحداً من الشريعة . . فلم يتحدث هؤلاء الذين تحدثوا عن معنى الحرية في الاسلام ولا عن معنى مسؤولية الحاكم فيه ولا عن معنى التكافل الاجتماعي في مبادئه ، ولا عن المساواة بين البشر تحت سلطانه ، كان كلامهم كله عن تقنين الحدود ، ولم يكن هناك كلام عن تقنين المبادىء الأعظم في الاسلام ، وهي مبادىء العدل والحرية والمساواة .

(١) ويشير هيكل الى المظاهر الدينية التي كان يصطنعها السادات لزيادة نفوذه السياسي وسيطرته على مقاليد الأمور خلف هذا الستار فيقول :

كانت نتائج محاولة النظام لاستغلال الدين في خدمة اهدافه ظاهرة للعيان ، فقد جرت تقوية محطة القرآن الكريم التي بدأت عملها في عصر « عبد الناصر » ولكن موادها الآن تحولت في اغلبها من خدمة اهداف التقدم الاجتماعي الى خدمة مطالب طاعة اولي الأمر ، كان الناس في تشوق الى اقتراب اكثر من حقائق دينهم ومن روحه . . واستخدم هذا التشوق لأهداف سياسية ضيقة ، واصبح الاذان يقطع برامج الاذاعة والتلفزيون حين يجيء موعده ، وكان التناقض في بعض الأحيان مروعاً فقد اصبحت معظم برامج التلفزيون مسلسلات امريكية وافلام اثارة ومسرحيات هابطة ، وفجأة وسط هذا كله ينبعث صوت المؤذن منادياً المؤمنين الى الصلاة .

وخرج السادات بنفسه الى الساحة ، لم يكتف بلقب « الرئيس المؤمن » ولكنه الآن بدأ يظهر كل اسبوع في صلاة الجمعة يؤدي الصلاة امام عدسات التلفزيون ويتمتم بشفتيه آيات من القرآن ويسبل عينيه فرط تقوى وخشوع وهو يعرف ان الاضواء والعدسات كلها مسلطة عليه .

والادعاء الديني السياسي[1] . . . والى متى سيجد من يؤيده وينظر له يفلسف له . . باسم العلم تارة وباسم الفكر تارة اخرى . . والى متى، سيبقى السلطان يبقى كل فكر وكل فلسفة لا تروق له حتى قبل ظهورها الى الملأ وقبل اعلانها على الناس ؟؟ يحاكمها باسم « الاخلاق »[2] تارة وباسم الدين تارة اخرى ويستعمل كل سلاح ضد كل فكر . . وكل مفكر . . وهل يمكن ان يكون هناك « تقدم » من نوع ما في ظل مثل هذه الاستمرارية التاريخية . . وكيف تستطيع الأمة ان ترى مستقبلها او حتى ترسمه اذا كان السلطان في كل لحظة قادراً على اسقاطها في بئر التاريخ من جديد ؟؟ ومن يرى المستقبل ؟ ومن يرسمه في هذه الحالة . . . وهل يمكن ان يكون المستقبل مشرقاً وان تكون النظرة التاريخية تفاؤلية ؟؟

ان وضع هذه الاشكالية على هذه الصورة تبررها الخصوصية العربية التاريخية . . هذه الخصوصية التي تميزت باستمرار استعمال الأساليب نفسها ونجاحها في اعطاء الحاكم ما يريد . . دون ان تكون الأمة قادرة على تطوير وسائل حسم تاريخي لهذا الأمر ، ودون ان تكتشف او تطور مناعة سلوكية واخلاقية وفكرية ومنطقية وعلمية وفلسفية وسياسية بل ودينية ضد هذه الأساليب . .

٥ ـ ٣ قوة الاشياء

ان الشعور بوطأة السلطة وجبروتها وكتمها الانفاس إلا بمقدار قد شغل العديد من الكتّاب والمفكرين والفنانين العرب في شتى بقاع الوطن العربي وعلى امتداد الاقطار العربية[3] ويكاد الانتاج الادبي العربي المعاصر ان يتركز في جانبه السياسي والوطني على

---

(١) ان الاشارة بل والتركيز هنا على الخداع باسم الدين والنفاق باسم التدين يعود لسبب رئيسي وهو ان هذا الخداع هو اوسع الأبواب وانجح الحيل وابرع الوسائل التي استخدمها السلطان ويصدقها الانسان العادي وينقسم بشأنها الرأي بين مؤيد ومصدق وغير مصدق . . . ومدافع عن السلطان . . ومتشكك به . . . واخر متفائل . . . وثالث متشائم . . . وبذلك تنشأ تيارات خصومة جديدة في داخل المجتمع يكون السلطان عليها متفرجاً ومنها مستفيداً . . .

وتختفي القضايا الأكثر الحاحاً والأشد خطورة . . . ويصبح مظهر التدين وصدق السلطان هو الشغل الشاغل للامة . . .

(٢) انظر قانون العيب الذي ابتدعه السادات لمحاربة خصومه السياسيين وكيف فلسف هذا القانون زوراً وبهتاناً ليجعله قانوناً اخلاقياً مزيفاً يرمي الى اتهام الخصوم السياسيين بأخلاقهم ووطنيتهم .

(٣) يعبر نزار قباني عن هذا الموقف بصورة مؤثرة ومأساوية لا يمكن تجاهلها في التعبير عن واقع اجتماعي تاريخي فيقول :

قضية الحرية وقضية السلطة . . بشكل يجعل الوطن العربي من اكثر بقاع العالم ان لم يكن اكثرها على الاطلاق ، بكاء على الحرية ، وشكوى من جبروت السلطان وسطوته التي تكاد لا تقف عند حد[1] .

= لا تفكر ابداً . . فالضوء احمر
لا تكلم احداً . . فالضوء احمر
لا تجادل في نصوص الفقه
او في النحو . . او في الصرف . .
او في الشعر . . او في النثر . .
ان العقل ملعون ، ومكروه ، ومنكر . .
لا تفكر بعصافير الوطن . . وبأشجار
وانهار ، واخبار الوطن
لا تفكر بالذين اغتصبوا شمس الوطن
ان سيف القمع يأتيك صباحاً
في عناوين الجريدة . . وتفاصيل القصيدة وبقايا قهوتك
لا تنم بين ذراعي زوجتك
ان زوارك عند الفجر ، موجودون
تحت الكنبة
لا تطالع كتباً في النقد او في الفلسفة
ان زوارك عند الفجر مزروعون
مثل السوس في كل رفوف المكتبة
ابق من رجليك مشنوقاً الى يوم القيامة
ابق من صوتك مشنوقاً الى يوم القيامة
ابق في البرميل . . حتى لا ترى
وجه هذه الأمة المغتصبة . .
انت لو حاولت ان تذهب للسلطان
او زوجته . . او صهره
او كلبه المسؤول عن امن البلاد .
والذي يأكل اسماكاً ، وتفاحاً
واطفالاً . .
كما يأكل من لحم العباد . . .
لوجدت الضوء احمر . . .

(١) سعاد الصباح ، الجواهري ، عبد المعطي حجازي ، . . اقرأ بدر شاكر السياب ، حيدر محمود ، مهرجانات الشعر العربي . . اقرأ الصحف اليومية . . اقرأ مهرجانات الأدباء العرب . . الأعمدة الاسبوعية . . اسمع حديث الناس . . انظر رسوم الكاريكاتير . . . الخ .

وبطبيعة الحال فإن التاريخ لا يدرس ولا يبرهن عليه فقط من خلال قصيدة لشاعر او مقالة لكاتب او لوحة لفنان . . . غير ان الشاعر والكاتب والفنان يصبح جزءاً من التاريخ او بعضاً منه اذا كان يعبر عن ضمير الأمة وعن صوتها المكبوت . . . وعن قهرها التاريخي . . . الم يُفْتِ الشهرزوري بأن الفلسفة أس السفه والانحلال ؟؟ ألم يدع السلطان قبل عدة قرون الى دفع شر الفلاسفة عن المسلمين ؟؟ وكذلك فعل غيره وغيره من منظري الفكر السلطوي على مدى القرون .

ومن هنا فإن مجرد استمرار الاشارة على مدى القرون الى موقف السلطان من الفكر وموقفه من الفلسفة لهو دليل على ظاهرة تاريخية في المنطقة العربية لا نستطيع ان نتجاهلها او نقفز فوقها . . . ألم يحاكم السلطان وقبل اكثر من نصف قرن وفي عام ١٩٢٦ م على وجه التحديد ، الكاتب طه حسين على كتابه « في الأدب الجاهلي » وتم سحب الكتب من الاسواق حينئذ . . ؟؟

اما اليوم فإن السلطة طورت اساليب جديدة في التحكّم بالرأي والكلمة قبل وصولها الى الناس . . . ونعني بذلك رقابة المطبوعات والمصنفات الفنية حيث لا تسمح السلطة لأي رأي أو فكر شعراً كان او نثراً ، فلسفة كان او سياسة ، ديناً كان او علماً ، ان يظهر للناس مطبوعاً او مكتوباً إلا اذا وافقت السلطة عليه . . . اما اذا لم توافق . . فإن الكتاب لا يظهر والأغنية لا تسمع ويبقى الرأي رهين المحبسين . . « كما يقول المعري » محبس صاحبه ومحبس السلطة ، لقد كفى السلطان نفسه مؤونة المحاكمة . . فلا حاجة من ثم لمناقشة كتاب او محاكمته او منعه من التداول او سجن صاحبه ، كما كان الحال قبل نصف قرن . . . فهو قد سجن الفكر قبل ظهوره الى الناس . .

واما ما يطبع من الكتب خارج « سلطنة السلطة » ودون موافقتها المسبقة وفي سلطنة مجاورة والتي لسبب او لآخر لم تمنع سلطاتها ذلك الكتاب بالذات . . . فإن القانون يمنع دخول الكتاب والفكر . . . ويصادره عند الحدود او الموانىء البحرية والجوية . . وبذلك تنام السلطة قريرة العين ، فلا فكر محلي ينمو ويتعاظم ويتداول سوى فكر السلطة كائناً ما كان فكرها . . ولا فكر قادم من خارج الحدود .

لقد اصبح الضوء الأحمر طاغياً فعلاً في كل مكان وفي كل زمان وبشكل متفاقم للغاية ، جعلت زكي نجيب محمود يصرخ مع غيره من الصارخين :

اننا الآن اقل حرية في عرض افكارنا مما كنا عليه قبل قرن من الزمن[1] .

(١) لاحظ ان ابا الهدى الصيادي في زمن السلطان العثماني وقبل قرن من الزمان تماماً كان يدعو الرعية الى الطاعة =

ويبدو ان هذه الاستمرارية في الضوء الأحمر قد تركت اثرها العميق في الوعي العربي . . فأصبحت هي القاعدة وما سواها الاستثناء ، بالدرجة التي اخذت مطالبات الانسان العربي في الحرية والديموقراطية تقل تدريجياً ، او اصبح بالفعل القهر من جهة والاغراء من جهة اخرى متنازلاً عن كثير من المطالب الأساسية في الحرية والديموقراطية الأمر الذي اعطى السلطة فرصة اكبر .

يعبر فؤاد زكريا عن هذه « الكارثة التاريخية » في معرض تعليقه على الانتخابات المصرية الأخيرة التي تمت في شهر حزيران ١٩٨٤ م بقوله :

« ان الحقيقة المريرة هي ان مطالب المصريين والعرب بوجه عام من الديمقراطية تقل عاماً بعد عام ، فتراكم القمع وازدياد التسلط جعل الاجيال الجديدة تنسى عناصر اساسية كثيرة من الديموقراطية وتكتفي منها بالقليل ويظل مفهوم الديموقراطية عندها يتراجع وينكمش كلما اتى حاكم يسلبها مزيداً من عناصرها[١] وفي مثل هذا الجو العقلي يكون من الطبيعي اذا ما حدث ابسط قدر من التخفيف للقيود ـ ربما ـ لأسباب تكتيكية بحتة ـ ان يهلل الناس ويتصوروا ان ابواب الديموقراطية قد فتحت على مصراعيها ويمضي الوقت يفقد الناس الاحساس بوجود مقومات اساسية للديموقراطية ، ويكتفون بتكوين نظرة نسبية عنها : فما دام الحاكم (أ) يعطي بعض الحريات بالقياس الى الحاكم (ب) اذن فهو ديموقراطي ، وأي خيط رمادي في الصورة الحالكة السواد ينظر اليه كما لو كان بياضاً ناصعاً »[٢] .

ويتابع فؤاد زكريا الحديث عن الجانب الاجتماعي فيقول :

« ومن ناحية اخرى فإن التعارض المزيف بين الديموقراطية السياسية والديموقراطية الاجتماعية ، قد اسهم بدوره في طمس العقول وتشويه المفاهيم ، فقد تربت اجيال كاملة على المبدأ القائل بأن الديموقراطية السياسية ، كحرية التعبير والحق في تكوين الاحزاب والتمسك بالدستور

= والانقياد الى السلطان . . اما اليوم فإن السلطان قد تجاوز هذه المرحلة واخذ الأمر بيده او سيفه مباشرة ، وبكل الوسائل العصرية المكنة ، بل اصبح بامكانه تصنيع الفكر وتصنيع الثقافة التي يريد .

(١) التشديد ليس في الأصل .

(٢) فؤاد زكريا ، **الانتخابات ومستقبل الوطنية المصرية** ، جريدة الرأي الاردنية ١٦/٦/١٩٨٤ م عمان / الاردن .

واجراء انتخابات نزيهة ، كل هذه « شكليات » مقتبسة من بلاد الغرب الرأسمالي بل ان البعض قد يصفها بأنها لعبة مزيفة وعملية تضليل يقصد بها ابعاد الجماهير عن اهدافها الحقيقية ، اما الديموقراطية الحقيقية ، فهي الديموقراطية الاجتماعية ، أي تحقيق العدالة الاجتماعية وتذويب الفوارق بين الطبقات .

والذي حدث بالفعل هو ان اكثر الانظمة الاجتماعية تأكيداً لأسبقية الديمقراطية الاجتماعية لم يفلح في تحقيق عدالة اجتماعية بالمعنى الحقيقي للكلمة ، وكثيراً ما كان يستبدل طبقة جديدة بالطبقات المستغلة القديمة ، ومع ذلك فقد كانت الديموقراطية السياسية تغتال باسم هذه العدالة الاجتماعية وتحت رايتها ، والأهم من ذلك ان التعارض ذاته مزيف ، وان اي نظام قادر على تذويب الفوارق بين الطبقات ، وتحقيق قدر معقول من العدالة الاجتماعية ، لن يكون مضطراً الى انكار الديموقراطية السياسية ، ولا بد ان تثبت له التجربة ان الاثنين متكاملان وليسا متعارضين[1] .

وهنا تكمن الاشكالية الكارثية . . حين يتحول فعل السلطة على مدى السنين الى موقف للأمة[2] ، او حين ينجح فعل السلطة من قهر واستبداد وطغيان وتفرد واستئثار وابتذال للسلطة ينجح في جعل الأمة تنسى العناصر الاساسية في الديموقراطية والحرية . . . والمؤسسية والثقافة الوطنية وتكتفي منها بالقليل . . . وتظل مفاهيم هذه القيم تتراجع

(١) فؤاد زكريا ، المصدر السابق .

(٢) يشير جلال امين الى القاعدة الاقتصادية لهذا التحول فيقول :

اقترنت حقبة السبعينات ايضاً بسبب تدفق الثروة النفطية من ناحية وبسبب انفتاح الاقتصاد العربي بدرجة اكبر من ناحية اخرى ومن اي وقت مضى ، على الاقتصاد العالمي ، بالارتفاع المفاجىء في معدل التضخم ، الأمر الذي ساعد بدوره على مزيد من الانصراف عن الشؤون العامة . فالتضخم يشركك رغم انفك في سباق ما كنت لتشترك فيه في ظروف اقتصادية اكثر استقراراً ، هو السباق بين مستوى دخلك النقدي ومستوى الاسعار ويعرضك لتهديد مستمر ان تفقد قدرتك على الاحتفاظ بمستوى معيشتك على ما كان عليه ، وان تفقد مركزك النسبي في السلم الاجتماعي ، والتضخم يخلق امامك ايضاً فرصا ، لم تكن متاحة من قبل ، للانتقال الى طبقة اعلى ، بشرط ان تقوم بأعمال ما كنت لتقبل القيام بها ، واقتناص فرص الربح المتاحة الآن من اعمال وصفقات لم يكن وجودها متصوراً من قبل ، هذه الفرص الجديدة المتاحة من التضحية بالانتهاء الى الوطن ، وقد تتولد في قطاع تسيطر عليه الدولة ، وهنا يتطلب اقتناصها التنازل عن معارضتك للسلطة ، وهي في جميع الأحوال تضعف الالتزام بالمواقف المبدئية وتلهي الناس عن الاشتغال بالسياسة ، وتحولهم الى الانهماك في تدبير احوالهم الخاصة .

جلال امين ، حول ازمة الديموقراطية في الوطن العربي ، مجلة المستقبلات العربية .

وتنكمش اكثر فأكثر كلما اتى حاكم يسلبها مزيداً من عناصرها . .

هنا . . . وهذه اجابة للتساؤل الأساسي . . . هنا يتحول التاريخ الماضي . . . تاريخ الحقبة المظلمة . . . الى جزء من نسيج الأمة ومن ضميرها . . ومن عقليتها . . وتستمر ذاكرة التاريخ في التأثير . . والتأثير المتواصل في تعميق اسباب الانحدار . . وتعميق اسباب السقوط . . .

ومن هنا

تصبح دراسة الحقبات المظلمة من التاريخ وخاصة اذا لم تكن حقبات عابرة ، تصبح مسألة بالغة الأهمية في تفسير التاريخ المعاصر . . وفي فهم احتمالات المستقبل وآفاقه والعناصر الاجتماعية والثقافية والفكرية المكونة له .

٥ ـ ٤ المتضـــــادات

قد يبدو هذا العرض للوهلة الأولى وكأنه تبسيط لاطروحة الموقف الفكري والثقافي للامة ، وقد يبدو وكأنه ينطلق من قاعدة طوباوية اخلاقية وغير واقعية تدعو الى تطوير موقف الأمة وفكرها وثقافتها من خلال ميكانيكيات شبه اخلاقية منفصلة عن الواقع الاقتصادي الاجتماعي السياسي ، وقد يتبادر الى الذهن :

« ان السلطة تنجح دائماً في ادعاءاتها الزائفة ليس لأن الأمة لا موقف لها وانما لأن هناك شرائح وفئات بل وطبقات اصيلة او طفيلية تستفيد اقتصادياً وسياسياً من هذا الخداع وتستثمره لحسابها وتجيره لصالحها . وبالتالي فهي بحكم مصالحها القائمة او الجديدة او المتجددة تسعى لهذا الخداع وتشارك به وتروّج له بشتّى الوسائل والطرق ، بل وتكون « سلطانية اكثر من السلطان نفسه » وبالتالي فما دام هذا الوضع قائماً فإن الانخداع سوف يستمر وسوف لن تكتسب الأمة المناعة التاريخية التي يشار اليها » .

لا شك ان هذه المقولة صحيحة في الجوهر وفي التجريد ولكنها ليست كافية دائماً بمفردها للانتهاء من الموضوع والاجابة على التساؤل الاساسي ، ذلك ان السلطان ، والشرائح ، والطبقات المستفيدة من سلطنته لا تتحرك في فراغ ولا تستثمر ما تستثمر من عدم ، انها تتحرك وتحاور وتناور وتنجح وتفشل وتتقدم وتتراجع في جسم الأمة وفي نسيجها وفي كيانها وفي صلب مصالحها وتطلعاتها ومن خلال ثقافتها وافكارها وتراثها . انها لا تصدر اوامر عليا وفرمانات سلطانية ولكنها تدخل الى جسم الأمة من جميع الابواب ، والفكر عامة والفكر التاريخي خاصة هو واحد من هذه الابواب . ان ما تمارسه السلطة من

أساليب باسم الدين تارة وباسم الاخلاق تارة اخرى او تحت اي اسم آخر لا يمكن ان يمر دون محاسبة ولا يمكن ان يمر هكذا بسهولة او يقبل على علاّته لو قامت به سلطة ما « في اوروبا او امريكا » ليس لأن الفئات المستفيدة من السلطان قد اختفت من الوجود ، ولكن بسبب اساسي وهو ان الأمة هناك قد حسمت العديد من المسائل الأساسية خلال مسيرتها وسيرورتها التاريخية ، فلم يعد الدين مثلاً وعلى اهميته البالغة مبرراً للانفراد بالسلطة تحت اي ظرف من الظروف ، ان ما تمر به الأمة العربية هو عملية تدجين متواصلة ، تدجين سياسي وتدجين ثقافي وتدجين ايديولوجي ، وتدجين اجتماعي في ظل تبعية اقتصادية متزايدة التعمق . . .

هذا التدجين بدأ منذ فترة طويلة ، وكان كل سلطان يساهم فيه بجزء وكل حاكم يضيف اليه جديداً وتستسلم الأمة تدريجياً ، ويستسلم الفكر والثقافة للسلطة رغباً فيها ورهباً منها الى الدرجة التي اصبحت السلطة نفسها هي التي تقرر الثقافة وتقرر الفكر وتقرر الكلمة ، هذا التدجين التاريخي السياسي الثقافي الذي نجح « تاريخ السلطنة » في تحقيقه وفي تعميق اثاره في الانسان العربي على مدى العصور حتى وصل الانسان العربي المعاصر هو واحد من الاشكاليات التاريخية الكارثية التي يواجهها المجتمع العربي برمته ، وهذه الاشكالية تشكل واحداً من اقوى عوامل النفي والتضاد لسيرورة التقدم .

فهي اشكالية كارثية

« لأنها نفي وتضاد لسيرورة التقدم ، ولأنها تكون الأعمق اثراً في تكوين المستقبل العربي الذي لن يستطيع ان يصنعه ويقولبه ويبدعه لشعب مدجن مقصوص الأظافر لا يستطيع ان يقول « لا » بذلك على وجه الخصوص ستكون الفرصة اوسع والمجال ارحب « للآخرين » لكي يصنعوا هذا المستقبل بدلاً من ان يصنعه ابناؤه » .

وفي المفارقات العجيبة والبالغة الخطورة في الوقت نفسه ان يكون النصف الثاني من القرن العشرين هو « حقبة التدجين المبرمج » او « التدجين المنظم » والمستخدم لاحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية[١] ، وهو في العديد من البلدان العربية « حقبة التدجين الدستورية » لأنه في غياب الشرعية يصبح كل شيء قانونياً ودستورياً بمجرد اصدار قانون به او الحاقه بالدستور ، والمفارقة ان تتقدم حقبة التدجين هذه وتتفاقم في عين الوقت الذي يتسع فيه التعليم وينتشر ويزداد الاحتكاك والاتصال مع المجتمعات المتقدمة .

ونحن الآن نشهد عمليتين متناقضتين متعارضتين في آن واحد :

الأولـى : ازدياد سيطرة المؤسسة الحاكمة وتسلطها وجبروتها واستعدادها لممارسة انواع الكبت والاضطهاد وبكافة الوسائل الاقتصـادية والاداريـة والتكنولـوجية الحـديثة المتاحة ، وهو ما لم يكن في السابق ابداً بهذه الكيفية ، وفي الوقت نفسه تستخـدم جميع الوسائل لالباس ذاتها من خلال وسائط الاعلام المتطورة طيلسان التسامح والديموقراطية والعصرانية والاستنارة .

الثـانيـة : ازدياد الاقبـال على التعلم والاطـلاع على منـاهل العلم والاحتكـاك بالفلسفات والافكار والانجازات التي تقوم بها الشعوب المتقدمة بكل ما لدا هذه الشعوب من حريات ، وانظمة وحوافز ومؤسسات وايديولوجيات والتي تدعو بالضرورة الى مزيد من الحرية حتى يكون هناك تواؤم وانسجام بين الخبرة والمعرفة والعلم من جهة وبين الحرية والانطلاق والابداع من جهة اخرى[(١)] .

ان التعمق بالعلم واكتساب الخبرة هي بالضرورة عملية توسيع آفاق العقل واغناء مجالات الابداع وتعزيز نوازع الحرية والاختيار ، والتدجين بالضرورة ايضاً هو تضييق لهذه الافاق وتقليص وقتل لتلك المجالات ، وهكذا ففي الوقت الذي يتجه الافراد والجماعات نحو توسيع آفاق العقل ومجالات الابداع والاختيار ، وفي الوقت الذي تستثمر الاموال الكثيرة في مثل هذا النشاط وفي الوقت الذي ترسم خطط التنمية اساساً بناء على ما لدى الدولة من رصيد علمي وكوادر متعلمـة في عين الـوقت تقوم السلطة من خـلال عملية التدجين هذه باحباط كل ذلك والغائه وتقليصه ، وهذا يفسر ربما جزئياً معنى السؤال الذي يتطلب الاجابة وهو :

ما هي محصلة هذه العملية ؟ بمعنى اخر ما هي النتيجة النهائية على المدى التاريخي المتوسط والبعيد لعمليتين متضادتين احداهمـا التعليم والخبرة العـالمية المتـزايدة لـلافراد والجماعات ، والثانية التدجين السياسي والاجتماعي والفكري والثقافي للفرد والمجتمع ؟؟

هناك من يرى ان هذا الامر يمكن ان يؤدي الى ما كان قد توقعه جورج اورويل في روايته ١٩٨٤ والتي كتبها في اواخر الاربعينات من هذا القرن[(٢)] ، ذلك ان الصورة التي

---

(١) ابراهيم بدران ، حول العقلية العربية ، المؤتمر الفلسفي العربي ، خريف عام ١٩٨٣ ، الجامعة الاردنيـة ، عمان / الاردن ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٥ م .

(٢) من الطريف ان بعض المفكرين العرب يرون ان ما يجري في العالم العربي هو اعادة او تحقيق لرواية جورج اورويل في روايته ١٩٨٤ ، وفي هذا على سبيل المثال كتب جلال امين حول ازمة الديموقراطية في العالم العربي في اطار الندوة التي عقدت في قبرص لبحث هذا الموضوع :

رسمها اورويل تتطلب :

١ ـ نظاما دكتاتورياً توتاليتريا .

٢ ـ دولة تتوفر لها الخبرات والمقدرة التكنولوجية الهائلة .

ودون الدخول في تفاصيل كثيرة او تكهنات مستقبلية حول النتائج ومما يقتضي المقام يكفي ان نشير هنا الى بعض من النتائج الهامة التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث :

النتيجة الأولى : ان الامعان في التدجين من جهة والتوسع في التعليم واكتساب الخبرة من جهة اخرى ، وفي آن واحد من شأنه كسر كبرياء العلم وتحطيم منزلة العقل وانزاله من مكانته الرفيعة الى اية مكانة تريدها السلطة خاصة وان الرهط الذي يمارس التدجين والتخويف والارهاب لحسابها هم في العادة الأقل علماً وتعلماً والأقل احتراماً للعلم وتحقيراً لأصحابه ، ومن شأن كسر كبرياء العلم ان يتحول النشاط العقلي الى حالة مستمرة من الاحباط والعبثية حين يرى المتعلم مصيره يقرر بهذه الكيفية ومن شأنه ان يحول التعليم الى سلعة من نوع ما بدلاً من ان يكون واحداً من المحركات الأساسية للتقدم ومن شأنه ان يصرف نظر المجتمع واهتمامه عن النخبة المتعلمة ، النخبة التي تفرز الطليعة الوطنية للتغيير والتحديث اضافة الى أنه يبطل واحداً من المفاهيم الأساسية التي تقوم عليه حضارة المجتمعات المتقدمة وهو ان مستقبل الانسان يكمن في العلم وفي التقدم العلمي الذاتي

= حينما كتب جورج اورويل روايته الشهيرة والتي ما اجدرنا باعادة قراءتها هذا العام وصور فيها هذا النوع من العبودية الاختيارية الناتج عن التقدم الرهيب في وسائل التأثير في الرأي العام ، كان الظن ان المجتمع الذي يصوره لا بد ان يكون بالضرورة مجتمعاً شمولياً او مجتمعاً فائق التقدم تكنولوجيا ، وما كان يدور بخلد انه يمكن ان يصيب مجتمعاتنا العربية « المتخلفة » فاذن نحن في ١٩٨٤ نشاهد سمات شديدة الشبه بما تخيله اورويل منذ ٣٥ عاماً ، من اضفاء ما يشبه القدسية على الحاكم ، الى اعادة كتابة التاريخ بما يناسب اللحظة الراهنة ، الى شيوع « لغة جديدة » في الكتابة السياسية وظيفتها اضعاف القدرة على التفكير والمقارنة ، الى اجراء انتخابات معروفة نتائجها مقدماً ، الى الهاء الناس بالجنس مرة ومباريات كرة القدم مرة ، او بشغلهم بتفسيرات ضحلة للدين .

جلال امين حول ازمة الديموقراطية في العالم العربي ، مجلة المستقبلات العربية .

(١) حتى الأمن الشخصي لبعض اصحاب السلطة كثيراً ما يقع خارج حدود بلادهم وتتعهده الدول المتقدمة بامكاناتها الأمنية التكنولوجية المتقدمة ، فقد طلب السادات من كيسنجر وزير خارجية امريكا وحسب رواية محمد حسنين هيكل « ان تتولى الولايات المتحدة في المستقبل مسؤولية امنه لأنه يعرف ان مؤمرات كثيرة سوف تحاك ضده من السوفييت ومن العرب بل ومن بعض العناصر في داخل مصر ذاتها » . محمد حسنين هيكل المصدر السابق ص ١٧٣ .

الذي يرى العلم افقاً غير محدود ويرى العقل البشري رائداً وباحثاً وثائراً بدون حدود ، وتستحق كل تقدير واكبار[١] .

النتيجة الثانية : ان الجمع بين التعليم من جهة والتدجين من جهة ثانية من شأنه ان يولّد تناقضاً في عقلية الفرد وعقلية المجتمع لا يمكن الوصول فيه الى « سلام » إلا من خلال وقوع « تشوه » في العقلية الفردية والاجتماعية بحيث يسمح هذا التشوه للعقل ان يتواءم مع هذه الاوضاع ، وضمن الحيز المتناقص الذي تتيحه له السلطة دون ان يصاب عقل الفرد بالانهيار او يلجأ المجتمع الى الثورة[٢] ومثل هذا التشوه هو الأكثر شراً والأشد خطراً على سيرورة التقدم لأنه يؤدي في النهاية الى ترعرع وتجذر مقولات مشوهة ومواقف لأهل العلم اكثر تشويهاً ، تصب جميعها في المجرى الذي تريده السلطة ، ان هذا التشوه يفرض نوعاً من المصالحة والمزاوجة بين التعليم من جهة والتدجين من جهة اخرى ، وبين انطلاق العلم وانفتاح افاقه من جهة وبين قيود السلطة من جهة ثانية واذاك يبدأ العلم بفقدان دوره الاجتماعي التاريخي أي كعنصر من عناصر التغيير لا من حيث هو علم فقط بل من حيث من يحمله من الناس ومن ثم تأهيلهم به او لأجله .

النتيجة الثالثة : ان الجمع بين التعليم والتدجين من شأنه ان يفقد المتعلم انتماءه الاجتماعي لأن مثل هذا الانتماء وبما يحمله من تطلع نحو التغيير يمليه العلم ويمليه الوعي المتجدد محظور بالضرورة نتيجة طبيعية للتدجين الأمر الذي يحول الافراد الى باحثين عن ذواتهم اولاً وسلامتهم ثانياً ، ومصلحتهم ثالثاً ، وبالتالي فاما ان يوظف العلم والتعليم لهدف ذاتي فردي او يبحث له عن مجال يتحرك فيه بعيداً عن السلطة فيهاجر المواطن مادياً او معنوياً الى خارج الوطن العربي بأقطاره او بكامله حتى يستطيع ان يوفق بين علمه وبين حياته كما يفعل عشرات ومئات من المتعلمين والمثقفين والاخصائيين العرب الذين يتوزعون في شتّى بقاع العالم ، اويهاجر زمانياً وينسلخ عن الحاضر والمستقبل الى الماضي فيغرق فيه او في اي مجال علمي لا يقلق السلطة ولا يثير مخاوفها فيريح ويستريح .

ولا بد من التأكيد هنا على ان مثل هذا الوضع لم يكن متاحاً أبداً وبمثل هذا التعقيد

---

(١) ان مثل هذه الاشارات يجب ان لا تؤخذ بصورة مبسطة وسطحية وانما يجب ان ينظر اليها في اطار الجدلية الاجتماعية الاقتصادية والجدلية الفكرية السياسية وعلى مدى زمني طويل ومتواصل .

(٢) ابراهيم بدران ، المصدر السابق .

والجبروت للسلطان العثماني ولا لمن سبقوه من ملوك وسلاطين وخلفاء منذ بدأت حقبة التدجين هذه الا في حدود ضيقة ومحدودة للغاية . لقد كان العقل الفردي والاجتماعي في الماضي اقل ازدحاماً بالعلم والمعرفة والخبرة (حتى بالمفاهيم النسبية) مما هو الآن ، وكانت الخبرة الفردية والاجتماعية اكثر بدائية وبساطة وكانت الدولة اقل قدرة او اذا شئت عديمة القدرة في السيطرة على المعلومات وعلى نظام التعليم وعلى الثقافة وعلى الفكرة وعلى كل شيء كما هي الآن . . وبالتالي فإن عمليات التدجين في بداياتها انذاك لم تكن لتترك اثاراً بالغة العمق والخطورة كما هي الآن ، كانت عمليات التدجين في العهود الماضية مجرد كبت وقهر وسيطرة مادية واقتصادية من سلطان قوي متحكم لشعب او لافراد متواضعي الخبرة والمعرفة ومتواضعي الأفق فيما هو المستقبل وفيما يجب ان تكون الأمور عليه . . وبالتالي فإن ذلك لم يكن ليسبب ذلك التشويه العميق في العقلية الاجتماعية او في ضمير الأمة ومفاهيمها ، اما في هذه الحقبة فمع تصاعد التعليم وانتشاره اخذ يتصاعد القهر والسجن والتسلط والعبثية المؤسسة في بقاع عديدة من الوطن العربي بشكل لا يمكن تجاهله .

لقد كانت الفرصة امام المصلح السياسي او الاجتماعي وحتى اوائل القرن العشرين افضل بكثير مما هي عليه الآن ، كان المصلح في الأغلب من النخبة المتعلمة ذات الانتماء الوطني الاجتماعي القوي والمتحفز ، وكان بامكانه ان يخاطب مواطنيه المقهورين والمعانين لأصناف الكبت والاستقلال وكان هؤلاء المواطنون بسطاء قادرين على الاستجابة ببساطة وتلقائية وطنية واضحة ، لم يكونوا متعلمين قد احبط علمهم او « مثقفين » قد كسرت كبرياء الثقافة فيهم ، او « عقلانيين » قد اصابت عقليتهم انواع التشويه المختلفة ولذلك كان بامكان المصلح « ان يؤثر في الكتلة الاجتماعية » وان يؤثر في « المتعلمين » منهم ويحرك عقول ومشاعر « المثقفين » ، لم يكن المصلح في الماضي يتصدى له مئات الآلاف من انصاف المتعلمين وانصاف المثقفين الذين استثمروا علمهم وثقافتهم لخدمة السلطان او لخدمة المصالح الخاصة ، كانت العقول والأعين على استعداد لتلقي الجديد ، وعلى استعداد للتفاعل معه ، دون ان يحاصر هذا الاستعداد ويحبط ذلك التفاعل بشتى انواع الزيف والتشويه والفرص المغرية السريعة التي يمكن ان تحول القطة العجفاء الهزيلة الى قطة سمينة . . تنعم بكل ما يتيحه لها هذا الوضع الغريب[٢] .

---

(١) لا نعني بالسجن هنا السجن الفيزيائي للانسان فقط وانما ايضاً نعني سجن ارادة الافكار والفلسفات ومنعها من الانتشار والتداول وتقييد حرية الحركة فيها وحرية استعمالها الى الدرجة التي يصبح اصحابها وكأنهم سجناء محال بينهم وبين الناس .

(٢) بطبيعة الحال نحن لا ندعي ان « المصلح » كان قادراً على احداث ما لم تكن الظروف التاريخية الموضوعية لتسمح =

ان الاشكالية التاريخية التي تكتنف ظاهرة التدجين هذه تتمثل في :

« ان عملية التدجين قد اخذت تتفاقم وتتعمق في التركيبة الاجتماعية مستندة الى دعائم ثقافية واقتصادية قوية تعمل لصالح عملية التدجين محلياً ودولياً الأمر الذي يعطيها ابعاداً جديدة خاصة على المدى المستقبلي القادم وفيما يتعلق بصنع المستقبل ، كذلك فإنه يخرجها في الوقت نفسه عن النمط التاريخي المبسط لعمليات وسيرورات القهر السياسي والكبت الاجتماعي التقليدي ، ومما يزيد من تعقيد المسألة ويفاقم من خطورتها المباشرة على صنع المستقبل ان الدعائم الاقتصادية والثقافية هذه مرتبطة بعلاقات اقتصادية دولية خارج اطار القطر الواحد وخارج اطار الاقليم العربي ، وغالباً ما تكون هذه العلاقات غير معروفة للجمهور او لا يعلمها الجمهور إلا متأخراً وبعد ان تكون نتائجها قد استفحلت ، سواء في البنيان الاقتصادي او البنيان النفسي ، والنمط المعيشي للانسان العادي مما يجعل تصحيحها امراً بالغ الصعوبة وبالغ التعقيد بل يمكن ان يقابل التصحيح بكل وسائل الرفض ليس فقط من قبل المستفيدين من هذه التركيبة العجيبة وانما وقبل كل شيء من المواطن الاعتيادي الذي حوّله التدجين الى « مستفيد » و« صاحب مصلحة » مهما كانت صغيرة ومهما كانت ظاهرياً مصلحة شرعية .

ولعل من ابرز واخطر الأمثلة على عمليات التدجين المرتكز الى دعائم اقتصادية او « التدجين المقصد » اذا جاز لنا التعبير هو ثورات الخبز التي اجتاحت مصر وتونس والمغرب منذ منتصف السبعينات وحتى عام ١٩٨٤ م حين اضطر وزير داخلية تونس انذاك ادريس قيقة ان يهرب من تونس طالباً اللجوء وباحثاً عن الأمان في لندن .

وملخص ثورات الخبز وجوهرها انه تحت وطأة الضغوط الاقتصادية عام ١٩٧٧ م اتجهت الحكومة المصرية في عهد الرئيس السادات ورئيس حكومته انذاك ممدوح سالم الى ازالة الدعم الحكومي عن عدد من السلع الرئيسية في مقدمتها الخبز والشاي والسكر لكي تباع للمستهلك بالسعر الحقيقي . . الأمر الذي يعني ان اسعار بعض السلع سوف تتضاعف عدة مرات وهكذا كان تقريباً في تونس عام ١٩٧٨ وفي المغرب عام ١٩٨١ ومرة

= به ، ولكن الجانب الانساني والمؤسسي في هذه المسألة اخذ يلعب دوراً متزايداً وبشكل لا نستطيع تجاهله ، فعلى سبيل المثال لم يعد غريباً ان نجد اشخاصاً قد قفزوا من بئر الفقر والحرمان لكي يصبحوا اصحاب ملايين خلال سنوات قد لا تتجاوز الخمس من خلال شتى انواع الأساليب والاغراءات والافساد ولكي يصبحوا في رأس الهيكل الاساسي للدولة وفي العديد من الاقطار العربية كما حدث في مصر حيث برز ١٧ ألف مليونير في حوالى عشرة اعوام فقط . انظر **محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، ص ٣٩٣ وما بعدها . .**

ثانية في تونس عام ١٩٨٤ ، وتحركت الجماهير في هذه البلدان وخرجت في مظاهرات احتجاج تحولت الى صدامات دامية مع الأنظمة . . وكانت المطالب واضحة وبسيطة وغاية في الشرعية :

« ان هذه المواد يستعملها الفقير وبالتالي لا بد من الابقاء على اسعارها واستمرار الدعم الحكومي لها(١)

وبغض النظر عن موقف الباحث من أي من هذه الأنظمة إلا اننا في الواقع امام واحدة من اكثر الاشكاليات التاريخية تعقيداً بالنسبة للدول النامية عموماً وبالنسبة للوطن العربي بشكل خاص ، وهي كذلك من اخطر هذه الاشكاليات على المستقبل .

ان الثورة التي دعاها السادات « انتفاضة الحرامية » ودعوها في المغرب « مؤامرة الاوباش والسراق » وفي تونس حركة « الهامشيين والصعاليك وقطاع الطرق » بدأت تاريخياً كعملية تدجين اقتصادي سياسي ، فكما كان السلطان العربي القديم في مصر او بغداد او الاندلس يقيم حكمه على دعائم من القوة الاجنبية المجلوبة من الخارج على شكل جند ومماليك وحاشية واتباع ، فإن الحاكم العربي المعاصر اصبح يقيم حكمه ايضاً على دعائم اقتصادية او عسكرية او سياسية او تكنولوجية مجلوبة من الخارج على شكل مساعدات او هبات وقروض وخبرات ومستشارين واسلحة . . وكلما امعن السلطان المعاصر في الاخفاق في ادارة شؤون البلاد (وهو في اغلب الأحيان مخفق) امعن في الاعتماد على الخارج والاستناد اليه والاستدانة منه ، سواء كانت هذه الاستدانة مؤلفة من ملايين الدولارات من القروض او آلاف الأطنان من القمح ، او آلاف الخبراء العسكريين للمحافظة على أمنه وسلامته الشخصية او حتى أمن البلاد وسلامتها كما يراها هو وكما يعتقد انها يجب ان تكون ، وكلما أمعن في ذلك نجح في اطالة العمر والابتعاد عن الانهيار ونجح في تأجيل او تنفيس عمليات التصحيح الذاتية لتأخذ مجراها وبالتالي زاد فلاحاً في ابطاء عجلة التقدم وايقاف رياح التغيير ، ونجح لذلك في فرض تحرك الى الوراء بالمفهوم النسبي لحركة التاريخ او مراوحة تاريخية عبثية .

ولعل أخطر نتائج هذه السيرورة هو فك الارتباط تدريجياً وجزئياً بين الانتاج المحلي وبين عوامل البقاء وعوامل التقدم ، بمعنى ان البقاء (سواء في معناه الحرفي الطبيعي او في

---

(١) طبعاً لا نحاول اغفال تداخل القوى السياسية في هذه المظاهرات ومحاولة استثمارها لصالحها بشكل او بآخر ولكن هذا لا ينفي الحقيقة الاساسية وهي ان هذه المظاهرات في اهدافها ومطالبها المعلنة كانت تعبر عن مطالب الجماهير بغض النظر عن ما يمكن ان تحققه القوى السياسية في مثل هذه الظروف .

معناه السياسي العسكري) لا يعود معتمداً على الانتاج المحلي من صناعة وزراعة وعلم وتكنولوجيا ومهارة وخدمات وفكر وابداع وانما يعتمد على ما يصل الى الوطن من الخارج ، وبالتالي يأخذ المواطنون بفقدان وخسارة مكانتهم التاريخية من حيث ان مصدر قوتهم اساساً تنبع من كونهم هم مصدر الانتاج ، بيدهم الانتاج ، وبعقلهم الابداع ، وبالتالي بيدهم عوامل البقاء لهم ولأنفسهم حتى للسلطة وللسلطنة ، اما حينما تحل المساعدات الخارجية والاعتماد على الخارج محل الانتاج المحلي[1] ، سواء احلالاً كلياً او جزئياً احلالاً كمياً او نوعياً احلالاً اساسياً او كمالياً ،احلالاً لمواجهة المجاعة او لزيادة الرفاهية احلالاً للدفاع عن الوطن او لزيادة الترفيه والتسلية ، حين يقع هذا الاحلال وتأخذ سيرورته بالتجذر في البنية الاقتصادية الاجتماعية وفي البنية السياسية وفي البنية العسكرية وفي البنية الفكرية الثقافية تأخذ القوة الحقيقية بالانتقال التدريجي من المجتمع الى السلطة ومن السلطة الحاكمة الى الخارج ، وبذاك تصبح السلطة اكثر جبروتاً واقتداراً لأنها تصبح هي من خلال اتصالاتها الخارجية وعلاقاتها الدولية والارتباطات الأجنبية وثقة المؤسسات المالية فيها واطمئنان العواصم الدولية لها وعن طريق عبقريتها وملهميتها وفذاذتها ونبوغها وحنكتها تصبح هي مصدر الاشياء وتصبح هي مصدر القمح ومصدر السلاح ومصدر التقدم ومصدر الحداثة ومصدر التعليم ، ومصدر الثقافة ، ومصدر الرفاهية ومصدر كل شيء ، وهكذا تأخذ العيون بالشخوص الى السلطان والافئدة بالتطلع نحوه والمصالح بالارتباط به .

وهو من خلال ما « يجلب من الخارج » يستطيع ان يغير كلفة الحياة ويجعلها اكثر يسراً واقل مشقة او يجعلها اكثر صعوبة واشد ضنكاً[1] . . .

وبقرار منه يستطيع ان يجعل الخبز رخيصاً والضرائب متدنية والدفاع عن الوطن بغير ضريبة[2] ، وهنا تبدأ الاعصاب المشدودة بالارتخاء ويأخذ التوتر بالتلاشي والحنق والسخط على الادارة الفاشلة أو الفاسدة بالتحول الى نوع من القبول والرضا ، وتدريجياً يصبح الخبز مدعوماً والسكر مدعوماً والشاي مدعوماً والطاقة والملابس والأدوية والأحذية والثقافة والتعليم والدفاع عن الوطن ايضاً يصبح مدعوماً ، وتنمو المصلحة الذاتية الجماعية في بقاء الدعم دائماً وفي استمراء واستمرار الاعتماد على الخارج مصدر الدعم والرخاء ، وتنشأ المصلحة الجماعية ببقاء الاسعار رخيصة ويأخذ الاستهلاك بالتزايد ، والانتاج بالتناقص ، وتأخذ القيم والمثل بالتكسر والتهاوي الواحدة تلو الأخرى في معمعة البحث عن الثروة لا من خلال العمل والانتاج وانما من خلال الفرص والتزلف والانتهازية والتخلي عن كل انتماء وطني حقيقي .

---

(١) بالمعنى الواسع الشامل للمساعدات والمعنى الواسع الشامل بالانتاج .

في هذا الخضم السياسي الاجتماعي الاقتصادي يصبح القهر مبرراً والفردية مقبولة ويصبح انعدام الديموقراطية ليس مدعاة للمطالبة بها وتغيير مضاداتها ، وهكذا لا يكون مجرد قهر فحسب وانما يكون مركباً شديد التعقيد من الثقافة والاقتصاد والسياسة والفكر ، وفوق كل ذلك يصبح الخروج منه عملية اكثر تعقيداً واشد صعوبة(١) .

ان الأهمية السياسية لهذا المنهج او الاسلوب من وجهة نظر السلطة هي انها الوسيلة الوحيدة التي تمنع التفاقم والتي يمكن ان تنفس الضغط الجماهيري وتبطل مفعوله ، وبالتالي تروض الجماهير وتدجنها من خلال ارضائها عن طريق توفير الخبز لها من خارج حقول انتاجها ، وبالتالي يصبح المواطنون آكلين لأكثر مما يزرعون ولابسين لأكثر مما ينسجون ومستهلكين لأكثر مما ينتجون(٢) .

وهنا تختل معادلة التوازن التاريخية ويأخذ المجتمع بالتحول التدريجي نحو :

١ ـ تدني انتاجه وانتاجيته بسبب انتفاء قانون الضرورة الذي هو احد دعائم سيرورة البقاء والتقدم .

٢ ـ استهلاك مستقبله (بمفهوم الانتاج) في وقت مبكر جداً لتحسين اوضاع كان من الممكن ان يتم تحسينها بصورة اكثر بطأ ولكن بالاعتماد على الذات .

٣ ـ مزيد من الخضوع للسلطة والقبول فيها وبمقولاتها لأنها لم تعد مصدر السياسة والقوة وصنع القرار فقط وانما اصبحت تملك نصف الرغيف ونصف القميص . . ونصف

---

(١) لا نهدف بطبيعة الحال الى تبسيط مفهوم وسيرورة السيطرة السياسية ولا نهدف لسلخها عن اصولها الاقتصادية الاجتماعية وانما نهدف الى تبيان الظروف التاريخية الجديدة التي اخذت السيطرة السياسية تعمل فيها وتوظفها لصالحها ، وكذلك لا نهدف الى اغفال القواعد الاقتصادية الخاصة بتكوين رأس المال وتدفقاتها وامكانية خلق قواعد انتاجية حقيقية من خلال عمليات الاقتراض وما يتبع ذلك من تضخم مالي محسوب ، ولكن الحقيقة ان المساعدات والقروض قد فشلت في اغلب الدول النامية في تحقيق قفزة اقتصادية حقيقية واصبحت المساعدات والقروض وسيلة اما لتأجيل ساعة الانهيار الاقتصادي او لتغطية اخفاق الادارات من خلال الرخاء المصطنع .

(٢) بغض النظر عن تقييم المنهج والفلسفة التي تبناها غاندي في صراعه ضد الاستعمار الانجليزي في النصف الأول من هذا القرن إلا ان محور نشاطه السياسي كان يقوم على مفهوم اقتصادي شديد الصلة بمقولتنا اعلاه حيث اعتبر ان فصل الانسان الهندي وفك ارتباطه بالعجلة الاقتصادية البريطانية هو بداية الطريق للانطلاق والخروج من حظيرة التدجين التي كان يسعى الاستعمار البريطاني لاحكامها حول الهند بعد ان انفق اكثر من ثلاثة قرون في التدجين السياسي والاستغلال ونهب ثروة الهند ، وهكذا سار غاندي في الشوارع وهو يقود مظاهرة « حرق القميص الانجليزي » وشعاره « من اراد ان يلبس قميصاً من صنع يده » وذهب الى حد تطبيق الشعار على نفسه بشكل حرفي للغاية وغاية في التشدد والالتزام .

البيت . . تستطيع ان تمنحه او تمنعه كما تشاء ، وبذا تعيدنا مرة اخرى الى ما كان يقوله المنصور قبل اكثر من الف عام « الا اني قفل الله على خزائنه » ، وبطبيعة الحال فإن المواطن الاعتيادي او المواطن الذكي لا يستطيع ان يأخذ موقفاً تقشفياً او زاهداً مما يجد نفسه في خصمه ، وهو لا يستطيع ان يربط بين انتاجه وبين استهلاكه ، وبين انتاجه وبين راتبه او اجوره . وبين متطلباته . . وبين قدراته . .

بل يصبح الجميع جزءا من هذه المعمعة التي لا تنتهي ، والتي لا تظهر على السطح الا عند الأزمات فقط ، وهكذا ينزلق الوطن والمواطن تدريجياً نحو مزيد من التدجين وبلطف ورفاهية وسلاسة ، ومن المفيد هنا ان نشير الى مسألتين متباينتين تماماً ولكنهما تكملان الصورة التي نحاول تبيانها .

المسألة الأولى : ان عقد الثمانينات قد شهد تصاعداً حاداً في ديون الدول النامية تجاه الدول الصناعية تم تقديرها بحوالى ١٢٠٠ بليون دولار لعام ١٩٨٦ م وقد خص اقطار الوطن العربي منها حوالى ١٢٪ او ما يقرب من ١٤٠ بليون دولار ، انظر جدول رقم (٥ ـ ١) و(٥ ـ ٢) وباعتبار عدد سكان الوطن العربي ٢٠٠ مليون نسمة نجد ان كل فرد عربي صغيراً كان او كبيراً هو مدين بـ ٧٠٠ دولار فإذا علمنا وكما تشير العديد من الشواهد ان جزءاً ضئيلاً فقط من هذه الديون تذهب لاغراض انشاء المشاريع الانتاجية الحقيقية المنسجمة مع اهداف التنمية المحلية وان الجزء الأكبر من هذه الديون هو لغايات لا تحتل سلم الاولويات او لانشاء بنية تحتية وخدمات مبالغ فيها وغير ذلك من وسائل ومشاريع تنشيط الاستهلاك وتحفيز الشهية الاستهلاكية اذا علمنا ذلك[١] ، نستطيع ان نصل الى الاستنتاج القائل بأن جزءاً كبيراً من هذه الديون قد وظف . قد قصد او غير ذلك لترسيخ دعائم الاعتماد على الخارج ، وربط الوطن الى قواعد اقتصادية وثقافية وامنية بالغة التعقيد بالنسبة للمرحلة الحالية من جهة ولرهن المستقبل من جهة اخرى[٢] . . . ان هذه الديون وهي في حالة تفاقم مستمر سوف تلعب دورها في رسم صورة المستقبل او في صنع التاريخ المستقبل تماماً ، كما كان للديون الاوروبية والامريكية في القرن التاسع عشر دورها في صنع تاريخ النصف الأول من القرن العشرين بالنسبة للعديد من دول العالم

---

(١) انظر على سبيل المثال : عادل حسين ، الاستقلال المصري من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ دار الحكمة للنشر ودار الوحدة للنشر ، بيروت ١٩٨٤ الجزء الأول .

(٢) ان عملية التدجين لا يخضع لها المواطن بمفرده بل انها بحكم طبيعتها ومصادرها وعلاقاتها الجدلية تمتد لتشمل المواطن بأكمله فتصبح البلاد بكاملها مدجنة للدول المانحة لها والمساعدة لها ، وتصبح البلاد اسيرة النظام والذي هو بدوره اسير الدول المانحة . . تماماً كما كان الخليفة العباسي اسير جنوده وقواده والمواطنين اسيرو الدولة .

النامي ، حيث تحولت هذه الديون الى مدخل شرعي للاستعمار كما حدث في مصر في عهد الخديوي اسماعيل ، ونحن بطبيعة الحال لا ندعي ان هذه الديون المعاصرة سوف تدعو الى حقبة استعمارية تقليدية وانما سوف تساعد على احكام السيطرة على النمط الحضاري والتنموي والسياسي للكثير من هذه البلدان .

المسألة الثانية : ان اسرائيل تكاد تكون من اكثر دول العالم استفادة من المساعدات والهبات والمنح والقروض الدولية وخاصة من الولايات المتحدة الامريكية ومن اوروبا ، ولقد بلغت المساعدات الامريكية لاسرائيل اضعاف المساعدات الامريكية للعالم العربي مجتمعاً ، ومع ذلك فإن هذه الملايين لا تستخدم اساساً لدعم الشهية الاستهلاكية وتعزيزها ، او لتخفيض كلفة الحياة ، إلا في حدود ضيقة للغاية بل ما نلاحظه هو العكس من ذلك تماماً حيث هناك تصعيد متواصل للاسعار في المواد الأساسية ، يتم احياناً من شهر الى آخر واذا حسبت المساعدات والقروض بالنسبة لعدد السكان في اسرائيل (في حدود ٤ مليون نسمة) نجد انها كافية لأن تجعل كلفة المعيشة في اسرائيل اذا هي وظفت لدعم الاسعار ودعم الاستهلاك منخفضة ومربحة ، ومع ذلك فإن هذا لا يقع بشكل ملحوظ بل تذهب هذه الأموال لدعم القدرة الصناعية والتكنولوجية ولاغراض عسكرية واستيطانية معروفة ، والتعليل واضح : ان قانون الضرورة لا بد من بقائه حتى يمكن المحافظة على البقاء وعلى التقدم ولا بد للانتاج ان يصل الى ارقام جديدة في كل عام وفي كل شهر لكي يفي بالاحتياجات[1] .

وهكذا فإن عملية التدجين المعاصرة ترتفع بالمواطن الى هامش التاريخ اقتصادياً وسياسياً وفكرياً ، وتفقده كل امكانية للثورة على واقعه بهدف تحسينه وتغييره وتطويره ، لأن هناك مصلحة مستقبلية متنامية منظورة في هذا اليسر النسبي الذي تعيشه الأجيال المعاصرة حتى ولو كانت الأجيال القادمة سوف تدفع الثمن .

ان « استهلاك » امكانات المستقبل لاشباع رغبات وامزجة « الحاضر » تثير اشكالية اخلاقية بالغة التعقيد حول صنع التاريخ المستقبل بالاضافة الى الاشكالية الوطنية والانسانية .

الاشكالية هنا كما يلي :

---

(١) واضح انه ليس هناك في اسرائيل من سلطة بالمعنى الشرقي لتقوم بعملية التدجين لحسابها ، وكيف تشاء وان نظام الحكم هناك لا يتيح للحاكم الحل والعقد والنقض والابرام كما في الوطن العربي ، انظر محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق حول المقارنة بين قدرة السادات على الانفراد بالقرار مقابل الرأي المؤسسي في اسرائيل كما كان يلتزم له بيغن .

« في ظل الظروف المتاحة للاستعانة والمساعدات الى أي مدى يحق للاجيال الحاضرة ان ترهق الاجيال القادمة بالديون والمسؤوليات الخارجية والسياسية . . وما هي مسؤولياتها . . خاصة اذا كانت الاجيال المعاصرة تستعمل الجزء الأعظم من هذه المساعدات لاغراض الاستهلاك ؟؟

ان الموقف الهامشي المتفرج على الاحداث والمنتظر لحدوثها دون تدخل جذري والمستفيد من ما يطرحه التاريخ من بقايا او ما يفرزه من سيرورات هو موقف مضاد للتقدم بل هو موقف يمعن ايغالاً في اتجاه التخلف . . لأنه يحكم سلفاً على التاريخ المستقبل بأن يكون اسير حالة التدجين والانتظار التي يرتهن بها الواقع ، وهو مضاد للتقدم لأنه في مثل هذا الوضع المخلخل المهلهل المتراصف الموزاييكي يصبح كل شيء رثاً وهشاً ، الفكر والثقافة والبروليتاريا والبرجوازية والانتلجنسيا والتكنوقراط[1] . . الخ وتنشأ اذ ذاك الفرصة المثالية لكل العوامل المضادة لكي تنقض هذا التاريخ المعاصر ولكل القوى الطامحة لكي تتحرك لكي تصنع تاريخها هي . . واذاك ايضاً تتعاظم مضادات التقدم بالمفهوم الايديولوجي والسياسي وبالمفهوم التاريخي ايضاً لكي تتفوق وتنتصر ، وهي تمعن في تحقيق اهدافها على حساب القطر المعني (او الوطن العربي عموماً) ويمعن الوطن العربي اذاك في التراجع جزئياً او كلياً والخضوع لكل القوى الاجنبية .

---

(١) ان استعمال التعبير (رث) ليس مجرد استعارة تاريخية من كلاسيكيات التفكر السياسي الاوربي في القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين . . بل ان حالة الرثاثة والعفن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي تنشأ نتيجة البيئة الجديدة المدجنة التي تفقد كل ميكانيكيات التصحيح والتطوير وتفقد القدرة على الصراع الذاتي الداخلي الذي من شأنه ان يطور الحالة الرثة العفنة الى حالة متبلورة متماسكة من خلال الصراع المتبلور الاتجاه والأهداف .

جدول رقم (٥ ـ ١)
تطور مجموع الديون الخارجية على الاقطار العربية
(مليـــون دولار)

	السـنة					
	١٩٧١	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٨
الاردن	١٤٦	٢٠٩	٣٤٠	٨٤١	١٢٦٦	٥٥٣٢
العراق	٣١٤	٤٤٩	٤٠٣	٨٧٨	—	—
لبنان	٦٨	٥٦	٤٦	٤٨	١٩٤	٤٩٩
المغرب	٨٧٢	٩٩٨	١٧٥٣	٥١٢٣	٧٠٩٨	١٩٩٢٣
عمان	—	٤٢	٢٧٠	٥٦٢	٣٤٦	٢٩٤٠
سوريا	٢٩٣	٤١٣	٦٧٨	١٩٦٧	٢٤٩٣	٤٨٩٠
تونس	٦٢٠	٨١٠	١٠١٦	٢٣٧٣	٢٩٥٥	٦٦٧٢
اليمن	—	١٧٣	٢٤٤	٤٦٥	٦٢٠	٢٩٤٨
اليمن الشعبية	٣	٥٠	١٠٠	٣٦٨	٥٣٧	٢٠٩٣
مصر	١٨١٢	٢٢٢٤	٤٨٢٩	٩٩٢١	١٣٠٥٤	٤٩٩٧٠
الجزائر	١٢٣٣	٢٩٣٢	٤٤٧٧	١٢٦٩٩	١٥٩٩٠	٢٤٨٥٠
السودان	٣٣٢	٤٦٧	١١٩٠	٢٠٥٩	٣٠٩٨	١١٨٥٣
الصومال	٨٥	١٢٧	٢٢٨	٥٢٧	٦٩٣	٢٠٣٥
موريتانيا	٤٠	١٠٦	١٨٨	٥٧٦	٧١٤	٢٠٧٦
المجموع	٥٨١٨	٩٠٥٦	١٥٧٦٢	٣٨٤٠٧	٤٩٠٥٨	١٣٦٢٨٠

لاحظ ان الديون العربية في تزايد متواصل فقد تضاعفت عشر مـرات في الاردن خلال عقد واحد وتضاعفت عشر مرات ايضاً في المغرب وفي سوريا واليمن خلال نفس العقد . . اما مصر والسودان فقد زادت عن ذلك ، هذا مع العلم بأن الديون العسكرية غير مدرجة هنا .

جدول رقم (٥ ـ ٢)
مديونية عدد من دول امريكا اللاتينية

الدولة	ديون القطاع العام	ديون القطاع الخاص	المجمـــوع
البرازيل	٦٢ مليار	٣٨ مليار	١٠٠ مليار
المكسيك	٧٦ مليار	١٨ مليار	٩٤ مليار
الارجنتين	٢٩,٦ مليار	١٣,٩ مليار	٤٣,٥ مليار
فنزويلا	٢٨ مليار	٦ مليار	٣٤ مليار
تشيلي	٧ مليارات	١٤ مليار	٢١ مليار
بيرو	١٠,٥ مليار	١,٩ مليار	١٢,٤ مليار
كولومبيا	٦,٧ مليار	٣,٧ مليار	١٠,٥ مليار
بوليفيا	٣,٨ مليار	١,٥ مليار	٥,٣ مليار
اكوادور	٥,٢ مليار	١,٦ مليار	٦,٨ مليار
اورغواي	٣,٣ مليار	١,٣ مليار	٤,٦ مليار
الدومينيكان	٢,٩ مليار	٠,٦ مليار	٣,٥ مليار
المجموع العام	**٢٣٥ مليار**	**١٠٠,٥ مليار**	**٣٣٥,٥ مليار**

المصدر : جريدة واشنطن بوست الأحد ٢٤/٦/١٩٨٤ م

٥ ـ ٥ حول الاصالة

ان الاصالة التي اشرنا اليها قبل قليل لا تعني الماضي ولا تعني القدم ولا تعني التراث ، ولا تعني السلف بالمفهوم الدارج في هذه الأيام .

« الاصالة هي الارتباط الفعلي الاصيل الطبيعي غير المزيف وغير المفتعل بالهموم اليومية للانسان المعاصر وبالتحديات المستقبلية التي يواجهها ، وهي الأعمال الحرة للعقل والقدرة البشرية المبدعة لمواجهة هذه التحديات بالابتكار لا بالتقليد وبالهجوم الى الامام لا بالهروب الى الخلف » .

ولأسباب كثيرة ترتبط بما ذكرناه في الصفحات السابقة اخذ يتعزز ويقوى بشكل ملحوظ وفي اجزاء عديدة من الوطن العربي توجه سلفي ماضوي تحت اسم او شعار الاصالة ، واستحوذ هذا التوجه على اهتمام كبير ورعاية واسعة من العديد من السلطات بالاضافة الى اهتمام المثقفين والمفكرين الذين آمنوا بهذا الاتجاه لأسباب عديدة منها ابتغاء السلامة والامان والتجاوب مع ميكانيكيات الرغبة والرهبة التي تشغلها السلطة بكل ما لديها من امكانات ، ولا ندعي بأن هذا التوجه في العالم العربي والاسلامي جديد كل الجدة ومن نتاج العقدين او العقود الثلاثة الماضية ، فالمنطقة العربية كغيرها من المناطق التي ازدهرت فيها حضارات ذات ركائز دينية قوية تنظر باستمرار الى المستقبل نظرة الترقب والتوجس وترى في الماضي وخاصة في اطاره العقائدي الخلاص والسلامة ، بل وترى في ذلك المستقبل بكامله ، وهذه مسألة تتفاوت فيها الشعوب والاقاليم الحضارية بشكل او بآخر ، غير ان ما يهمنا بطبيعة الحال هنا ان هذه النزعة في الوطن العربي او هذاالتوجه اصبح يقدم للمواطن على انه طريق المستقبل الوحيد وتحت شعار الاصالة ، وفي حقيقة الأمر فإن جوهر هذا التوجه هو دفع للفكر والفلسفة والثقافة والممارسة الاجتماعية في هذا الاتجاه السلفي الماضوي وبشكل انتقائي تقريباً ، اذ لا يركز هذا التوجه على ما في الماضي من قوى دافعة واحداث للتغيير والتجديد ، وابداع في ذلك الحين ، وفلسفة الانعتاق من ماضي ذلك الماضي وسلف ذلك السلف ، وانما يركز على الجزء المسالم من ذلك الماضي الذي لا يجهر كثيراً بالتغير حين يصبح ضرورة كما كانت تراه الخوارج او المعتزلة مثلاً ، ولا التراث الذي يعطي العقل قيمته ودوره ليس فقط في التمعن فيما كان ، ولكن في العمل على تغيير ما قد آن له ان يتغير وما يجب ان يكون الاتجاه المفضل الذي يطرح تحت اسم الاصالة ، هو الاتجاه السلفي الذي تكرس خلال القرون المتواصلة من القهر والاستبداد السياسي والعسكري على يد المماليك والقواد والاغوات والبكوات ، والذي استطاع (هذا الاستبداد) ان يخفي كل ما يحرك العقل في التراث وكل ما يمكن ان يحرك المواطنين ،

واستبقي لهم القناعة والرضا وطاعة اولي الأمر واتقاء الفتنة والبحث في شؤون العبادات ، اما المعاصرة وهي المقولة المكملة للاصالة كما يطرح الموضوع بين مثقفي الوطن العربي الذين يدافعون عن هذا الاتجاه فتتمثل في النزعة العلموية والتكنولوجية والتي تتناول العلوم والتكنولوجيا من حيث ظاهرها ومنجزاتها الخارجية بعيدة عن أي مضامين اجتماعية اقتصادية او سياسية فكرية وفلسفية[1] ، في هذه النزعة التي تغذيها السلطة وتغذيها انظمة التمويل الدولية وبيوتات الصناعة والتجارة العلمية يطمئن اصحابها أي أصحاب النزعة العلموية التكنولوجوية الى معادلتهم صحيحة فالعلم والتكنولوجيا المعاصرة يتم استيرادها من الدول المتقدمة ، اما المضامين الفكرية والاجتماعية فيمكن استحضارها من التراث ومن السلف ، والواقع ان النزعة السلفية والاتجاه الماضوي لا يمكن إلّا ان يقترن بالنزعة العلموية التكنولوجية وحتى دون وعي من اصحاب هذه النزعة ، لأنه ينظر في هذه الحالة الى التقدم العلمي والتكنولوجي وكأنه انجاز خارجي لا علاقة له بالمجتمع ، وبالتالي يمكن استيراده وتركيبه ومزاوجته للفكر والفلسفة والثقافة والممارسة الاجتماعية المتجهة الى الماضي والقائمة على افكاره ومقولاته .

ولا بد من الاشارة هنا الى ان هذا التيار لم ينشأ ويقوى بامكاناته الذاتية بل وكان لنظام التعليم الرسمي في اغلب الاقطار العربية دوراً أساسياً في تأطير الفكر العام وتوجيه الثقافة الجماهيرية وحتى التراثية منها فيما لا يؤرق ولا يزعج ، وفيما لا يثير من تساؤلات ، يعبّر حسن حنفي[2] عن هذا الموقف وهذا الاختيار او التوجيه الذي اصاب دراسة التراث الفكري بقوله :

« لقد درسنا العقول العشرة وخصصنا العقل الفعال ، وتحدثنا عن الافلاك العشرة وبيّنا ان للكواكب والافلاك ارواحاً ونفوساً وعقولاً على أساس حركتها يتم كل شيء في الأرض ، فوجد وعينا القومي علل ظواهره في السماء وليس على الارض ، اما المعرفة فبمدد من السماء وليس باحصاء كمي لواقع الناس ، وشرحنا نظريات المحبة والفناء والحلول ، وعرضنا قيم الزهد والورع والصبر والرضا والتوكل والشكر ، وبيّنا احوال الخوف واليأس والسكر والغيبة وتساءلنا في الفقه (عن ما لا علاقة له بحياتنا وتحدياتها الحقيقية)[3] وكأن مظاهر المجتمع المتخلف وموضوعاته هي التي فرضت اختيار ثقافته ، اما فقه الثورة وفقه العدالة الاجتماعية وفقه التحرر من الظلم وهو ما يعاني الناس منه فليس اساساً للاختيار او

(١) ابراهيم بدران ، مشكلات العلوم والتكنولوجيا ، دار الشروق ، عمان ١٩٨٦ م .
(٢) يعتبر حنفي من المفكرين الاسلاميين المجددين وبالتالي فإن موقفه من التراث ليس موقف الرفض او الانكار .
(٣) ليس في الأصل .

موضوعاً للتساؤل . . . لم نعتن بكيفية نشأة العلوم الرياضية والطبيعية والانسانية (اللغة والأدب والجغرافيا والتاريخ) التي ابدع فيها القدماء ولم ندرسها إلا في اطار تاريخ العلوم عند العرب كجزء من تاريخ العلم كما يفعل الغرب ولم نحاول نحن معرفة الصلة بين التوحيد والعقل ، بين التوحيد والعقل والطبيعة ، وكيف استطاع القدماء بعقلية التوحيد اكتشاف الرياضيات وقوانين الطبيعة ، فوضعنا ابن رشد مع باقي الفلاسفة وابن خلدون مع باقي المؤرخين دون ادراك للنوعية والاختيار ، لقد فعلنا نفس الشيء في التراث الغربي فإذا درسنا الفلسفة الغربية فإننا ننتزعها من بيئتها وكأن ديكارت وكانط وهيجل وماركس ونيتشه وهوسرل وبرجسون وسارتر وميرلوبونتي وهيدجر نجوم لأمعة نتأملها ونعجب بها ، بل ونحكم عليها ، على صدقها او بطلانها بحجج الذوق السليم او العقل الصريح وربما ايضاً بالاخلاق الكريمة والقيم الفاضلة والنظم السياسية واحياناً الاجتماعية القائمة والاعراف والتقاليد وكل الموروث القدم[1] .

وهكذا فإن كل دفع للمجتمع في هذا الاتجاه هو راحة للسلطة سواء كانت مملوكية عثمانية او حديثة معاصرة ، إذ ان الارتداد الى الماضي لا يتطلب في اغلب الاحيان صراعاً فكرياً واجتماعياً ولا يفرض حالة مجاهدة ومجابهة وصدام الاّ في حالات من التطرف القليل الحدوث والذي لا يلقي تأييداً واقبالاً اجتماعياً عاماً ، ولأن الماضي هو بالضرورة ابتعاد عن الحاضر وابتعاد عن الحقبة المضيئة منه والفترة الذهبية فيه فإن كل ذلك في اطار الضغوط والاحباطات التاريخية المعاصرة من شأنه ان يولد وهماً تاريخياً شاملاً ، فيصبح الماضي هو الملاذ المريح للنفس والعقل والمعين الذي لا ينضب للاماني والآمال ، وهذا بالضبط ما تبحث عنه السلطة وما لا يغير من واقع الأشياء .

ان الرجوع الى التاريخ لدراسته والايغال في ذلك بضعة قرون الى الوراء للبحث والتقصي كان ولا يزال وسيبقى ضرورة موضوعية حين يكون الهدف هو البحث عن جذور الوعي القومي والوعي التاريخي للامة ، وفي هذه الحالة لا يكون الرجوع انزلاقاً ولا سقوطاً في بئر التاريخ ، فليس الغرض هنا استحضار التاريخ واحياؤه لكي يصار الى اعادته وتقليده ، بل الهدف هو التعرف على اشكالاته وكيفية مواجهتها في ذلك الوقت ، او التعرف على الاسباب التي منعت المواجهة وجمدتها فأخذت تنتقل الاشكالات جيلاً بعد جيل واخذت الحلول تنتقل محرفة مشوهة متقادمة فلم تعد تصلح في هذا الزمان حتى لذلك الزمان ، ومع هذا فهي تفرض على الفكر العربي وعلى الانسان والمجتمع ليس بقوة التاريخ والتراث وانما احياناً بقوة السلطان ، فهو يرتاح اليه وتكفيه مؤونة المواجهة وتسد على

---

(١) حسن حنفي ، المصدر السابق ، ص ٦ ، ٧ .

الآخرين سبل التصدي والتحدي ، وهي بسبب امتزاجها الظاهري المسيس في كثير من الاحيان بالعقيدة فقد اسبغ عليها صاحب السلطة واعطاها قدسية ما كانت لها ابداً في ذلك العهد ولا في ذلك الزمان فلا تزال فتوى الغزالي بقفل باب الاجتهاد قائمة ويتعب الباحثون والمجتهـدون في ايجاد المبـررات لاستمرارهـا حتى الآن ، ولا يزال اغلب المسلمـين ربما باستثناء الشيعة لا يقبلون على الاجتهاد اكتفاء بما وصل اليه الفقهاء في القرن الخامس او السادس الهجري واكتفاء او امتثالاً بما قاله العديد من الفقهاء(١) . . . هذا بالرغم من ظهور العديد من الاصوات الاسلامية التي تنكر مفهوم اغلاق باب الاجتهاد انكاراً شديداً وتعتبره نوعاً من جحود نعم الله وتفضيل قوم على قوم وهو ما يتنزه الله عنه كما كانت آراء القاضي الشوكاني على سبيل المثال(٢) ، ما يهمنا في هذا المقام ان المطالبة بفتح باب الاجتهاد وتحرير الفكر الديني المعاصر قد لاقت الصمت رغم اهميتها الواضحـة ، ولا احد ينعم كأعداء التقدم بمثل هذا الصمت وبمثل هذا الاغفال والذي استمر مئات السنين تكاد تقرب من الألف ، او هي تقل قليلاً ولا يزال الجدل دائراً حول هذه القضية وحول غيرها من القضايا المماثلة وفي شتّى بقاع الوطن العربي . .

وخلاصة القول ان كل هذا ليس له علاقة بالاصالة جملة وتفصيلاً بل هي محاولات تجميلية تولّد الوهم والانخداع ولا تغيّر التاريخ او توقف عجلته ولكنها تبطىء عملية التقدم بدون جدال .

(*) لا بد من التأكيد هنا على ان قضية الفكر والثقافة المعاصرة في ضوء السيرورة التاريخية المحلية المعاصرة وفي اطار النظام الاقتصادي السياسي الدولي وفي غمار الثورة التكنولوجية والانتاجية العالمية والتي تقودها الدول الصناعية المتقدمة هذه القضية من اعقد القضايا واكثرها اشكالية ، وهي بحاجة الى الدراسات المفصلة التي تتناولهـا بشمولية وعمق لتبيان خطورتها ، ولا ندعي اننا في ملاحظاتنا المقتضبة نعطي هذه المسألة جزءاً كبيراً من ما هي اهل له ، خاصة وان سرعة تغير الاحداث والمعطيات الفكرية والثقافية هي على درجة تفوق قدرة المجتمع على التكييف والتجاوب والتصحيح ، يكفي ان نذكر ان كتاباً واحداً جاداً وعميقاً لا يكاد يصل الى خمسة آلاف قارىء عربي على مدى بضعة سنوات . . . اما حلقة تلفزيونية تافهة سواء كانت من مسلسل امريكي او مباراة أو اغنية اوربية فإنها تصل الى ثلاثين مليون مشاهد عربي من كل قطر وجنس وسن في اليوم نفسه وفي اللحظة نفسها ، وباستخدام احدث الوسائل التكنولوجية .

(١) من الضروري ان لا تغفل اهمية هذه المسائل حتى ولو كان موقف الباحث او الدارس او القارىء مغايراً كلياً للموقف السلفي ، ذلك ان هذا الموقف له اكبر الاثر ليس على القلة المثقفة المتميزة وانما على جزء كبير من الجماهير والتي تشكل الفتاوى جزء من حياتها اليومية وجزء من فكرها وثقافتها ، بالتالي بقدر ما يكون الموقف الجماهيري اقرب الى الانفتاح واقرب الى التطلع الى المستقبل من خلال اعمال العقل واطلاق عقاله يكون الموقف العام نحو التقدم هو في الاتجاه الاصوب ، وفتح باب الاجتهاد هو واحد من ابواب التحرر الديني بغض النظر عن اي اعتبار ايديولوجي ، لأنه في جوهره اتاحة الفرصة للعقل لكي يشارك ويساهم في صنع واقعه ومواجهة اشكالات الحياة المعاصرة .

(٢) القاضي الشوكاني ، المصدر السابق .

الفصل السادس
التاريخية الخاصة والتقدم

٦ - ١ التاريخية العامة والتاريخية الخاصة
٦ - ٢ حتمية التقدم
٦ - ٣ العقلانية والتقدم
٦ - ٤ الفكر النخبوي والفكر الاجتماعي
٦ - ٥ في التراث والتاريخ والسياسة

٦ ـ ١ التاريخية العامة والتاريخية الخاصة

ان دراسة التاريخ بشكله العام يثير اشكالية خاصة تتعلق بما يمكن تسميته تزامن التاريخ Synchronism of History لأن التاريخ العالمي في جزئياته المكانية والزمانية والفكرية والايديولوجية ، وفي جزئياته التكنولوجية والعلمية والمؤسسية والذاتية (سواء على مستوى الفرد او مستوى المجموعة التي تخضع لعلاقة ترابطية من نوع ما) هو نظام معقد من الجزئيات غير المتزامنة الحركة ، وغير المتزامنة التأثير ، وغير المتزامنة الهدف ، وان كانت تؤثر الواحدة بالأخرى بشكل متزايد ومتنامي الى الدرجة التي اصبح التاريخ المعاصر لمجتمع يقع ضمن منطقة تأثير تاريخ مجتمع اخر والى الدرجة التي صار المستقبل المنظور للعديد من المجتمعات هو مستقبل تأثيري اكثر منه من صنع محلي بالمعنى الواسع والشامل ، وكما اشرنا الى ذلك في الفصل الأول .

وفي اطار هذه المقولة ومن وجهة نظر عملية وسياسية واقعية يبرز السؤال الاساسي حول جدوى وقيمة التاريخ العام مقابل التاريخ الخاص . خاصة واننا نعيش التاريخ الخاص اولاً وثانياً وثالثاً . ونعيش التاريخ العام حسب دورنا التاريخي في التاريخ العام بالرغم من دورنا الأكيد في التاريخ الخاص[١] وضمن الخصوصية الوطنية وفي التطبيق العملي حين ندرس التاريخ ونطمئن اليه ونتفاءل في مستقبله او نتشاءم منه ، يجب ان نسأل انفسنا :

---

(١) المقصود بالتاريخ العام هو تاريخ الانسانية بشكل عام والذي اخذ يتحول تدريجياً الى تاريخ ذلك الجزء المتقدم من الانسانية ، وهو حسب التعبير السياسي السائد في الدولة المتقدمة اما الدول النامية فإن تاريخها يدرس عادة في الظل وضمن اطار تاريخ الدول المتقدمة .

تاريخ من هو الذي يدعو الى التفاؤل ؟؟
تاريخ من هو مدعاة للتشاؤم ؟؟

حين كان المفكرون الاوروبيون في اوج تفاؤليتهم بالنسبة لمستقبل التاريخ كانت اوروبا وامريكا قد بدأت تجمع قواها لتحقيق اندفاعاتها التاريخية في التقدم الصناعي والعلمي والتكنولوجي وفي بناء قوة سياسية وعسكرية متفوقة وقادرة على المحافظة على النمو والتفوق ، في هذه الأثناء ، القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان مستقبل اوروبا يدعو للتفاؤل ، ولذلك تفاعل كثير من مفكري اوروبا وتأثرت فلسفاتهم ودراساتهم بهذا الوضع التاريخي الخاص ، وأثروا كذلك في التفكير السياسي لسياسيي اوروبا وقاداتها .

ومع هذا فإن الصورة في النصف الثاني من العالم كانت عكس ذلك تماماً . . كانت حركة الاستعمار الاوروبي قد اخذت تتعاظم ، وما ان اطل القرن العشرون حتى كانت معظم اقطار افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية بحكم المستعمرات او المحميات او التوابع السياسية ، وكان عهد الاستغلال الاستعماري والاستعباد قد شارف ذروته . . . حين ذلك . . لم يكن للتفاؤلية الاوروبية والانطلاق الاوروبي نحو المستقبل والثقة به ما يبرره في المستعمرات .

لأن التاريخ الخاص للمستعمرات كان يفيض بكل ما هو قاتم وبكل ما هو مظلم ، وبكل ما هو نقيض للتفاؤل . . . او بكل ما هو مدعاة للتشاؤم ، وجاءت الحرب العالمية الأولى ثم الحرب العالمية الثانية لتظهر معها العديد من النظرات التشاؤمية والتي كان مصدرها اوروبا الغربية بشكل رئيسي .

ما الذي تغير . . هل هي قواعد التاريخ او ميكانيكياته ؟؟ أم القواعد التي تحكمه ؟؟ بالتأكيد لا هذه ولا تلك . . . ولكن ما تغير فعلاً هو التاريخ الذي نشأت فيه حركات جديدة وقوى جديدة وعلاقات جديدة لم تكن محسوبة الماضي . . . فكان هذا الظهور مدعاة للمراجعة . . . ومدعاة للتأمل . . والخوف . . بل ومدعاة للتشاؤم .

لعل اهم الأحداث التي غيرت من النظرة التفاؤلية التي سادت اوروبا حتى مطلع القرن العشرين هي :

١ ـ الحروب العالمية الأولى والثانية وما جرتاه من ويلات وكوارث شملت اوروبا في اعماقها وفي جوهرها ، فانهكتها ليس فقط اقتصادياً وانما ايضاً بيولوجياً كما يقول

ديستان[1] وهو ما لم يكن متوقعاً بهذه الكيفية .

٢ ـ نجاح الثورة الاشتراكية في روسيا ونجاح فكرة اقامة نظام اقتصادي واجتماعي جديد وفق برنامج مسبق ايديولوجي الاعداد والتنظيم .

٣ ـ تحرر المستعمرات (تدريجياً) وتمردها على قوى الاستعمار وخروجها (الى حد ما) من دائرة السيطرة الاستعمارية التقليدية وما تبع ذلك من زعزعة النظام الاقتصادي الغربي بسبب نمو اقتصاديات قوية منافسة ، وبالرغم من محاولاته الدائبة للاحتفاظ بمركز السبق والتفوق والسيطرة بوسائل تقليدية وغير تقليدية .

٤ ـ التطورات التكنولوجية المعقدة والضخمة والتي كانت بالاضافة الى جوانبها الجيدة والمساعدة للانسان والانسانية ، كان لها جوانب تدعو الى التخوف والتشاؤم ، كالتكنولوجيا الحربية المدمرة ابتداء من الأسلحة الاعتيادية وانتهاء بالرؤوس النووية ، وكذلك وسائل التحكم والتجسس وغير ذلك مما هو معروف من المنجزات التي يمكن ان تلعب دوراً تدميرياً هائلاً سواء بالنسبة للفرد او للمجتمع او بالنسبة للشعوب والدول .

وبطبيعة الحال فقد كانت اوروبا وامريكا واليابان عموماً هي الأكثر تأثراً بهذه الاحداث والأكثر تفاعلاً معها وادراكاً لها ، والأكثر خيبة امل في نتائجها التاريخية الأمر الذي ترك بصمات واضحة على افكار المؤرخين والمفكرين التاريخانيين وكذلك السياسيين ، ان التشاؤمية المعاصرة او التشاؤمية التاريخانية الغربية في القرن العشرين هي في جوهرها تشاؤمية سياسية جغرافية (Geo-Political) اكثر منها تاريخانية بالمعنى المقصود واكثر منها بالاطار الشمولي للبشرية .

ان هذه المقولة من شأنها ان تعيد الى السطح مفهوم التشاؤم والتفاؤل في التاريخ ، ففي العقود المتوالية من القرن العشرين لم يستطع الكثيرون من المفكرين التاريخانيين ان يسلخوا انفسهم عن التاريخ الخاص الذي يعيشونه . . . ونعني به تاريخ بلادهم وانظمتهم وسياستهم وايديولوجيتهم . . . وبالتالي فإن التغير الذي طرأ على تحليلهم (باستثناء المفكرين الامميين الاشتراكيين)، نابع من رؤيتهم للواقع الذي يعيشونه وللمستقبل الذي يستشرفونه، ولأنهم مرة ثانية جزء من تلك المجتمعات التي تقع في مقدمة الاندفاعة الانسانية في التاريخ البشري للكوكب الذي نعيش عليه ، فإن فرصتهم لتعميم ارائهم

(١) فاليري جيسكار ديستان ، رئيس جمهورية فرنسا خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ م .

واستنتاجاتهم وسحبها على مجمل التاريخ ، هي افضل مما لاولئك الذين يكونون جزءاً من مجتمعات تقع في النصف الثاني او في مؤخرة القافلة الانسانية في التاريخ البشري لهذا الكوكب . . .

يعبر فاليري جيسكار ديستان الرئيس السابق للجمهورية الفرنسية عن النظرة المتشائمة للتاريخ الاوروبي المعاصر والمستقبلي وكيف ان هذا التشاؤم قائم فقط على فقدان اوروبا مركز الصدارة وليس على تقهقرها بالمعنى المطلق فيقول في كتابه (اثنين من الفرنسيين من اصل ثلاثة) .

اتحدث عن النهضة ، لماذا هذه الكلمة ؟ لأن الانحطاط التاريخي في اوروبا يتم امامنا منذ حوالى مئة عام والنهضة فقط هي التي تستطيع ايقافه .

هذا هو التساؤل الذي يجب ان يمهد لأي عمل سياسي ذي مغزى اذا كان هذا التدهور وتحركه قدراً محتوماً فلا توجد اهمية كبرى لكل ما تفعله ، فماذا كان وزن الاعمال التي قام بها الاباطرة الرومان او كبار المسؤولين في بيزنطة ؟ وماذا كانت النتائج التي استطاعوا ان يتباهوا بها ؟؟

كثيراً ما تساءلت عن طبيعة القدر التاريخي وتصورته بالطريقة التالية : لفترة معينة يكون للقدر التاريخي مخطط منحنى وعلى هذا المخطط تسمح الارادة الانسانية وهي ارادة القادة او الشعوب بالسير على نمط معين دون غيره ولكن هذا الخط يحترم دائماً انحناء المخطط ان كان صاعداً او هابطاً ، والخطوط التي تسير عليها جميع بلداننا (او اوروبا الغربية) ومهما كانت مزايا وعبقرية الذين يقودونها هي خطوط منحنية هابطة متوافقة مع اكثر الخطوط انحداراً ايام الحروب .

هل يمكن حدوث تغيير في انحناء المخطط لكي يصبح صاعداً ؟ ان ذلك ليس مرتبطاً برغبة فردية كافية لتعديل مسار الخط بل بحركة جماعية ، ولنوع من قفزة النوع البيولوجية التي تثيرها رغبة واعية ، هذا ما ادعوه بالنهضة .

دلائل التدهور التاريخي في اوروبا معروفة جداً بحيث لا ضرورة لتقديم تفصيلات عنها ولكنها تغطي حقيقتين واضحتين : تدهور القوة والسكان وانحطاط الروح الاوروبية ، الأرقام معروفة ، ففي عام ١٨٨٠ كانت اوروبا تؤمن اكثر من نصف الانتاج الصناعي العالمي ، وفي عام ١٩٨٠ م انخفض ذلك الى الربع ، وكانت بريطانيا في مقدمة تجار العالم وكانت اوروبا

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تقدم ٢٣ , ٧٦٪ من انتاج الفحم اي الطاقة الصناعية[١] . وكان اسطولها التجاري يعادل حوالى ثلاثة ارباع حمولة السفن العالمية ، وكانت الشمس لا تغيب عن الامبراطورية البريطانية واثناء الرحلة الأولى التي قمت بها الى سنغافورة عام ١٩٧٣ م اذكر انني طرت بالطائرة ولساعات اثناء رحلة العودة فوق اراض كانت جميعها ولغاية الحرب تحت السيطرة البريطانية : ماليزيا ، وبنغلادش ، والهند ، والباكستان ، وافغانستان ، وايران ، والعراق ، وسوريا ، وفلسطين حتى قبرص .

كانت الامبراطورية الفرنسية تلون باللون الوردي نصف الخارطة الافريقية وكانت الممتلكات البريطانية والفرنسية والايطالية والبلجيكية والبرتغالية تغطي كل القارة تقريباً ، عام ١٩٠٠ م بلغ عدد سكان اوروبا الغربية ربع سكان العالم ، وفي عام ٢٠٠٠ ستكون نسبة هؤلاء ٥٪ فقط من سكان العالم ، صحيح ان الامر هنا مرتبط بحركتين ذواتا اتجاه متعاكس : فمن ناحية هناك انفجار ديموغرافي في العالم الثالث ، ومن ناحية اخرى هناك الانهاك الديموغرافي في اوروبا ، ومنذ اصبح يقاس بدقة لم يتوقف معدل الخصوبة عن الانخفاض وسجل هبوطاً مفاجئاً عام ١٩٦٤ م وصل فيه في معظم البلدان الاوروبية الى مستوى ادنى من المستوى الضروري لتأمين مجرد بقاء السكان[٢] .

وبطبيعة الحال فإن إيراد ديستان للارقام الدالة على قدرة اوروبا بشكلها النسبي اي كنسبة مئوية يراد منها عن وعي او لا وعي تأكيد الانحدار بالمعنى النسبي وليس بالمعنى المطلق . . . ان ظهور امريكا واليابان والكتلة الاشتراكية على المسرح الدولي ومنافستها لأوروبا الغربية في التجارة الدولية وفي انتاج الفحم والسلع . . . هو في الحقيقة السبب الحقيقي لهبوط المكانة النسبية لاوروبا او لانحدار اوروبا ، كذلك وحسب ما نقرأ بين سطور ديستان فإن زوال الامبراطورية البريطانية التي كانت لا تغيب عنها الشمس والتي احتاج ديستان عدة ساعات للطيران فوقها عام ١٩٧٣ م وكذلك انحسار اللون الوردي (الاستعمار الفرنسي) عن الخارطة الافريقية هو مبعث حزن ديستان ومصدر نظرته المتشائمة ، وخوفه من مستقبل الحضارة[٣] ، ويتابع ديستان تحليله بقوله :

---

(١) التشديد ليس في الأصل .

(٢) عن جريدة الرأي الاردنية ، مقتبسة من مجلة جون افريك ، عمان ١٩٨٤/٨/٢٨ م .

(٣) لاحظ استعمال تعبير « اللون الوردي » اشارة الى مناطق نفوذ فرنسا والتي تعني بالقاموس السياسي الصريح . . . مستعمرات فرنسا .

هذه القارة اوروبا التي كانت القوة التجارية الاولى في العالم والتي يبلغ عدد سكانها عدد سكان الولايات المتحدة ويزيد عددهم عن الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفياتي . . . هذه القوة ترى نفسها قوة من الدرجة الثانية ، غير قادرة على التـأثير عـلى الاحداث الكبـرى الراهنـة حتى ولو كـانت تعنيها مباشرة[1] . في هذه الحالة من الانحطاط تعـطي الحياة السيـاسية في دول اوروبا الغربية ثلاثة دلائل :

الأولوية المعطاة للمصالح الخاصة على حساب المصالح العامة ، والبحث عن دعم المسؤولية ، والحياد .

يبدو واضحاً ومن خلال الاستطلاعات الانتخابية التي جرت مؤخراً وخاصة في فرنسا ، ان مصير الجماعة حسب حجمها الخـارجي من تأثـير وسلطة حجمها الداخلي ، أي حاجتها للوحدة وتطورها كان له تأثير محدود او بدون تأثير اطلاقاً ، ولقد اخذت بعين الاعتبار النتائج التي قد تكون لهذه الخيارات على الاوضاع الفردية ان كانت معزولة عن بعضها او على مجموعات مهنية وذلك خلال مدة قصيرة تمتد من ثلاثة اشهر الى عام[2] .

وهكذا يلتقي جسكار ديستان كسياسي وكمفكر مع ملاحظة أ. ج تايلور التي اشرنا اليها سابقاً ، والتعديل الذي ادخلناه ليجسم الجانب المأساوي فيها والذي نصوغه بالصورة التالية :

ان الحديث عن انحدار الحضارة لا يعني سوى ان « السادة » سواء بالمفهوم الطبقي او المفهوم السياسي اصحاب المستعمرات والمسيطرين على التجارة الدولية وعلى انتاج الطاقة والانتـاج الصناعي قـد فقدوا السيـطرة وفقدوا التفوق واصبحوا قوى من الدرجة الثانية او الثالثة بسبب ظهور قوى منافسة وان كانت غير معادية (مثل امريكا واليابان) او قوى منافسة غير صديقة ولا حليفة (مثل الكتلة الاشتراكية) والأهم من كل ذلك فقدوا السيطرة لأن « العبيد » قد تحرروا وخرجوا من حظيـرة الاستعمار لتصبـح لهم حريـة الاختيار وحرية القرار بل وحرية المنافسة والقدرة على السيطرة المضادة .

---

(١) لاحظ ان التوجس من المستقبل والتخوف منه ينبع من ملاحظة عدم القدرة على التأثير على الاحداث اي عدم القدرة على المشاركة القيادية في صنع المستقبل . . وهـو لا شك وعي سيـاسي « تاريخي » ذكي من سيـاسي محترف .

(٢) فاليري جيسكار ديستان ، المصدر السابق . .

هذا هو مفهوم انحدار الحضارة وهذا جوهر التشاؤمية التاريخية للعديد من مفكري وسياسيي اوروبا وامريكا المعاصرين ، وهو كما نرى مفهوم جغرافي سياسي وايديولوجي مغرق في التاريخية الخاصة الى ابعد درجة . . . بل انه يرى التاريخية الخاصة هي الاساس ولا يقيم وزناً للتاريخية العامة والتي يمكن القول انها مناقضة تماماً للتاريخية الخاصة التي انطلق منها ديستان ، لأنه يمكن القول بأنه :

خلال فترة الانحدار الاوروبية التي يتحدث عنها ديستان منذ ١٨٧٠ م وحتى ١٩٧٠ م تقدمت الانسانية تقدماً هائلاً في شتى مناحي الحياة وتحررت شعوب كثيرة يزيد تعدادها عن نصف سكان الكرة الأرضية ، وكانت اوروبا من المساهمين في مثل هذا التقدم . . . وارتفع مستوى الرفاهية وغير ذلك مما يمكن ان تتعرف عليه في كل مظهر من مظاهر الحياة المعاصرة .

ولا شك ان التاريخية الخاصة يجب ان ينظر اليها ضمن اطارها السياسي والايديولوجي حتى تكون مقبولة اخلاقياً وحتى يمكن ان يكون لها دور ايجابي في الحضارة الانسانية ، ذلك فإن الاغراق في التاريخية الخاصة في اطار من الايديولوجيا الشوفينية او الطبقية او الامبريالية سوف يؤدي الى تحريك التاريخية الخاصة باتجاه الأنظمة الفاشستية والاستعمارية كما كان الحال في الحركة النازية في المانيا الهتلرية وفي العديد من الدول الاستعمارية التقليدية ، وكما نشهده وبشكل صارخ وفاضح في الحركة الصهيونية التي ادت بها الايديولوجيا الصهيونية الشوفينية الى تحويل تاريخيتها الخاصة الى سلسلة متصلة من العدوان والتوسع والاغتصاب والقتل والاضطهاد وارتكاب المذابح المشابهة للمذابح التي نسبتها الصهيونية نفسها الى هتلر حين انقاد الى تاريخية خاصة مشابهة .

فإذا انتقلنا الى الدول النامية عموماً والوطن العربي في مقدمتها نلاحظ :

ان التاريخية الخاصة للدول النامية والوطن العربي منها مختلفة كلية عن التاريخية الاوروبية وغير متزامنة معها في الكليات وفي كثير من الجزئيات ، ومناقضة لها في كثير من المسائل نظراً لأن التاريخية الخاصة لاوروبا قد نشأت ونمت ووصلت ذروتها على حساب التاريخية الخاصة للدول النامية بكل ما يعني ذلك من صراع وتناقض كان في اغلبيته محسوماً لصالح التاريخية الخاصة الاوروبية[1] .

(١) ان هذا لا يعني بأن التناقضات الاوروبية مع الدول النامية او تناقضات الشمال مع الجنوب غير قابلة للحل او غير ممكن تذويبها لصالح الفريقين ولكنها اذا استمرت بشكلها التاريخي وعلاقاتها التاريخية التي بدأت قبل قرنين من الزمان ، فإنها سوف تبقى تعمل لصالح اعاقة التقدم في الجنوب .

وكانت الدول النامية والوطن العربي وربما لا تزال حتى الآن تقبع في مؤخرة القافلة الانسانية التي تمثلها التاريخية العامة . وطبيعي ان لا يستطيع من يقبع في المؤخرة (سواء كان ساكناً او متحركاً ولكنه في المؤخرة) ان يسحب آراءه على المقدمة وعلى كامل القافلة . . . ولا يستطيع في اغلب الأحيان ان يرى ما تراه المقدمة . . . وما يراه قائد القافلة[1] .

فإذا اضفنا الى ذلك نظام الاتصالات الدولي المعاصر ووسائل انتقال الفكر والثقافة والتجارة والمنجزات العلمية والتكنولوجية وسيطرة الدول المتقدمة على عملية الاتصال هذه ، والتحكم في اتجاهاتها وبتفاصيل اكثر مما يبدو على السطح ، ندرك بشكل واضح مدى تأثير رؤية المقدمة على رؤية الوسط او المؤخرة بحيث اصبحت الرؤية التاريخانية السائدة في العالم هي رؤية الدول المتقدمة للمستقبل .

وبهذا اخذت كثير من شعوب الدول النامية تفقد القدرة على الرؤية الواقعية لموقعها الحقيقي في القافلة البشرية . . . واخذت تسحب استنتاجات من التفاؤل او التشاؤم كصدى لما يصل اليه الآخرون في الدول المتقدمة . . .

وكانت الاقطار العربية من اكثر اقطار العالم تأثراً بما يجري في الغرب في هذا الصدد ، وربما يعود ذلك الى :

١ ـ العلاقات الجغرافية السياسية التاريخية بين اوروبا والبلاد العربية .

٢ ـ الاعتماد الثقافي والفكري والعلمي والسياسي والتعليمي والتكنولوجي والاقتصادي المتزايد للاقطار العربية على الدول المتقدمة وفي طليعتها اوروبا وامريكا .

٣ ـ غياب الشخصية القومية المبلورة فكراً وثقافة وايديولوجيا والمتنامية في اطار من

---

(١) ليس لدينا شك بأن استخدام تعبير « مقدمة القافلة ومؤخرتها » في اطار التاريخ الانساني يثير العديد من الاشكالات ويتطلب الكثير من التوظيف الفكري والايديولوجي بالاضافة الى التوصيفات التاريخية الأخرى ، غير ان التعبير هنا ينصب بالدرجة الأولى على القدرة على التأثير في مجرى تاريخ العالم « فالدول المتقدمة بحكم ما تملك من امكانيات اتاحها لها التقدم العلمي والتكنولوجي والتأطير السياسي هي قادرة على التأثير الواضح وبالتالي فهي تقود قافلة البشرية (بغض النظر عن تقييمنا لهذه القيادة) او هي تقع في المقدمة وكلما ابتعد المجتمع المعين عن القدرة على التأثير الحقيقي المستند الى قواعد راسخة من القدرات الذاتية المتواصلة والمتجددة ابتعد عن المقدمة ليصبح جملاً من جمال القافلة قد يقع في الوسط او يقع في الطرف الأخير ، ويصبح في تعبير اكثر عصرانية عربة من العربات تجرها القاطرة الضخمة التي تتصدر المقدمة .

(*) تستعمل عبارة اوروبا هنا لتعني بالاضافة الى اوروبا الجغرافيا امريكا واليابان .

الديموقراطية والحرية والسياسية المؤسسية الدائمة والراسخة والتي من شأنها ان تسمح بالرؤية التاريخية المعاصرة والمستقلة وما يترتب على هذه الرؤية من مواقف سياسية ، واجتماعية واقتصادية لشرائح الانتلجنسيا والمثقفين العرب .

٤ ـ تعاظم وازدهار حركة الترجمة التجارية والسياسية[١] في الوطن العربي الى الدرجة التي اصبح معها الكثير من الكتب والدراسات والأعمال تظهر في العربية في عين الوقت الذي تظهر فيه باللغة الانجليزية او الفرنسية وبالتالي اصبح القارىء والمثقف العربي هو قارىء غربي او قارىء اوروبي بالدرجة الأولى وعربي بالدرجة الثانية بافتراض ان تعريف القارىء هو بما يقرأ وليس بجواز سفره[٢] ، ساعد على ذلك ان « نافذة الحرية » التي تتيحها السلطة للكتاب المترجم هي اوسع وارحب من النافذة المتاحة للفكر المحلي .

٥ ـ اعتماد وسائط الاعلام العربية (وغيرها) اعتماداً اساسياً على الانتاج الاعلامي للدول المتقدمة وخاصة الاعلام الغربي والذي يعيش بشكل اكثر من ٨٠٪ من مجمل المادة الاعلامية المتاحة في الوسط الاعلامي ، وهذا الانتاج هو في جوهره تعبير عن الوضع التاريخي بالمفهوم العام الذي تمر فيه تلك الدول ، ولأن الاعلام بطبيعته عملية متحركة ذات ديناميكية تجارية وسياسية وسيكولوجية بالغة القوة والتعاظم والتنامي[٣] ، ولأن الاعلام وخاصة في الوسائط الحديثة من تلفزيون واذاعة واقمار صناعية ومحطات ارضية وغير ذلك يعتمد الزمن كأحد الأبعاد الرئيسية فيه ، فإن الترابط الاعلامي العربي ـ الغربي او الاعتماد الاعلامي العربي ـ الغربي يعطي شعوراً

---

(١) ليس المقصود هنا بعبارة الترجمة التجارية انها ترجمة رخيصة بقدر ما يقصد بأنها اصبحت مجرد نشاط اقتصادي (Business) وبالتالي فإن اختيار المادة المترجمة اصبح يخضع في كثير من الاحيان للمعايير التجارية (بغض النظر عن التقييم الاخلاقي لهذه المعايير) وليس لاحتياجات ثقافية مرتبطة بواقع الاقطار العربية ، انظر على سبيل المثال ترجمات اعمال كولن‌ويلسن، جارودي ، ماركوزة . . . الخ ونحن لا ننفي بطبيعة الحال اهمية هذه الترجمات ودورها الثقافي والتثقيفي ، ولكن الاشكالية هنا هو دورها في تكوين المفهوم التاريخاني للمرحلة العربية المعاصرة ورؤية هذه المرحلة فقط من خلال الفتحات التي تسمح بها هذه الانتاجات الفكرية المترجمة بسبب غياب الفكر العربي والرؤية العربية . . . الخ .

(٢) لا نرمي هنا الى التنديد بقراءة الانتاج الذي يظهر في اوروبا او امريكا ولكن الاستغراق في هذه الرؤية حجب لأسباب كثيرة امكانية رؤية الواقع العربي بعين عربية واقعية وحجب في نفس الوقت التعرف على فلسفات وافكار الشعوب النامية الأخرى ابتداء من نيكاراغوا وانتهاء بالفلبين .

(٣) انظر على سبيل المثال عصام حماد ، نحو ثقافة وطنية معاصرة ، نحو مفهوم اعلامي صحيح ، عمان ، ١٩٨٤ م ، الدار الأردنية للثقافة والاعلام .

زائفاً بالتزامن التاريخي بحيث يشعر المواطن العربي وكأنه يعيش مع اوروبا او امريكا ساعة بساعة ودقيقة بدقيقة . . . يرى ما يرى الامـريكيون وربمـا في نفس اللحظة ويسمع ما يسمعه الاوروبيون في نفس اللحظة . . . وبذا تأخذ معادلة الوعي بالتاريخ الخاص تأخذ بالاختلال والتأرجح . . . وتتحول التجربة التاريخية المحلية في ابعادها الزمنية وفي اطار التاريخية العامة الى تجربة سلبية الى اقصى درجة .

ان الانفتاح العربي غير المحدود على الدول المتقدمة بكل ما فيها من نتاج حضاري وثقافي ابتداء من العلم وانتهاء بالتسلية وابتداء من مسرح شكسبير وانتهاء بمسلسل قارب الحب وابتداء باستيراد العلكة وانتهاء باستيراد انظمة الرادار وطائرات الايواكس وابتداء من شراء الشقق السكنية على ساحل الريفيرا الفرنسية او الايطالية او الاسبانيـة وانتهاء بشراء اسهم شركة كروب وفولكس فاجن الى اخر القائمة التي لا تنتهي ، ان هذا الانفتاح كان من شأنه (ولا يزال كذلك) ان يحدث صدمة او لوثة تاريخانية لدى الانسان العربي ، وهي صدمة باتجاه التفاؤل . . . لأنه لا يرى مـن تاريخ الدول المتقدمة الا الجانب الذي يوافق هواه ويرضي مزاجه . . . وهو على الأقل متاح له ان يرى مقدمة القافلة الحضارية للانسان ويأكل من طعام زئيسها وينعم معـه بما يتـاح له ان ينعم بـه ، وان يمشي بضع خطوات متفائلة الى الامـام مع هـذه المقدمـة . . يمشيها هـو كانسـان . . مفـرد وليس كمجتمـع . . . وبالتـالي يتعمق تأثير الصدمـة التاريخـانية لتـدفعه اكـثر فأكـثر بـاتجـاه التفاؤل . . . لأنه يري ذاته ونفسه واحياناً عائلته قادراً على الاستفادة والاستمتاع بكل ما يمكن ان ينجزه العقل البشري هناك . . . بغض النظر عما يمكن ان يكـون في التاريـخ الخاص من بؤس وحرمان او كبت وقهر او فقر او مرض او حتى تهديد للامن الاجتماعي والأمن الوطني . . . .

هذا على مستوى الفرد او الافراد المفردين . . . اما المجتمع العربي عموماً فنظرته واقعه التاريخي الخاص داخل الارض العربية مناقضة لذلك تماماً .

شعور بالاحباط والبؤس واليأس والفشل وانصياع للقهر والكبت والتعسف سواء بالقوة المجردة او بعمليات التدجين المختلفة والتي اخذت تتعمق من خلال حيثيات قانونية واقتصادية وثقافية ، ان محصلة هذه المتناقضات بين التاريخية العامة والتاريخية الخاصة وبين استغراق الفرد في مكتسبات التقدم التاريخي الذي حققه الآخرون وانتكاس المجتمع الى الاحباط والارتكاس والانكفاء الى الماضي جعل موقف الانسان العربي وبحكم التجربة والتـراث التاريخي القـديم متأرجحـاً . . . بين التشـاؤم او التفاؤل فهـو متشـائم . . . ومتأرجحاً بين القبول والرفض وبين الرضا والغضب . ويرى المستقبل بعين غير قادرة على

تمييز الالوان او تحديد المسافات . . . انه يمارس نوعاً من القفز البهلواني عبر مراحل التاريخ انه يمارس نوعاً من البهلوانية. التاريخانية بكل ما يعني ذلك من التنقل والتحرك والتراجع ، والانفصال والانكفاء والتجمع والتشبث والتفرد والتكتل . . .

ومن الضروري ان نؤكد هنا ان هذه البهلوانية التاريخانية هي اولاً ليست مجرد تعبير لفظي نشعر بالرضا للاهتداء اليه والسعادة بايراده، وثانياً انها تمثل حالة وسيرورة بالغة التعقيد نعتقد وفي رأينا انها تشكل في مجملها سيرورة مضادة ونافية لسيرورة التقدم والتي تتطلب من جملة ما تتطلب ، أو اول ما تتطلب الوصول الى نقاط الحسم في الموضوعات التاريخية حتى يصار الى انتقال حقيقي لموضوعات اكثر تقدماً على خط بيان التاريخية الخاصة من جهة ، وعلى خط بيان التاريخية العامة من جهة اخرى اذا كان ذلك ضرورياً في حينه .

ان الاشكالية الاساسية لهذه الظاهرة ونعني بها البهلوانية التاريخانية انها ليست فقط ظاهرة فردية بالمعنى الدقيق للفردية بقدر ما اخذت تتحول الى ظاهرة جماعية واحياناً اجتماعية واحياناً اخرى شبه مؤسسية لأن انعدام الحركة الاجتماعية المتناغمة والمتناسقة والمرتبطة بجذور محلية عميقة تجعل الكتلة الاجتماعية والهيكل المؤسسي كلاً منهما خفيفاً وهشاً سهل التأثر وسهل الانفعال .

ان الأمثلة على البهلوانية التاريخانية على شتى المستويات اكثر من ان نحتاج الى ايرادها بالتفصيل ، يعبر احد المفكرين العرب المعاصرين عن هذه الحالة او هذه الظاهرة بصورتها الاجتماعية ونتيجتها النهائية بقوله :

« ضاع الانسان امام حضور الله ، وضاع التاريخ امام حضور الوعي قد تكون مهمة الباحث اليوم هي اعادة المحاور والبؤر واكتشاف الانسان والتاريخ ، اذ يضرب بنا المثل للمجتمعات اللانسانية التي لا تعرف الزمان ويرسل الينا لجان الأمم المتحدة لدراسة اوضاعنا بالنسبة الى حقوق الانسان ، كما اننا خارج التاريخ ولا نعلم في اية مرحلة من التاريخ نحن نعيش وليس لدينا تراكم تاريخي يبدأ كل جيل وينتهي ثم يبدأ الجيل الثاني كما بدأ الأول من الصفر ، ولا يكاد يمر جيلان او ثلاثة حتى يبدأ القوس في السقوط ، نهبط بمجرد ان نعلو ، لقد عمرت نهضتنا الأخيرة اربعة اجيال فحسب قبل ان نشاهد تعثر النهضة وكبوة الاصلاح »[٢] .

---

(١) التشديد ليس في الأصل .

(٢) حسن حنفي ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

ويتحدث نفس المفكر عن حل ازمة الموقف الحضاري في الأمة العربية وفي التاريخ العربي المعاصر فيقول :

« الموقف من الواقع هو فهمه اولاً ومعرفة متطلباته وسبر مكوناته (الثقافة الوطنية ، الجماهير الشعبية) حتى يمكن الالتحام به وتفجير طاقاته القادرة على الوقوف امام الابنية الاجتماعية والنظم السياسية التي تقوم على التصورات السلطوية الموروثة ، حل ازمة الموقف الحضاري اذن في نقل الموقف من مستواه الخطابي الى مستواه العلمي وتحويل المواقف الايمانية بالقديم او الانبهارية بالغرب ، او الخيالية بالنسبة الى الواقع الى مواقف علمية حضارية تاريخية محكمة حتى ينشأ الفكر في مواقف اجتماعية وحضارية وتاريخية محددة تكون بالتالي ارضاً للفلسفة وتربة للفيلسوف »[1] .

نقول فماذا تكون البهلوانية التاريخانية ان لم تكن ايماناً بالقديم بكل ما فيه من غث وسمين وبدون نقد او تمييز وتمسكاً بالتراث وانقياداً له وانصياعاً لما فيه دون نظر او تمحيص وفي عين الوقت انبهاراً بالغرب وافتتاناً به وبعلومه وتكنولوجياته ، ومنجزاته ومسلياته واعتباره ممثلاً للانسانية ومعلماً لها ورد كل ابداع له وتقليداً له في كل شيء واعتماداً عليه في كل شيء ، وفي الوقت نفسه وذات اللحظة ايضاً خيالية في رؤيته للواقع ودونكشوتية في التعامل مع الاحداث عملاً وفكراً ، وطوباوية في الحلول .

في هذا الاطار التاريخي الفكري والسياسي الاجتماعي العام ، تما هو المستقبل المأمول (بحدود ما يمكن التنبؤ) للتاريخية الخاصة وما هي المؤهلات المستقبلية لهذه التاريخية ولهذا الوضع السياسي الاجتماعي لهذا المجتمع التراثي العميق الجذور في تاريخ الجنس البشري ؟؟

اين مواقع التفاؤل واين مواقع التشاؤم ؟ والى ماذا يمكن ان تتطور التاريخية العربية الخاصة في اطار التاريخية العامة وفي ظل التاريخية الخاصة للقوى الكبرى والقوى المتصاعدة ؟؟ اذا ما كانت اوروبا وهي على ما هي عليه ترى انها تنحدر في تاريخيتها الخاصة الى وضع لا يؤهلها لان تحتل اكثر من الدرجة الثانية في قطار التاريخية العامة .

٦ ـ ٢ حتمية التقدم

قبل محاولة التعرض لمسألة مستقبل التاريخية العربية الخاصة لا بد من ان نؤكد على

---

(١) حسن حنفي ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

بعض الحقائق الهامة حول مفهوم حتمية التقدم في التاريخ ، نظراً لأن هذا المفهوم كثير التداول في الاوساط العربية المثقفة وخاصة اصحاب النظرة الاشتراكية او الأممية ، وكثيراً ما نلجأ اليه حينما نشعر بالعجز عن الاجابة على مشكلات الواقع وبالتالي نجـده « المهرب العلمي المتفائل » . . . والباب الخلفي الذي يمكن اللجوء اليه عند الضرورة دون ان يتهم هذا الوالج هذا الباب بشيء من غير العلمية او غير التقدمية .

ان الاساس في التقدم هو الانسان ليس بهيئته البيولوجية الفيزيولوجية فقط وانما في اطاره الاقتصادي الاجتماعي وليس بشكل طوباوي او مثالي وانما من خلال جدلية الصراع التي تشمل كل دقيقة من دقائق التاريخ ، وكل دقيقة من دقائق الوجود ، ان هذا الاساس كثيراً ما يغفل وينسى حتى لدى المثقفين وتصبح النظرة التفاؤلية العلمية الى التاريخ نظرة غير علمية وغير عملية لأنها تفترض بأن التاريخ هو سيرورة حتمية بذاتها ولذاتها . . . والتاريخ سيرورة وصيرورة بذاتها اذا نظر اليها من الخارج . . . واذا نظر من خارج التاريخ او من خارج مجال الفاعلية في التاريخ ، وهو الانسان والمجتمع ، ان ما يقع فيه بعض المثقفين من تبسيط هو افتراض الحتمية التاريخية كما اشرنا ولكن باتجاه التقدم . . وان التقدم حتمي لذاته او خارج عن دور الانسان في المساهمة في صنع التقدم ، وهنا يقترب هذا المفهوم الذي يتمتع بثوب علمي خـارجي يقترب تمـاماً من المفهـوم الغائي للتـاريخ الـذي عبّر عنـه السجستاني كما ورد في المقايسات لأبي حيان التوحيدي .

ان الإشكال الأول بالنسبة للانسان وبالنسبة للمجتمع هي التاريخية الخاصة وهي أي التاريخية الخاصة هي المنطقة الساخنة في المصير ولا بد من النظر في تناقضاتها قبل الانطلاق الى التاريخية العامة سواء من حيث الفعل التاريخي او الفكر التاريخاني نفسه .

السؤال هو :

ما جدوى التاريخية العامة المتجهة الى سيرورة تفاؤلية
أوَ تدعو للتفاؤل اذا كانت على حساب التاريخية الخاصة ؟؟

ان هذا الاغفال والنسيان وربما الاهمال لامكانات واحتمالات التناقض بين التاريخية العامة والتاريخية الخاصة كثيراً ما ادى ويؤدي الى ارتباك في الموقف الفكري وكذلك ارتباك في الموقف السياسي العملي[1] ، وهنا وحتى نلقي بعض الضوء على هذه المسألة لا بد من

---

(١) هناك امثلة كثيرة على ذلك حيث نجد ان بعض المثقفين والانتلجنسيا يتبنون مواقف سياسية تنسجم مع مواقف واتجاهات تقع في اطار التاريخية العامة ولكنها في عين الوقت تتناقض مع التاريخية الخاصة المتمثلة بالمصالح الوطنية اعتقاداً منهم ان الواجب والوعي التقدمي العلمي يقتضي منهم نصرة التاريخية العامة على التاريخية =

التأكيد على الحقائق الأساسية التالية :

اولاً : ان التاريخ ذاته يشكل سلسلة متواصلة من السيرورات المتداخلة في المكان والزمان والمتخلفة جدلياً من خلال تفاعل الجدلية التـاريخية العـامة جنباً الى جنب ومع الجدلية التاريخية الخاصة .

ثانياً : ان الانسان هو صانع التاريخ ومحدثه ومغيّره وليس مفسره فقط او منقاداً له وبالتالي لا انفصال جوهري بين التاريخ والانسان .

ثالثاً : في غياب الانسان (او المجتمع) الواعي المنتج أي الانسان ذي البعد العقلي والاقتصادي الاجتماعي المتطور تبقى سيرورات التـاريخ كـما هي ولكن من حيث هذا الانسان (او المجتمع) يتحول التاريخ الى سيرورات (شبه خارجية) لا يصنعها الانسان وانما يتأثر بها كما تتأثر الكائنات الأخرى بصورة او بأخرى .

فقط لأن العقـل البشـري كجـزء صميمي من الانسـان الاجتمـاعي قـادر عـلى التعامل مع الجدليات الاقتصادية الاجتماعية وقادر على التأثير في مجرياتها من خلال وعيه للواقع فقد استطاع في حقبة من الحقبات الحياتية السحيقة والموغلة في القدم ربمـا قبل مليوني سنة او اكثر ان يكسر دائرة التكرار البيولوجية الضيقة فيما يتعلق بالعقل وامكاناته ، وان يخرق سقف النمطية النموذجية الشديدة القولبة والمتمثلة اساساً بالغريزة والتي قيدت الكائنات الحية الأخرى ورسمت تاريخيتها الخاصة بشكـل يكاد يكـون بيولـوجياً محضـاً وميكانيكياً تقريباً (إلااذا طرأ من تغير وتبديل وتحوير في اطار التطور العام او الخاص) فيما يخصها هي كتركيبة حية وبشكل اقتصادي اجتماعي مفرط في البـدائية ومحـدود بسقف الحصول على الغذاء والمحافظة على بقاء النوع ، وجعلت الغريزة هذه التاريخية ذات طابع مأساوي مخيف بسبب هذه التكرارية والنمطية والقولبة ، وبذا مستقبل تحدده الكائنات الحية هذه ربما الى الابد ، ولأن العقل البشري حين خرق سقف النمطية اخذ في النمو والتعاظم المتواصل من خلال عمليات تراكم الخبرة وسيرورات رقي المعرفة وانتقالها على المـدى التاريخي الـطويل في اطـار الفرد ، وفي اطـار المجتمع ولأن نمـو العقـل الفـردي والاجتماعي ونشوء الوعي ، بالمفهوم الفردي والطبقي ورقيه وتـطوره كان دائـماً باتجـاه الأفضل بالنسبة للكائن البشـري اي باتجـاه حل المشكـلات التي تواجهـه والتغلب على الصعاب التي تعترضه والتصدي للتحديات التي تجابهه . . . اي باتجاه التقدم في المفهوم

= الخاصة وفي اعتقادنا ان مثل هذا الفهم ليس علمياً ولا تقدمياً لأنه يحاول احباط جدلية التفاعل بين التاريخية العامة والتاريخية الخاصة والتي تشكل في محصلتها عوامل الدفع الحقيقية والانسانية باتجاه التقدم .

الغام والمباشر لمعنى التقدم ، ولهذا السبب فقد اكتسب التاريخ صفة التقدم . . . ولهذا السبب اصبحت ظاهرة التقدم التاريخي حتمية في مجراها العام لأنها تقوم اساساً وقبل كل شيء على الجدلية الاقتصادية الاجتماعية المنفذة والممارسة من قبل انسان العقل والوعي ومجتمع العقل والوعي والذي لا يمكن ان يتخلى في اطار التاريخية العامة عن عقله ووعيه ويجنح الى الغباء بعد الذكاء والجنون بعد العقل ، والجهل بعد المعرفة ، والعمى بعد البصيرة ، وبالتالي لا يمكن ان يرجع القهقرى . . . لهذا كانت ظاهرة التقدم حتمية في اطار التاريخية العامة وجزئيات التاريخية الخاصة . . . ان هذا التوضيح كان ضرورياً حتى نخرج الى المقولة الأساسية التالية وهي :

ان حتمية التقدم التاريخي في التاريخية العامة لا تشكل وثيقة تأمين ضد مخاطر الطريق في التاريخية الخاصة ولجميع من يعبروا طريق التاريخ او لجميع من يكون لهم تاريخ . . . بل انها وبكل بساطة لا تعطي اي ضمان للمستقبل وبصورة حتمية وميكانيكية مضمونة ونحن مغمضو الاعين . . . وهذا هو الفرق الأساسي والجوهري بين حتمية التقدم التاريخي في الفكر العلمي وبين مفهوم الجبرية التفاؤلية . . . كما كان يراها بعض المفكرين في الشرق العربي او في الهند .

ان حتمية التقدم ليست (قضية) مضمونة لأنها ليست قانوناً طبيعياً فيما يخص الطبيعة ذاتها ، انها مرتبطة اساساً وكلية بالانسان . . . الذي يصنع التقدم ، إنه انسان العقل والوعي . . . وفي غياب ذلك في غياب جدلية العقل والوعي مع الواقع الاجتماعي الاقتصادي تتلاشى حتمية التقدم . . . بل لا تنشأ ابداً على الاطلاق .

ومن جهة اخرى وحسب مقولتنا السابقة اذا كان من غير الممكن وغير المتوقع في ظل الظروف الطبيعية والكونية والبيولوجية السائدة ان يتخلى مجتمع العقل والوعي ، وانسان العقل والوعي عن عقله ووعيه بمحض اختياره ورغبته ، ويقفز الى الغباء بعد الذكاء طوعاً ويذهب الى الجنون بعد العقل رضا وقناعة ويجنح الى الجهل بعد المعرفة مزاجاً وهوى ، وينغمس في العمى بعد البصيرة حرية وانتهاجاً ، اذا كان ذلك غير ممكن بسبب الطبيعة الجدلية لهذا الأمر بكامل جزيئاته . . . الا انه من الممكن تماماً ان تتباطأ العجلة . . . وتكاد تقف . . . بل وتتراجع بفعل قوى خارجية وبفعل تأثيرات خارجية(١) تقوم في المقام الأول :

---

(١) بغض النظر عن طبيعة هذه القوى الخارجية والتي يمكن ان تتراوح بين الظروف الطبيعية الجغرافية مروراً بالقوى التسلطية بالمفهوم السياسي والاقتصادي وانتهاء بالثروات المفاجأة .

١ ـ بالغاء مبررات الصراع الكامنة والمحركة الديناميكية الجدل وهو ما يؤدي الى حالة من التراخي والتواكل والاستسلام المريح .

٢ ـ الغاء العقل والوعي عن طريق محاربته وخلق حالة من التناقض والتعارض بين نشاط العقل والوعي من جهة وبين اسباب الحياة وأسباب الأمن والطمأنينة من جهة اخرى .

٣ ـ الضغط المتواصل الهادف الى سحق كل امكانية للنمو والتقدم الذاتي سواء بالمفهوم الايديولوجي او المفهوم الاقتصادي السياسي العام .

وكما هو معروف فإن التاريخ يعج بالأمثلة الصارخة على محاولات « الانسان » او « المجتمع » لوقف تقدم « انسان آخر » او « مجتمع اخر » ، وما تاريخ الحركات الاستعمارية والعنصرية وما تاريخ القهر والكبت والاضطهاد السياسي والطبقي إلا امثلة ناطقة على « المحاولات الخارجية » لقتل الانسان ـ والعقل ـ والانسان ـ الوعي[1] للوصول الى الانسان المستسلم والمجتمع المستسلم او للوصول الى انسان ومجتمع اللاعقل واللاوعي والذي يسهل حينذاك التصرف بمستقبله وصياغته بالشكل الذي يريده الآخرون ، او بعبارة تاريخانية اخضاع التاريخية الخاصة لمجتمع ما لتكون في خدمة التاريخية الخاصة لمجتمع آخر ، واذاك يصبح امر التقدم مشكوكاً فيه وتصبح مقولة الحتمية غير واردة . . . بل ربما . . . على العكس من ذلك . . . اذ انه اذا توفرت الشروط الموضوعية الملائمة فإن احدى التاريخيتين قد تسحق الاخرى وتحيل التقدم الى توقف وقهقرى وتراجع . . . ثم اندثار ، تماماً كما كان امر الهنود الحمر في امريكا . . . وكما تحاول ان تفعل الآن اسرائيل في المنطقة العربية وتفعل جنوب افريقيا في سكانها الاصليين .

ولهذا السبب بالذات نلاحظ ان كل حركة تقدم في التاريخية الخاصة او العامة كانت مرتبطة اساساً بتعاظم ديناميكية الانسان ـ المجتمع ـ العقل ـ الوعي في اطار اقتصادي متحرك ، كان ذلك في فترة الانطلاقة الهلينية والفكر اليوناني وكان كذلك خلال الانطلاقة الرومانية التي قامت على دعائم عقلانية متطورة وكانت كذلك في العصر الاسلامي الأول وفي حدود ضيقة لم تتح لها الفرصة للنمو والتعاظم ، وكذلك كانت في عصر النهضة الاوروبية :

---

(١) لقد مارست القوى الاستعمارية فعلاً عمليات التجهيل الجماعية في الهند وفي المنطقة العربية في مصر والعراق وفي شمال افريقيا ، بالاضافة الى محاولات التجهيل المتواصلة التي تقوم بها اسرائيل الآن في المناطق العربية المحتلة حيث تعمل على جبهتين في آن واحد ، تفريغ الأرض من السكان وتفريغ السكان من العقل والوعي كما هو الحال في جنوب افريقيا .

لقد بدأ عصر النهضة الاوروبية حقاً يستجمع قواه ويكتسب تسارعه عمقاً وشمولاً ، عندما بدأ تأسيس الوعي[1] الاوروبي على قواعد وأسس جديدة ، بدأ ذلك بنقد المتوارث من التراث نقداً متردداً في البداية توفيقياً اصلاحياً ليتطور الى حركة نقدية تهدف الى حسم موقف العقل من التراث ، حتى يمكن التحرر منه كمصدر للعلم وكقيمة في السلوك . . . وكان ذلك ايذاناً بالتحول التدريجي الى « العقل والطبيعة بدل الوعي والسلطة »[2] ، وبذا بدأ الانسان[3] يأخذ دوره . . بل على الأصح يعي دوره في قطار التاريخ . . كمركز لهذا القطار وكقوة دافعة له .

وما ان جاء القرن السابع عشر حتى :

« اتت العقلانية (في القرن السابع عشر) تتويجاً للعقل الذي اصبح سلطاناً على كل شيء : الدين ، والفلسفة ، والعلم ، والسياسة ، والاجتماع ، والاخلاق والقانون . وبلغ الوعي الاوروبي اعلى درجة من الشمول والاتساع ، ثم اتى عصر التنوير في القرن الثامن عشر بعد تفجير العقل في المجتمع فاندلعت الثورات واهتزت الانظمة وسقطت العروش والتيجان ، وتأسس كل شيء في العقل والطبيعة ، وخرجت افكار الحرية والعدالة والمساواة والتقدم والانسان والطبيعة والتاريخ وتحولت الفلسفة الى ثورة ، والفيلسوف الى كاتب للجماهير وقائد لهم »[4] .

ان الأهمية التاريخانية لهذا الانتقال والتحول ولهذا النقد والحسم لا تكمن فقط في انها كانت الدعاية التي حملت التقدم الحديث . . . وليس في انها حققت تلك النقلة النوعية الهائلة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية ، ولكن الأهم من كل ذلك ان هذه العقلانية قد ولدت « ديناميكية التصحيح » التي لم تكن ذات قيمة حقيقية في الماضي البعيد او التي كانت تحتاج الى نبي جديد او قديس او مصلح من طراز خاص ، هذه الظاهرة هي التي ساعدت على ان يكون النمو مضطرداً والارتقاء متزايداً ، وانه بالرغم من وقوع الاخطاء وبالرغم من وجود المشكلات فإن هذه المجتمعات بقدراتها وتركيباتها المؤسسية اصبحت

---

(١) ان التأكيد هنا وفي اماكن اخرى على مسألة الوعي والعقل يجب ان لا يؤخذ بمفهوم هيغلي مثالي ، بل باعتبارهما جزءاً صميمياً من الجدلية المادية بكاملها .

(٢) حسن حنفي ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(٣) بكامل حيثياته الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والذهنية . . .

(٤) حسن حنفي ، المصدر السابق .

قادرة على تصحيح مواقعها وضبط خطواتها في الوقت المناسب وقبل ان يكون الوقت قد تأخر جداً كما اعتاد الأمر ان يكون في الامبراطوريات القديمة . . . صحيح ان ديناميكية التصحيح هذه لم تعط الأنظمة السياسية « الضمان الأبدي بالاستمرار » بل على العكس من ذلك اخضعت هذه الأنظمة لعملية التصحيح . . . ابتداء من التصحيح الجذري القائم على تغيير كامل البنيان السياسي عن طريق الثورة وانتهاء بالتصحيح والاصلاح التدريجي الذي قد يمتد بضعة قرون . . . ولعل كلاً من روسيا وبريطانيا امثلة على ذلك . . . المهم في كل هذا ان البنية الاجتماعية بالمفهوم الوطني وليس الطبقي فقط كانت دائماً قادرة على النهوض من كل كبوة ومواجهة التحديات بكل قوة واقتدار .

٦ ـ ٣ العقلانية والتقدم

فإذا رجعنا مرة اخرى الى التاريخ العربي نلاحظ ان هذا التاريخ لم ينجح الانسان فيه ولم ينجح المجتمع فيه في تأصيل العقلانية والوعي العلمي العقلاني على مدى العصور المتوالية ، هذا بالرغم من سبقه التاريخي للنهضة الاوروبية ، وفي معظم الحالات ، وابتداء من ظهور الاسلام في القرن السابع الميلادي وحتى القرن العشرين اي على مدى ثلاثة عشر قرناً . . . كان مشروع النهضة او مشروع التغيير يبتدىء بحركة سياسية او حركة عقائدية او حركة عسكرية ينجح قائدها واصحابها في تحقيق هدفهم الأول بالاستيلاء على السلطة واقامة الكيان السياسي الذي يطمحون اليه ، او تحقيق الانتصار العسكري الذي يضحون لأجله ، وبعد ذلك تبدأ الاشكالية التاريخية التي لم يتبلور لها حل حتى الآن . . . ونعني بها . . . تحويل هذا الانتصار الى حركة اجتماعية قائمة على اصول من العقل والوعي وعلى قواعد من العقلانية الراسخة وليست بطبيعة الحال العقلانية الهوائية والعقلانية الصورية البهلوانية او العقلانية الانتقائية او العقلانية السلطانية او العقلانية الموسمية . . . هكذا كان حال الامويين حين استولوا على الحكم بالقوة من علي بن ابي طالب وجماعته مستندين في دعواهم الى مقولات دينية واغراض سياسية ومناظرات عقلية لم يستطيعوا الاستمرار بها او حتى التعايش معها ، فبطشوا بأعدائهم اشد بطش وقتلوا وسفكوا الدماء . . . لبناء ملكهم العضود . . . ولم تحظ فرقة واحدة من المسلمين بعطفهم وتعاطفهم سوى المرجئة لأنها الفرقة التي تخدم اغراضهم وتحقق اهدافهم وتعطيهم المهلة التي يريدون . . . وهكذا كان الحال مع الانقلاب العباسي ، والذي جاء كحركة سياسية ثائرة على ظلم بني امية ليقع في اسوأ مما وقع فيه بنو امية من اغراق في الملذات واغراق في السفه واغراق في الاعتماد على الأجنبي ليقيموا دعائم حكم لم يستطيعوا انفسهم ان يقيموه . . . وتلاهم ما تلاهم . . . وفي كل مرة . . . كانت المحاولات نحو العقل والعقلانية تظهر . . . لتخبو مرة ثانية ،

وتقهر وتجهض ، وكانت القضية اية قضية تطرح عاماً بعد عام وعقداً بعد عقد وقرناً بعد قرن . . . وكما قلنا ربما الفاً بعد الف . . . وليس هناك من اجابة وليس هناك مكانة لحكم العقل ليصبح هو المرجع والحكم . . . بل على العكس شهد التاريخ العربي تراجعاً هائلاً في مكانة العقل وفي الاطمئنان الى العقلانية بشكل ملفت للنظر . . . الى الـدرجة التي اصبح العديد من الفلاسفة والمفكرين المعاصرين يطالبون بكل قوة ويضرعون الى الناس ، ان يرجعوا الى العقل والعقلانية التي كان يتمتع بها اسلافهم . . . ويحكموا العقل كما كان السلف يحكمونه . . . فهذا زكي نجيب محمود على سبيل المثال (بغض النظر عن موقفنا من فكره وتحليلاته) نجده يقول :

« واني لأزعم ها هنا بأن ابرز ما كان يميز العربي القديم في وقفته تجاه العالم من حوله هو انه نظر اليه « نظرة عقلية » فإذا كان امره هكذا ثم اردنا مواصلة السير على هدي من تراثنا لنربط حاضراً بماض لزمت علينا الوقفة نفسها تجاه عالمنا . . . لتكن وقفتنا حيال المسألة وقفة عقلية على نحو ما وقف اسلافنا .

لكن الخط عكس ذلك تماماً في حياتنا الجارية الخط مقاومة للعقل واحكامه واستقبالاً حسناً لوجدان وميولة[1] . . .

والواقع اننا لا نتفق مع زعم زكي نجيب محمود في الجزء الأول من دعواه واعني موقف السلف ، هذا لسببين :

الأول : ان ما يقول عنه « موقف العربي » ويعني به التعميم بالمفهوم الاجتماعي ليس هناك في التاريخ ما يؤيده بالرغم من انه كانت هناك دعوات او ممارسات عقلانية لدى المفكرين بعضهم او جزء ضئيل منهم ولدى بعض الفرق وفي مقدمتها المعتزلة . . . اذ ان اهمية العقل والعقلانية هي ليس في ان تكون قد تنوولت وموررست من قبل النخبة . . . وانما اهميتها في ان تصبح اساساً للحياة العامة واساساً للقيم واساساً للاخلاق واساساً لصنع التاريخ . وصياغة التاريخية الخاصة بكل ما فيها من فكر وثقافة وقيم وتشريع واحكـام وممارسات . . . وهذا ما لم يكن موجوداً لدى العربي القديم والمجتمع . . . ولا لدى العربي القديم المفكر . . .

الثاني : ان الأدلة تشير الى ان الفلسفة والعلوم العقلية لم تلق الرواج والقبول لدى السلطان ولدى الرأي العام فهذا هو نجيب زكي محمود نفسه يقول :

« . . . واما الموقف الشائع السائد فهو الرأي بأن طرق البراهين الارسطية كما وردت في منطقة خطر عـلى سلامـة العقيدة عنـد المؤمن . . وظهرت

مؤلفات بأكملها تصدى فيها مؤلفوها للرد على المنطق الارسطي خصوصاً والفلسفة اليونانية عموماً . . . فأجاب الشهرزوري (على فتوى حول الاشتغال بالفلسفة) قائلاً « ان الفلسفة اسس السفه والانحلال ومادة الحيرة والضلال ومثار الزيغ والزندقة ، ومن محاسن الشريعة المطهرة المؤيدة بالحجج الظاهرة والبراهين الباهرة ، ومن تلبس بها تعليماً وتعلماً قارنه الخذلان والحرمان . . . واستحوذ عليه الشيطان . . .

واما المنطق فهو مدخل الفلسفة . . . ومدخل الشر . . . شر . . . كذلك كان موقف ائمة آخرين . . فأبن تيمية معروف بعداوته للفلسفة والمنطق . . . وتاج الدين السبكي يقف في خصومة الفلسفة موقفاً حاسماً . . . واما السيوطي فيحرم الاشتغال بالمنطق ، وبعد ذلك يتابع زكي نجيب محمود .

« فإذا كانت الفلسفة عامة والمنطق خاصة يؤخذان دليلاً على النظرة العقلية الخالصة ، جاز لنا القول انه حين نقلت الثقافة اليونانية لتكون اداة في محاربة التيار اللاعقلي الذي لقي عند جماهير الناس اصداء الرضى[1] . . . فإن هؤلاء المثقفين انفسهم سرعان ما انشقوا على أنفسهم بازاء العقل ومناهجه . . . »[2] .

وهنا نتساءل كيف كان العربي القديم يقف من الحياة موقف العقل ، وفي الوقت نفسه يكون التيار السائد هو ذلك المضاد للفلسفة والمنطق ويكون التيار اللاعقلي هو الذي يلقى عند الجماهير اصداء الرضى والقبول ؟؟ الا تعبر كلمات الشهزوري « فالواجب على السلطان ان يدفع عن المسلمين شر هؤلاء المياشيم (يعني الفلاسفة) ويخرجهم من المدارس ويبعدهم ويعاقب على الاشتغال بفنهم ويعرض من ظهر عنه اعتقاد عقائد الفلاسفة على السيف او الاسلام »[3] الا تعبر الكلمات عن موقف مضاد للعقل والعقلانية والفلسفة والفلاسفة الى اقصى درجات التضاد ؟؟؟ أليست دعوة الشهرزوري هذه للسلطان بأن يخرج الفلاسفة من المدارس ويبعدهم ويعاقبهم هي الدعوة التي اعتنقها واتقنها سلاطين العرب والاسلام منذ ايام الشهرزوري وحتى هذه اللحظة ؟؟ اوليست الفلسفة غريبة في عصرنا الحاضر في ديار العروبة ولا يزال العمل الفلسفي تحيطه الشبهات

(١) التشديد من المؤلف .
(٢) زكي نجيب محمود ، المصدر السابق ص ٦٩ ، ١٧١ .
(٣) زكي نجيب محمود ، المصدر السابق ص ١٧٠ .

والظنون ؟؟ ولا يزال اصحاب الرأي والعقل والفكر يعيشون في اغتراب جغرافي وسياسي وثقافي بالغ الخطورة وبالغ المأساوية ؟؟ وما نراه من دراسات عقلية ونشاطات فلسفية في المدارس والجامعات المعاصرة على وجه التحديد ما نراه من مواد علمية مقررة ـ، لها كتب مكتوبة او مترجمة واساتذة محليين يلقنوا تلك المواد للطلاب لا لتحفيز عملية الفكر والوعي والعقل الفردي والاجتماعي وانما لتغطية منهج مدرسي او مساق جامعي ، حيث تخرج في النهاية بأن لا فرق بين دارس الفلسفة ودارس الصرف والنحو .

ان العقل والعقلانية والوعي الفلسفي كل ذلك لا ينبع من فراغ . . . بل ينبع من موقف حضاري قديم او من مشروع لموقف حضاري قادم ، وهي القدرة والوسيلة الفعالة في صنع النهضة والمستقبل وفي تحديد وتوصيف المرحلة التاريخية هي القراءة لروح العصر وهي التعبير عنه والشروع فيه وفي تغييره وتثويره .

في هـذا الاطار فقط وضمن هـذا المفهـوم يمكن ان نستـوعب خـطورة الـدعـوة الشهرزورية وما تبعها حتى يومنا هذا ، ونستطيع ان نستوعب اهتمام السلاطين بالاستجابة للدعوة الشهرزورية سواء في اطارها القديم او في اطارها الحديث ، الذي لا يختلف جوهره كثيراً . . لأن انسان العقل والوعي ومجتمع العقل الواعي هو مفتاح التغيير ومفتاح التطوير ومفتاح المستقبل . . . ومَنْ مِنَ السلاطين العربية ومن السلاطين المشابهة في جميع انحاء العالم لا يريد لمفتاح المستقبل ان يكون في جيبه . . . وطوع بنانه . . .

لقد كانت هذه المسألة أي تدخل السلطان في شؤون الفلسفة والعقل ودعوته لاقتحام منابر الفكر باسم الدفاع عن المسلمين لقد كانت هذه المسألة ضرورية جداً للمحافظة على الحكم السلطاني على الطريقة التي الفتها الديار العربية ، خاصة وبعد ان انتهج الحكم العربي منهجاً واضحاً منذ اكثر من اثني عشر قرناً ، وهو ان يحسب مسألة موقف رجال الدين لصالحه عن طريق التأويل والتحوير وعن طريق اجتذاب رجال الدين والفقهاء والمفكرين الى جانبه وعن طريق التنظير السياسي الديني . . .

لقد استطاع السلطان والحكم السلطاني ومنذ زمن معاوية بن ابي سفيان حين قال « لو اراد الله غير ذلك لغيّره » وحتى بيعه الامام محمد جعفر النميري اميراً للمؤمنين في السودان (وان كان ذلك لا ينفي انه أمير لجميع المؤمنين لو استطاع) ان يفسر العديد من المفاهيم الدينية ويطورها لتخدم مصلحته وهواه السياسي الى الدرجة التي يذهب بها احد المفكرين الاسلاميين المعاصرين للقول :

« اما الصفات التي تجعل الله يسمع ويرى ويبصر كل شيء فقد تمت صياغتها

من اجل استخدام سياسي خالص للسلطة التي هي بدورها ترى وتسمع كل شيء ، والقول بأن العقل الذي لا يستقل بنفسه في المعرفة بها يحتاج الى النقل انما هو دعوى طرحت حتى يمكن عبرها تأويل النقل لصالح السلطة القائمة دون مقياس عقلي واحد شامل ومطرد ، وتصوير الانسان ككائن ليست لديه القدرة على الفعل وتعليق مصيره بارادة اخرى انما هو من اجل نفي قدرته واستقلاله ، وجعله باستمرار تابعاً لغيره معتمداً عليه ، وجعل النبي هو الوصي على العقل ليحال دون استقلال الشعور عقلا وارادة .

والقول بأن النبوة تثبت بالمعجزات هو من اجل عدم الالتفات الى بنية الوحي الداخلية كنظام للعالم او رؤية مبادئه الاجتماعية والسياسية التي تقوم على رعاية الصالح العام ، كما ان القول بأن المعاد خارج العالم هو من اجل ان يؤسس الانسان ملكوته خارج العالم ويعد له بعد الموت ، اما داخل العالم وقبل الموت فهو حق السلطة القائمة لا ينازعها فيه احد ، والقول بأن الفعل ليس شرطاً للايمان اذ يكفي القول بل والتمتمة بالشفتين ، انما طرح حتى لا يكون الفعل موجهاً ضد السلطة القائمة فتصفي المعارضة ، وحتى لا يحاسب الحكام على اعمالهم ما داموا يتشهدون ، والأمامة التي وان كانت بالاختيار الا انها تظل محصورة في قريش انما هي كذلك حتى يقتصر الحكم والسلطة على فئة معينة من الاشراف او من الضباط من الملوك والامراء ، علم العقائد اذن اختيارات سياسية محضة وليس علماً مقدماً[1] .

اما العقل والعقلانية فهي بالضرورة منافية ومضادة للتجيير او التفويض التاريخي والتاريخاني كما هو الأمر في العقائد . . . العقل والعقلانية والفكر والفلسفة ديناميكية متجددة صعبة الاحتواء ومستحيلة التدجين الا لفترة محدودة (إلا اذا تم تدجين التركيبة الاقتصادية الاجتماعية بمختلف حيثياتها) . والعقل والعقلانية حتى في احلك الظروف تطرفاً وفي اشد المذاهب دوجماتيكية لا يمكن احتواؤها واخذها بالقداسة والقدم .

ومن هنا فإن الحل الأمثل هو طرد العقل والعقلانية من مدارس السلطان واخراج الفلاسفة والمفكرين من مدارس السلطنة وحدودها ومساواة الفلسفة بالفكر مما يستوجب تخيير المشتغل بها بين الاسلام والسيف . . . كما اشار الشهرزوري[2] .

---

(١) حسن حنفي ، المصدر السابق ، ص ١٣ .

(٢) ان اعداد المفكرين والمشتغلين بالفلسفة واصحاب الرأي المهاجرين في اقطار البلاد العربية اكثر من ان نشير الى امثلة منها . . . واصحاب العقول المهاجرة هم من المحيط الى الخليج ومن امريكا الى اليابان ، والهجرة تريح السلطان فكل مهاجر ضعيف حتى ولو كان ممتشقاً سيف الفكر والفلسفة لأنه بدون جذور والفلسفة مشروع حضاري مستقبلي تكمن اهميته في مدى تفاعل الجماهير معه .

ولا بد من التأكيد هنا ان دعوة الشهرزوري لم تكن الأولى من نوعها ولم تكن الأخيرة ، لا من حيث الفكرة ولا من حيث الاشارة الى الممارسة الفعلية للسلطان تجاه اهل العقل واهل الفكز ، وان كانت هذه الدعوة اكثر صراحة وبعداً عن المواربة ، فالمعتزلة على سبيل المثال وهم اشهر فرقة عقلية في التاريخ الاسلامي واقدمها .

« عاشوا طوال العصر الأموي مضطهدين ، يتعرضون للمحن التي وصلت الى النفي الجماعي في جزيرة منعزلة تجاه الساحل اليمني هي جزيرة دهلك كانت مخصصة لعزل اهل الرأي الذي لا ترضى عنه الدولة . . . كما وصلت المحن الى التعليق على الصليب كما حدث لغيلان الدمشقي وصاحبه صالح .

وفي العصر العباسي ظلوا مضطهدين ومطاردين من عهد السفاح حتى بداية عهد المأمون . . . ولم يتمتعوا بشيء من الحرية إلا في عهود المأمون . . . والمعتصم والواثق فقط ، ثم جاء عهد المتوكل فبدأت محنتهم المتصلة التي باد فيها تراثهم الفكري فلم يبقى منه إلا النزر اليسير»[1] .

وبالرغم من ان جزءاً كبيراً من جهود المعتزلة كان موجهاً نحو الدفاع عن الاسلام باللجوء الى العقل والمنطق حيث تصدوا للمانوية وفرقها التي اشاعت الزندقة والالحاد والاستخفاف بالدين في الحياة الفكرية إلا ان ذلك لم يشفع لهم لدى السلطان ، لأنه كان يستشعر الخطر على « السلطانية » من جراء ونشوء مذهب عقلي وفكر فلسفي متحرر اكثر من خطر المانوية والمزدكية وما شابه ذلك ، ولذا فقد اصدرت الدولة العباسية مرسوماً في القرن الرابع الهجري يحرم فكر المعتزلة فاضطروا للاستخفاء .

٦ ـ ٤ الفكر النخبوي والفكر الاجتماعي

لقد تميزت الحركة الفكرية العقلية في اطارها الاجتماعي والجماعي في التاريخية العربية الخاصة بنوع من المراوحة التاريخية المشابهة لمفهوم الحركة الدورية . . . بل يمكن القول ان هذه المراوحة لم تقتصر على الوعي والعقل الاجتماعي الذي كان في كل مرة يصطدم بسقف العقيدة[2] الذي تحدد ارتفاعه السلطة الحاكمة ويحدد مدى السماح بالاقتراب من السلطان الحاكم بل انها امتدت حتى لتشمل النخبة من المفكرين ايضاً .

فما ان يظهر مفكر او فقيه او عالم او فيلسوف يميل الى العقلانية ويدعو الى التحرر

---

(١) محمد عمارة ، المصدر السابق ، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢ .

(٢) ان هذا السقف الخفيض غالباً ما يكون مفتعلاً ، اذ ان هذا السقف يحدده المفسرون في اغلب الأحيان في حين بالامكان ان يكون اكثر علواً وارحب اتساعاً .

والانعتاق الفكري حتى يظهر اخر بعد بضعة عقود يعيد العجلة الى وضعها السابق مستعيناً بسيف السلطان ومخوفاً من الفكر والالحاد والزندقة ، وشاهراً حسام النصوص القديمة والتي يجب ان تبطل كل اجتهاد وتوقف كل عقل وتحبط كل رأي جديد ، وهكذا كان الأمر . . .

انطلاق . . . تقدم . . . اندفاع . . . ثم جاء تباطؤ وهبوط سريعين . . . ثم نستفيق لنجد ان حركة الاصلاح التي بدأت قبل مئة عـام قد وصلت الى نهايـة مسدودة وربمـا الى نقطة البـداية وكـأن قطار الـزمان واقف . . . لم يتحرك . . .

والتراث هو التراث بقضه وقضيضه، بمعلقات الجاهليين وكتب المغازي والتاريخ والاخبار وتلبيس ابليس وكشف الحجوب وانتهاء بما بين ايدينا . . . والمجتمع هو نفسه عقلاً ونفسه وعياً ، هو نفسه ذلك المجتمع الذي يحمل على كاهله كما يقول احد الباحثين في هذا التراث . .

التراث كله . . . الصالح والضار منه ، عممنا الأشعرية ودرسنا الفلسفة والاشراقية واجتررنا فقه العبادات وشرحنا المحبة والفناء ودعونا الى التخلي عن العالم في مجتمع مهزوم مـطحون مسلوب الارادة وغيبي اسـطوري منهوب الثـروات ، ازمته الفقـر ومـأسـاتـه الاحتلال . . .درسنا ان النقل اساس العقل وان العقل قاصر في حاجته الى وحي ، وان هذا الوحي هو النبي . . . وان اقصى ما للانسان من فعله هو الكسب وهو في نهاية الأمر تعليق لحرية الانسان وارادته بارادة الآخر وجعلها مشروطة بها ، وان مستقبل الانسان خـارج العالم وان الشهادتـين تكفيان وان السيـاسة كلهـا مركـزة حول شـروط الامام وصفـاته الحميدة .

ولما كان ذلك هو الموروث السائد بعد ان حيكت مؤامرات الصمت على كل تراث اخر مناهض وهو ما يساعد السلطة القائمة في سندها الشرعي او في اقتضائها طاعة الناس لها ، فقد درسناه واعتبرناه هو الصواب دون ما سواه . . واصبح ذلك عاملاً مكوناً رئيسياً في ثقافة الطلاب فاستمرت المحافظة واستمر تراث السلطة وقدمنا بأيدينا الى السلطان رعية مطيعة له مؤمنة به وبالله معاً وقضينا بأيدينا على كل احتمال للتغير والمعارضة والثورة[١] .

وهكذا في كل مرة كانت الحركات السياسية او العقائدية او الاصلاحية تستهلك نفسها وترتكز الى الوراء بحثاً عن سند او بحثاً عن شرعية أو بحثاً عن تعليل او بحثاً عن

---

(١) حسن حنفي ، المصدر السابق ص ١١ .

تبرير ، في كل مرة يتحول العقل والعقلانية الى مضطهدين (بفتح الدال) وشهداء بل الى متهمين بالزندقة او الشعوبية في الماضي والكفر والالحاد في الحاضر .

في كل مرة وفي كل حركة كان الانسان العربي يتناول التراث ناقداً في البداية مهادناً في الوسط . . . راجعاً اليه في النهاية دون حسم ودون الانتهاء من اية قضية كائنة مهما كانت . . . ودون ان تكون هناك فرصة للعقل لأخذ ما يجب ان يؤخذ ، وترك ما يجب ان يترك . . هذا الخلط المتكرر ومن جهة اخرى فإن لدى الكثيرين من الكتّاب المعاصرين حول موقف السلف من العقل والعقلانية والعلم والعلمية ما يحتاج منا الى وقفة قصيرة ويحتاج الى بعض التحليل بما يسمح به المقام .

قد لا نكون مبالغين اذا قلنا انه لم تختلف امة حول موقفها من العقل ومن العلم ومن الفكر ومن الفلسفة كما اختلفت الأمة العربية في اطار التاريخ العربي . . وقد لا نكون مبالغين ايضاً اذا قلنا انه لم تختلف امة حول موقف تراثها من العقل والعلم كما اختلفت الأمة العربية في نفس الاطار التاريخي وكذلك ربما لم تلجأ امة الى الاستغاثة بالتراث والاستنجاد بالماضي لتبرر دعوة معاصرة او اتجاهاً حديثاً او حتى ظاهرة جديدة او ربما فكرة طارئة . كما لجأت واستنجدت الأمة العربية . وليس من المبالغة في شيء ان نقول ايضاً بأنه ما من امة قد درجت على ان لا تطمئن الى مستقبل او تهنأ بحاضر إلا اذا وجدت لهذا وذاك في تراثها اشارة من نوع ما تأويلاً او تفسيراً ظاهراً او باطناً حقيقياً او صورياً . . . المهم ان يكون شيء من التراث القديم يتقدم القافلة حتى ولو كان الأمر كارثة كاحتلال اسرائيل للارض العربية وللقدس ، الاشكال الأساسي ينبع من الخلط في التعميم ، ذلك ان كثيراً من مؤرخي الفكر والعديد من الكتّاب والمفكرين المتعاقبين على مر القرون قد درجوا على التأريخ للفكر والفلسفة والحضارة على طريقة التأريخ التقليدي للتاريخ من حيث انه سير الملوك وتاريخ حياة السلاطين والامراء والحكام والقواد والفاتحين والعسكريين ، وليس تأريخاً للشعوب وتأريخاً لحياة الناس وتأريخاً لتاريخية الانسان والمجتمع[1] ،

(١) لقد نشأ مفهوم التاريخ عند العرب مرادفاً او مطابقاً لمفهوم الخبر والرواية والانساب ، وكان التأويل التاريخي عند العرب الاقدمين والمتوسطين وحتى بعض المحدثين خليطاً من الاخبار والروايات والسير والانساب والايام والمقولات الأدبية والقصائد الشعرية وهي تفتقد في اغلب الأحيان الى الانسجام والتماسك والتناسق الموضوعي ، ومن ثم فقد كانت الكتابة التاريخية عند العرب مفتقدة للموضوع التاريخي المحدد واختلطت بها شتى المواضيع . . ومن ثم فلم يكن هناك تاريخ للمجتمع او تأريخ للحضارة بالمفهوم المعاصر او تأريخ للحركة الجماعية التاريخية ، وقد درج كثير من المؤرخين والكتّاب والمفكرين على سحب وتعميم موضوع الخبر والرواية التي ربما كانت تخص فرداً معيناً لجعلها تبدو وكأنها تشمل جميع الناس وتخص السواد الأعظم منها .

وكما نشأت افكار وانطباعات وصور تاريخية وهمية عن التاريخ العربي نتيجة لقراءة التاريخ من خلال سير الملوك والسلاطين والقواد والقائمين فقد نشأت ايضاً افكار وانطباعات وصور تاريخانية وتاريخية وهمية حول الفكر العربي الاسلامي وحول مكانته وعمقه وشموليته .

لسنا هنا بصدد التأريخ للمفكرين والفلاسفة في ديار العروبة على اهمية ذلك ولكن ما يهمنا هنا هو تثبيت حقيقة اساسية وهي :

« ان الفكر والفلسفة والوعي والعقل والعقلانية والعلم كلها قد تبدأ في ظروف موضوعية معينة بدايات نخبوية يتنبه إليها اولئك المتميزون والمتفوقون من البحّاث والدارسين ، ويظل انتاج هؤلاء ذا طبيعة نخبوية حتى يأخذ دوره في التفاعل مع المجتمع الذي يعيش فيه هؤلاء ويعمل على تحفيز ديناميكية الجدل في سيرورة التغيير الحضاري بكلياته او بجزئياته . . . وهو اذ يكون كذلك يأخذ في التغلغل في صميم التركيبة الاقتصادية الاجتماعية من خلال المتفاعلين معه من الناس والحاملين له من الجماهير والمطورين له من العلماء والفلاسفة والمفكرين واهل العقل والوعي ، وبذا يكتسب صفته التاريخية ، وتتبلور قيمته التاريخية (في مفهوم التأريخ للحركة الجماعية والاجتماعية اما اذا لم تتح الفرصة لهذا النتاج الذهني من علم وفلسفة وفكر ان يصل الى اذهان الآخرين واعينهم وايديهم . . . اما اذا لم تتح الفرصة للآخرين لتناول هذا النتاج الذهني (مهما كانت اسباب المنع وعدم الاتاحة) فإن مثل هذا النتاج يفقد قيمته الادائية الحقيقية بالنسبة لهم في المنظور التاريخي او لا يستطيع ان ينشئها اصلاً من حيث انه لم يكن مركبات سيرورة تغيير التاريخ وتطويره او تشويره ، سواء في جانبه الفكري او السياسي او الثقافي او الانتاجي ، ويبقى هذا النتاج صندوقاً مغلقاً مدفوناً في تراب التاريخ ، وقد يكون هذا الصندوق مملوءاً بكل ما له قيمة حين انتاجه ، وقد تكون قيمته متواصلة ، وقد يكون فارغ المحتوى منذ بدايته او بمرور الزمن وتغيير الاحداث ، وسيرورة التقادم .

فإذا ما جاء باحث او دارس وقام بالبحث والتقصي واكتشف هذه الصناديق التاريخية المغلقة وتبين قيمتها واهميتها وحللها بمقياس عصره وعايرها بمعايير زمانه فوجدها كلها او جزءا منها ذات قيمة (ناهيك عن كونها ضعيفة القيمة) فإنه لا يستطيع ان يدعي تلقائياً ان « اهل ذلك الزمان » و« مجتمع ذلك العصر » و« اناس ذلك القرن » الذي انتجت فيه تلك الصناديق او انزلقت فيه في اعماق التاريخ لا يستطيع ان يدعي انهم كانوا ينعمون بما في تلك

الصناديق ويعيشون محتوياتها من فكر وعلم وفن . . . وكما نلاحظ هنا فالتركيز هو على « اهل ومجتمع واناس » وليس على الافراد ، صحيح ان هذه الصناديق التراثية لا تنشأ من فراغ ، ولا يمكن ان تكون مقطوعة الجذور عن الأهل والناس والمجتمع . . . هذا صحيح من حيث الجو والمناخ الثقافي والحضاري السائد ولكن ليس من حيث شمولية الافكار الجديدة التي تمثلها كتب التراث . . . ومن الأسباب الهامة التي قد تمنع الشمولية والتفاعل الاجتماعي هو موضوع الصندوق التراث ذاته ومدى قربه او بعده من مزاج الناس وهوى عامتهم او مثقفيهم . . . واهم من ذلك هو موقف السلطة الحاكمة من هذا الصندوق ، فهي اذا لم يوافق هواها لا تتيح له اية فرصة ، في حين انه اذا كان يخدم اغراضها تعطيه كل فرصة للنجاح ، كما حدث على سبيل المثال في موضوع تهافت الفلاسفة وتهافت التهافت . . . ذلك ان الاساس في التأريخ الاجتماعي في هذا الصدد هو دور التراث في تغيير الانسان وفي التأثير على سيرورة التاريخ . . . خاصة حين نتكلم عن التراث كمخطوطات وكتب وآراء وافكار لفلاسفة ومفكرين . . اما ان نأخذ مجرد وجود المخطوطات كدليل على الحياة العقلية الاجتماعية او كدليل على حياة الانسان وسيرة المجتمع فذلك امر مغاير للمنطق . . . ومغاير لطبيعة الاشياء ، انها لحقيقة ان كل كتاب في التراث يحاول التحرك خطوة واحدة الى الامام ، قد نجد عشرات الكتب تقابله في الاتجاه المضاد ، وهذا بطبيعة الحال لا ينقص من قيمة التراث وانما الاشارة هنا الى الكثرة والتعددية والتنوع .

والسؤال الأكثر الحاحاً والأكثر قيمة في هذا المجال هو :

أي التراث من التراث كان اشد تأثيراً واعمق تغلغلاً واشمل انتشاراً في اوساط الناس وفي عقولهم وفي نفوسهم ؟؟

وأي التراث من التراث رفع السلطان من شأنه واظهره على التراث كله ؟؟

وعلى ضوء هذه الاجابات والتي تشير القرائن الكثيرة انها ليست ايجابية يمكن الحكم على العقل والعقلانية في التراث وعلى العقل والعقلانية في المجتمع العربي المعاصر . وعلى ضوء ذلك يمكن مواجهة الواقع بكل صراحة وجراءة والخروج من هذا النفق التاريخي الطويل والمسمى بالتراث ، هو نفق طويل حين يراد له ان يكون كل التراث واي التراث دون تمييز ولا على التحديد .

٦ - ٥ في التراث والتاريخ والسياسة

حين ندعو التراث « بالنفق الطويل » نقصد ان التراث اذا اخذ كله بقضه وقضيضه وغثه وسمينه واريد للناس ان يعيدوا تمثيل تراثهم هذا بكل ما فيه فإنهم انما يراد لهم بدخول نفق طويل يعيدهم الى اعماق التاريخ مرة اخرى بعد ان تجاوزوا تلك الأعماق جزءا او كلاً .

ومن نافل القول اننا لا نقف موقفاً عدائياً من التراث ولا موقفاً رافضاً للتراث او متجاهلاً له ، ولا ندعو لأخذ موقف التشنج او الافكار او التسخيف او الرفض او التجاهل او غير ذلك من الصفات والمواقف الجدية هذه واللاتاريخانية بطبيعتها ، والتي كثر الحديث عنها في الأدبيات العربية المعاصرة وربما كجزء من اغراق الفكر العربي في دوامة البحث في الذات في اعماق الماضي .

الاشكال في رأينا ليس في التراث ذاته لأنه اصبح جزءاً من التاريخ ومن الماضي وبالشكل الذي لا يمكن الرجوع عنه رضينا ام ابينا ،وهو نتاج اعمال من سبقونا بكل ما كان لديهم من امكانات وظروف ، وعوامل قوة وعوامل ضعف ، وعناصر عبقرية وعناصر سفه ، او مصالح اقتصادية ومصالح اجتماعية وغير ذلك مما نراه اليوم في حياتنا العادية بصورة او بأخرى وببعد تاريخي مناسب .

> **« الاشكالية في الموضوع هو الدور التاريخي الذي قد يعطى للتراث ، وكذلك القيمة الاجتماعية والتاريخانية التي قد تسبغ عليه . وبالتالي فالاشكالية اشكالية موقف ومعاصر يراد له ان يفرض على الناس من التراث ، وهذا الموقف لا يمليه التراث ذاته لا حقيقة ولا مجازاً لأن التراث بذاته لا يملك القوة لغرض ذاته ولا يملك في نفس الوقت القدرة على مقاومة الآخرين او التشبث بهم اذا هم ارادوا التخلي عنه ودفعتهم ظروفهم الموضوعية لهذا التخلي ، التمسك القسري بالتراث هو موقف معاصر تمليه السلطة الحاكمة انطلاقاً من موقف ذرائعي وتذرّعي لديها او تحاول ان تمليه فئة على اخرى بسبب او لآخر بحجة انه تراث والتراث يجب ان يستمر ، التراث يجب ان يستمر من حيث هو جزء من التاريخ الماضي للأمة لا من حيث هو الاستمرار للحاضر والمستقبل » .**

وبالتالي فإن الموقف المتحفظ والناقد الذي نتحدث عنه هو الموقف من حيث استعمال التراث ، استعماله من قبل الانسان المعاصر ومن قبل السلطة المعاصرة وبالتالي فإن ما هو جدير بالرفض والاستنكار هو ان يستعمل التراث سيفاً مصلتاً على عقل الانسان المعاصر

والمجتمع المعاصر ، التراث حسب مفهومنا ليس خالداً مخلّداً وليس ابدياً ازلياً بكلياته وجزئياته . . . بل هو كائن حي متجدد يموت منه ما يموت ويبقى منه ما يبقى ، لا بحكم قدسية التراث ووجوبية البقاء وانما بحكم تواؤم ما يبقى مع طبيعة الحياة المعاصرة ومع العقل الحر التفكير والحر الانطلاق وبحكم القدرة الذاتية على البقاء . . . الموقف المرفوض اذن (مرفوض بحكم طبيعة الاشياء وليس الهوى والمزاج الذاتي) من التراث هو الموقف القيد والموقف السلسلة والموقف الاجباري والموقف الذي يريد ان يبطل معه كل عقل عن العمل ويوقف كل تفاعل مع الحياة المعاصرة الاّ بما يسمح به الأولون كائناً ما كان موضوع العصر . ان الموقف التراثي الذي يريد ان يرجع الانسان القهقرى فكرياً ونفسياً لكي يتواءم مع نوازع الماضي وقناعاته ، اذاك يصبح الموقف الاجتماعي من التاريخ مقلوباً ، حيث تصبح مشكلة المعاصرة في اطار هذا المنطق ليس في مواجهة التحديات القائمة وليس في تسخير كل الامكانات بما فيها عناصر الخير الحيّة في التراث ، للتغلب على هذه التحديات والانتصار عليها وتخليق المرحلة المستقبلية التالية ، وانما تصبح اشكالية المعاصرة في تحوّير العصر وتدويره ليصبح جزءاً من الماضي .

ولأن التراث ليس بناء فوقياً وليس قراراً بأثر رجعي وليس شيئاً قائماً بذاته دائماً لصفاته فإن التراث لا يصلح ان يطول او يقصر حسب الهوى وحسب المصلحة ومعارضاً بكل نواميس التطور .

التراث حصيلة سيرورة حضارية في جزئياتها وفي كلياتها . . . وهو نتاج تجربة تاريخية بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي السياسي وجزء منها ، ولا يستطيع ان يكون اكثر من تجربة تاريخية ولا ينبغي له ان يعامل بأكثر من ذلك .

ان العقل المعاصر والوعي المعاصر الفردي والاجتماعي اذا اراد ان يستفيد من هذه التجربة التاريخية فإنه بطريقة تلقائية يتجه لأن يستفيد تلقائياً وطبيعياً دون الحاجة لقوة السلطان وسلاح السلطنة ، ولكن بحكم قوانين التطور وجدلية التعبير .

من هذه العجالة يمكن ان نرى والأدلة الكثيرة يمكن التعرف عليها لتثبت ان ازمة المنطقة العربية في التراث هي ازمة سياسية بالدرجة الأولى قبل ان تكون ازمة فكرية وازمة ثقافية ، بالمعنى العقلاني والعلمي للفكر الثقافي ، هي ازمة سياسية لأن السياسة كانت ولا تزال تلعب الدور الأكبر في الاطار الاقتصادي الاجتماعي في حسم معارك التجديد ومعارك التراث ومعارك التأصيل ومعارك التعصير والتحديث ، وإلا فلماذا ترفض السلطة ذلك الجزء من التراث الذي يحاسب فيه المحكوم الحاكم ، وتقبل فقط بذلك الجزء الذي يشير الى طاعة اولي الأمر . .

اذا كان الاعرابي يصرخ في وجه عمر بن الخطاب وهو من هو في التراث وفي التاريخ يصرخ في وجهه ويحذره بأنه سوف يقوم اعوجاجه بالسيف واخر يسائله عن طول ردائه دون بقية المسلمين فهل يقبل اي سلطان او صاحب سلطة معاصر ان يسمع معشار ما سمعه عمر بن الخطاب ؟؟؟

فإذا لم تكن هذه سياسة فما هي السياسة اذن ؟؟؟

ولسوء الحظ فإن المجتمع العربي خلال مسيرته الطويلة وصيرورته التاريخية على مدى القرون الماضية لم يستطع ان يحسم الكثير من قضاياه السياسية الاجتماعية الأساسية الخاصة بالسلطة والحكم والحرية والديموقراطية والمسؤولية الفردية والمسؤولية الاجتماعية وغير ذلك هذا في عين الوقت الذي حسم السلطان الكثير من هذه المسائل لصالحه ونجح في ذلك ايما نجاح ، فأصبحت السلطة والتراث والتاريخ والافكار والعقائد كلها متداخلة وكلها تراث وكلها تتمتع بهالة خاصة ومن مسن واحدة منها مسها جميعاً ومن دعا الى تغيير او تمحيص او تجديد في احداها فكأنه دعا الى تغيير كل شيء وهو ما رفضه السلطان ورفضته وراءه الأمة .

فنحن على سبيل المثال اذا رجعنا للتراث ذاته نجد ان هذا التراث يؤكد على لسان القاضي عبد الجبار عن شيخه ابي علي الجبائي قوله :

« ان اول من قال بالجبر واظهره معاوية وانه اظهر ان ما يأتيه بقضاء الله ومن خلقه ، ليجعله عذراً فيما يأتيه ويوهم انه مصيب فيه ، وان الله جعله اماماً وولاّه الأمر وفشى ذلك في ملوك بني أمية . . . »[1] .

وهكذا دمج السلطان ذاته ومسؤولياته واعماله بمفهوم القضاء والقدر الذي يعتبر واحد من المفاهيم الدينية الهامة ، واصبح الدفاع عن هذا المفهوم هو دفاع السلطان وانتقاد السلطان هو انتقاد لهذه المفاهيم . . . فإذا انتقلنا بضعة قرون لنجد ايضاً في التراث وعلى سبيل المثال ان السلطان يطلب الى « المفكرين » الذين يعملون في بلاط السلطنة ان يؤلفوا وينشئوا « تراثاً » (بالتطلع المستقبلي) يبين قصور العقل وعدم قدرته على الادراك ويوضح سفه الفلاسفة وضلال دعواهم . . . هكذا يقرر السلطان . . . ويتردد « المفكر » يقول علاء الدين الطوسي في مقدمة كتابه تهافت الفلاسفة المؤلف على غرار رسالة الامام الغزالي تهافت الفلاسفة يقول :

---

(١) حسني زينة ، العقل عند المعتزلة ، تصور العقل عند القاضي عبد الجبار ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٨ م .

« . . . الى ان اشار الى مولانـا ومولى الثقلين ، مـالك ملوك الخـافقين ، سلطان سلاطين العالم . . . ملأ الله العالم علماً وايماناً بميامنه وبركاته . . . المحقق لاسـرار نص ان الله يأمـر بالعـدل والاحسان ، خليقـة الرحمن ، صاحب الزمان السلطان ابن السلطان والخاقان ابن الخاقان ابو الفتح محمد بن مراد خان لا زالت الاقدار كما هي الآن على طبق ما يهواه ووفق ما يرضاه الى آخر الدوران[1] . . . (اشار الي) ان انظر في الرسالة المسماة تهافت الفلاسفة التي الفها الامام الهمام قدوة الائمة العظام مرشد طوائف الانام . . حجة الاسلام . . . ابو حامد الغزالي واكتب على اسلوبه ما يسنح لي ويظهر عندي في كلام الفريقين . . .

وهكذا فإن السلطان نراه يأمر « بصنع التراث » وصنعه على هواه وعلى منوال معين هو يرضاه . . وهو تهافت الفكر والفلسفة وضعف العقل وعدم قدرته .

ويعبر علاء الدين الطوسي عن تردده بالاستجابة للأمر السلطاني بقوله :

« . . . ولما كان الأمر واجب الاتباع ومما لا رخصة شرعاً وعقلاً ان لا يطاع ، تجاذب رأيا الاقدام والاحجام . . وتجاوب عزمـا التسويف والتمـام . . . فرأيتني اقدم رجلا وأوخر اخرى ، أتردد بين الامرين ايهما احرى . . . حتى امرت بلسان الالهام لا كوهم من الاوهام ، ان اتبع النص القاطع ، الناطق بان امتثال حكم اولي الامر لطاعة الله ورسوله رديف وتابع » .

واخيراً يستجيب المفكر وصـانع التـراث لطلب السلطان ويؤلف رسـالته تهـافت الفلاسفة .

وبطبيعة الحال لم ينقطع الدور السياسي للسلطان في مسألة التراث منذ تلك القرون وحتى هذه الأيام ، حتى اصبح من التراث استخدام التراث لصالح السلطان .

ان احداً لا يدعي انه ليس هناك العديد من البحاثة « المخلصين » الذين يدافعون عن التراث ليس باتفاق مع السلطان وخدمة له وانما اعتقاداً بصحة ما يدافعون عنه . . .

---

(١) التشديد ليس في الأصل .

ـ لاحظ عبارات التضخيم والتعظيم والتبجيل التي تقرب من الصفات الالهية ودور هذا التعظيم في ارهـاب القارىء وابطال عقله ولجم لسانه عن محاورة ما هو آت .

ـ علاء الدين الطوسي ، تهافت الفلاسفة ، تحقيق رضا سعادة ، الدار العالمية للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨١ م ص ٦٠ ٧

وهذا امر طبيعي . . . غير انه ما ليس طبيعياً وليس مقبولاً بل ومدعاة للشك والارتياب او على أقل تقدير مدعاة للاستغراب ان لا يطمئن هؤلاء « البحاثة المخلصون » الى قدرة التراث الذاتية على البقاء اذا كان مؤهلاً لأن يكون كذلك ولا يطمئنون الى قدرته على التجدد في اطار الحرية الاجتماعية والفكرية اذا كان مهيئا لذلك ، فيلجأون الى طلب النجدة من السلطة بصورة مباشرة او غير مباشرة واستعدائها ضد كل من يتعرض للتراث . . بنقد . . وكأنه يتعرض للأمة بأسرها وللدين بأسره . . وللسلطان بقضه وقضيضه . . . واذاك تستجيب السلطة وتتدخل لحماية التراث والتاريخ والفكر والتقاليد . . . وتنقلب المعركة من معركة عقلية وعاقلة لتطوير التراث وتحديثه حسب مقتضى العصر وتجديده حسب الضرورة ، وهو امر مشروع وضروري في كل العصور والدهور الى معركة سياسية بين التراثيين والسلطة من جهة وبين المجددين بالتجديد ، وتحبط امال التراثيين باعادة احياء التراث والآن :

اوليست الأفكار التي يصنعها ابناء العصر وينتجها علماؤه ومفكروه هي ايضاً من التراث . . . وان لم تكن قديمة ؟؟ وهل هناك مبرر عقلاني لأن يعطي القديم اهمية خاصة « بالمفهوم السياسي الاجتماعي » فقط لأنه قديم . . . ويحرم الحديث منها فقط لأنه حديث . . ؟؟ التراث في الأصل ليس كل ما هو قديم وليس كل ما هو متوارث عن الجدود الاوائل . . . التراث ما ترثه الأمة عن ابنائها بغض النظر عن تواريخ ميلادهم . . وإلا كانت الأمة العربية وكان الفكر العربي كياناً هرماً الى اقصى درجات الهرم يفكر بعقل يتعدى عمر صاحبه مئات السنين .

كان لا بد من هذا التعريج السريع على مسألة التراث باعتبارها واحدة من القضايا التي تلعب دوراً هاماً في قضية العقل والوعي العربي من حيث بلورة هذا الوعي وتعصيره وتحفيزه ليصبح مستعداً للتغيير وقادراً عليه دون ان نخلد الى الراحة والسكون بأنه يستطيع ان يجد كل ضالة لي في التراث . . ولأن هذا التراث هو كنز لا يفنى ومعين لا ينضب نجد فيه كل شيء في حالة جيدة وقابلة للاستعمال والتطبيق الفوري ابتداء من الغول العنقاء ومروراً بالعلوم والتكنولوجيا وانتهاء بالعقل والعقلانية .

ان هذه الملاحظات تطرح الاشكالية الأساسية التالية :

« هل من الممكن حقاً وبشكل موضوعي ان تكون مظاهر التقدم وادواته الظاهرية التي اخذت باجتياح العالم العربي خلال العقود القليلة الماضية ؟؟ هل يمكن ان تكون مؤشراً لتقدم حقيقي وجذري في غياب العقل والعقلانية

وفي انحسار دور انسان العقل والوعي واحباط مجتمع العقل والوعي . . . ؟؟

هل من الممكن صنع مستقبل ذاتي وبناء تاريخ مستقبلي يكون انتصاراً وتقدماً وتحديثاً للتاريخية العربية الخاصة اذا كانت مسألة المواجهة العقلية والعقلانية لشؤون الحياة تتعثر وتتراجع في حين تتعاظم وتنمو تأثيرات التاريخيات الأخرى الخارجة عن المنطقة .

هل من الممكن ان يكون هناك صنع لمستقبل مضمون ؟؟ او هل من الممكن ان تكون التاريخية العربية الخاصة تسير باتجاه حتمي للتقدم بمعنى ان تتوافق وتنسجم مع مفهوم حتمية التقدم التاريخي (في مفهوم التاريخية العامة) اذا كانت شتى المسائل التي اثارها تراث هذه الأمة لا زالت تتكرر وتطفو على السطح المرة تلو المرة والعقد تلو العقد والقرن تلو القرن . . .

تلك هي واحدة من اشكاليات التقدم التي تبحث عن حل .

الفصل السابع
في التقدم

٧ - ١ في المفاهيم

نتناول الآن مسألة التقدم كظاهرة انسانية في محاولة للتعرف على بعض ملامحها التي نرى انها ذات علاقة بالموضوع .

فبادىء ذي بدء نُعرّف التقدّم على النحو التالي :

التقدم ظاهرة اجتماعية اقتصادية تاريخية . وبالتالي فهي لا تكتسب قيمتها او وجودها الحقيقي إلا من التفاعلات الاجتماعية المختلفة بكل ابعادها الاقتصادية والثقافية والسياسية وفي اطار من السيرورة التاريخية المعقدة . وبالتالي فهي لا يمكن ان تتحقق إلا اذا كان الاطار الزمني كافياً لاستيعاب مختلف السيرورات الجزئية والمرحلية الداخلة فيها .

ومن هنا يصبح النظر الى هذه الظاهرة من زاوية واحدة تمثل احد جوانبها فقط يصبح مدعاة للالتباس ، وقد يسيء الى صيرورة هذه الظاهرة بأكملها . كما ان سلخها عن بعدها الزمني يحيلها الى مجموعة مظاهر عابرة وليس الى ظاهرة متجذرة بالمعنى التاريخي .

ومن ناحية ثانية فإن التقدم امر يختلف تمام الاختلاف عن المفهوم العام للتغير او المفهوم العام للنمو ، وان كانت موضوعة التقدم هي في بعض جوانبها الرئيسية موضوعة تغير. ولكن باتجاه معين وهو الاتجاه الى الارقى والاتجاه الى الأفضل (مع التحفظ اللازم الذي يقتضيه استعمال مثل هذه المصطلحات ونعني بها الأرقى . . والأفضل اذ انها جميعها اصطلاحات نسبية في المفاهيم الكمية والمفاهيم النوعية من ايديولوجية واخلاقية وسواها) . كذلك فإن التقدم ليس بالضرورة قانوناً من قوانين الطبيعة وواحداً من حتمياتها المؤكدة ، وبالتالي يمثل صيرورة لا بد من الوصول اليها . اذ يلعب انسان الوعي

وانسان العقل وانسان العلم وانسان السياسة وانسان الثقافة وانسان المؤسسة وبنفس الكيفية مجتمع العقل والعلم ومجتمع السياسة ومجتمع الثقافة ومجتمع المؤسسات كل ذلك يلعب الدور الاساسي والبارز في عملية التقدم . بل هو شرط اساسي من شروط سيرورته ، وبدون ذلك لا يصبح التقدم طريقاً او مآلاً حتمي الولوج . خلافاً لذلك فإن حصول « التغير » ووقوعه هو واحد من قوانين الطبيعة ونواميسها المطلقة التي لا يمكن تصور الوجود بدونها . وقد يكون هذا التغير بطيئاً يستغرق مئات الملايين من السنين كما هو الحال في التغيرات الكونية والجيولوجية والتي تقاس فيها وحدة التاريخ بالأحقاب والدهور او يكون هذا التغير سريعاً بالغ السرعة الى الدرجة التي تقاس فيها وحدة التاريخ بالدقائق والثواني والأجزاء الضئيلة من الثواني كما هو الحال في بعض التغيرات الفيزيائية وفي حركة الموجات . ومهما تكن سرعة التغير او بطؤه ، بساطته او تعقيده فإنه من العمق والشمول والتغلغل في جزئيات الوجود وكلياته الى الدرجة التي يصبح كل حديث عن التاريخ او التاريخية دون اخذه بعين الاعتبار كواحد من مكونات التاريخية يصبح غير علمي . وبهذا المفهوم فإن التغير هو ظاهرة موضوعية بحتة لها خصائصها العلمية التي لا يجوز اخضاعها للاعتبارات الذاتية الفردية او الاجتماعية او الايديولوجية .

وكون التغير هو واحد من قوانين الطبيعة بالمفهوم العلمي فإن التغير الاجتماعي بنفس الكيفية هو قانون من قوانين الاجتماع . وينسحب عليه ما ينسحب على الطبيعة . بمعنى ان التغيرات الاجتماعية بأبعادها الاقتصادية والثقافية قد تكون بطيئة للغاية وقد تكون سريعة للغاية كما نجد في المجتمعات المتقدمة جداً كالمجتمع الامريكي في الولايات المتحدة الامريكية والذي تصاعدت فيه وتأثر التغير في العقود القليلة الماضية الى الدرجة الذي اصبح الانسان الامريكي على حد تعبير توفلر

> **عليه ان يتهيأ لتقبل التغير والاستعداد للتجاوب مع المستقبل الذي اخذ يقع على الفرد وعلى المجتمع وكأنه سلسلة من الصدمات المتتابعة صدمات في الثقافة، صدمات في القيم صدمات في المعرفة صدمات في الفن والفكر والسياسة صدمات في الحرب وصدمات في الاستهلاك وفي التكنولوجيا وفي كل شيء[1] .**

غير ان اهم ما يمكن ملاحظته في هذا المجال : ان قانون التغير على المستوى الاجتماعي الاقتصادي العالمي قد زادت ديناميكية إعماله وزادت فاعلية تطبيقه وشموله

---

(١) الفين توفلر، المصدر السابق .

نتيجة للتطورات التكنولوجية وتطور نظام التدفق السلعي الدولي ونظم الاتصالات والنقل والعلاقات المالية الدولية مما جعل اي مجتمع في العالم ليس بمنأى عن التغير وليس بمنأى عن التأثر . وهذا يعني ان المستقبل حتى بالنسبة للمجتمعات البطيئة التغير اخذ يتسارع . الأمر الذي كان موضوع اهتمام الفصل الأول من هذه الدراسة . ان الاشكالية الجوهرية في التغير انه غير مضمون الاتجاه بذاته ولذاته . فقد يكون الى الأحسن (بمفهوم نسبي) وقد يكون الى الأسوأ . وقد يكون منتظماً أو عشوائياً . غير ان القيمة الحقيقية للتغير تعتمد الى حد كبير على محصلة هذا التغيير وبأي اتجاه يمكن ان تكون هذه المحصلة ! وما دور التغيرات الجزئية في تحقيق هذا الاتجاه .

ذلك ان التحكم في عملية التغير وتوجيه هذا التغير هو في النهاية جزء من صنع المستقبل ومن صنع التاريخ . وفي غياب هذا التحكم فسوف يأخذ قانون التغير مجراه وسوف تستمر قواه الفاعلة في التأثير وسوف ينبثق تاريخ جديد ولكن . . . قد لا يكون المستقبل الذي نريد . . وقد يكون التاريخ الذي يريده الآخرون . وفي النهاية ايضاً لا بد من التحقق فيها اذا كان ما نسميه « تقدماً » هو جزء من التغير الذي تفرضه طبيعة الأشياء أم انه جزء من التغيرات التي تفرضها القوى الخارجية وبالتالي فإن دورنا في التغيير المتعمد (بالمفهوم السياسي الاقتصادي) للتاريخ لا يزال هامشياً . اضافة الى ذلك فإن التعرف على القوى الفاعلة في التغيير هو مفتاح تغيير التاريخ . **ونجد في التطبيق ايضاً ان في معظم الدول النامية وغالبية البلدان العربية لا تزال السلطة لا تعترف فيها للمواطنين بأنهم القوة الفاعلة الحقيقية في التغيير ، ولا تعترف بأن هؤلاء المواطنين في اطار تنظيمات سياسية حقيقية حرة هي التي يمكن ان تحقق التغيير المتعمد وان تصنع المستقبل من خلال هذا التغيير** . ساعد على ذلك بالاضافة الى عشرات العوامل الهامة ونصف الهامة ذلك الفهم الطوباوي للعديد من المثقفين لاطروحة التغيير في التاريخ . فما زال هناك العديد من هؤلاء بصورة مباشرة او غير مباشرة علنية او ضمنية يبحثون او يأملون بالتغيير من خلال اجراء علوي يغفل دور المواطنين في عملية التغيير . ويغفل اطر التنظيم السياسي في توجيه طاقات التغيير . الأمر الذي ادى وعلى العديد من الأصعدة الى ما نسميه « المراوحة التاريخية » حيث يأخذ التغير مجراه لمرحلة قصيرة ثم تعود القوى المضادة او القوى الفاعلة في التغيير والأقوى على الاستمرار تعود لتضغط بالاتجاه المعاكس فيقع التراجع مرة ثانية ثم يعود ليتوقف وتبدأ مرحلة ثالثة . . وهكذا . ففي المجال السياسي مثلاً نجد ان احداث التغير من خلال التنظيمات السياسية قد تعرض للعديد من النكسات والتراجعات الى الدرجة التي لم يعد الموضوع ضرورياً في ذهن العديد من المثقفين . كذلك فإن موضوع الديموقراطية اخذ يتراجع في العالم العربي بشكل مخيف الى الدرجة التي تناسى الكثيرون اهمية هذه المسألة

واصبح اي « انفراج ديموقراطي » تمنحه السلطة ينظر اليه حتى من المثقفين وكأنه تقدم حقيقي . ثم تعود نفس السلطة لتسحب هذه المنحة بعد فترة قصيرة ، من خلال تبريرات هي في جوهرها تمسك مفرط بالسلطة وضعف مريع ايضاً من جانب المثقفين لفهم واستيعاب سيرورات التغير التاريخية . هذا في الوقت الذي لا نستطيع ان نُعفي هذا المثقف العربي ولا نتجاهل مسؤوليته في استمرار تأخر الفكر العربي وبالتالي السياسة العربية وبالتالي المجتمع العربي مع انه يصيح بأعلى صوته وفي كل مناسبة انه يريد التغيير(١) .

وبالرغم من ان بداية اشارتنا الى مفهوم التغير كانت « بداية طبيعية » باعتبار التغير واحداً من قوانين الطبيعة إلا انه يجب ان لا يتبادر الى الذهن بأننا **نحاول** « **اعادة** » بناء فلسفة جديدة من خلال دراستنا للظواهر الطبيعية ومن ثم سحبها لتنطبق على السياسة والاقتصاد والتاريخ والأدب كما كان الأمر مع روسو في التربية او مع ديدور في الفنون او مع **كانت** في الفلسفة . . الخ .

واقع الأمر ان اهتمامنا اساساً هو في استيعاب سيرورات التغير التاريخية وفهم مضامينها وعناصرها العلمية كجزء اساسي وصميمي في عملية التغيير التي تشمل ويجب ان تشمل السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة . . ان الإشكال الأساسي في الطبيعة ان قوانين الطبيعة لا تتعامل بالسياسة او القيم ، وبالتالي فإن الفلسفة الطبيعية يمكن ان تؤدي الى ايديولوجيا شوفينية وعنصرية . تماماً كما فعل **نيتشه** على سبيل المثال انطلاقاً من الفلسفة الداروينية والتي انتهت بالنازية كتطبيق سياسي لهذه الفلسفة اللاانسانية في بعض من جوانبها(٢) . وبالتالي فحين نؤكد على الجانب الطبيعي او على الظواهر الطبيعية نهدف في الحقيقة الى التأكيد على فيزيائية قوى التغيير كنفي ودحض للافيزيائية التغيير (او ميتافيزيقيته) وكنفي لاستخدام طبيعية التغير في جزئيات المراحل التاريخية كورقة سياسية . وهذا لا يعني بطبيعة الحال اننا نعطي لاستيعاب قوانين الطبيعة ومضامينها وظواهرها اهمية بالغة سواء في دراستنا هذه او في الدراسات العامة الأخرى في الثقافة والفكر والتاريخ والفلسفة والفنون .

وقد يجوز لنا ان نزعم ان من الأسباب الرئيسية التي تفسر هذا الضعف والتعثر والهشاشة واحياناً الضيق في فهم واستيعاب حركة التاريخ والتغيير السياسي العربي حتى

---

(١) عبدالله العروي ، العرب والفكر التاريخي ، دار الحقيقة ، بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٠ ، ص ٤٢ .

(٢) هذا لا ينفي كما هو واضح دور القوى الاقتصادية والمؤسسة العسكرية الالمانية في تطوير النازية ولا نحاول هنا تبسيط الظاهرية النازية .

لدى المثقفين العرب ؛ ان من الأسباب الرئيسية ضعف القاعدة العلمية وانفصالها وانفصامها . خاصة وان دراساتنا الانسانية الحديثة من فكر وفلسفة وتاريخ وفن وادب هي منقولة او مترجمة عن الدراسات الأوروبية (بالمفهوم العام لاوروبا) سواء كانت اوروبا الافكار اللبرالية او حتى اوروبا الأفكار الماركسية او هي متأثرة بها .

ان ما لم تستطع ان تحمله الترجمات هو تلك الخلفية العلمية والادراك لحقائق العلم التي كان يحملها المؤرخ او العالم الاجتماعي الاوروبي كجزء من خلفيته الثقافية العامة التي اصبحت هي السمة الغالبة للمجتمع . ان ما اتيح لأوروبا ان تتمتع به ، وهو ما لم يتح حتى الآن للدول النامية بشكل خاص ان تتمتع به ، **هو ان يكون نمو العلوم الطبيعية وتقدم المعرفة بقوانين الطبيعة متزامناً مع نمو وتقدم العلوم الاجتماعية والاقتصادية ومع نمو الفلسفة والفنون . . وان يكون هذا التزامن متداخلاً ومتراكباً ومتأثراً ومؤثراً الى ابعد الحدود . ومن هنا نشأت في أوروبا ميكانيكيات تصحيح او ميكانيكيات تحديث ذاتية ولدى جميع الأطراف في الوقت نفسه** . بحيث اخذ فكر المجتمع هناك يقترب من الفكر العلمي لينطلق بعدها الى الفلسفة والفنون والاداب كما يشاء[1] . وهذا ما ساعد بدوره على تراجع الفكر الديني السلفي في اوروبا باعتباره فكراً غير علمي ليحل محله الفكر العلمي المعاصر .

أما في الدول النامية وفي المنطقة العربية فقد وصلتنا العلوم الطبيعية في قطار ، والعلوم الانسانية في قطار آخر ، والافكار السياسية في قطار ثالث ، والفلسفات الاوروبية في قطار رابع ، والتكنولوجيا في قطار خامس ، واخيراً جاءتنا الثروة المفاجئة في قطار خاص بها .

وكان من نتيجة هذه القوافل المنفصلة والتي كرستها ولا تزال تكرسها انظمة التعليم في المدارس والجامعات والمعاهد وفي طبيعة تصدير التكنولوجيا الى البلاد العربية واقامة المشاريع وفي طبيعة العمل السياسي العربي . . الخ كان من نتيجة ذلك ان الوعي بالتاريخ

---

(١) ان هذا لا ينفي قيام او نشوء افكار وفلسفات غير علمية او ذات رجعية علمية هنا وهناك . الا ان الطابع العام في الدول المتقدمة قد فرض نفسه بحيث لا يمكن او لا يسهل لفيلسوف او عالم طبيعي او حزب سياسي او رئيس دولة او واسطة اعلام ان يضرب عرض الحائط بعقول الناس وبانجازات حقبة النهضة المعاصرة ويسرح كما يشاء علماً او جهلاً واقعية او خرافة غيبية او عصبية وخاصة فيما يخص المجتمع المتقدم نفسه . اما الموقف السياسي الناشيء عن الايديولوجيا وحكم الطبقة فتلك مسألة اخرى ليس لها علاقة بجوهر « العملية » وانما هي في كثير من الاحيان « توظيف » العلم لخدمة اهداف معينة .

والقوى العاملة في تغييره وبالتالي جوهر عمليات التغيير الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية كل هذا اصبح غائباً .

لقد اصبح جمهور المتعلمين والمثقفين والعلماء والمفكرين العرب في غالبيته جمهوراً موزاييكياً . . متراصفاً . . فالمهندس يعلن براءته من السياسة ، وعالم الطبيعة يعلن براءته من الاقتصاد ، واستاذ الكيمياء يعلن براءته من المسائل الاجتماعية ، وعالم الجيولوجيا يعلن براءته من الفنون ، ودارس الرياضيات يعلن براءته من اللغة ، وعالم الاحياء يعلن براءته من الأدب ، ودارس الطب يعلن براءته من الصحافة ، وذاك يعلن براءته من الاعلام وآخر يعلن براءته من الرياضة . وفي الوقت نفسه يعلن عالم الاجتماع عدم معرفته بالطبيعة ، والمؤرخ جهله بالكيمياء ، واللغوي يعلن براءته من الرياضيات ، وغير ذلك من حلقات السلسلة . وهكذا لم تستطع « العشيرة العلمية » ان تؤثر في المجتمع لأن تأثيرها الذاتي الداخلي هو ضعيف الى اقصى درجة ،وديناميكية الجدل والتفاعل فيها هزيلة الى اقصى درجة ايضاً . وكان اكبر المستفيدين من هذا الموزاييك المتراصف هو السلطة . لأنها ضمنت بذلك ان يكون لديها افراداً من التكنوقراط . . مجرد افراد . . العالم الطبيعي لا يفهم بالسياسة ولا يطالب بها ، والمهندس لا يطالب بالتغيير ، والعالم اللغوي مبهور امام منجزات العصر . . الخ والسلطة تنتقي الشخص الذي تراه وتحدد الدور الذي تريده . فالعشيرة العلمية بدون جذور وامتدادات ، وليس لها خيوط تمتد من الفكر الاجتماعي الى الفكر الطبيعي ومن العلم الهندسي الى السياسة ومن الزراعة الى الثقافة . هذا في اطار من **التعامل الخاص المتناقض بين المثقفين والسلطة : يتسم بالاغراء والاغواء والترغيب والترهيب . مما حدا بعدد من الباحثين اطلاق تعبير « رشوة المثقفين » على هذا التعامل .** وبذلك لم يتكون لدينا تيار علمي عام على غرار ما حدث في اوروبا القرن الثامن والتاسع عشر ابان عنفوان حركة التنوير . ولذا بقيت مفاهيم التغيير السياسي والتغيير الاجتماعي والتغيير الثقافي غير واضحة وغير متبلورة وبالتالي غير محددة .

وانطلاقاً من قانون التغير ينبثق القانون الثاني وهو قانون التطور . وقانون التطور يمكن ان ينظر اليه على اعتباره خلاصة مرحلية لسيرورة التغير العامة بمفهومها الجدلي . ان ظاهرة التطور بطبيعة الحال لا تقتصر فقط على الجانب « الاحيائي » من الوجود بل تنسحب على الجوانب الأخرى .

إن الاشكالية الرئيسية دائماً هي اشكالية تعريف وتحديد مراحل التطور وتعيين اتجاهاته واستخراج مكامن الاهتمام في تلك المراحل ومواضع الحسم في تلك الاتجاهات .

وكما ينسحب مفهوما التغيّـر والتطور على الوجود المادي فإن انسحابهما على الوجود المعنوي من فكر وادب وثقافة وعلاقات . . الخ لا يقل اهمية او تأكدية .

كان من الضروري الاشارة الى هذه المسألة بالذات لأن العديد من المثقفين العرب انـزلقوا الى تصـور دارويني لحتمية التقـدم ولحتميـة التـطور الاقتصـادي الاجتمـاعي السياسي . واعتقد العديد منهم ان مجرد بناء المصانع وتواجد الاعداد الكثيفة من العمال سوف يحول هؤلاء بالضرورة الى عمال عصريين بالمفهوم السياسي وسوف يخلق المجتمع الصناعي بفكره وثقافته وسوف يؤدي الى تطوير المجتمع . .

ولذا فقد اهمل العديد من المثقفين والكتّاب والمفكرين والسياسيين دورهم الحقيقي في التوعية الجماهيرية وفي تغيير العقلية لتصبح مواكبة للتغيير المادي الذي يتمثل في المصانع والمشاغل والمزارع الحديثة . ساعد على ذلك الكيفية التي تمت فيها عملية التصنيع في اوروبا والافتراض بأن النموذج الأوروبي منطبق تماماً على اوضاع الوطن العربي والدول النامية في هذه المرحلة . فمن حيث التاريخ نجد ان النهضة الاوروبية قد تمت دراستها في المنطقة العربية او تم تدريسها على شكل اقسام ثلاثة منفصلة كل الانفصال :

القسم الأول : ويتعلق بالنهضة العلمية والثقافية العامة من ادب وفلسفة وفنـون وعلوم اساسية او ما يمكن ان نسميه الانقلاب الثقافي او الثورة الثقافية .

القسم الثاني : ويتعلق بعمليات التصنيع واكتشاف البخار وتحول وسائل الانتاج وانماطه او ما اصطلح على تسميته الانقلاب الصناعي او الثورة الصناعية .

القسم الثالث : ويتعلق بالحركات السياسية في اوروبا سواء كانت حركات جماهيرية او حركات تتم على مستوى الدولة مثل الحروب الأوروبية والحركة الاستعمارية وهو ما يمكن ان نسميه الانقلاب السياسي او الثورة السياسية .

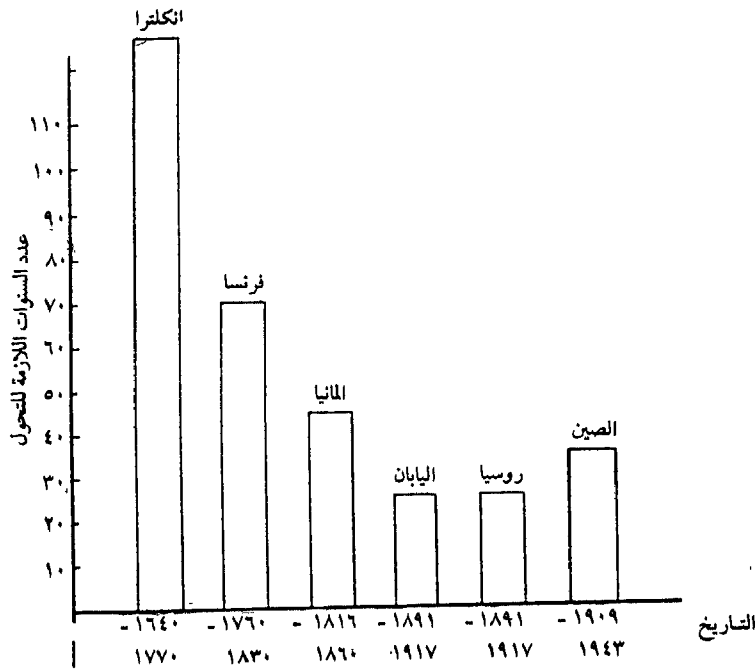
ولأن هذه الاقسام الثلاثة كـانت تقدم وكـأنها احداث منفصلة تخص مجمـوعات منفصلة فإن عناصر الربط والتداخل والجدل بين هذه الأقسام بقيت غائبة . وربما لا تزال لدى العديد من المتعلمين والمثقفين ولدى العديد من العاملين بالحركات السياسية الرسمية او غير الرسمية كذلك . والأهم من كل ذلك ان دور هذه الانقلابات الثلاثة المتداخلة المتزامنة تقريباً دورها في اعادة تشكيل الانسان الاوروبي العادي او تطويره حتى وصل الى المرحلة التي نراها عليه الآن سواء في اوروبا الاشتراكية او في اوروبا الليبرالية ؛ هذا الدور لم يستوعب جيداً ولم تـدرس تفاصيله . ولم يتم هضم هـذه التفاصيـل حتى يمكن خلق النموذج العربي المحلي ليس من خلال التقليد الميكانيكي واعادة التاريخ وانما من خلال

الاستفادة من تجارب الأمم وخبراتها .

ان الفترات اللازمة لتحقيق الانقلابات الصناعية والانقلابات الثقافية المرافقة هي في طريقها الى التضاؤل اذا امكن الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى ، وكما يتضح لنا من الشكل (٧ ـ ١) و(٧ ـ ٢) . حيث نجد ان الانقلاب الصناعي في بريطانيا تطلب ما يقرب من مئة وخمسين سنة في حين تناقص هذا الرقم ليقترب من خمسين سنة في بلد كالصين لشعبية وهبط الى حوالى العشرين سنة في كوريا الجنوبية . هذا في الوقت الذي بدأت فيه محاولات الانقلاب الصناعي في مصر منذ اكثر من مئة وثلاثين عاماً زمن حاكم مصر محمد علي ولا زالت حتى الآن لم تتحقق[1] .

شكل رقم (٧ ـ ١)

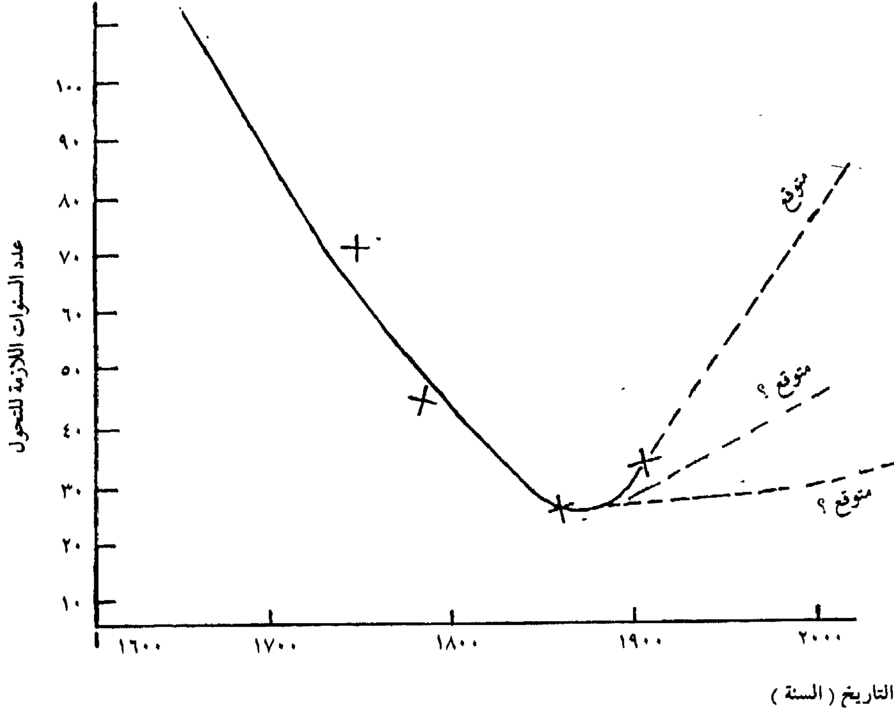
فترات التحول للثورة الصناعية الأولى لعدد من الدول التي تخطت هذه المرحلة



المصدر : ابراهيم بدران ، حول مشكلات العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي .

(١) بطبيعة الحال ان عدم تحقق الثورة الصناعية او الثورة السياسية او الثورة الثقافية هي من اعقد المسائل عند تحليلها . ولا ندعي ان نحاول ان نقفز هنا الى استنتاج بسيط وسطحي في هذا الاتجاه .

شكل رقم (٧ - ٢)
فترات الاعداد للتحول للثورة الصناعية ـ مقابل متوسط تاريخ التحول



المصدر : ابراهيم بدران ، حول مشكلات العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي . دار الشروق ، عمان ، ١٩٨٥ .

ومن جهة اخرى فإن السيرورة الانقلابية الشاملة التي شهدتها اوروبا منذ بدايات عصر النهضة وحتى اوائل القرن كانت عواملها ومكوناتها من الداخـل ، أي من داخل اوروبا ذاتها . . . ليست مجلوبة ، وليست مفروضة . وبالتـالي كان من الضـروري ان تتواكب عمليات التغيير ويتزامن موقف الانسان مع موقف المجتمع الاقتصادي الذي يتأتى عن هذه التغييرات. بمعنى آخر، ان النهضة الاوروبية كانت جزءاً من ونتيجة للتـاريخية الاوروبية الخاصة. واذاك فإن جدلية التغيير تفرض التزامن والتواكب بين اجزاء النهضة جميعها .

اما بالنسبة للدول النامية والمنطقة العربية بشكل خاص فإن طبيعة السوق الدولي للانتاج وطبيعة السوق الدولي للسلع وطبيعة النظام الاقتصادي الدولي وتوافر الثروة الناشئة عن عمليات غير انتاجية بالمعنى الحقيقي وعدم الاستيعاب الفكري الاجتماعي لسيرورة التحديث من جانب المثقفين والنخبة والتكنوقراط واصرار السلطة الحاكمة بشكل تلقائي او غير تلقائي على الاستمرار في نفس اسلوب التحديث القديم ونعني به الاسلوب المعدّاتي و« الادواتي » Equipmentistic بعيداً عن التغيير الاجتماعي السياسي واستعداد الكثير من المثقفين لفلسفة هذا الاسلوب وتنظيره كل ذلك اوهم انه من الممكن تقسيم النهضة (على النموذج الأوروبي) الى اجزاء منفصلة تماماً وغير متزامنة وتفتقر الى البعد الاجتماعي المحلي .

يمكن التعرف في هذا المجال على ثلاث محاولات لاحداث النهضة من خلال استجزائها والاكتفاء بالجزء او القسم الذي لا يزعج احداً من جهة ولا يفرض عبئاً خاصاً على المثقفين من جهة ثانية :

١ ـ محاولة القرن التاسع عشر ، في عهد محمد علي في مصر .
٢ ـ محاولة منتصف القرن العشرين في عهد جمال عبد الناصر .
٣ ـ محاولة اواسط السبعينات من القرن العشرين في عهد الثورة النفطية .

ان سرعة تجهيز المعدات والمصانع في هذه الحقبة الاخيرة وسرعة ارسال الخبراء وانشاء الجسور الجوية للشحن الفوري ووجود المخازن التي تجوب البحار بانتظار التوجه نحو المشتري كل ذلك يجعل عملية انشاء المصانع وتجهيز الالات عملية لا تستغرق اكثر من اشهر . . وبانفصال عن هذه المصانع وتلك الآلات يجري استيراد جزء آخر من اجزاء النهضة او من اجزاء عملية التحديث ونعني بها العلوم ، من خلال البعثات التعليمية ومن خلال المناهج الجامعية المقلدة ومن خلال انماط التعليم التي لا تمت الى احتياجات المرحلة إلا بالنزر اليسير[1] .

وبانفصال عن كل ذلك تجري عمليات تمويل الاستيراد والاقتراض وتكوين فوائض مالية ونشوء عمولات واتجاهات استهلاكية جديدة وتوسع في بنى تحتية لا تخدم هدفاً انتاجياً محدداً ، وغير ذلك من مظاهر « العمران » التي نشاهدها في كل عاصمة عربية .

في ظل هذا الاستجزاء والتراصف لعناصر سيرورة التحديث وفي ظل الفوضى في

(١) راجع دراسات عبدالله عبد الدايم ، حسن صعب ، انطوان زحلان ، جلال امين ، اسامة الخولي ، الياس الزين . . الخ .

تاريخية الحدوث (الماكنة تصل الى الموقع قبل تدريب الفنيين والكمبيوتر يتم تعميمه قبل محو الأمية وانشاء بنوك المعلومات يسبق تطوير النظام الاداري ليكون قادراً على صنع القرار على ضوء المعلومات والقروض تسبق المشاريع ويتم تخصيصها على ان يصار الى تحديد مشاريع مناسبة لتستخدمها ، وتخفيض ساعات العمل يتم قبل وجود طبقة عمالية لها دور محدد ، وبطالة الكوادر الجامعية المحلية يرافقها اس‍ ‍‍‍: الخب‍‍‍اء والبطالة العمالية الاعتيادية يرافقها استيراد العمالة الرخيصة من شرق اسيا ، وحرية ‍نقال رووس الأموال العربية يرافقها قيود على انتقال الاشخاص . . الخ) . **في ظل هذه الفوضى في تاريخية الحدوث يصبح تخلف العقلية الاجتماعية وتخلف العقلية الادارية وتخلف العقلية السياسية وتخلف عقلية الانسان عن مواكبة هذه الأوضاع يصبح مشكلة حقيقية وتصبح عائقاً صميمياً من عوائق التغيير . وفي الوقت نفسه فإن الافتراض بأن الأمور سوف تصل الى توازن ما فيما بعد وان حداثة المعدات سوف تؤدي الى حداثة العقل وان تحديث الأجهزة سوف يؤدي الى تحديث القيم وتحديث الافكار وتحديث المبادىء مثل هذا الافتراض ليس هناك من دليل على تحققه .**

ان التغيير الاقتصادي المتمثل بأجهزة ومعدات الانتاج وتوافر القروض والأموال والمنفصل في الوقت نفسه عن التوعية والتغييرات الادارية والسياسية واعادة هيكلة العلاقات والثقافة الاجتماعية في اطار من التدريب والتعليم الخاص والعام الفردي والجماعي مثل هذا التغيير لا يستطيع ان يؤدي الى نجاح والى تحقيق التغيير التاريخي المطلوب .

غير انه لا بد وان نبين هنا ان اغفال الجانب الايديولوجي او اغفال جانب النواعم عموماً (Software) (باستعمال لغة العصر) من عملية التغيير ومكوناتها لا يعود بكليته الى تغافل كامل من جانب المثقفين ، ولا يعود الى نقص شامل في ادراكهم لهذا الجانب الحيوي من جوانب التاريخ . ان هذا الاغفال يعود في جزء منه الى ضغط السلطة ونجاحها في « تقنية الفكر » المتداول لصالحها وبالشكل الذي تراه اجهزتها مناسباً . **ولذا اصبحت تبعات الكلمة وكلفتها تتزايد باستمرار وتتصاعد ضريبة الدعوة الى التغيير الى الدرجة الذي اصبح معها الكثيرون غير قادرين على مواجهتها** . ولم يكن ذلك في احيان كثيرة بأمر مباشر من السلطان بقدر ما هو امر الأجهزة التي تمحورت على منافع خاصة ، اوعلى مواقف معينة ترى ان افكار التحديث تشكل خطراً على مصالحها ومواقعها . . اما اجهزة التحديث من ماكنات وادوات ومبانٍ وخبراء اجانب فمصيرها الى الزوال لأنه ليس لها جذور ضاربة اطرافها في اعماق المجتمع . . وهكذا تدريجياً بدأ الاهتمام بنواعم التغيير يتضاءل تدريجياً

ويزداد الاهتمام والتركيز على خواشن التغيير (Hardware) وهو نفس الاسلوب والمنهج الذي بدأ في المنطقة العربية في القرن الماضي . وبدأ يتولد اقتناع تدريجي لدى العديد من المفكرين والمثقفين والتكنوقراط و« الوزرقراط » اقتناع تدريجي تحت ضغط الظروف بأن ذلك ممكن . **وراجت في المنطقة مقولات ونظريات تكرس الأمر الواقع وتروج له . وتدعي انه قد اخفق منهج تسييس التحديث واخفقت ايديولوجيا مجتمعية التكنولوجيا . .** وان كوريا على سبيل المثال لم تسيس التحديث . . ولم تتحرر من الهيمنة الامريكية او لم تحقق الديموقراطية كشرط من شروط انقلابها الصناعي . وتستمر المقولة بأن التركيب الاجتماعي في الهند لا يزال متخلفاً اقطاعياً او في مرحلة ما قبل الاقطاع . . . وان سنغافورة قد حققت ثورة صناعية ولم تدخل في تغييرات اجتماعية جذرية . . وان الهند التي تصدر اثقل الاجهزة والمعدات لا يزال اكثر من نصف سكانها يحيون حياة بدائية . . (هكذا) وان الكومبيوتر هناك لم يتعارض مع الأمية . . وتستمر هذه النظريات التبريرية بالقول ان مسألة الفكر والايديولوجيا هي من ابداعات القرن الثامن عشر والتاسع عشر . وليس بالضرورة ان يعيد الوطن العربي النموذج الاوروبي في النهضة فيبحث عن الفكر وعن الايديولوجيا .

لقد ساعد على انزلاق المثقفين في هذا الاتجاه اسباب كثيرة يمكن ان نوجز بعضاً منها كما يلي :

١ ـ المقاومة الكامنة ضد التغيير والتي هي من الخصائص الاجتماعية والمؤسسية التي تميز بها الوطن العربي بشكل واضح .

٢ ـ الاحباطات التي حاقت بالعمل الفكري العربي والعمل السياسي الطليعي العربي وخاصة منذ اواخر الخمسينات .

٣ ـ ضغط المؤسسة الحاكمة بأجهزتها المستفيدة من استمرار النهج المتمثل في استيراد الخواشن وتكثيف الاعتماد عليها كأداة للتغيير واداة للسيطرة وللتحكم .

٤ ـ نشوء الظاهرة « التكنولوجية » في الوطن العربي كجزء من طموحات التكنوقراط والتعبير عن رؤيتهم لوسائط التقدم[*] .

٥ ـ ضعف المؤسسية في اتخاذ القرار وبالتالي خضوع القرار الى القناعة الذاتية لصاحب

(*) الظاهرة التكنولوجية هي تلك النزعة التي يدعي اصحابها بأنه من خلال استيراد التكنولوجيا وخاصة خواشن التكنولوجيا يمكن احداث الانقلاب الاجتماعي الاقتصادي . انظر كتابنا **مشكلات العلوم والتكنولوجيا** ، دار الشروق ، ١٩٨٥ .

القرار والذي غالباً ما يكون مسؤولاً بحكم الوظيفة وليس بحكم الأهلية .

٦ ـ ضعف التركيب المؤسسي الديموقراطي في اجهزة الحكم والادارة الأمر الذي يدفع الى تكثيف الخواشن والسعي اليها باعتبارها المظهر المادي على « مقدار الانجاز الذي تحقق » .

٧ ـ ضيق المجال المتاح لحرية الرأي وحرية النقد الى الدرجة الذي اصبح النقد مهما كان هادفاً يفسر على انه معارضة للنظام وهجوم عليه .

٨ ـ نشوء شريحة الوكلاء التجاريين ومن المستفيدين من استيراد الخواشن وتكثيف هذا الاستيراد بحيث اصبحت المبالغ التي يستفاد منها في هذه العمليات خيالية وبجميع المقاييس(١) .

وهذه الشريحة هي التي اصبحت اكثر تنفذاً وسطوة واسهل وصولاً للحاكم واكثر قدرة على التأثير في صنع القرار وعلى توجيه الرأي العام وجزء من المثقفين(٢) .

٩ ـ تطور انظمة التمويل الدولية وفتح مجال الاقتراض للدول النامية مما جعل استيراد الخواشن عملية سهلة حتى ولو لم تتوافر الأموال .

وهكذا فإن هذه الاسباب .وسواها حين تؤخذ في اطار التركيب الاقتصادي الاجتماعي السياسي السائد في المنطقة العربية نستطيع ان نتبين حينئذ القوى والعوامل والمؤثرات التي دفعت المثقفين العرب الى التنازل التدريجي فيما يتعلق بالفكر والايديولوجيا والثقافة والتوعية والفلسفة كأدوات اساسية من ادوات التغيير واحداث التقدم .

---

(١) يقدر احمد حسنين هيكل عدد « المليونيرية » الذين نشأوا في مصر خلال فترة الانفتاح بـ ١٧ ألف ويقدر باحث اخر العدد في الاردن بـ ٣ آلاف منذ اواسط السبعينات اما في دول الخليج والدول النفطية فإن الأعداد ضخمة للغاية .

ان العمولات المتأتية على توريد الأسلحة والمعدات العسكرية تصل الى مئات واحياناً آلاف الملايين من الدولارات سنوياً . وهذه العمولات تصبح جزءاً فاعلاً في تصعيد استيراد الخواشن .

(٢) بطبيعة الحال نحن لا نحاكم الآن الجانب الاخلاقي لهذه العملية ولا نبحث في مبرراتها واصولها . ولكن الحقيقة الواقعة هي ان هذه الشريحة ارتبطت مصالحها ارتباطاً وثيقاً باستيراد الخواشن وهي بالضرورة تدافع عن هذه المصالح وتسعى لتقويتها وتنميتها .

تقدر العمولات الداخلية (أي داخل الوطن العربي) التي يتقاضاها موردو الخواشن الرأسمالية على مختلف انواعها بحوالى ٦٠٠٠ مليون دولار سنوياً (تقديرات عام ١٩٨٤) اوما يقرب من ٣٧ دولار لكل فرد عربي . ومثل هذه المبالغ اذا ما قيست بالاقتصادات العربية الداخلية تستطيع ان تشكل قوى ضغط لا يستهان بها ابداً .

٧ - ٢ النمو والتنمية

ان تعبير النمو كما يشير المدلول ذاته تعبير عام لا يشكل قانوناً طبيعياً للمجتمع او قانوناً طبيعياً للكون . وقد يستعمل كتعبير اقتصادي او ديموغرافي او بيولوجي او فيزيائي محدود يتناول مساحة معينة من الطبيعة او المجتمع خلال فترة زمنية محدودة وضمن ظروف معينة وبمعايير نسبية . ان عملية النمو هي جزء من سيرورة التغير ولكنها ليست هي كامل السيرورة على وجه القطع والتحديد . قد تكون بعضاً من مكوناتها او نتيجة مرحلية لاجزاء منها وقد تكون جزءا من مرحلة تطور معينة . وخلافاً لما نجده في سيرورتي التغير والتطور فإن النمو قد لا يشكل النتيجة او الحالة النهائية للكائن او الظاهرة او النظام موضوع النمو . بمعنى ان النمو وهو الزيادة النوعية او الكمية او كلاهما في اتجاه معين في فترة زمنية معينة قد يعقبه تناقص كمي او نوعي في نفس الاتجاه او في اتجاه مضاد .

ان اهم ما يجب البحث عنه حين نتحدث عن النمو او الزيادة او الارتفاع هو ما هي مصادر تغذية هذا النمو وهذه الزيادة ؟ وعلى حساب اية عناصر اخرى في المنظومة تم تضخم هذا الاتجاه ورفع قيمته ؟ وهل هناك اختلال من نوع ما نشأ عن هذا النمو ؟ ام ان هذا النمو كان نتيجة لتصعيد ديناميكية داخلية معينة ادت الى هذه النتيجة ؟

ان اهمية هذا التبسّط تعود الى ان اصطلاح النمو حين تم استخدامه بشكل مكثف في علوم الاجتماع والديموغرافيا والاحصاء والاقتصاد القياسي وحين اخذت نتائج هذا النمو في المجالات المشار اليها تستعمل لاغراض سياسية داخلية ودولية بدأ نوع من الانخداع او من الوهم ينشأ في الاذهان الى الدرجة التي يكاد هذا النمو يؤخذ بديلاً عن التقدم ودليلاً على عدم التخلف . . وهو كما نرى اتجاه خطير علمياً وسياسياً لأنه يستبدل ظاهرة اجتماعية تاريخية وهي التقدم بظاهرة رياضية بسيطة ليست اجتماعية بالمعنى الحقيقي وليست تاريخية . كما انه خطير سياسياً حين يعطى الانطباع بالنجاح السياسي لادارة العملية الاجتماعية الاقتصادية من خلال استعمال الأرقام التي لا تعبر بالضرورة عن الحقيقة الفعلية .

ان مجموعة مؤشرات او ارقام النمو لظواهر الاداء الاقتصادي الاجتماعي قد لا تكون ذات دلالة تاريخية او ذات عمق . ذلك ان نشوء مثل هذه الأرقام والمؤشرات قد تحدث خارجاً عن التاريخية الخاصة كلياً وبتأثير من التاريخية العامة او التاريخية المجاورة . وقد تحدث خلال ازمان قصيرة جداً لا تشكل سوى شريط عابر في السيرورة التاريخية .

وفي النهاية لا تصبح لمؤشرات النمو هذه اية قيمة حقيقية الا اذا كانت :

١ ـ عوامل النفي والتضاد لا تبطل مفعولها .

٢ ـ مستندة الى عناصر وآليات التاريخية الخاصة وناشئة عن قواها الاقتصادية الاجتماعية .

٣ ـ ذات ديمومة تغلغلية لتصبح جزءاً من التركيبة الاقتصادية الاجتماعية السياسية ذاتها وجزءاً من نسيج المرحلة التاريخية وليست طارئة او معرضة للزوال في اي لحظة من اللحظات اذا تغيرت الظروف التي انشأتها[١] .

ان ارقام النمو المتمثلة في الدخل القومي والسعرات الحرارية وكمية الطاقة المستهلكة وعدد الجامعات وعدد خريجي الجامعات وعدد المدارس وعدد الاسرّة في المستشفيات وعدد النوادي الرياضية وعدد السيارات والهواتف وعدد الحواسيب (الكومبيوترات) . . الخ . ان هذه الأرقام قد تكون دليل نمو بسيط وعابر وليس بالضرورة دليل تقدم راسخ واكيد .

وقد يكون « النمو » في بعض الدول النامية اسرع منه في دولة اخرى . ولكن معظم هذه الدول تشير ارقامها الى زيادة في الدخل القومي والى ازدياد عدد المتعلمين . . . الخ غير اننا ندرك ان جزءاً كبيراً من هذه الدول لا تزال في مرحلة التخلف ذاتها او المرحلة الاجتماعية الاقتصادية ذاتها .

بمعنى انه بالرغم من ان عدد الجامعات قد تضاعف ثلاث او اربع مرات عما كان عنه في الخمسينات وان عدد الخريجين قد نما ليصل الى عدة اضعاف مما كانوا انذاك وان متوسط دخل الفرد قد نما وتضاعف مرة او اكثر وبالرغم من ان كل مظاهر الخدمات وكميات الغذاء وانتشار الكهرباء كلها تضاعفت وتنامت الا ان هذا النمو لم يُدْخل المنطقة العربية في مرحلة جديدة من حيث التقدم والتخلف . بل على العكس هناك تخوف لدى العديد من المحللين انها بهذه العملية « تحدّث الفقر » و« تراوح تاريخياً » و« تتزايد تبعيتها » وتنزلق الى استعمار جديد . وكما يصف هذه المرحلة احد المحللين (وان كنا لا نذهب الى الدرجة التي ذهب اليها) فهو يقول :

> **ان نهب العالم الثالث يسير على قدم وساق وهو هذه المرة على خلاف المرحلة الاستعمارية يتم برضى الاجهزة الحكومية والنخب المثقفة التي تقدم لهذه**

---

(١) على سبيل المثال وخلال السنوات الثلاث الماضية وبسبب خلخلة السوق النفطي الدولي هبط متوسط دخل الفرد في العديد من الدول البترولية بنسبة وصلت الى اكثر من ٥٠٪ ومثل هذا الهبوط ما كان ليقع بهذه الكيفية لو ان دخول الفرد كانت ناتجة عن عملية انتاجية ذاتية .

الأنظمة المقال الايديولوجي الـذي يفي تماماً بالغـرض . ان التجارة غـير المتكافئة الباحثة عن تكنولوجيا مفقودة لا تختلف في جوهرها عما كانت عليه في القرن التاسع عشر في البلدان التي لم تكن بعد مستعمرة (تونس ، مصر ، تركيا) او في البلدان التي حصلت على استقلالها (امريكا اللاتينية) وهي جزء لا يتجزأ من الاستقـلال الداخـلي لالية التخلف : تحـديث الأجهزة العسكرية ، انشاء خدمات عامة وجامعات ، تحديثات زراعية للحصـول عـلى فـائض يمكن تصـديـره والـدخـول في تبـادل دولي استقـدام خبـراء ومستشارين[1] .

السؤال هو :

لماذا يتحول هذا « النمو » و« التزايد » في كل شيء تقريباً يتحول الى اشتغال داخلي لماكنة التخلف ؟؟ أليس هذا انكار للواقع ام انه نوع من عقدة عدم الرضا التي اصبحت سمة ملازمة للانسان العربي المعاصر ؟؟

ان الاجابة عن هذا التساؤل تمس جزءاً اساسياً من الاشكالية الخاصة باطروحة النمو الاقتصادي الاجتماعي . . لأنه في عين الوقت الذي اخذت فيه هذه المؤشرات « المليحة » « المشجعة » تنمو وتتزايد اخذت مؤشرات اخرى نافية لها او عاملة في الاتجاه المضاد تتزايد ايضاً وتنمو لصالح عوامل التضاد والنفي التي سبق وان اشرنا اليها . في عين الوقت اخذت ديون العالم الثالث وديون العالم العربي تتصاعد وبأرقام مذهلة . وبالتالي فإن ارقام النمو هذه تعود في جزء كبير منها ليس الى تصعيد الفاعلية الداخلية لالية الانتاج الاجتماعي الاقتصادي وانما الى احلال قوى اقتصادية من الخارج (ممثلة بالنواعم والخواشن المستدانة والمجلوبة) اما مقابل بيع الثروات المحلية او مقابل رهن المستقبل من خـلال اتفاقيـات الديون والقروض[2] .

وهكذا فإن مؤشرات النمو التي كان يراد لها ان تكون مؤشرات تنمية حقيقية ذاتية وان تكون بشائر تقدم اصبحت تحيط بها الشكوك في كثير من الاحيان : اولاً في صحتها ،

---

(١) التشديد ليس في الأصل - جورج قرم ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

(٢) ان تصدير الثروات الطبيعية امر يجب ان يؤخذ عادة بالمرونة وبدون تشنج . . ان المبرر الاخلاقي والسياسي لمثل هذا التصدير هو ان تستخدم عائدات الثروة المصدَّرة لانشاء مقدرة وطنية على توليد الثروة الاقتصادية من خلال العمليات الانتاجية المعتمدة على الابداعات والجهود المحلية . اما حين تكون نتيجة تصدير الثروة الطبيعية هو توليد ثروات مالية او « اموال » منقولة او ثابتة دائمة او مستهلكة أي انها تولد مجرد حالات من الغنى فإنها في هذه الحالة تكون قد تبددت .

وثانياً في توزيعها وثالثاً في ديمومتها ورابعاً في الثمن المدفوع للوصول اليها ، وخامساً في النمو المضاد الذي نشأ عنها .

فإذا رجعنا الى التنمية نجد ان هذا الاصطلاح الاقتصادي الاجتماعي قد شاع استعماله في ادبيات شؤون العالم الثالث والأمم المتحدة بعد الخمسينات وبشكل مكثف في الستينات والسبعينات(١) .

سوف نتناول مفهوم التنمية لاغراض هذه الدراسة من منظورات ثلاثة :

اولاً : **المنظور العام المبسط**: وهو المنظور الذي يتناوله الشخص الاعتيادي في دول العالم الثالث لموضوعة التنمية والتي تتمثل اساساً بمجموعة من الأهداف التنموية المصاغة على شكل اهداف اقتصادية او اجتماعية تنتهي لأن تكون مزيجاً من مشاريع بنية تحتية واخرى فوقية . اما مشاريع البنية الفوقية فغالباً ما تكون صناعات احلالية او صناعات استخراجية او صناعات تحويلية بسيطة او متوسطة . اما مشاريع البنية التحتية فهي الطرق والمدارس والكهرباء والاتصالات . . الخ ومن خلال نفس المنظور فإن هذه العملية هي سلسلة متواصلة من البرامج او المشاريع التي تستمر على مراحل بحيث تكون نتائجها التراكمية مزيجاً من الكسب الاقتصادي والكسب الاجتماعي المتمثل برفع مستوى التعليم والثقافة والفنون وتطوير العادات الاجتماعية . . الخ . كل ذلك في اطار من التحديث التدريجي المستمر في الأجهزة والمعدات (الخواشن) بشكل رئيسي وفي الأنظمة واساليب الادارة والتخطيط (النواعم) بشكل اقل(٢) .

وهكذا تأخذ معالم التحديث بالظهور وارقام النمو بالتزايد . ومن ضمن هذا المنظور فإن كل شيء يبدو اعتيادياً ومدعاة للاهتمام او على الأقل ليس مدعاة للنقد والتبرم . يبدو كل شيء اعتيادياً وبسيطاً لعملية ليست بسيطة ابداً ونعني بها عملية الخروج من التخلف وصعود درب التقدم .

---

(١) لقد وضعت الكثير من الدراسات حول موضوعة التنمية وهذه الدراسات تتراوح من الدراسات الرسمية للمنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية والتي تتسم عادة بالتفاؤل والرضا الى الدراسات النقدية الجادة وخاصة من عدد من المحللين الاقتصاديين الاجتماعيين في اوروبا واسيا وامريكا اللاتينية انظر على سبيل المثال دراسات : **جلال امين ، سيلزو فورتادو ، جورج قرم ، لوسيل ، بول بايروك ، ميردال** . . . الخ .

(٢) ليس الهدف هنا تبسيط العملية الى درجة تخل في جوهرها ولكن الهدف عرض المنظور المبسط الذي يعتبر اكثر المنظورات تداولاً وتأثيراً في الدول النامية . هذا لا ينفي الدور الوطني ولا سيرورات الصراع والتحولات الاجتماعية الاقتصادية الداخلية . . الخ .

ثانياً : المنظور الدولي شمال ـ جنوب : ان المنظور الدولي لتنمية دول العالم الثالث هو اساساً منظـور دول الشمال تجاه المسألة من جانبها الايديولوجي التاريخي من جهة ومن جانبها العملي التطبيقي التنفيذي من جهةاخرى، ومن احتمالاتها المستقبلية والتغير الذي يحتمل ، اذا توفرت لها ظروف موضوعية معينة، ان توقعه على خريطة المستقبل للمسرح الدولي السياسي الاقتصادي من جهة ثالثة . فدول الشمال ترى في الوقت الحاضر من حيث الجانب الايديولوجي التاريخي انها تقوم بدورها في مساعدة الدول النامية في عملية التنمية كاستمرار للمقولة الاستعمارية القديمة وهي : نشر التمدن في المناطق المتخلفة . وبطبيعة الحال فإن تلك المقولة والتي تمثلت ترجمتها في استعمار اوروبا لمساحات شاسعة من الجنوب ابان اوج الحركة الاستعمارية كانت غاية في القبح وفي المراوغة . وتحت ستار نشر التمدن ثم نهب ثروات العالم الثالث تـم ربط دول الجنوب بالشمال ربطاً اقتصادياً ثقافياً وسياسياً . وخلال تلك الحقبة تم تشويه كثير من اقتصادات دول الجنوب وتحويل اتجاهاتها الاستثمارية والانتاجية لصالح السوق الأوروبي انذاك والسوق الدولي بشكل عام . وهكـذا فقدت انتاجات تلك الدول جزءاً اساسياً من مهامها التاريخية وهي سد الاحتياجات الاساسيـة لشعوبها واهمها توفير الغذاء[1] . وفي الوقت الحاضر فإن الموقف لم يتغير . . بمعنى ان دول الشمال ترى : **ان دول الجنوب تمثل السوق الطبيعي لمنتجاتها ولقدراتها الابـداعية من النواعم ومن الخواشن وهي في الوقت نفسه (أي دول الجنوب) تمثل المصدر الطبيعي ايضاً للمواد الخام التي قد تحتاجها دول الشمال ويقوم التخطيط البعيد المدى لدول الشمال على اساس تصدير انتاج الشمال الى الجنوب** .

ما هو جديد في هذه الحقبة وما تختلف فيه عن الحقبة الاستعمارية التقليدية ، هو ان وسائل تحقيق هذه الغاية اصبحت مختلفة ومتجددة بحيث تستطيع التغلب على عـوامل التضاد التي قد تنشأ في الجنوب لأسباب سياسية او اقتصادية او التي قد تنشـأ من جراء التنافس التجاري بين دول الشمال ذاتها[1] .

---

(١) هناك دراسات ممتازة تناولت هذا الموضوع . انظر على سبيل المثال : **صناعة الجوع (خرافة الندرة)** لمؤلفيه فرانسيس مولابيه وجوزيف كولينز ترجمة احمد حسان منشورات عالم المعرفة ، الكـويت نيسان ١٩٨٣ . ان المراجع الموجودة في هذا الكتاب ذات قيمة كبيرة للغاية لمن اراد دراسات تفصيلية حول تشويه اقتصادات الدول النامية وربطها باقتصادات الدول الغربية بشتى الوسائل .

(٢) غني عن التنويه اننا لا نحاول تبسيط العملية او تسطيحها او اخراجها من اطار الصراع والتناقض بـالمفهوم التاريخي . ولا نحاول في الوقت نفسه ان نعطيها صورة المؤامرة العالمية الرهيبة . إلا ان دول الشمال بحكم انها متقدمة والتقدم يشمل الوسائل ان لم يشمل الغايات على الأقل فهي اصبحت قادرة على حل تناقضاتها بأساليب مناسبة غير مؤذية للمصالح الاستراتيجية لها وغير مؤذية الى المجابهات العسكرية والتدميرية كما كان الأمر في =

اما خارج هذا الاطار : فكل ذلك سياسة ، وكسر للحواجز النفسية وكسب للزمن . . الخ . ان السؤال التالي على بساطته يبقى دائماً بحاجة الى اجابة : اذا كانت وسائل التنمية التي يقترحها الشمال على الجنوب سوف تؤتي ثمارها وبذلك تُخرج الجنوب من التخلف الى التقدم واذا كان ذلك يتوقع ان يتم خلال سنوات او عقود . . فما هو مصير اقتصادات الشمال ؟ واين سيتحول فائض الانتاج . . . ؟ ألا يستدعي ذلك التحضير لحقبة الاقتصادات اللاعالمية منذ الآن ؟؟ ألا يستدعي ذلك البدء في بناء الاقتصادات الاقاليمية على امل ان يعيش العالم مستقبلاً على شكل بضعة اقاليم اقتصادية بينها مجرد تبادل وتعادل ؟؟ الأمر الذي ليس هناك ما يؤكد التوجه نحوه حتى الآن »[١] .

اما من حيث الجانب العملي فإن مسألة « التنمية » من المنظور الدولي تتمثل في ان تزويد الدول النامية بالوسائل المختلفة (نواعم او خواشن) التي من شأنها ان ترفع من قابلية شعوبها للاستهلاك شرط اساسي من شروط تهيئة السوق الدولي لاستقبال منتجات اقتصادات الدول المتقدمة . ونظراً لأن منتجات هذه الاقتصادات في حالة من الارتقاء المتواصل فإن تصدير جزء من هذا الارتقاء من شأنه ان يرفع من استيعابية الدول النامية للمنتجات الجديدة . العقدة الأساسية ان لا تتاح الفرصة للدول النامية لتصبح مولدة ذاتياً لمتطلبات نموها الاقتصادي . ومن هنا فإن التمويل والمساعدات والقروض والخبراء والمستشارين كل ذلك يخدم هدفين مزدوجين في الوقت نفسه ، الأول فتح السوق من خلال التسهيلات والثاني انه من خلال التسهيلات ومن خلال شروطها يمكن تشكيل اقتصادات الدول النامية ورسم مستقبلها . ومن خلال ذلك كله تتحقق عملية ربط اقتصادات الدول النامية باقتصادات الدول المتقدمة وبذلك يصار الى صنع مستقبل دول الجنوب بما يتوافق مع مستقبل دول الشمال[٢] .

ان هذه المسألة على ما تبدو عليه من بساطة في التحليل وعلى ما تبدو به متأثرة بمفهوم

= الحروب الأوروبية في القرن الماضي والنصف الأول من هذا القرن . . وتتراوح وسائل حل التناقضات من تشكيل الشركات المتعددة الجنسية وانشاء مؤسسات الاحتكار (الكارتيلات) وانتهاء بدفع التعويضات . . الخ .

(١) قد يكون من المفيد الاشارة هنا الى ان هناك بعض من الاقتصادات قادرة على ان تتحول الى اقتصادات اقاليمية قائمة بذاتها اذا تم التحول السياسي الايديولوجي المطلوب كالاقتصاد الامريكي والاقتصاد السوفياتي والاقتصاد الصيني والهندي . الخ . . .

(٢) بطبيعة الحال ان مثل هذه العملية لا تخلو من فوائد ومزايا آنية ولا تخلو من امتيازات لشرائح مختلفة من الناس ولا تخلو من رفع مستوى المعيشة حتى يصبح هذا المستوى قادراً على استهلاك منتجات الدول المتقدمة .

« المؤامرة الدولية » إلا انها يجب ان تكون النتيجة الطبيعية لمحصلة جهود « مؤسسات الشمال » والتي لا يتوقع ان تكون ساذجة الى الدرجة التي تساعد وبأموالها وبجهودها لخلق اقتصادات منافسة لها في الجنوب : ومفهوم المؤامرة (والذي لا ندعيه بالضرورة) يأتي تلقائياً من خلال التقاء المصالح للبيوتات المنتسبة لنفس المنطقة (الشمال) والتي تحكمها اساساً نفس الايديولوجيات (بفوارق لا اهمية لها) والتي ايضاً يتوافر لديها الحس التاريخي الكافي بالاستثمار ويتوافر لديها الحس والعلم المستقبلي ، وتبذل الجهود الضخمة والأموال للتعرف على ملامح المستقبل ولمحاولة تشكيله بالطريقة التي تتواءم مع مستقبلاتها هي كدول متقدمة وطموحاتها هي ككتلة سابقة في مضمار التقدم[1] .

اما من حيث رؤية الجنوب لهذه المسألة فإن افكاراً او رؤى كثيرة يمكن الاشارة اليها . يبتدىء بعضها بوعي قوانين اللعبة وكشف زيف المحاولة او استحالة المساهمة الذاتية لدول الشمال في تعريض مصالحها المستقبلية للخطر ، ثم تتدرج هذه الرؤية الراديكالية لتخف حدتها تدريجياً بتأثير السياسيين والتكنوقراط والوزراقراط حتى تصل الى شيء من المصالحة التوفيقية التي تنظر الى دور الشمال في المساهمة والمساعدة في تصنيع دول الجنوب وكأنه واجب اخلاقي . واحياناً تصل هذه المصالحة التوفيقية الى الحد الذي عبر عنه رئيس وزراء سنغافورة لي كوان يو في عام ١٩٦٨ حين كان يطالب بريطانيا بتقديم المساعدات لبلاده بقوله :

« لا تستطيع بريطانيا بعد ان استعمرت بلادنا لفترة طويلة ولمئات من السنوات ان تنسحب وتنهي علاقاتنا معها هكذا والى الأبد . . وكأنها تقول لسنغافورة انت طالق . . طالق . . طالق . . وينتهي الأمر .

وبطبيعة الحال يمكن تفهم الدوافع وحتى المنطق من جانب دول الجنوب بمطالبة دول الشمال بالتعويض عن حقبة النهب الاستعماري ودفع نفقة ما بعد الطلاق على رأي لي

(١) ان هذه « اللعبة » الدولية التاريخية ليست لعبة سرية تتم في الظلام ولا تشبه العاب المقامرة . . انها لعبة شطرنج مكشوفة . التفوق والفوز يعتمدان على حنكة التخطيط وعلى استراتيجية الحركة وعلى ابطال القوى الفاعلة لدى الخصم . ومن هنا فإن الفهم الأعمق للعملية والكشف الأشمل لحيثياتها (هنا دور المفكرين والمثقفين والسياسيين) هو احد الشروط الرئيسية للسير في اللعبة حتى نهايتها دون خسارة . هكذا حوار الشمال ـ الجنوب ، ودور الشمال في المنظمات الدولية ودورها في مواجهة المنظمات الخاصة بدول الجنوب (انظر تجربة اوبك مقابل وكالة الطاقة الدولية) .

(*) ان علم المستقبليات اصبح من العلوم ذات الأهمية المتزايدة في دول الشمال وهناك مؤسسات بحثية ترتكز جهودها كلية على علوم المستقبليات وما يمكن ان يستتبع نتائج الدراسات المستقبلية من قرارات او توجيهات سياسية اجتماعية .

كوان يو . وهو من الوجهة الاخلاقية مطلب عادل . . . ولكن واقع الأمر لا يتجاوب ابداً مع مثل هذه المطالبة . ان رفع الظلم عن دول الجنوب رغم عادليته مرفوض من دول الشمال وسيكون الرفض بشتى الوسائل وتحت اي ستار ولكنه غالباً ما سيكون رفضاً عملياً من خلال المؤسسات الموجِّهة لاقتصادات الدول النامية وقليلاً ما سيكون رفضاً سياسياً او علنياً .

ثالثاً : **المنظور العملي الداخلي** : بعد كل ذلك ماذا يتم عملياً ؟ وماذا تفعل الادارة السياسية الاقتصادية ؟ كيف يجري تحقيق المشاريع ورفع معدلات النمو وكيف تجري عملية التحديث ؟ كيف ينتقل البلد من حالة التخلف الى التنمية فالخروج من التخلف الى التقدم ؟

الاشكالية الأساسية بالمفهوم الاقتصادي هو ان التخلف نشأ لعدم القدرة على تكوين رأس المال ، ولعدم توفر الخبرة ولعدم توفر عناصر ومحفزات انتاجية جاذبة للتطوير . ولذا فإن تحقيق التنمية وتنفيذ المشاريع المخطط لها يمكن (هكذا يفترض) من خلال جلب **رؤوس الأموال من الخارج والدخول في العملية الدولية المعروفة من مساعدات وقروض وتسهيلات مالية وخبراء ومخططين ومستشارين . . . الخ .**

وبذا تبدأ سيرورة التنمية باتخاذ منحى تاريخي خاص يميل الى ربط اقتصاد الدولة النامية باقتصادات الدول المانحة للقروض والتسهيلات الآلية والمنح والهبات وذلك من خلال الانخراط في الميكانيكيات المعقدة والمتعددة الابعاد لنواعم وخواشن الشمال وتراجع الامكانات المحلية وظهور اتجاهات تجارية ومصالح وشرائح . . وغير ذلك مما اشرنا اليه في الفصول السابقة بكل الحيثيات الاجتماعية السياسية الاقتصادية الدولية والمحلية والفردية والمؤسسية . وبذا تصبح التنمية ، اذا اخذت المسار الذي يُحكم ربطها بعجلة اقتصاد اكبر واقوى ، بثقافته وسياسيته وايديولوجيته ، واجهزته ومعداته وعسكرياته ، بكل نواعمه وخواشنه ، تصبح اشكالية من الاشكاليات التاريخية للتقدم . ان تصحيح مسار التنمية هذه يصبح امراً بالغ الصعوبة .

ان هذا لا يعني انه ليس هناك استثناء لهذه الممارسة او ان هذا المسار هو امر حتمي بل على العكس من ذلك تماماً . . ان هذا المسار الاشكالي يمكن تجنبه لأنه في النهاية لا يحقق الا مزيداً من الربط مع الاقتصادات المتقدمة . ان الشيء السيء او الحسن في هذا المسار انه شديد الاغراء شديد الجاذبية سهل . . ومريح . . ويحقق التطلعات الفردية والطبقية بسهولة . لأن عملية الاقتراض (وهي العملية التي لا تتمتع بخصائص العمليات

الاجتماعية التاريخية) تقوم مقام عملية بالغة الصعوبة ومعقدة اجتماعياً وتـاريخياً وهي عملية تكوين رأس المـال الوطني من خـلال فوائض الانتـاج ووجود الهيكـل السياسي الايديولوجي القادر عـلى تحريـك فوائض الانتـاج لتشكيل الـرساميـل اللازمـة لعملية التنمية . الأولى اي الاقتراض تتم براحة وبشيء من الرفاهية وبدون ادخال اية تغييرات ذات قيمة في العلاقات السياسية الاجتماعية المحلية ودون اي اثارة للتناقضات . والثانية اي تكوين رأس المال الوطني فهي عكس ذلك تماماً .

في حالة الاعتماد على التكوين الرأسمالي المحلي فإن كل شيء يصبح صعباً . . . التقشف مطلوب « التوفير مطلوب . . مزيد من العمل مطلوب المحاسبة مطلوبة . لماذا لان فرصة تكوين الرأسمال المحلي لا تتكرر كل يوم . . فاذا ضاع رأس المال المتكون نتيجة سوء الادارة او سوء التخطيط او سوء الامانة او لأي سبب فإن « كارثة وطنية» تكون قد حلت لأنه لا يمكن اصلاحها الا بعد سنوات . . اما في حالة الاقتـراض وتوفـر رؤوس الأموال الأجنبية فإن كل هذه المسائل تصبح غاية في البساطة . . مزيد من الاقتراض ومزيد من الفـوائد وتنتهي المشكلة . .(١) اضـافة الى كـل ذلك فـإن هذا الاسلوب التنمـوي والايديولوجيا التنموية تعطي للسلطة قوة هائلة في الداخل وهو ما تحرص عليه السلطة وضعفاً كبيراً في الخارج وهو ما قد لا يلاحظه الكثيرون . . ان هذا الاتجاه يقوي صاحب السلطة لأنه يصبح ليس فقط مصدر السلطة السياسية او التشريعية وانما يصبح هو صاحب الاقتصاد . . اذا شاء اقترض ووفر الأموال واقام المشـاريع . . واذا شـاء عكس ذلك فليبحث الناس عن أرزاقهـم الضئيلة في اي مكان يشاؤون وبأي كفاف به يقبلون . . وهذا يؤدي الى اضعاف القدرة التفاوضية بين السلطة وبين المواطنين وتطويرها لصالح التقدم مهما كانت المفاهيم التي تحكم هذا التقدم . . الفرق العملي المستقبلي بين الاتجاهين اتجاه التنمية القائم على القروض والمساعدات او ما نسميه النموذج الشمالي واتجاه التنمية القائم على الجهود الوطنية في تكوين رؤوس الأموال وتجميع عناصر الانتاج وهو ما نسميه النموذج الذاتي الفرق العملي المستقبلي بين النموذجين هو كما يلي :

في النموذج الشمالي يتمتع الاباء بمباهج التحديث والتنمية حين يدفع الابناء

---

(١) ان هذه المسائل غاية في الخطورة في المشاريع الكبيرة . وهناك آلاف الادلة فيل البلدان النامية وفي الوطن العربي وفي جميع الدول العربية على ان المشاريع تبدأ بحجوم مالية معينة تنتهي باضعافها . ويسدد الفرق من قروض ضخمة تحمل المشاريع في النهاية فوائد تجعل كلفة الانتاج فيها عالية جداً نظرا لرسملة هذه الفوائد خلال فترة الانشاء واضافتها الى كلف التشغيل خلال فترة التشغيل .

الحساب . . وفي النموذج الذاتي يدفع الاباء الحساب مقدماً لكي يتمتع الأبناء[١]

او بعبارة اخرى

في النموذج الأول يتم رهن المستقبل بكامله وعلى مدى سنين طويلة حتى يدخل التحديث في المرحلة المعاصرة . وفي النموذج الثاني يتم صنع المستقبل وتحديده من خلال جهود الحاضر وتضحياته .

ومهما كانت مثل هذه التعابير تحمل من رومانسية الا انها تعبر بكل تأكيد عن حقائق علمية هامة اشار اليها العديد من الباحثين . **ان محاولة تقليد انماط الانتاج وانماط الاستهلاك وانماط الثقافة السائدة في المجتمعات الغربية المتقدمة ونقلها الى الدول النامية عن طريق الوسطاء والمثقفين ضيقي القاعدة بكل ما يملك هؤلاء او اولئك من وسائل الاغراء والترغيب تمثل جوهر الخطر واساس الأزمة اولاً وقبل كل شيء** . كذلك فإن مجال الاقتصاد اذا نظر اليه بمعزل عن بقية عناصر الجدلية الاجتماعية يبدو وكأنه طريق شبه مسدود ، ومن هنا كان لا بد من وضع الاقتصاد في اطار الجدلية الاجتماعية بكافة عناصرها والتي يلعب فيها القرار السياسي المنطلق ، من وجهة حضارية محددة ، الدور المركزي[٢] .

٧ ـ ٣ التخلف

« التخلف » اصطلاح اقتصادي اجتماعي ساد في الأدبيات السياسية والاقتصادية بشكل مكثف بعد الحرب العالمية الثانية وفي ادبيات الأمم المتحدة بشكل خاص . وقد تغير هذا الاصطلاح عدة مرات لأسباب تجميلية . فمن حيث الجغرافيا تشمل الدول المتخلفة او الدول النامية مجموعة من الدول التي تقع على أطراف الصحاري الاسيوية والافريقية وفي النصف الجنوبي من الكرة الأرضية باستثناء نيوزيلندة واستراليا وجنوب افريقيا[٣] . **ويبدو هنا ان العلاقة بين التخلف و« الجنوبية » ليست علاقة عرضية مصادفة وانما هي في جزء منها علاقة سببية .**

ان تعبير الفقر في وصف الدول او المجتمعات لا يشير الى تركيبة النظام الاقتصادي ولا يشير الى النظام الاجتماعي ولا يشير الى المستوى العلمي والتكنولوجي وبالتالي لا يشير

(١) وبالمناسبة كان نمو وتقدم الشمال اساساً حسب النموذج الذاتي لأنه لم يكن لديهم خيار ولم يكن هناك شمال آخر .

(٢) انور عبد الملك ، تغيير العالم منشورات عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٥ .

(٣) ان الهند والصين تتأهبان للابتعاد عن المواقع المركزية في التخلف وبشكل لافت للنظر .

بالضرورة الى الحيثية الانتاجية للمجتمع بالشكل الكافي لازالة اللبس والابهام .

يمكن ارجاع الاهتمام بمسألة التخلف الى ثلاثة اسباب رئيسية :

١ - **السبب السياسي** : والذي يعود الى الاوضاع السياسية التي اسفرت عنها حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتحرر العديد من المستعمرات ونشوء دول جديدة مستقلة سياسياً ولكنها تعاني اشكالات بالغة التعقيد في ادارة شؤونها ومواجهة متطلبات الحياة والوقوف امام التحديات التي يفرضها العصر وفي مقدمتها التحديات المضادة والممثلة بالتحديات الاقتصادية والسياسية والتي تقودها القوى السياسية ذاتها التي كانت لها السيطرة في الحقبة الاستعمارية التقليدية بما فيها القوى الاستعمارية نفسها .

٢ - **السبب الفكري** : والذي يعود الى تطور الفكر الاقتصادي الاجتماعي على المستويات الوطنية والعالمية وتطور الفكر السياسي والتطور العلمي والتكنولوجي وما اخذ يتأتى عن هذا الفكر بمجمله او بجزئياته من وعي وطني ودولي بمسألة التخلف .

وكما يقول ميردال فإن الاهتمام بمسألة التخلف لم يكن مجرد نتيجة طبيعية للتطور التلقائي للعلوم الاجتماعية ولكنه في الأساس نتيجة طبيعية للتغيرات السياسية الجوهرية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية[١] .

٣ - **السبب الاقتصادي** : والذي يعود الى تطور سوق السلع وسوق المال الدولي وتدخل بيوتات المال الدولية لتحفيز التجارة الدولية وبالتالي رفع القدرات الشرائية للدول النامية . . (او الدول الضئيلة الانتاج وخاصة على المستوى الدولي) من خلال ترتيبات القروض الدولية وانتقال رؤوس الأموال الأمر الذي استدعى وجود مثل هذا التصنيف لاعتبارات متعلقة بانجاح هذا الدور وتعميمه .

إلا ان هذا التعليل لتصاعد الاهتمام بمسألة التخلف والنمو والتقدم هو تعليل من الخارج اذا جاز لنا التعبير . اذ ان تعاظم الوعي السياسي الاقتصادي لدى الشعوب التي تحررت من الاستعمار وتعاظم وعيها بذاتها الوطنية او القومية ادى فيما ادى اليه الى تزايد الوعي الوطني بالمرحلة التاريخية (في جانبها الاقتصادي الاجتماعي الفكري التكنولوجي) واكتشاف حالة التخلف كسمة بارزة من سمات هذه المرحلة وبالتالي تزايد الوعي الوطني لتجاوز هذه المرحلة من خلال تجاوز التخلف ذاته ، خاصة وان المرحلة السابقة كانت

---

(١) ولد غونار ميردال عام ١٨٩٨ في منطقة غوستاف الزراعية في السويد وتوفي مساء الجمعة ١٩٨٦/٢/٢١ .

بالنسبة لمعظم شعوب العالم الثالث هي مرحلة نضال سياسي لتحقيق الاستقلال عن الحكم الاستعماري التقليدي .

إلا انه وفي الوقت الذي بدأ الوعي الوطني يتبلور تدريجياً (بالمفهوم الاقتصادي الاجتماعي لتاريخية المرحلة وتعقيداتها) وبدأت تتشكل طلائع قوى سياسية تحاول استيعاب اشكالية التخلف ، سرعان ما رافق ذلك وفي معظم دول الجنوب وخاصة الصغيرة منها وفي البلدان العربية بشكل متميز :

١ ـ خلخلة في الأنظمة السياسية وفي الاستقرار السياسي تمخض في كثير من الحالات عن انقلابات عسكرية لم يكن لديها رؤية واضحة او علمية او حتى الصبر وسعة الصدر لمجابهة مثل هذه القضايا التاريخية . وفي الوقت نفسه ليست على استعداد لقبول القوى السياسية الأخرى . واستطاعت هذه العسكريات ان ترسخ مفاهيم جديدة في علاقة المواطن بالدولة كان اكثر ما فيها :

أ ـ خلخلة نظام القيم الوطنية العامة المثالية وربطه بالمنفعة المباشرة .

ب ـ زعزعة مفهوم الولاء ليتحول من مفهوم الولاء للامة (العربية) ليصبح ولاء للدولة ثم ولاء للحكومة واخيراً ولاء للحاكم .

٢ ـ انزلاق تدريجي خطر نحو الاعتماد على الدول المتقدمة (الشمال) والتي كانت مستعمرة لها في الماضي .

وخلال عمليات عدم الاستقرار السياسي وعدم نمو القوى السياسية المنظمة من جهة ، والانزلاق نحو التبعية الجديدة من جهة اخرى ، وظهور سوق الثروات الطبيعية وخاصة الثروة النفطية من جهة ثالثة ، واندفاعة الشمال لغزو الجنوب بالسلع والأموال والخدمات وكافة النواعم والخواشن التي تفرزها الماكنة الصناعية هناك من جهة رابعة اخذت ملامح الجنوب تتغير بسرعة وتكتسي حلة من العصرانية في الشكل وفي العلاقات . ونشأت في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية مجموعة من الظواهر الدولية والاقاليميا والمحلية نوجز اهمها بما يلي :

١ ـ ظهور الثروات المالية الكبيرة (نسبياً) في دول كانت فقيرة . وهذه الثروات ناشئة عن بيع ثروات طبيعية من مواد خام وسواها او ناشئة عن معونات مالية مقابل امتيازات سياسية او عسكرية .

٢ ـ تدفق المواد الصناعية وكل ما تنتجه التكنولوجيا المعاصرة من نواعم او خواشن

وامكانية بيعها وتركيبها في اي مكان لأي دولة نامية بغض النظر عن قدرة اقتصادها الحقيقي .

٣ ـ ارتفاع ديون الدول النامية وتزايد هذه الديون بشكل متواصل وعدم وجود ملامح في الأفق تشير الى ان الدول النامية والوطن العربي في طريقها الى التخلص من هذه الديون .

٤ ـ التبعية التكنولوجية المتزايدة من الجنوب الى الشمال .

٥ ـ تدهور الانتاج الزراعي في العديد من الدول النامية ونشوء المجاعات والتي اخذت تقترب شيئاً فشيئاً من اطراف الوطن العربي .

في ظل ما تقدم من وقائع ، كثير منها غير معلن وكثير منها غير مدروس ، وكثير منها غير مرتبط ضمن منظومة متكاملة لتبين الوضع الحقيقي لدول الوطن العربي (وغيره من الدول النامية) وفي ظل مظاهر الحداثة . . والعمران . . يثور السؤال مرة ثانية :

ما هو التخلف وما هي محدداته ؟ وهل التخلف هو الاطروحة المضادة للتقدم ؟ .

التعاريف كثيرة ومختلفة . ويعود سبب التعدد الى الزاوية التي ينظر منها الى التخلف . هل هي زاوية الثروة او زاوية الاقتصاد او زاوية الثقافة او زاوية العلم او زاوية التركيبة الاجتماعية او زاوية القدرة على المضاهاة او القدرة على اتخاذ القرار . . الخ .

واللافت للنظر ان طبيعة العلاقات في القرن العشرين ونظام تقسيم العمل والثروة وتكنولوجيا النصف الثاني من القرن جعلت الكثير من هذه الزوايا او الابعاد من الممكن ان تنشأ دون ان تكون نتيجة لسيرورة تاريخية جدلية بالمفهوم الاقتصادي الاجتماعي . . وهذا الامر لم يكن في الماضي ممكناً إلا في حدود هامشية للغاية . .

لعل **غورنار ميردال** يأتي في مقدمة المحللين لهذه الظاهرة . ولذلك لا بأس من الاستعانة بجزء من افكاره وملاحظاته حول المؤشرات الرئيسية للتخلف وان كان هذا لا يعني بالضرورة اننا نتفق معه في التحليل كل الاتفاق . نوجز هذه المؤشرات على النحو التالي :

١ ـ تدني الانتاج

تتميز المناطق المتخلفة بتدني مستوى الانتاج وبهامشية القدرة الذاتية للمجتمع على تحقيق ارقام عالية او متزايدة من الانتاج . وغالباً ما نلاحظ ان الانتاجية متدنية ايضاً وان دخل الأسرة غير كاف لسد احتياجاتها الأساسية .

٢ ـ سوء توزيع الدخل

ونلاحظ ان توزيع الدخل غالباً ما يكون غير عادل وغير متقارب نتيجة لوجود اقطاعيات تطغى على الانتاج وتحوله لصالح مجموعة قليلة .

٣ ـ بدائية انماط الانتاج وظروفه

نلاحظ ان الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي يعتمد على تكنولوجيا انتاج بدائية وجزء صغير يعتمد على التكنولوجيا الحديثة سواء في الزراعة او الصناعة وغالباً ما تكون هذه التكنولوجيا مستوردة ولا تعتمد على الابداع الذاتي للمجتمع .

٤ ـ ضعف الاستثمار

غالباً ما تكون فرص الادخار قليلة جداً وخاصة بالنسبة للسواد الأعظم من المجتمع . ويكون استثمار هذا الادخار اذا نشأ مركزاً في العقارات او في اعمال بسيطة لا تشكل في اغلب الاحيان تطويراً للاعمال القائمة ، وانما هي تقليد لما هو موجود او هو توسيع لنفس النمط .

٥ ـ اختلال الاستهلاك

تكون القدرة الاستهلاكية اما ضئيلة بسبب انعدام القدرة الشرائية والبحث فقط عن البقاء . واما في حالة الثروة المتأتية عن عمليات غير انتاجية حقيقية فإن الاتجاه الى الاستهلاك غالباً ما يكون غير متوازن ، ويشمل اي شيء مما يمكن ان يتوفر في الاسواق دون ان يكون ذلك معبراً بالضرورة عن حاجة حقيقية او تذوق اجتماعي او مستوى ثقافي[١] .

٦ ـ تخلف العلاقات

تسود في المجتمعات المتخلفة علاقات متخلفة تشمل انظمة العمل وعلاقات الانتاج ومستوى الدقة والانضباط حين يكون العمل في وحدات صناعية . كما يسودها ارتباط شديد بالقاع الى الدرجة التي تجعل الانطلاق الى آفاق جديدة شيئاً بالغ الصعوبة ولا يحدث الا من خلال قوى قاهرة . يضاف الى ذلك سيادة الاعتقادات الغيبية التي تقدم

---

(١) لقد ساعدت وسائط الاعلام والنقل والاتصال ان يكون الاستهلاك في كثير من الدول النامية وفي الوطن العربي بشكل خاص مقترناً تماماً بما هو متاح شراؤه من الشمال الى الدرجة التي فقد الاستهلاك اصالته الاجتماعية ومحدداته الثقافية او ضروراته بأي مقياس من المقاييس الجادة سوى التقليد والتظاهر والتفاخر والانسياق وراء الدعاية . ينطبق الحال على المجتمع الاسود في امريكا وعلى مجتمعات جنوب اسيا .

تفسيرات جاهزة غير علمية في جو من ضعف العمل اليدوي وخضوع لسيطرة السلطة وتحكم السلطات بشكل جماعي .

٧ ـ هزالة المؤسسات

وهي من المؤشرات التي اعطاها ميردال ، كعالم اجتماع بالاضافة الى دوره كاقتصادي ، اهمية كبيرة . ونحن نشاركه هذه الأهمية ونعتقد انها من اعقد الاشكاليات التي تفاقمت على مدى التاريخ العربي الى الدرجة الذي اصبح ضمير الأمة لا يرى حرجاً في تسيير شؤون الدولة على شتى المستويات من خلال المبادرات الفردية والتركيبات المؤقتة والتجميعات العشوائية .

ان قوى الركود ، الركود في المؤسسات القائمة على هزالتها تجعلها هشة سريعة الكسر بيد السلطان ، او تجعلها رجعية متخلفة تتمترس خلف السلطان وتحتمي به وتتأخر عن الجماهير بالمطالبة بالتغيير والتطوير وتقدم التبريرات الاخلاقية والايديولوجية لكل ما يصدر عن السلطات دون ان يكون لها ولاء حقيقي لموقف معين او لنظرية معينة سوى البقاء والاستمرار[1] .

٨ ـ ركود الثقافة

وبالرغم من ان المعايير الثقافية هي من اكثر المعايير اشكالية إلّا ان البلدان المتخلفة تتميز بعدم التجديد الثقافي واجترار الفكر والايديولوجيا والدوران في حلقة التاريخ الثقافي من فنون وافكار واداب . وغالباً ما تكون ثقافتها صدى للماضي متمحورة حول قضايا مزمنة لم تساعد حالة التخلف على تجاوزها وحسمها وبالتالي فهي تطفو بين الفينة والأخرى ولكن دون تجديد .

٩ ـ تدني الخدمات

لقد كان تدني مستوى الخدمات العامة وضعف البنية التحتية كان حتى بداية الخمسينات سمة مُميِّزة لجميع الدول المتخلفة . وكان هذا التدني في جوهره تعبيراً عن حالة الفقر التي تعيشها شعوب هذه الدول . إلا ان ظهور الثروات الطبيعية كسلعة قابلة للتداول

---

(١) لقد وجه نقد كبير الى تحليل ميردال وخاصة في نقطتين : الأولى عدم تركيزه او اشارته الى العوامل الخارجية في التخلف (الاستعمار قوى الاحتكارات الاجنبية) والثانية تركيزه على جانب النواعم (التربية غير العقلية ، الفكر. الخ) كشرط مسبق لتجاوز التخلف . وهنا يقترب من النظرة المثالية . ومع هذا تبقى دراسات ميردال واحدة من اهم الدراسات في هذا المجال . انظر اوليكانوفسكي ، بافلوف ، اسيا تختار .

في السوق الدولي قد ساعد في بعض الأحيـان وخاصة في الاقطار القليلة السكان نسبياً على رفع مستوى هذه الخدمات وعلى انشاء بنى تحتية جيدة في بعض الأقطار وحتى ممتازة في اقطار اخرى .

١٠ ـ ضعف التطوير

بسبب احتلال موضـوعي العلم والتكنولوجيا دوراً بارزاً في تعجيل عملية التطوير وفي تعجيل عملية التغيير وفي تحفيز سيرورة التقدم ، ولكون هاتين الادارتين اصبحتا جزءاً اساسياً من « نظام » تجاوز التخلف « فإن تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية المحليـة اصبح مؤشراً من مؤشرات التقدم » .

تتميـز الأقطار المتخلفـة بضعف جهـود التـطويـر العلمي والتكنـولـوجي الـذاتي للمجتمع . ونجد ان الاهتمام بالتغييرات الجذرية في هذا المضمار ضعيفاً وسطحياً في كثير من البلدان نجده شكلياً[1] .

١١ ـ تدني الكفاءة الادارية العامة

نلاحظ في الاقطار المتخلفة ان كفاءة الأجهزة الادارية متدنية ولا تصل في متوسطها الى ١٥٪ من كفاءة الانظمة المشابهة لها في الدول المتقدمة[2] يشمل ذلك ادارة الاجهزة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية . وكل شيء تقريباً . وهذا ينعكس بدوره على بطء اتخاذ القرار وبالتالي بطء عملية صنع الواقع وصنع المستقبل .

بعد عرض هذه المؤشرات العامة لظاهرة التخلف يصبح من الضروري حين دراسة الحالات الخاصة التعرف على « اعراض التخلف » بشكل اكثر عمقاً وتأكيداً في اطارين :

الأول : القطر ذاته : موضوع البحث بكل حيثياته الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والسكانية . . الخ .

الثاني : القطاع ذاته : كأن نبحث في القطاع الاقتصادي فنتعرف على تخلف الانتاج

---

(١) مع اننا لا ندعو لأخذ الارقام الاحصائية بصورة دوغماتيـة إلا انه من المفيد ان نذكر ان معدل الانفاق العلمي على البحث العلمي في الدول الصناعية المتقدمه يصل في معدله (اواسط الثمانينات) ٨٥ دولاراً للفرد في السنة ويصل في الولايات المتحدة الى اكثر من ٣٢٠ دولاراً في حين انه في الاردن ٤ دولارات وفي اسرائيـل ١١٠ دولارات . وهذا يعني ان الاستثمار لتعميق الامكانات العلمية والتكنولوجية ليس جزءاً اساسياً من سياسة الدولة . ان متوسط الانفاق على البحث والتطور في البلاد العربية لا يتعدى ٣,٢ دولار للفرد في السنة .

(٢) ابراهيم بدران ، مشكلات العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي ، دار الشروق عمان ١٩٨٥ .

الصناعي وتخلف الانتاج الزراعي . . الخ او نبحث في القطاع الثقافي او الاجتماعي . مع التأكيد بطبيعة الحال على ان اياً من هذه القطاعات لا تشكل كياناً قائماً بذاته وانما هو جزء من نظام ديناميكي مترابط ومتفاعل جدلياً بالنوع والزمن .

وقبل ان ننتقل الى موضوعة التقدم لا بد وان نتناول بشيء من الاختصار الشديد مسألة أساسية تتعلق بالتخلف . ألا وهي اسباب التخلف او التفسير التاريخي لظاهرة التخلف[1] . لقد كانت ولا تزال اسباب التخلف او التفسير التاريخي له واحدة من المسائل الكبرى التي اختلف عليها الباحثون . وفي اعتقادنا ان اسباب الاختلاف تعود الى :

- تركيز الاهتمام من جانب الباحث على مقولة واحدة واعتبارها هي الأساس .
- كون التخلف مرتبطاً بالبؤس والمعاناة فقد اتجه بعض الباحثين وخاصة « الغربيين » الى طرح نظريات تحاول ابعاد مسؤولية الغرب الأكثر تقدماً والأقل معاناة عن احداث هذا التخلف او المشاركة في صنع الحاضر البائس للدول المتخلفة .
- كون التخلف في النهاية هو تخلف اقتصادي في احد جوانبه الرئيسية جداً وكون التقدم في النهاية هو تقدم اقتصادي في احد جوانبه الرئيسية جداً فقد اتجه بعض الباحثين الى تحليل اسباب التخلف من خلال احتياجات التقدم . وبالتالي ظهرت نظريات تعزو التخلف لغياب النموذج الغربي للتقدم .
- ولكون الجانب الاقتصادي يحتل الأهمية التي اشرنا اليها اعلاه فقد ركز بعض الباحثين على اعتبار النهب الاقتصادي الذي تعرضت له الدول المتخلفة خلال حقبة الاستعمار مسؤولاً عن هذه الظاهرة التاريخية .
- وهناك بطبيعة الحال النظريات التي تنطلق اساساً من موقف ايديولوجي معين وبالتالي تحاول هذه النظريات ان تكون « المنفذ العلمي » لهذا الموقف الايديولوجي .

ان التخلف بحكم طبيعته كظاهرة اجتماعية اقتصادية هو حصيلة مركبة معقدة وتاريخية لمجمل الأسباب والعوامل التي تتداخل بصورة جدلية في اطار التاريخية الخاصة اولاً للمجتمع او القطر موضوع التخلف وفي اطار التاريخية العامة للمجتمع الانساني . والاشكالية الأساسية في تحليل التخلف انه كثيراً ما يكتفي الدارسون بدراسة وتحليل الاسباب العامة والتي هي بمجملها صحيحة ولكنها ليست كافية في غياب الدراسات

---

(١) انظر دراستنا المفصلة حول الموضوع في كتابنا : حول التخلف (تحت الطبع) .

الخاصة . بمعنى ان هناك اسباب عامة ساعدت على تخلف الهند كما ساعدت نفس هذه الأسباب على تخلف اقطار الوطن العربي . إلا ان التخلف الخاص للوطن العربي قد خَلَقَتْه وبلورته التاريخية الخاصة للوطن العربي (بالمفهوم الشامل والمعمق جداً) كما ان تخلف الهند ليس كافياً لفهم تخلف اقطار الوطن العربي وان كان هناك قاسم مشترك كبير بين الحالتين .

ان اهمية هذه المسألة ليست من باب تحصيل الحاصل او تاكيد المعروف . الأهم من ذلك كله في اعتقادنا هو : ان فهم التخلف واسبابه وتفسيره في اطار التاريخية الخاصة المعمقة دراسة وتحليلاً هو المدخل الصحيح لامكانية وضع النموذج الخاص للانعتاق من التخلف وخلق المستقبل وصنعه بشكل يكون قابلاً للتطبيق والتحقيق .

ولعل الاسباب الرئيسية التي تكمن وراء فشل المجتمعات المتخلفة تجاوز التخلف تعود فيما تعود اليه الى فشل هذه المجتمعات في فهم « التخلفية الخاصة بها » والاكتفاء بالنظر الى التخلفية العامة المشار اليها في الادبيات المختلفة ابتداء من اعمال **نوركس** ومروراً **بأفسينيف واوسكار لانجه وميردال ولويس وروستو وهيرشمان** وغيرهم . ليس لأن اعمال هؤلاء الباحثين غير صحيحة او لا تكشف جزءاً من الحقيقة ، ولكن لأن النماذج التي يتم استنباطها هي النماذج العامة الصعبة التطبيق اذا لم تكيف لتتلائم مع التخلفية الخاصة . وفي ضمن هذا الاطار فقد ركز العديد من المفكرين العرب المعنيين بالموضوع على الاهتمام بالنظريات العامة وقليل اعطى الاهتمام والتحليل المعمق الخاص بالوطن العربي في محاولة لاغناء النموذج العام وتطويره ليصبح نموذجاً عربياً واقعياً سواء عند تفسير التخلف او عند وضع نموذج التقدم .

يمكن تقسيم النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التخلف الى مجموعات رئيسية ثلاث :

المجموعة الأولى (مجموعة نهب الثروات) : والتي ترجع التخلف الى اسباب النهب الاقتصادي لثروات الدول المتخلفة والى تحريف مسارات نموها وتقويض تكويناتها الرأسمالية وتشويه انماط انتاجها واستهلاكها وذلك خلال حقبة الاستعمار التقليدي ثم الحقبات التي تلته . وكان ذلك نتيجة للتطور التاريخي للرأسمالية الغربية بكل الحيثيات الاقتصادية السياسية المعروفة . ويميل الى هذا التفسير جميع الباحثين الماركسيين وسواهم من مفكرين يساريين[1] . ولكن هذه النظرية لا تفسر اسباب تخلف كيانات أو اقاليم معينة داخل دول متقدمة مثلاً .

المجموعة الثانية (مجموعة الحلقة المفرغة) : وهذه المجموعة ترجع التخلف الى ان المجتمعات المتخلفة تدور في حلقات مفرغة اقتصادية واجتماعية وسياسية . فالتخلف يجعلها فقيرة والفقر يخفض مستوى الدخل وانخفاض مستوى الدخل يجعل قدرتها على تكوين رأس المال ضئيلة وهذا بدوره يجعل الاستثمارات الرأسمالية ضئيلة وبالتالي فإن توسع الانتاج يكون محدوداً . وهكذا تبقى هذه المجتمعات تدور في حلقة مفرغة[١] ، ولكن هذه النظرية لا تفسر بدورها اسباب تخلف مجتمعات لديها فوائض مالية هائلة مثلاً .

وبالرغم من ان ظاهرية المسألة صحيحة ولكن الضعف الاساسي في هذه النظرية هو ذلك الافتراض الميكانيكي للعملية الاقتصادية الاجتماعية . اضافة الى ذلك فإنها توحي بأن كسر الحلقة المفرغة يمكن ان يتم بسرعة من خلال الاستعانة برؤوس الأموال الخارجية (الاجنبية) وهذا ما انزلقت فيه العديد من الدول النامية ولا تزال تفعل . ومع ذلك فإنها لا زالت في اطار من الحلقة المفرغة ولكن على مستوى اكثر رفاهية[٢] .

المجموعة الثالثة (مجموعة النمو المتوازن) : والتي ترجع حالة التخلف الى نشوء نوع من الركود بسبب توازن العناصر الاقتصادية الاجتماعية . فقصور التركيبة يجعلها غير قادرة على تخطي ذاتها والانتقال خطوة الى الامام . فهي تركيبة تمر في حالة مستقرة او متوازنة شبه مستقرة . فالقوى الاجتماعية والتكوينات المالية الدافعة باتجاه النماء يقابلها في الوقت نفسه قوى مضادة وانفاق على الاساسيات يجعل الاستثمار في التوسع وفي زيادة الانتاج امرا غير ممكن . وبذا فإن المجتمع يحافظ على حالة من التوازن ليست مستقرة تماماً ولكنها شبه مستقرة ولذا فإن عمليات النمو والتقدم بطيئة للغاية[٣] . ويقوم مفهوم التوازن اساساً في هذه النظرية على دعامتين اساسيتين **الأولى الاستثمار** بوصفه القوة المحفزة لزيادة الدخل **والثانية النمو** السكاني بوصفه القوة المعاوقة لهذا النمو[٤] . وهذه النظرية قد تعبر عن

---

(١) من ابرز اصحاب هذه النظرية الاقتصادي الامريكي راغنار نوركس .

(٢) هناك ادلة كثيرة على ان الحلقة المفرغة هذه يمكن كسرها داخلياً من خلال دور الانسان ومن خلال وعيه السياسي او الاقتصادي وبالتالي تكوين رأس المال حتى مع انخفاض مستوى الدخل .

(٣) من الضروري ان نبين هنا المقصود بالتوازن هو حالة التعادل الديناميكي Dynamic Equilibrium في حين ان الاستقرار يقصد به Stability وشبه المستقر Astable والتفسير مستعار من علم الميكانيكا ، اذ ان حركة الانتاج قد وصلت الى نوع من التوازن ولكن الحالة الاجتماعية الاقتصادية ليست بالضرورة مستقرة . أي أنها تولد قوى مضادة تعيدها الى حالة الاستقرار فيما لو بدرت محاولات لاخراجها عن الاستقرار . بل حسب هذه النظرية انها متزنة وشبه مستقرة بحيث يمكن ازاحتها عن حالة الاستقرار بادخال عوامل خارجية (مثل رؤوس الأموال) . انظر :

(٤) هذا بطبيعة الحال لتبسيط بالغ للمشكلة . وقد دلت التجربة وخاصة لدى الدول النفطية على انه رغم زيادة =

حالات محدودة من التخلف .

وعلى الرغم من ان هذه المجموعات الثلاث تغطي جوانب هامة في تفسير ظاهرة التخلف إلا ان اياً منها بمفرده غير كاف لتفسير الظاهرة ، وغير كاف في عين الوقت لاستنتاج النموذج العملي للخروج من التخلف . فمما لا شك فيه ان النهب الاستعماري لثروات الدول المتخلفة وتشويه اقتصادها لعب دوراً هاماً في تعميق حالة التخلف وتأكيدها ولكن السؤال الذي قد يبدو ساذجاً ولكنه ذو اهمية في الوقت نفسه هو :

هل كان من المتوقع لدول الجنوب المتخلفة ان تكون هي الدول المتقدمة لو ان حركة الاستعمار لم تقم ؟؟ ولماذا اساساً لم يقع العكس ؟ . . كذلك حتى بعد ان انحسر الاستعمار وظهور ثروات جديدة لماذا لم يتحقق التقدم او لم يبدأ تجاوز التخلف في العديد من الدول النامية ؟ . . . كذلك لماذا ران التخلف على العديد من المجتمعات رغم انها لم تستعمر . . ؟

هذه التساؤلات ليس الهدف منها هو انكار او تقليل اهمية الدور الاستعماري القديم او الجديد في تعميق التخلف وتكريس التخلفية الخاصة وتشويه مسارات اقتصادات الدول المتخلفة . . ولكن من الواضح ان هذا الجانب لا يشكل كامل الاجابة على هذه القضية الهامة .

فإذا انتقلنا الى المجموعة الثانية ونعني بها مجموعة الحلقة المفرغة وبالرغم من دفاعات اصحابها عنها الا ان هذه النظرية اولاً لا تشكل استنباطاً خاصاً بالتخلف وانما هي تطبيق خاص لمفهوم عام يصب في النهاية في مفهوم العلاقات الميكانيكية التي تلصق خطأً بالتاريخ . ونلتقي في الوقت نفسه مع المجموعة الثالثة . هناك العديد من الظواهر التي يمثل مظهرها حلقة مفرغة او نمواً متوازناً بصورة او بأخرى : فالفقر يولد المرض والمرض يعيق القدرة على الانتاج وبالتالي يؤدي الى استمرار الفقر . . اما كيف نشأ الفقر اساساً ونشأ التخلف بادىء ذي بدء فلا تستطيع المجموعتان ان تجيبا على ذلك اجابة مقنعة وعلمية شاملة .

= الدخل الفردي والوطني بكميات ضخمة للغاية ورغم عدم وجود انفجار سكاني بالمعنى الحقيقي يمتص او يقضي على تراكم رأس المال واعادة الدخل القومي والفردي الى وضعه المستقر السابق رغم كل ذلك فشلت العديد منها على وضعَ اقتصادها في مسار النمو وفي تجاوز التخلف بالرغم من مرور بضعة عقود على هذا التراكم .

انظر عمرو محيي الدين، **التخلف والتنمية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٥ .

٧ ـ ٤ حول التاريخية البيئية

من النظريات الهامة التي وضعت لتفسير نشوء ظاهرة التخلف نظرية الحتمية الجغرافية . وقد اشار اليها عدد من الباحثين . ولكنها لم تؤخذ مأخذاً جاداً ربما لسببين رئيسيين :

السبب الأول : انها بالشكل الذي وضعت فيه كانت تفتقر الى البعد الاقتصادي وتفتقر الى البعد التاريخاني . ولذا فقد تناولت الحياة الاجتماعية للانسان من منظور مبسط يقترب اكثر من نظام الحياة للكائنات الأخرى الأقل رقياً .

السبب الثاني : انها ترعرعت في اوج الحقبة الاستعمارية التقليدية وأُستعمِلت « لتبرير » استعمار المجتمعات المتقدمة للمجتمعات المتخلفة باعتبار ان التخلف ظاهرة خاصة حتمية لتلك المجتمعات لا يجب ان تُسأل عنها او تُحاسب عليها المجتمعات المتقدمة .

ان مؤدى نظرية الحتمية الجغرافية كما هو معروف يمكن تلخيصه بما يلي :

١ ـ ان الغالبية الكبرى للدول المتخلفة تقع في « الجنوب » أي في المنطقة الحارة او الحارة المعتدلة بينما تقع الدول المتقدمة في الشمال اي في المنطقة الأقرب الى البرودة ثم الباردة .

٢ ـ ان هذا التجمع ليس عرضياً ولا محض صدفة . ولا بد انه قد تأثر في سيرورة التطور لهذه المناطق بالمفهوم الاقتصادي الاجتماعي . فالمناطق الحارة هي اما صحراوية جافة فقيرة الموارد فقيرة الامكانات الزراعية واما مناطق رطبة حارة تنبت فيها المحاصيل والاشجار المتعددة الاغراض وإما شيء وسط ما بين ذلك .

٣ ـ تتميز المناطق الحارة جافة كانت او رطبة بانخفاض انتاجية الكائن الحي وانخفاض كفاءته وضعف الاستمرار ، وبالتالي فهي بيئة داعية للكسل وفارضة له .

٤ ـ ان الفرص المتاحة للانتاج هي اما صعبة ، واما غير شديدة الضرورة ، مما يجعل الفرصة ايضاً للنمو المتسارع الذي يؤدي الى نوع من الانقلاب او الانطلاقة (حسب تعبير **روستو**) فرصة ضئيلة او معدومة .

ان اهم الانتقادات التي جوبهت بها هذه النظرية تتلخص في ما يلي :

أ ـ اوحت النظرية بنوع من الجبرية . وبالتالي فإن هذه الجبرية اذا سحبت على المستقبل ، تعني ان مستقبل شعوب المناطق الحارة او شعوب الجنوب هو مستقبل ميؤوس منه .

ب ـ ان الحضارات القديمة الهامة التي عرفها العالم قد بدأت وترعرعت في المناطق الحارة ولم تظهر في المناطق الباردة حيث التقدم الآن قد امتدت جذوره الى الأعماق مما يوحي بأن التعارض او التضاد بين التقدم والبيئة الحارة ليس قائماً وليس دائماً . وليس تاريخياً .

جـ ـ ان هناك مناطق حارة جنوبية قد تجاوزت التخلف بل وبعضها قطع مراحل واسعة في سيرة التقدم مثل جنوب افريقيا واستراليا وبعض المناطق الجنوبية من الولايات المتحدة الامريكية . كما ان هناك بعض المناطق في الشمال تعتبر متخلفة (بمفهوم نسبي) مثل جنوب اليونان وايطاليا واجزاء من تركيا .

وللتغلب على نقاط الضعف التي تضمنتها نظرية الحتمية الجغرافية اصبح لا بد من تطويرها الى نظرية اقدر على تفسير نشوء التخلف وتفسير استمراره وسيرورته . ان النظرية المطورة تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي كجزء من حركة التاريخ ولذا اسميناها : **التاريخية البيئية** . لتشمل البعد البيئي بمعناه العام الجغرافي والمناخي والطبوغرافي وغير ذلك من معطيات البيئة بكاملها بما في ذلك الجزء الذي لا يظهر على سطح الأرض . اما المفهوم الجبري من الحتمية الجغرافية فإننا ننفيه كجبرية ميكانيكية ليتحول الى حركة تاريخية وتكون البيئة وسطاً يتفاعل فيه التاريخ المادي للانسان بكل خصائصه الجدلية . ومن هنا تصبح البيئة جزءاً من عناصر السيرورة التاريخية .

ان نظرية **التاريخية البيئية** لا نقدمها في هذا المقام مبتعدين عن الهدف العملي للبحث بكامله ولكن اهتمامنا بها يعود الى امور عملية واقعية لا يمكن تجاهلها او التغاضي عنها على النحو التالي :

١ ـ ان اكثر من ٩٥٪ من مناطق الوطن العربي تقع ضمن « الجنوب » اي المناطق المعتدلة الحارة . وبالتالي فإن كان للتاريخية البيئية دور في التأثير على التخلف (كما ندعي) فإن الوطن العربي سيكون متأثراً بذلك التأثر الواضح الذي يستحق الاهتمام .

٢ ـ ان كون جميع الاقطار المتخلفة في الجنوب المعتدل الحار وجميع الاقطار المتقدمة في الشمال البارد لا ينبغي ان يترك دون ملاحظة ودون تقييم ادائي واقتصادي خاصة في الحقبة التي يتعرض فيها الجنوب الآن للغزو السلعي القادم من الشمال المعتدل البارد والذي يشمل النواعم والخواشن في آن معاً .

٣ ـ ان التقدم العلمي والتكنولوجي الذي تراكم في اطار التاريخية العامة يمكن ان يُستخدم لتغيير البيئة وتهذيبها وتطويعها اذا كان لها دور في سيرورة التخلف ؛ بدلاً من تجاهل ذلك واعتباره كأن لم يكن او كأنه ليس موجوداً . وبذا يمكن تأكيد وتأصيل هذا الاتجاه من المجهودات ضمن نشاطات المجتمعات الجنوبية : ونعني به النشاط الموجه للتغلب على معوقات البيئة .

اولاً من حيث الحتمية :

اذا اخذت الحتمية بمفهوم جبري في اطار امكانات الماضي البعيد[1] فإن مبررات الأخذ بالمفهوم الحتمي انذاك يمكن ان يكون لنا وفي ايامنا هذه مفهوماً : ولكن ، ليس بالضرورة ان يكون هذا المفهوم واقعياً وقائماً اذا نظرنا نحن الى « مستقبل » الجنوب بامكاناتنا وامكانات المستقبل المتاحة . هذا من جهة . ومن جهة ثانية فإن التأثير السببي الذي تدخله البيئة بمفهومها العام الشامل امر لا يمكن اهماله لأنه يتدخل في جوهر النشاط الاقتصادي الاجتماعي للفرد وللمجتمع من حيث :

أ ـ الانتاجية

ب ـ القدرة على التواصل والمثابرة .

جـ ـ التأقلم او التوفيق بين مزيد من الجهد البشري وبين متطلبات البيئة .

د ـ عمر المواد وقدرتها على البقاء وادائية هذه المواد المتأثرة بعمليات الانهاك الحراري المتواصل .

هـ ـ التأثير النفسي والسلوك الذي تتركه درجات الحرارة المترفعة على الفرد وعلى الجماعة والدورات الحرارية .

و ـ الاجهاد الناشيء عن درجات الحرارة وعن الدورات الحرارية .

ز ـ قدرة العوامل المضادة للانسان من جراثيم وحشرات وهوام على التعايش والتكاثر في البيئة الحارة .

ح ـ غياب ضرورة الاتقان وصعوبة تحقيقه وبالتالي الاتجاه نحو « القبول » والرضا .

ط ـ وجود المقومات الأساسية للحياة والبقاء في صورتها البدائية والمتمثلة بوجود ماء ونبات وبالتالي انتفاء او ضعف ديناميكية الضرورة .

---

(١) كأن نتخيل « ارخميدس الاغريقي ينظر في « مستقبل » شعوب المناطق الحارة أي شعوب الجنوب .

اذا اخذت هذه الاعتبارات وتأثيرها الديناميكي في سيـرورة التخلف ، نجد انها تشكل في محصلتها نظاماً فـرعياً مضـاداً يولـد سيرورة مضـادة او معيقة لتصعيـد وتاثـر الاقتصاد ، او سيرورة مضادة او معيقة لتصعيد وتاثر الابداع الفكري والذهني سواء على مستوى الفرد او على مستوى المجتمع . ومثل هذا النظام الفرعي يصب في الجدلية المادية برمتها وبأبعادها المختلفة . ومن هنا لا ينبغي اهماله لأن مثل هـذا الاهمال يعني تجـريد العملية الجدلية المادية لحركة التاريخ او للتاريخية الخاصة على وجه الدقة من اطارها البيئوي الذي تعمل فيه او من وسطها الطبيعي الذي تأخذ مجراها فيه . وبطبيعة الحال لا ندعي ان التاريخية البيئية كنظام فرعي تقوم مقام النظام بكامله او هي العامل النهائي الحاسم على المدى التاريخي المستقبلي . . اما الزعم بأن العامل في صنع الانسان هو البيئة الاجتماعية ومستوى التقدم الثقافي والتعليمي وليس البيئة الجغرافية ، فإن ذلك صحيح في مرحلة ما بعـد التخلف وبعد ان يكون المجتمع قـد تجاوز المـرحلة . . اما قبـل ذلك فـإن البيئة الاجتماعية ذاتها ومستوى التقدم الثقافي والتعليمي وهي كلها مؤشرات على حالة التخلف تتأثر تأثراً بالغاً في البيئة الى الدرجة التي تكون في بعض الاحيان نتاجاً من نتاجاتها .

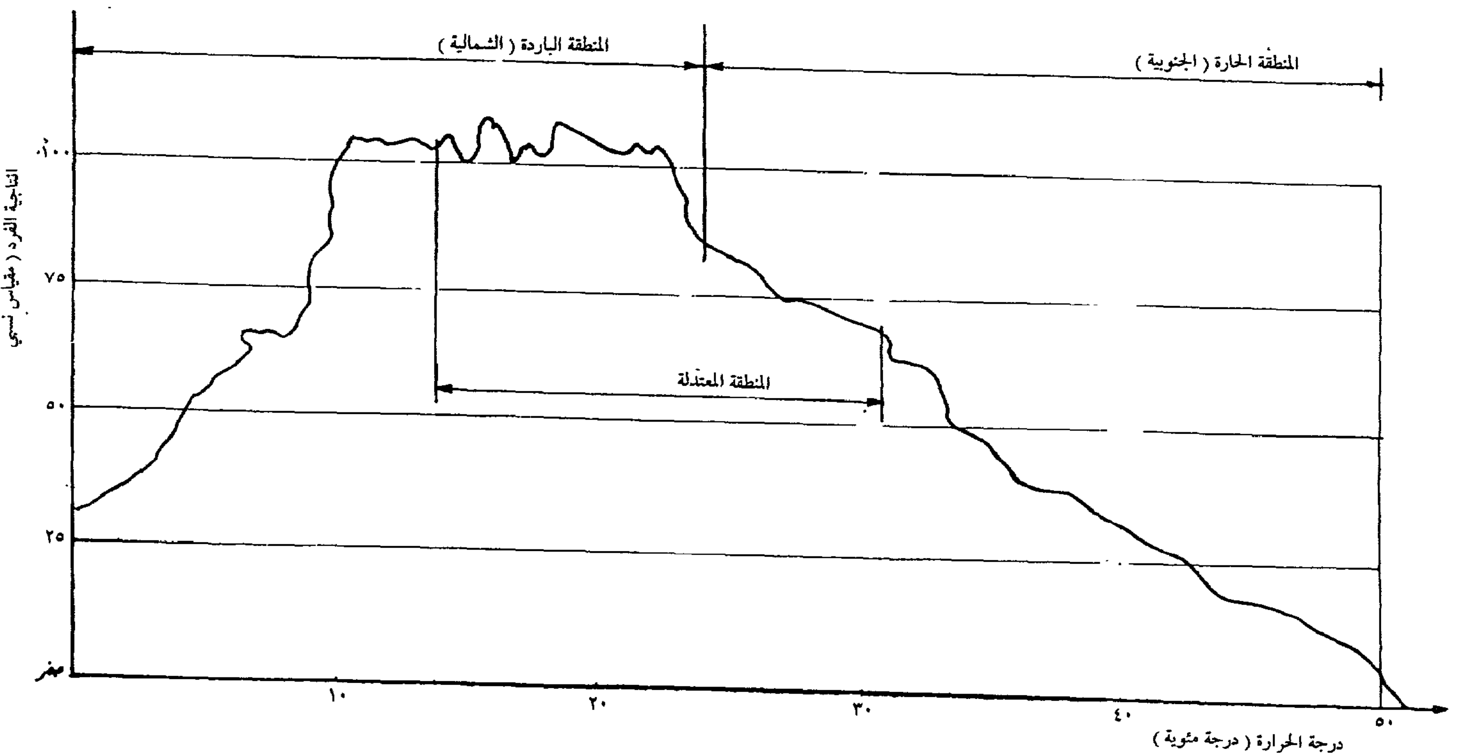
ثانياً من حيث ظهور الحضارات القديمة

كما هو معروف فإن بدايات الحضـارة الانسانيـة نشأت فعـلاً في المناطق المعتـدلة الحارة . ومثل هذه الحضارات سبقت نشوء حضارات مماثلة في المناطق الباردة . فكيف نفسر ان التخلف الآن هو في الجنوب وان التقدم قد اصبح في الشمال وتمـركز وتجـذر هناك ؟؟

وفي هذا نقول :

ان ظهور الحضارات والمدنيات الأولى في المناطق الحارة المعتدلة امر متوقع للغاية . ففي مثل هذه المناطق لا يتطلب « البقاء الانساني » إلا ابسط المجهودات واقلها . يكفي ان يتوفر شيء من الغذاء نباتياً او حيوانياً وبعض الماء . . وتصبح الحياة ممكنـة والاستمرار قائماً . . في المناطق المعتدلة الحارة يمكن لظل الشجرة ان يكون مأوى ، ولثمرة جوز الهند ان تكون غذاء كاملاً . . الخ . ومن هنا فإن البيئة الحارة المعتدلة تتوفر فيها شروط الحياة البدائية . . ولذلك لم يكن عجيباً او غير متوقع ان تكون « البدايات » بدايات الحضارة في المناطق الحارة المعتدلة . . ان البدايات لا تتطلب الجهاد الشاق . . المبرمج . . ولا تتطلب اساليب البقاء المعقدة . . ولذا نشأت الحضارات الأولى في المناطق المعتدلة الحارة ، وعلى شطآن الأنهر حيث الماء . . وحيث النبات . . وما بعد ذلك فهو امر اقل اهمية . . نجد ذلك في مصر وفي الهند وفي العراق . . الخ .

شكل (٧ - ٣)
منحنى الانتاجية في الشمال والجنوب



وبدأت الحضارة الانسانية تظهر في تلك المناطق،وبقليل من الجهد الانساني المتنامي بدأت عجلة التقدم في الدوران . . وهكذا استطاعت البيئة ان تعطي الفرصة « للتقدم والانطلاق ولنشوء الحضارة في القديم في المناطق الحارة المعتدلة . اما في المناطق الباردة فإن البيئة كانت مضادة تماماً للبدايات . بمزيد من اكتساب الخبرة والمعرفة وبانتقالها اخـذت البيئة في المناطق الباردة تصبح اكثر ملائمة او اقل صعوبة واقل معاوقة ولكن ببطء ، لأن كل خطوة تقدم كانت تتطلب تفوقاً واضحاً ضد الطبيعة غير ان البيئة في المنـاطق الحارة في الحقبات الأولى للحضارة الانسانية لم تكن قابلة للتطويع . . في عين الوقت فإن التقدم كظاهرة اجتماعية اقتصادية يعني في احد جوانبه او في دور الانسان فيه يعني مزيداً من الجهد ومزيداً من الانتاج . . بمعنى اخر ان ديناميكية التقدم ، او ديناميكية التغير حتى يصبح تقدماً تتطلب اساساً وبالضرورة تواجد ديناميكية اقتصادية اجتماعية متصاعـدة متنامية ودون تواجد مثل هذه الديناميكية الاقتصادية الاجتماعيـة تتلاشى صيـرورة التقدم . . وخلال تلك الحقبات فإن تصعيد الديناميكية الاقتصادية الاجتماعية كان يعني بذل المزيد من الجهد الانساني العضلي (لعدم وجود الأجهزة والمعدات ذات القوى المحركة) والجهد الانساني الذهني . كل ذلك في عمق تلك البيئة . . وجهاً لوجه معها . وبتصاعد الجهد الانساني يتصاعد التقدم من جهة وتتصاعد المعاوقة، والانهاك المضاد من قبل البيئة من جهة اخرى . ان المجهود العضلي في البيئة الحارة يؤدي الى ارتفاع حرارية الجسم في بيئة غير قادرة على تبريد هذه الحرارة في حين ان نفس هذا المجهود في منطقة باردة سوف يساعد الجسم على البقاء لأنه يولد الحرارة التي يحتاجها والتي يفتقدها في البيئة الخارجية . ونستطيع تعميم هذه المعادلة على معظم النشاطات الانسانية(١) . .

وكان السؤال وهو لا يزال قائماً . . **الى متى يستطيع الانسان في البيئـة الحارة ان يصاعد جهوده قبل ان يصل حد الانهاك . . . ؟ كم عدد الساعات التي يستطيع ان يعمل خلالها بانتظام ؟ كم يستطيع ان يتحكم في كل جزء من طاقته كماً ونوعاً حتى يستطيع ان يحقق مزيداً من الاتقان ؟** وهكذا . . . تقدمت الحضارات في البيئة الحارة حتى وصل الأمر الى نوع من التوازن . . او نوع من « السقفية » . . اعلى من ذلك السقف لا يستـطيع الانسان ان يحقق تقدماً إلا من خلال الجهد والاجهاد الذي قد لا يقوى عليه . . . وهذا ما

---

(١) لا نريد الدخول بالتفاصيل البيولوجية والسلوكية والفيزيولوجية والاجتماعية الناشئة عن تزايد الجهود في البيئة الحارة مقابل تزايدها في البيئة الباردة . . ولكن الواضح ان الرقي والتصاعد في الانتاج كماً ونوعاً يتطلب التصاعد في بذل الطاقة من الانسان والقدرة على احتمال نتائجها . . وكلما كانت البيئة قادرة على تقديم الظروف المناسبة لامتصاص فائض الطاقة الانسانية او نتائجها الثانوية استطاع الانسان الاستمرار والتواصل .

نلاحظه فعلاً . . ان معظم الحضارات القديمة قد وصلت الى سقف لم تستطع ان تتجاوزه الا في حدود ضئيلة . . وبعد ذلك اخذت تكرر نفسها وتكرر ذاتها . . لأنها قد وصلت الى امكانات قصوى ووصلت الى حالة من التوازن . . وهو ايضاً توازن مستقر ضمن التاريخية البيئية[١] . وخلال هذا التكرار اخذت بالانحدار بسبب تفوق القوى المضادة وعدم القدرة على المجابهة . اما في المناطق الباردة فإن كل مزيد من الجهد كان يعطي نتائجه الموافقة لمزيد من التأقلم مع الطبيعة ومن هنا كان التصاعد ممكناً ومتواصلاً .

وواضح اننا هنا نحاول تفسير سبب سبق المناطق الحارة في احتضان الحضارات ولا نحاول ان نسرد كامل السيرة الحضارية منذ القديم وحتى الحاضر او المستقبل[٢] . .

ما تستطيع ان تتعرف عليه من مفاهيم خلال السطور السابقة هو ان **المقاومة والمعاوقة لولادة حضارة المناطق الحارة ولطفولة هذه الحضارة كانت معتدلة او واهنة وبذا استطاع انسانها ان ينطلق . . إلا انه كان في الوقت نفسه ينطلق في بيئة او وسط يقوم على ديناميكية الانهاك المتولدة عن الدورية الحرارية ودورية الرطوبة وغيرها من الظواهر التي تحملها البيئة الحارة .**

ولأن ولادة حضارته وعناصر بقائه هي بطبيعتها سهلة وميسرة لذلك فإن نمو عدد السكان كان متميزاً بالكثرة . . (وان كان يقابل الولادات الكثيرة وفيات كثيرة بسبب الامراض وغيرها) وبذلك بدأت اعداد مجتمعات المناطق الجنوبية تتزايد في الوقت الذي فرضت عليها البيئة نوعاً من السقفية . . وبالتالي بدأ الاختلال . . واخذ النمو يتباطأ او يتحول الى نقصان . . وبدأ الصعود يتحول الى مراوحة ثم بدأ يتحول الى انحدار وتخلف . هذا في عين الوقت الذي بدأت هذه المجتمعات **اولاً** تتعرض فيه للانهاك الاقتصادي والبيولوجي من جراء الحروب التي تولدت لها محركاته الاقتصادية الاجتماعية بالمفهوم الجدلي للتاريخ[٣] **وثانياً** تتعرض فيه للانهاك من جراء الكوارث الطبيعية والمجاعات والامراض التي تفتك بأعداد هائلة من الناس **وثالثاً** بدأت على فترات متقطعة (ثم مكثفة فيما بعد) تتعرض لغزوات مجتمعات الشمال الأكثر صلابة والأشد عوداً والأحدث ميلاداً .

---

(١) غني عن التنويه اننا لا نفصل هذه السيرورة او النظام الجزئي وهو التاريخية البيئية عن السيرورة التاريخية بكاملها ولا ندعي ان ذلك كان يتم بشكل ميكانيكي . وانما المقصود هنا تبيان الدور الهام الذي كانت ولا تزال تلعبه التركيبة البيئية وخاصة قبل دخول الالة وقبل دخول الأنظمة التي عرفتها الثورات الصناعية .

(٢) انظر دراستنا التفصيلية « **حول التخلف** » .

(٣) كما لاحظنا سابقاً فإن نظرية الانهاك البيولوجي يحاول جيسكار ديستان ان يطبقها على اوروبا القرن التاسع عشر واوروبا القرن العشرين .

وهكذا فإن تراكب المحدودات البيئية بالمعنى الشامل وما فرضته من سقف على الامكانات الانسانية في اطار الانهاك البيولوجي ممثلاً بالدورية الحرارية والحروب فالكوارث وانعدام الضرورة للبحث عن الطاقة بصورتها المكثفة وعدم امكانية التغلب على معوقة البيئة إلا من خلال تكنولوجيا لم تكن موجودة إلا في هامش ضيق لا يستطيع ان يحقق انقلاباً جوهرياً يساعد على تجاوز السقفية التي فرضتها التاريخية الخاصة بالجنوب كل ذلك ادى الى اختلال التوازن بين عوامل التقدم وعوامل الانحدار مما ادى الى تغيير الاتجاه في الصيرورة التاريخية لمجتمعات المناطق الحارة وادى الى بداية العد التنازلي الذي استمر الى ان اصبحت هذه المجتمعات عند نقطة تخلف ما . . قربت او بعدت . . (بمقياس نسبي) . وهنا بدأت هذه المجتمعات تدخل في ديناميكية واهية هي ديناميكية الحلقة المفرغة التي عبر عنها بعض الاقتصاديين من امثال نوركس وهيجنز .

هذه الديناميكية بعد ان تصبح جزءاً صميمياً من حركة المجتمع من شأنها ان تجعل محصلة الانجاز التاريخي للمجتمع تتمثل بالصورة التي عبرت عنها نظرية النمو المتوازن كما اشار اليها ليبنشتاين وغيره . خلال هذه الاثناء ظهرت الحركة الاستعمارية الاوروبية وبدأ الغزو الاستعماري من الشمال الى الجنوب وادى ذلك فيما ادى الى تشويه اقتصادات الجنوب وتقويض تكويناتها الرأسمالية . وهنا نلتقي مع نظرية نهب الثروات من الجنوب لصالح الشمال كما يعبر عنها بول بوران على سبيل المثال وغيره من المحللين الاقتصاديين . بعد ان بدأت خبرة وحضارة المناطق الحارة والمعتدلة بالانتقال تدريجياً الى المناطق الباردة اخذت مجتمعات تلك المناطق بالصعود التدريجي على سلم التقدم من خلال تفاعلها مع المعرفة المكتسبة والمنتقلة اليها ومن خلال توليدها الذاتي في اطار تاريخيتها الخاصة وبذلك اخذت عجلة التقدم فيها بالدوران وربما بأسرع مما كانت تدور عليه في الجنوب . .

وساعدت الصدفة او على وجه الدقة ساعدت التاريخية الجيولوجية المناخية بأن تكون المناطق الباردة غنية بمصادر الطاقة عموماً اولاً بالاخشاب الضخمة المتأتية عن الغابات ثم المصادر الأكثر تركيزاً للطاقة ونعني بها الفحم كمصدر رئيسي للطاقة وبكميات كبيرة ! وفي الوقت نفسه دعت الضرورة القصوى لاستمرار التقدم في الشمال وتصعيد وتيرته الى البحث عن مصادر الطاقة والتي بدونها كانت المناطق الباردة ستصل الى سقفية معينة شبيهة بالسقفية التي وصل اليها الجنوب . ساعدت الصدفة من جهة والضرورة من جهة ثانية على اكتشاف مصادر الطاقة وتصنيعها ، وبذلك دخل الشمال حقبة حضارية جديدة كانت حقبة انقلابية بأقصى درجة من العمق والشمول

والجذرية[1](*) واخذت عجلة التقدم بالدوران بسرعات كبيرة ومتزايدة وبدأت الفجوة بين الشمال والجنوب تتسع .. وتتسع ..

وباكتشاف الطاقة في الشمال ، اصبح انسان الشمال ليس قادراً على التأقلم مع الطبيعة الباردة فقط بل اصبح قادراً على اختزال الزمن ، وانجاز ما لم يكن بالامكان انجازه الا خلال فترات طويلة من الزمن . وباكتشاف الطاقة المكثفة في الشمال اصبح الانسان هناك ليس قادراً على البقاء بل وقادراً على التحكم في كل شيء تقريباً وفي كل مستوى من مستويات التحكم[2] .

اما في الجنوب فإن اكتشاف الطاقة والبحث عنها لم يتحقق لا صدفة ولا ضرورة . . . لم يتحقق صدفة بمعنى انه لم تتواجد في الجنوب مناجم فحم يمكن الاستفادة منها في تلك المرحلة بسهولة . ولم تتحقق بالضرورة لأن توفير الحرارة للبقاء لم يكن شرطاً اساسياً[3] . . . بل على العكس من ذلك كانت الوقاية من الحرارة ومن تأثيراتها السلبية هي المشكلة . وكان هاجس الحرارة هو الهاجس المخيف سواء في الانجازات الحضارية المادية او حتى في الثقافة[4] .

في اطار هذا « النظام البيئي التاريخي » نشأت الحضارات في الجنوب ووصلت الى سقف لم تستطع ان تتجاوزه . ثم متأخراً عنها نشأت حضارات الشمال وكادت تصل الى سقف لولا التاريخية الجيولوجية المناخية ولولا الضرورة في آن معاً عملا على اكتشاف مصادر الطاقة . وبذلك بدأت حقبة انقلابية هائلة تغيرت خلالها ماكنة الاقتصاد في الشمال وتنوع

---

(١) لاحظنا ان اكتشاف الفحم بشكل مركز وبدء استعماله كمصدر كثيف للطاقة قد بدأ في انكلترا في نيو كاسل في اواسط القرن الحادي عشر . وما ان تكاثف وانتشر استعماله في اوروبا حتى بدأت ملامح عصر النهضة الاوروبية بالظهور وما ان مرت بضعة قرون حتى بدأ الانقلاب الصناعي (انظر ابراهيم بدران ورفاقه **الطاقة في الاردن**) دار الفرقان ، عمان ، ١٩٨٥ .

(*) ان الاشارة الى الصدفة لا يقصد منها الصدفة الاعتباطية العشوائية بقدر ما يقصد منها « الصدفة المتوقعة » او التصادف الاحتمالي باعتبار ان طبيعة الاحقاب الجيولوجية المناخية قد هيأت الشمال ليكون مناطق غابات وفحم .

(٢) انظر ابراهيم بدران ورفاقه ، **المصدر السابق** .

(٣) تحققت فيها بعد مصادر اخرى هي البترول ولكنها لم تكن مؤاتية للاستغلال في تلك الحقبات السابقة . لاحظ كذلك ان اكتشاف البترول وتصنيعه تم نتيجة لبحث وجهود اهل الشمال .

(٤) لاحظ ان اديان المناطق الحارة كانت تشير الى العذاب في جهنم باعتبارها ناراً حارقة . . وبالتالي فإن دورها في الترهيب فعال للغاية . في حين ان مثل هذا النوع من « الجهنم » قد لا يكون مخيفاً في المناطق الباردة بنفس الدرجة .

الانتاج واصبحت الاسواق ضـرورة والبحث عن الخام ضـرورة . وبذلـك تصاعـدت ديناميكية اقتصادية دولية جديدة . . وبسبب انعدام الضوابط الايديـولوجيـة الانسانيـة تصاعدت الحركة الاستعمارية وبدأت تلك الحركة بالاعتداء على ثروات الجنوب ونهب ما لديه من ثروات وتشويه اقتصاده وغير ذلك مما هو معروف . . وبذا تعمق الجنوب تخلفاً .

ويبين شكل (٧ ـ ٣) منحنيين للتقدم . احدهما يمثل منحنى تقدم الشمال والآخر يمثل منحنى تقدم الجنوب باعتبار التاريخية البيئية فقط . وبالتالي فإن ادخال القوى الأخرى التي اثرت في السيرورة التاريخية لكل من الكتلتين من شأنه ان يعدل من هذين المنحنيين دون ان يغير من جوهر الدور الذي تقوم به البيئية في تصعيد ديناميكية التطور سلبـاً او ايجاباً .

بعبارة اخرى ان التاريخية البيئية في الجنوب بالصدفة والضرورة لم تتـح لاضلاع مثلث البقاء (التكنولوجيا ـ الطاقة ـ الغـذاء) ان تتماسـك وتنمو نمـواً متوازنـاً وتؤثر الواحدة في الآخر بشكل يضمن لها التقدم . . فالغذاء كان سهل التواجد ومجرد البقاء البيولوجي كان سهل التحقيق ، فذلك قضى عـلى تأزيم عنصر الضـرورة للبحث عن الغذاء وذلك اضعف من تأزيم عنصر الضرورة لتطوير التكنولوجيا التي يتطلبها البقاء إلا في حدود ضيقة[1] . واما الضلع الخاص بالطاقة فلم تنشأ له الضرورة الا في اقصى الحدود الهامشية . وذلك عكس ما اثرت التاريخية البيئية في مثلث البقاء في الشمال . . فالصدفة والضـرورة معاً سـاعدتـا على انشـاء اضلاع المثلث وتـرابطهـا . فالغـذاء كان مشقـة وضرورة . والتكنولوجيا والطاقة كانتا ضرورة .

ثالثاً من حيث تقدم بعض المناطق الجنوبية

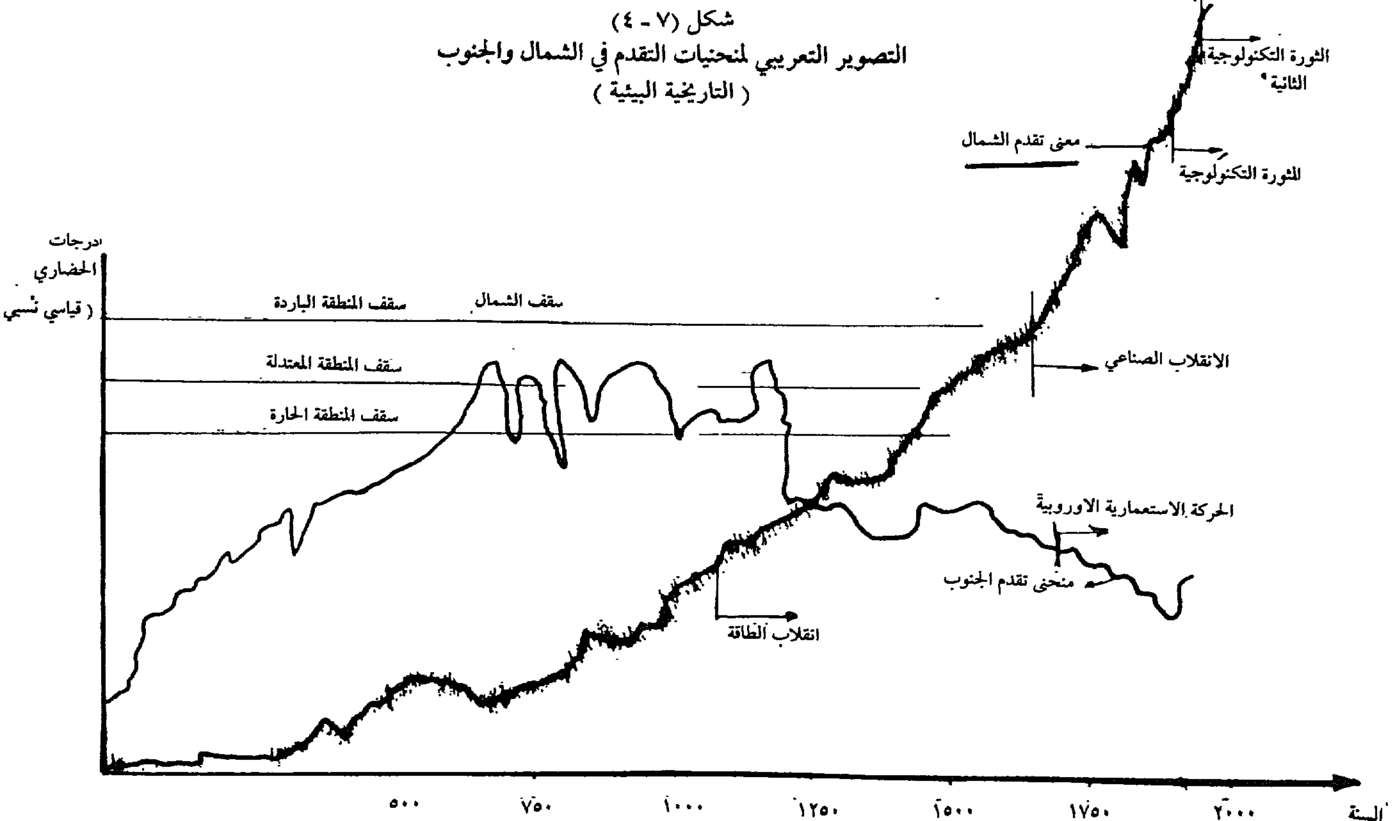
ان ما قد يشار اليه من امثلة على ان المفاهيم التي تقدمها نظرية التاريخية البيئية لا تفسر كيف تقدمت بلدان مثل جنوب افريقيا وجنوب الولايات المتحدة الامريكية ، وانها بذلك اثبات على ان دور الحرارة في معاوقة الحضارة او ان المعادلة التي نصوغها على النحو التالي :

الحرارة = معاوق للحضارة .
او الحضارة تتناسب عكسياً مع الحرارة (ضمن حدود معينة)

---

(١) ان هذا لا ينفي ان مجتمع الجنوب قد استعمل اشكال الطاقة الأخرى كالطاقة المائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية (بدائية) ولكن جميع الاشكال من الطاقة لم تكن ضرورية للبقاء .

شكل (٧ ـ ٤)
التصوير التعريبي لمنحنيات التقدم في الشمال والجنوب
(التاريخية البيئية)



هو دور غير كبير وان المعادلة غير صحيحة . . في الواقع ان هذه الاشارات والأمثلة تهمل مسألتين اساسيتين .

اولاً : العمق الاجتماعي للحضارة

ثانياً : البعد التاريخي للتطور

فمن حيث البعد التاريخي نلاحظ ان حضارة جنوب افريقيا او ان ما في جنوب افريقيا او جنوب امريكا من الحضارة لم ينشأ ابداً في تلك البقعة . . وانما نما وتبرعم وتطور في الشمال . . في اوروبا . . . وكذلك الأمر بالنسبة لما نراه في نيوزيلندة واستراليا . . نما وتبرعم في الشمال وبعد ان اصبحت حضارة الشمال قوية متميزة ، بعد الانقلاب الصناعي في اوروبا انتقل كل ذلك عبر المهاجرين . . الى مناطق الجنوب . . وهذه الأمثلة والتي تبدو ظاهرياً انها نقض لنظرية **التاريخية البيئية** هي في الواقع برهان عليها وتأكيد لصحتها . . ما نراه في الجنوب من تجاوز حضاري لسقف الجنوب الذي تمثله بلدان كالهند او مصر او العراق او بيرو هو نقل من الشمال الى الجنوب . وقد حمل المهاجرون الى امريكا واستراليا وجنوب افريقيا حضارة الشمال التي بدأت بالسيطرة والتحكم في معطيات البيئة حملوها الى الجنوب واستطاعوا بها تطويع بيئة الجنوب وفي احيان كثيرة قضوا على السكان الاصليين بكل ما لديهم من وجود مادي او ثقافي . . .

اما من حيث العمق الاجتماعي للحضارة فهو ان **الانسان هو صانع الحضارة وصانع التاريخ وبالتالي فإن بذرة الحضارة وبذرة التاريخ الانساني يحملها الانسان نفسه من خلال الحركة الاجتماعية الاقتصادية كاملة** . فإذا انتقل الانسان المجتمع والانسان الحضارة الى مكان آخر فهو يستطيع ان يصنع الحضارة بما لديه من خبرة ومعرفة .

ان « **التاريخية البيئية** » لا ينبغي ان تفهم بأن لها علاقة بالتكوين الوراثي الجوهري (إلا في حدود طفيفة للغاية لا مجال للاهتمام بها الآن) للانسان ولا بمستوى ذكائه وتكوين آلة دماغه ونظام تشغيلها . . وبالتالي فهي نفي ضمني لنظرية التفوق العرقي . المسألة الهامة الأخرى ان الحضارة الشمالية بعد تجاوزها مستويات علمية وتكنولوجية معينة اصبح لديها الوسائل التكنولوجية العملية الاقتصادية للسيطرة على البيئة والتحكم بها الى حد كبير جداً وبذا اصبح بمقدورها الغاء **تأثيرات** التضاد البيئي . . .

واذا اخذت **التاريخية البيئية** في مساق حركة التاريخ وفي مساق مسلسلاته الزمنية نلاحظ **اهميتها** في مجالين :

المجال الأول : دحض مفاهيم التفوق العرقي الذي افرزته العديد من

الايديولوجيات الاستعمارية الشمالية . هذه المفاهيم التي كان يقصد منها تدعيم الموقف الاستعماري والبحث عن مبررات علمية واخلاقية له هي في جوهرها لا علمية ولا اخلاقية .

المجال الثاني : التبصر بالمعوقات البيئية في الجنوب ، بهدف تطوير الحضارة الأكثر ملائمة والأكثر انتباهاً لهذه المعوقات للتغلب عليها من خلال تخفيض ديناميكية الانهاك الحراري ومضاءلة تأثيرها على الانتاجية وعلى النتائج الاقتصادية الاجتماعية ، وما يستتبع ذلك من تطوير انماط وادارات وانظمة وتكنولوجيات تلبي احتياجات الجنوب في اطار البيئة المناسبة[١] وبذلك يكون صنع المستقبل في الجنوب اكثر فاعلية واكثر « جنوبية » واقرب الى التحقيق والى تجاوز التخلف وصنع التقدم[٢] .

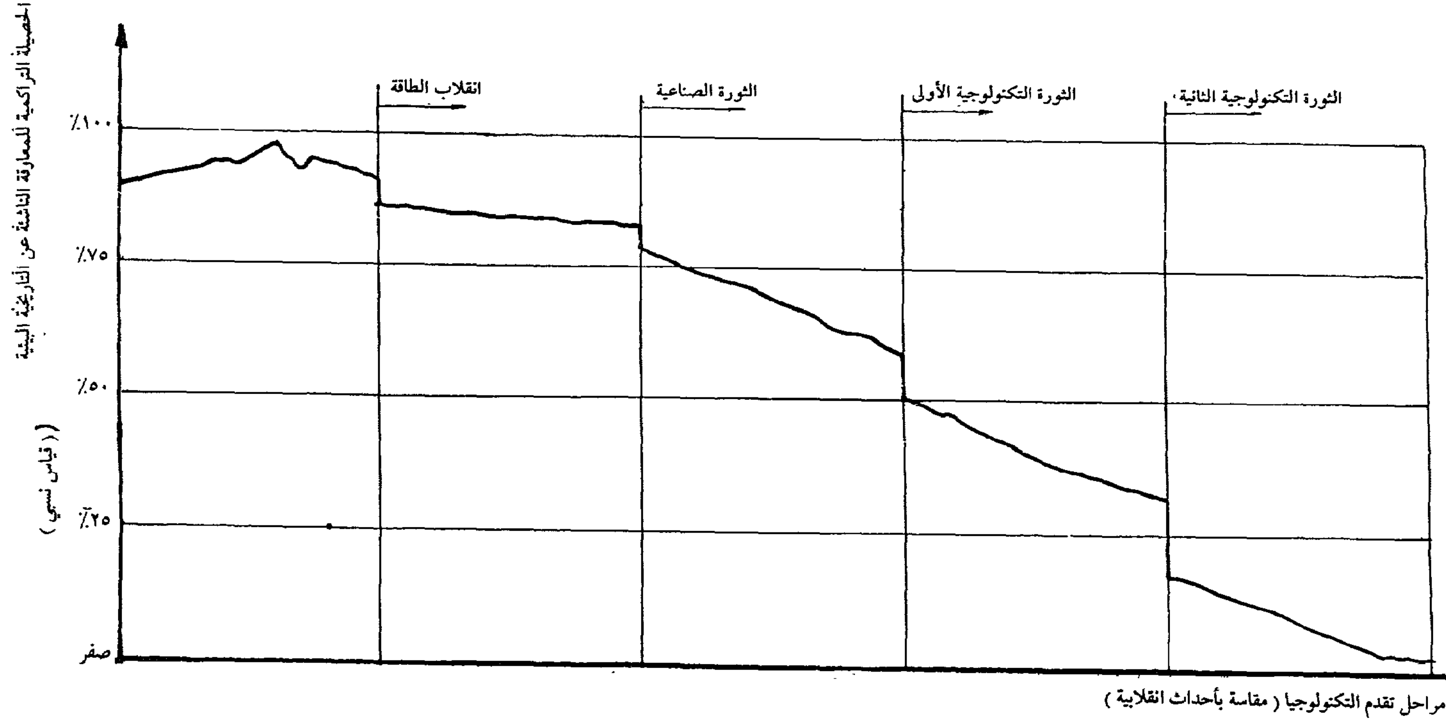
وقد لا يتم ذلك الا اذا كانت نواعم التقدم وخواشنه آخذة في عين الاعتبار ومتكيفة تمام التكيف مع المحددات او المحفزات التي تفرضها البيئة . والتي سيظل دورها قائماً في الحاضر والمستقبل كما كان في الماضي ، مع فارق اساسي . . وهو ان كل تقدم حقيقي يحرزه الجنوب سوف يساعد على مضاءلة التأثير السلبي للبيئة من خلال خلق البيئة المعوضة والتي تتطلب دائماً بالاضافة الى الجدل الاجتماعي الاقتصادي في اطاره السياسي الصحيح تتطلب التكنولوجيا والطاقة .

---

(١) لاحظ ان القفزة الحضارية (الظاهرية) لم تتحقق في الجنوب على ظاهريتها الا بعد استجلابها لوسائل وانظمة تستطيع ان تلغي التأثير المضاد للبيئة : ابتداء من انظمة التحكم بالحرارة (التكييف والتبريد) وانتهاء بأنظمة استخدام الطاقة والتحكم بها . والخطورة في الموضوع ان هذه القفزة قد تم شراؤها مقابل تصدير المواد الخام واهمها مصادر الطاقة . . واذا نضبت هذه او تدهورت قيمتها قبل ان تتمكن مجتمعات الجنوب من تطوير امكاناتها الذاتية ، فمن المحتمل ان تتراجع مجتمعات الجنوب تراجعات هائلة .

(٢) هذا ما نلاحظه في نموذج التطوير الهندي والصيني . . وان كان هذا لا يمنع من الاستفادة من انماط الشمال وانظمته المختلفة .

شكل (٧ - ٥)
تضاؤل الحصيلة التراكمية لمعاوقة التاريخية البيئة
مع تقدم التكنولوجيا



٧ ـ ٥ التقدم

وبعد . . . ما هو التقدم ؟ وبماذا يُعرَّف وكيف يقاس ؟ . قد يكون العصر الحديث والحقبة المعاصرة على وجه التحديد قد جعلت هذه المسألة اكثر تعقيداً مما كانت في الماضي ومما كانت في الماضي البعيد . . كان التقدم في الماضي يُشاهد . . ويُعرف . . ولم تكن الأمم في اغلب الاحيان قادرة على جمع الاضداد والعيش تحت مظلة المتناقضات . . كان الخلاف في الماضي حول التقدم ربما خلافاً فلسفياً او خلافاً ايديولوجياً (بالمفهوم المعاصر) . ولكنه نادراً ما كان خلافاً في الأوجه المادية للتقدم . . في وسائله ومظاهره وفي مقدماته وفي عقابيله او في مستقبلياته . . وكان التقدم في الماضي سيرورة لا يتعمد الانسان تصميمها او تحقيقها بكل الوعي الذي لديه وبكل الامكانات المتاحة لديه ، لأن التقدم كان جزءاً من المستقبل ومن صنعه ، حيث تزايد تدخل الانسان في عملية الصنع هذه مع تقدمه . كذلك لم يكن التقدم موضوعاً للتمويه او للتزييف او موضوعاً للانحراف بقدر ما هو في هذه الأيام . . كان موضوعاً للتدمير . . هذا صحيح . . ولكن ضمن تدمير كامل التركيبة الاجتماعية الاقتصادية كما تمثلها الحروب وكما تمثلها عمليات الغزو والاستعمار والسيطرة العسكرية . . اما في هذه الحقبة فالأمر مختلف . . وما الفصول السابقة بأكملها الا بحثاً واستقصاء في هذا الاتجاه . **والتقدم كظاهرة اجتماعية اقتصادية تاريخية يراد بها « ان تكون توجه المجتمع الى الأفضل والى الأرقى »** .

وهي لذلك لا تعتمد فقط على اعتبارات علمية وموضوعية بحتة ، لأنها في النهاية تقييم الانسان لصيرورته الحالية وصيرورته التي يتطلع اليها . ولهذا السبب يعبر عنها كل فريق بصورة مختلفة لأنه يدخل في التعبير وفي القياس اعتبارات فلسفية وايديولوجية، وزمانية لا تدخل بنفس الكيفية عمقاً وشمولاً حين نتحدث عن الاطروحات المضادة كالتخلف والتقهقر والتراجع . . والهزيمة الخ . . اوحين نتحدث عن الاطروحات الموازية او المؤازرة او المساعدة كالنمو والتنمية والرفاهية والازدهار . . الخ ومع هذا ففي اعتقادنا ان هناك حداً ادنى من العلمية والموضوعية يجب توفره حين البحث في هذا المفهوم او عند تحليل هذه الظاهرة .

فمنذ القدم كان الانسان يتطلع الى التقدم لأن جدلية التاريخ تفرض ان يكون التقدم هدفاً وتطلعاً لكون الوعي والعقل يلعبان دوراً او يشكلان جزءاً من نواعم هذه، الجدلية ومكوناتها . وكان التقدم تحت شتى الاسماء يشكل المسار التاريخي او الصيرورة التاريخية المنشودة للانسان وللمجتمعات على الرغم من الاختلاف على الوسائل والغايات اشد الاختلاف .

هل نستطيع ان نعطي تعريفاً مقبولاً للتقدم ؟ يكون مقبولاً بدون جدل كبير وبدون تعديلات او إضافات قد تقتضيها الجوانب الذاتية او اعتبارات الفلسفة الخاصة او حتى الايديولوجيا ؟؟؟

بالمفهوم « المجرد » النظري اي بعيداً عن التاريخية العامة والتاريخية الخاصة :

التقدم تعبير عن سيرورة الارتقاء او الصيرورة المرحلية له . . عن الانتقال من مرحلة معينة يتسم فيها وضع الانسان والمجتمع بسمات معينة الى مرحلة اعلى واسمى وافضل .

والإشكال واضح . . حتى في هذا التعميم . . لأن الارتقاء والسمو والارتفاع والأفضلية جميعها مقاييس نسبية وتخضع لكل الاعتبارات الايديولوجية والاخلاقية الممكنة . . ولكن على الرغم من ذلك او على الأصح مع ملاحظة ذلك يمكن القوْل :

ان الارتقاء والأفضلية اللذين تشير اليهما يقعان ضمن اطارين اساسيين او ينبثقان عن موضوعيتين اساسيتين : الأولى الموضوعة المادية لحياة الانسان والثانية الموضوعة الفعلية والنفسية والمعنوية . ونفترض بطبيعة الحال ان هاتين الموضوعتين متفاعلتين ومتداخلتين بصورة مستمرة .

ففي الموضوعة الأولى تتزايد الفرصة امام الانسان والمجتمع الممعن في التقدم تتزايد الفرصة للوصول الى اهداف مادية لم تكن متاحة من قبل[1] وفي الوقت نفسه يتناقص الاضطرار والحاجة الى الانغماس في الأعمال والمجهودات التي كانت تتطلبها مراحل حياته السابقة[2] .

وفي الموضوعة الثانية تتعاظم قدرة الانسان الممعن في التقدم وتتنامى من خلال ذاته ومجتمعه بمؤسساته على الاستفادة الأكبر من الامكانات الذهنية ومن الخبرة التاريخية للمجتمع لمواجهة الحياة بجهد اقل وبفرصة للاستمتاع الذهني والنفسي والروحي اكبر وارقى في الوقت نفسه[3] .

وبطبيعة الحال حتى يكون التقدم جزءاً من صميم السيرورة التاريخية لا بد وان يتم من خلال مجهودات المجتمع ومن خلال اعماله ليصبح المجتمع صانع التقدم وليس

---

(١) كالغذاء والمتطلبات الحياتية المادية الأخرى من صحة وتعليم وخدمات ومأوى . . الخ .

(٢) لأن سيرورة التقدم قد افرزت بدائل اقل ارهاقاً واقل استنزافاً للجهد البشري وربما اكثر كفاءة .

(٣) الثقافة والفنون والابداع والابتكار .

راكباً لقطارٍ للتقدم يقوده آخرون . .[1] .

وهكذا فإن تقدم المجتمع يعني في جوهره تزايد آفاق الامكانات المادية المتاحة له نوعاً وكماً ليكون اقدر على الاختيار واقدر على صنع القرار . وهذا بالضرورة يعني تزايد دور العقل والوعي والخبرة في خلق هذه الافاق وتأكيد هذه الامكانات وبذلك فقط تتعاظم قدرته الذاتية على البقاء وهو ما لم يستطع عالم الحيوات الأخرى من نبات وحيوان ان يحققه[2] . ونحن اذا اردنا ان نترجم هذا التجريد الى لغة الواقع والتاريخ فهويعني : زيادة الانتاج وتطويره ، وتطوير علاقاته وتوزيع مكتسباته ، من خلال الادارة المتقدمة للعملية ، ومن خلال الاستفادة المتزايدة من العلم والتكنولوجيا كحصيلة لانتاج العقل في عملية التطوير هذه . وذلك ضمن تركيبة اجتماعية اقتصادية وضمن تركيبة سياسية لها مؤسساتها ولها افكارها ولها مواقفها وطموحاتها ولها اتجاهاتها لصنع المستقبل الارقى والمستقبل الأكثر تقدماً . وهذه ستكون جميعها شروطاً من شروط التقدم وتحقيقه وتجذيره والمحافظة عليه ليتراكم ويأخذ مجرى تاريخياً اكيداً غير قابل للانمحاء . . حتى لو اصيبت البنية الفوقية للاقتصاد والبنية الفوقية للمجتمع بالتصدع والتدمير . وبذلك فقط يخرج التقدم عن كونه فلتة من فلتات الزمن او صدفة من الصدف . او ثروة مفاجئة او مغامرة عابرة او مساعدة طارئة . . او حتى رضا بالواقع واكتفاء به .

نستطيع ان ندعي « مؤقتاً » ان احتمال الخلاف على هذا المفهوم العام للتقدم هو احتمال ضئيل . . وان كان موجوداً فهو اختلاف شكلي واختلاف ترجيحي . .

فإذا حاولنا ان نكون اكثر تحديداً واكثر عملية فلا بد من القول :

ان الخلاف اذاك ينبع من قياس التقدم ومن الاعتراف به والقبول بمعطياته . . وخاصة حين نتعرض للجوانب التي تمس الايديولوجيا في تقييم التقدم وفي قياسه . .

ورغم ان ذلك قد يبدو مسألة نظرية للوهلة الأولى إلا ان اهميته العملية كانت ولا تزال ضخمة للغاية وخاصة في الدول النامية ، وبشكل اكثر خصوصية في الوطن العربي .

---

(١) اذا اردنا ان نأخذ مثالاً بالغ التطرف فنقول لا نعتقد ان البقرة التي تتلقى افضل الغذاء في المزارع وتعزف لها الموسيقى لكي تدر حليبها او يتنامى جسمها في وضع متقدم عن البقرة التي تصارع من اجل بقائها في البراري والقفار ولكنها لا تواجه المصير المحتوم الذي تواجهه الأولى .

(٢) رغم كل ما تتمتع به بقرة المزرعة فهي بدون شك لم تتعاظم قدرتها الذاتية على البقاء ابداء .

فالدعوة السلفية على سبيل المثال والتي تنطلق من مفهوم ايديولوجي معين تثير اشكالية خاصة في التقدم حين تركز على جانبه الايديولوجي والاخلاقي وهي ترى ان التقدم اساساً هو الالتزام بالمفاهيم السلفية . . وما سواها هو تأخر وجاهلية حتى ولو كانت في القرن العشرين . ان ظاهرة التقدم لا ينبغي الاكتفاء بها بالاتفاق على مضمونها العام او مفهومها غير التطبيقي وانما لا بد من النزول الى الارضية الاجتماعية والارضية التاريخية الحقيقية . ويمكن القول ان التقدم وان كان ظاهرة مادية حقيقية الا ان مفاهيم التقدم ورؤية الانسان لها تجعل من هذه المفاهيم نسبية في كثير من جوانبها . . او بمعنى اخر يجب ان يقاس التقدم او يدقق الى مراجع محددة لكي يكتسب قيمته العلمية والتاريخانية . وهذه المراجع وان كانت عناوينها ثابتة إلا ان خصائصها ومركباتها متغيرة ومتحركة واحياناً نسبية .

وسوف تتناول هذه المراجع بشيء من الايجاز باعتبارها في الحقبة المعاصرة اصبحت اركاناً في منظومة التقدم . وهذه المراجع هي :

اولاً : مرجع التاريخية . . .
ثانياً : مرجع المعاصرة .
ثالثاً : مرجع المجاورة .
رابعاً : مرجع العقائدية الايديولوجية .
خامساً : مرجع المستقبلية . .

وعلى ضوء هذه المراجع والتي يشكل كل منها اشكالية قائمة بذاتها يمكن اعطاء تعريف عملي وادائي للتقدم وعلى النحو التالي :

التقدم كظاهرة اجتماعية اقتصادية تاريخية هو السيرورة الصميمية لتعاظم القدرة الذاتية على البقاء (المرجع الأول) ضمن معطيات الحقبة التاريخية موضوع البحث (المرجع الثاني) واحراز التعادل او التفوق على القوى المضادة (المرجع الثالث) وفي اطار من فلسفة عقائدية للمجتمع (المرجع الرابع) ودون ان يكون ذلك استهلاكا للمستقبل او على حسابه (المرجع الخامس)[1] .

اولاً مرجع التاريخية

هل نتقدم على المدى التاريخي العام . . ؟ هذا هو منطلق مرجع التاريخية واساسه . .

---

(١) لا ندعي ان هذا التعريف هو الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في تقييم مرحلة اجتماعية معينة وقياس مقدار تقدمها . وان كان اي تعريف آخر يجب ان يتضمن بالضرورة الاشارة الى هذه المراجع بصورة او بأخرى .

وواضح ان المجتمعات تختلف في درجة تقدمها على المدى التاريخي . . ولكن الحقبة الحالية جعلت الفرصة مؤاتية تقريباً لكي تصل وسائل التقدم او محفزاته الى مختلف بقاع المعمورة . هذا المرجع في العادة اقل المراجع اشكالية . . لأن قانون الوجود وهو التغير يساعد دائماً على تحقيق اجزاء من التقدم . قد تكون بطيئة ولكنها بالكاد تكون معدومة . . وفي اطار التاريخية العامة فإن التقدم اصبح سمة بارزة لها وفي اطار التاريخية الخاصة فذلك ايضاً بدرجات.متفاوتة امر واقع ايضاً . ان ما اصبح اكثر اهمية بالنسبة لهذا المرجع هو ليس التقدم بالمفهوم المطلق بقدر ما هي سرعة التقدم . . بمعنى هل نتقدم على المدى التاريخي بسرعة كافية .؟ ام نتقدم بسرعة بطيئة وغير مقنعة .؟ هذا من جهة ومن جهة اخرى فإن التقدم بالنسبة للوحدة الاجتماعية السياسية المعيّنة ليس بالضرورة وبشكل تلقائي ان يكون ايجابياً . . وهذا في اعتقادنا مكمن الأهمية الحقيقية لهذا المرجع من الناحية العملية .

ثانياً مرجع المعاصرة

ان قياس التقدم وتقييمه بالنسبة لمرجع المعاصرة ، بمعنى هل نتقدم بالنسبة لمعاصرينا ؟ وبأي سرعة نتقدم ؟ وبأي سرعة يتقدمون وبأي كيفية واي نوعية نتقدم ؟ وبأي كيفية ونوعية يتقدمون ؟ هذا المرجع آخذ باحتلال مكانة متزايدة الأهمية في التاريخ المعاصر وسيكون اكثر اهمية في المستقبل . ذلك ان التقدم بانعزال عن تقدم المعاصرين (في حقبة يستطيع المتقدمون ان يصلوا فيها الى اي بقعة من بقاع الأرض) هذا التقدم لا يضمن البقاء ابداً . . ناهيك عن تعظيم القدرة الذاتية على البقاء . وهذا المفهوم يعني في جوهره ان الاكتفاء بالتاريخية الخاصة وبانجازاتها وتحقيقاتها دون النظر فيما يتم بالتاريخية العامة من تقدم ومن تغير سوف لن يساعد ابداً وربما لا يضمن ابداً مجرد البقاء . وهكذا فإن العلاقة بين تقدم التاريخية الخاصة وتقدم التاريخية العامة علاقة جدلية . وتتبعنا لهذه الجدلية يجب ان يكون متوازناً وواعياً . فلا نحن نستطيع ان نفترض تقدم التاريخية العامة وكأنه بصورة تلقائية وميكانيكية تقدم للتاريخية الخاصة وبذلك نطمئن الى المستقبل ونريح انفسنا من عناء التغيير والتحديث . ولا ينبغي لنا في الوقت نفسه ان نكتفي بتتبع تقدم تاريخنا الخاص مهملين ما يجري من تقدم في التاريخية العامة وساكنين مطمئنين الى تقدمنا من الداخل من موقف من لا يرى الا نفسه . . وعلى الرغم من بداهة مثل هذه المقولات . . إلا انها في التطبيق العملي اعقد بكثير مما تبدو على السطح . وكثيراً ما تترتب عليها قدرات ومواقف سياسية لا يستهان بها . فكثيراً ما تلجأ السلطة ويلجأ العديد من التكنوقراط وكذلك العديد من المثقفين الى استيراد عصريات التقدم المتمثل بالخواشن او النواعم لتصبح هذه « العصريات » واجهة حضارية جديدة تخفي وراءها الكثير من مظاهر التخلف .

ثالثاً مرجع المجاورة

لقد كان هذا المرجع ومنذ فجر التاريخ من المراجع البالغة الأهمية لأنه يعني في النهاية اختبار التقدم امام تقدم الاخرين . وان اولى من يجب اختبار التقدم أمامها هي القوى المجاورة . ان الصراعات السياسية والحروب وعمليات التوسع كانت تبدأ بالقوى المجاورة . ولا يزال الأمر كذلك . وان كانت الثورة الصناعية وما تلاها جعلت من الممكن ان يكون اختبار التقدم وتحديه يقع من قوى ليست مجاورة ، كما وقع حين احتلت بريطانيا الهند وهولندا اندونيسيا على سبيل المثال . ورغم امكانية حدوث الاخطار والتحديات من قوى ليست مجاورة الا ان مرجعَ المجاورة حتى يومنا هذا سيبقى من اخطر المراجع . . وخاصة في الجانب العملي . . لأن تراجع التقدم بالمقارنة مع الجوار هو في النهاية تضاؤل لفرص البقاء والقدرة الذاتية على هذا البقاء . .

لقد كانت حرب ١٩٦٧ في المنطقة العربية ونتائجها واحدة من النواقيس التي نبهت شعوب المنطقة وخاصة الجانب العربي لأهمية مرجع المجاورة في التقدم . . لقد كانت القياسات والتقديرات العربية قبل الحرب تستند الى مرجع التاريخية اساساً ومرجع المعاصرة بشكل او بآخر . بمعنى ان العرب وخاصة مصر انذاك كانت تقيس تقدمها العسكري وعدتها واستعدادها بالرجوع الى ما كانت عليه مصر في الماضي والى ما لديها هي من اجهزة ومعدات . . وليس الى ما لدى العدو من امكانات . وكان الانسياق العربي الجماهيري وحتى النخبوي وراء هذا الشعور بالقوة ووراء هذا الاطمئنان الى التقدم العربي كان هذا الانسياق عاماً وشاملاً وفي كثير من الاحيان عارماً . وتأتى هذا الانسياق كنتيجة من نواتج سياسة « النوافذ والأبواب المغلقة » التي اتبعتها الأنظمة العربية وخاصة اجهزة اعلامها . وطبقاً لهذه السياسة فقد تم حصر المواطن العربي في اطار الدعاية للتقدم بالاستناد الى مرجع التاريخية (المرجع الأول) وتضخيم نتائج التقدم قياساً الى هذا المرجع بشكل اساسي وبأحيان قليلة قياسه الى مرجع المعاصرة (المرجع الثاني) والذي كان المواطن بطبيعة الحال غير قادر في كثير من الأحيان على التأكد من صحة ما يقال وما يقاس . ولقد تضخم حجم التقدم بالقياس الى مرجع التاريخية من خلال اجهزة الاعلام الى الدرجة التي وقع العديدون من اصحاب القرار في شرك الجهاز الاعلامي نفسه[1] . ولم تكن الفرصة متاحة للمواطن العربي وربما حتى الآن ـ ان يعرف مدى تقدم العدو ومدى سرعة تقدمه ومدى عمق تقدمه

(١) من ابرز الأمثلة الموقف الذي آلت اليه رؤية القيادة المصرية قبيل حرب ١٩٦٧ للموقف والاحتمالات نتائج الصدام العربي الاسرائيلي انذاك .

والاسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا التقدم . بل على العكس من ذلك تماماً عمدت اجهزة الاعلام الى الاستخفاف بانجازات العدو وبتقدمه وبالتالي تقزيم مرجع المجاورة للتقدم . وبعد حرب ١٩٦٧ تنبهت الجماهير العربية والعديد من المفكرين الى ان الهزيمة كانت هزيمة حضارية . . كانت هزيمة علم وهزيمة سياسة وهزيمة ثقافة وهزيمة مؤسسات . . اضافة الى كونها هزيمة عسكرية(١) ومن منظورنا كانت هزيمة تقدم من مرجع المجاورة . ولا بد من التنويه هنا ان مرجع المجاورة في قياس التقدم يمكن ان يستغل دائماً استغلالاً معاكساً لتبرير الاوضاع السياسية السائدة وحتى لتبرير التقصير الوطني السياسي او الاقتصادي . . ولهذا ومع ان مرجع المجاورة مرجع نسبي إلا ان قواعده وعناصره يجب ان تكون موضوعية ويجب ان لا تختلط ابداً بالاعتبارات السياسية الخاصة بصانع القرار او المؤسسة الحاكمة . وهذا ربما كان من الاسباب التي تدفع العديد من الدول الى انشاء مؤسسات للدراسات والأبحاث في الشؤون الاستراتيجية للجوار والتي تصب في جوهرها في فحوى تقدم الجوار . . او القوى الأشد خطورة على التقدم الذاتي وعلى صنع المستقبل(٢) ويفترض في هذه المعاهد وفي دراساتها وابحاثها ان تكون مرآة للمستقبل وتعبيراً موضوعياً عن تقدم الجوار لاستخدام ذلك في قياس التقدم الوطني بالنسبة الى مرجع المجاورة .

رابعاً مرجع الايديولوجية

ان التعقيدات التي يثيرها مثل هذا المرجع اوضح من ان نشير اليها في هذا المقام ولكنها في الوقت نفسه اهم من ان تمر دون تأكيد على بعض جوانبها . وهي مّن الشمول افقياً وعمودياً الى الدرجة التي تعتبر من الناحية العملية او من الناحية السياسية من اهم المراجع على الاطلاق . فليس هناك تحديد للتقدم او رضى به او استنكار لمحتوياته او ثورة علي ادعاءاته إلا من خلال مرجع الايديولوجية . . والمفارقات هنا هائلة . . والمسافات متباعدة ابتداء من الاراء والدعاوى التي تعتبر كل معطيات التقدم المعاصرة او جلها كفراً وزيغاً وانتهاء بالآراء التي تدعو الى نقيض ذلك تماماً . ان جميع عناصر التقدم النواعم والخواشن كلها بالضرورة تخضع لمرجع الايديولوجية . . ان مكاسب التقدم بل حتى خلفياته ومحركاته وعوامل نفيه واعاقته كلها تخضع للرؤية والرؤيا الايديولوجية .

ان السؤال الأكثر الحاحاً الذي يُطرح امام الدول النامية وأمام حركاتها السياسية ومؤسساتها هو :

---

(١) انظر على سبيل المثال صادق جلال العظم ، **النقد الذاتي بعد الهزيمة** ؛ دار الطليعة بيروت ، ١٩٦٨ .

(٢) من امثلة ذلك معاهد الدراسات العربية والشرقية في اسرائيل ومعاهد الدراسات السوفياتية في امريكا . . الخ .

هل يعتبر وجود الايديولوجيا الخاصة بالقطر شرطاً من شروط التقدم وانه على جانب كبير من الأهمية التطبيقية وانه ليس مجرد مرجع شكلي ؟ ام ان التقدم ذاته سوف يبلور الايديولوجيا الملائمة من خلال الحركة الاقتصادية الاجتماعية ؟ هل الايديولوجيا الوطنية توحِّد اتجاه التفكير وتوحد منطلقاته وتساعد النخبة والسلطة والجماهير على الرؤية المشتركة وعلى التحليل المشترك وعلى استعمال المنطق التاريخي المشترك ؟ ام ان ذلك يقع تلقائياً من خلال عملية التقدم وسيروراته ذاتها ؟

ماذا كانت نتيجة تجارب الشعوب المتخلفة ؟ وكيف استطاع ان يتجاوز التخلف منها من استطاع ؟ تلك اشكالية قائمة بذاتها واشكالية جوهرية تتطلب بحثاً قائماً بذاته لا يتسع المقام له هنا .

خامساً مرجع المستقبلية

لم يكن مرجع المستقبلية يحتل اهمية تذكر في الماضي . فقد كان التقدم وربما حتى اوائل القرن العشرين (حركة الاستعمار الحديث) لصالح المستقبل وكان من الصعب جداً ان يكون بعكس ذلك . وكانت حركة التاريخ البطيئة وايقاعها المتمهل حائلاً دون ان يصار الى امكانية تسريع الحاضر لصالح المستقبل او تسريعه على حساب المستقبل . . وكان من الصعب ان تنشأ الظروف الاقتصادية والاجتماعية ومن الصعب ان تتطور نواعم التقدم التي من شأنها ان تدفع المجتمع لاستهلاك مستقبله لصالح حاضره .

اما حركة الاستعمار وامكانات تكنولوجيا الثورة الصناعية وتكنولوجيا القرن العشرين ووجود « شمال » و« جنوب » يستطيع الأول ان يصنع ويصدر ويسوّق ولا يملك الثاني الا ان يبيع ما لديه من خامات . . تصادف وجودها في ارضه ولا يملك بسبب كل المغريات وقوى الترغيب والترهيب الا ان يستورد ما صنع الأول . . يستورد النواعم كما يستورد الخواشن ويستدين لكي يمول هذا الاستيراد **كل ذلك جعل من الممكن احراز « تقدم » للمجموعة الحاضرة من المجتمع ولكن على حساب مجموعة المستقبل** . الديون سوف تسددها الأجيال القادمة والثروات الطبيعية سوف يفتقدها جيل المستقبل لأن جيل الحاضر قد تصرف فيها وبددها . . كلها او جلها او جزءاً منها . . باع الثروة واشترى التقدم كله او جله او جزءاً منه . . كذلك فإن التبعية العسكرية والتبعية التكنولوجية والتبعية الاقتصادية والثقافية التي يتورط فيها جيل الحاضر سوف يدفع ثمنها ويتحمل تبعاتها ونتائجها جيل المستقبل ومن هنا . . لا تستطيع الاجيال المعاصرة ان تقرر درجة التقدم الذي تريد بالثمن الذي تريد وبكل تعسف او اجحاف اذا كان هذا الثمن سيتم دفعه من

حصيلة جهد المستقبل[1] او اذا كان هذا التقدم هو في جوهره تحميل المستقبل اعباءً كبيرة تتراوح بين التبعية السياسية وبين الديون التي لا تنتهي[2] .

لقد ادت ديون الخديوي اسماعيل باشا في القرن الماضي والتي استخدمها في جلب مظاهر التقدم الى احتلال مصر وادخالها في مظلة الاستعمار البريطاني حقبة طويلة من الزمن . ولا يستبعد ان تؤدي مظاهر التقدم المفتعلة في الحاضر او جشع الجيل الحاضر الى اشباع الجوع والحرمان الذي عاناه في الماضي . . لا يستبعد ان يؤدي ذلك الى الدخول في مظلة استعمارية من نوع جديد تمنع جيل المستقبل من ان يصنع مستقبله وتحيل كل مظاهر التقدم المعاصرة الى معوقات للتقدم ومحبطات له .

(١) على سبيل المثال تورط العديد من الدول النامية بالاستدانة من الدول المتقدمة لكي تزيد من كميات الغذاء المتاحة ولكي تقدم هذا الغذاء بأسعار « مدعومة » او اسعار غير حقيقية وبالتالي اختلت معادلة التوازن بين الاستهلاك والانتاج في الدول النامية واصبح الغذاء مصيدة للجماهير ومصيدة لأنظمة الحكم . . ولأن كل ذلك يتم من خلال القروض والديون المشروطة فقد اصبح الوضع الآن في كثير من هذه البلدان ان جيل الحاضر يأكل على حساب جيل المستقبل . . وبالتالي ما حصل من التقدم في الجوانب المادية هو في واقع الأمر انتقاص من امكانات المستقبل وتهديد لهذا المستقبل .

(٢) غني عن التنويه ان اشارتنا الى مؤضوع الديون لا تعني ان نرفض فكرة الاستعانة من خارج حلقة الانتاج لتكوين رؤوس الأموال خاصة في مراحل الانطلاق وضمن محددات زمانية معروفة . غير ان الاشكال لدى العديد من الدول النامية ان الانزلاق في الاستدانة كان انزلاقاً في استدانة الاستهلاك وفي تمويل سلع او منشآت ليست انتاجية وبالتالي فإن الدور التاريخي الذي كان من المتوقع ان تقوم به القروض قد تم تحريفه لأسباب سياسية عديدة ليصبح عبئاً وخطراً على المستقبل بدلاً من ان يكون مساعداً له . ولهذا فإن المسألة هي ليست نظرية الاستدانة في تحفيز الاقتصاد بقدر ما هي سوء تطبيق وتحريف مفاهيمها .

الفهرســت

الفصل الرابع : مسائل مستعصية

الفصل الخامس : العودة الى التاريخ

الفصل السادس : التاريخية الخاصة والتقدم

الفصل السابع : في التقدم

كتب للمؤلف

١ - مشكلات العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي - دار الشروق / عمان ١٩٨٥ م .

٢ - العلم والتكنولوجيا والتنمية في الوطن العربي - (تأليف وتحرير) اتحاد مجالس البحث العلمي العربية بغداد ١٩٨٤ م .

٣ - موسوعة العلماء والمخترعين - (بالإشتراك مع د. محمد فارس) - المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ١٩٧٨ م .

٤ - دليل هندسة الإضاءة - (بالإشتراك مع اديت اونك) - المركز القومي للاستشارات الهندسية والمعمارية - بغداد ١٩٨٦ م .

٥ - التوصيات العامة للإنارة - (بالإشتراك مع اديت اونك) - نقابة المهندسين الأردنيين - عمان ١٩٧٨ م .

٦ - قضايا التنمية في الوطن العربي - (كتاب منهجي للكليات المتوسطة) - بالإشتراك مع الدكتور محمد الصقور وصالح الهندي وعيد خرابشة وأحمد دلالشة . دار الفكر للنشر والتوزيع عمان ١٩٨٨ م .

٧ - الطاقة في الأردن - (بالإشتراك مع الدكتور شاكر مقبل والدكتور عبد القادر عابد) - دار الفرقان - عمان ١٩٨٦ م .

٨ - الطاقة النووية وحادثة تشيرنوبيل - (بالإشتراك مع الدكتور هاني عبيد) الجمعية العلمية الملكية - عمان ١٩٨٨ م .

٩ - دراسات في العقلية العربية - (بالإشتراك مع د. سلوى الخماش) - دار الحقيقة - بيروت ١٩٧٤ م .

١٠ - القضية ١٣٨٧ - (مسرحية فكرية) - دار العربي للنشر والتوزيع دمشق ١٩٧٤ .

١١ - سربيكا او مشنقة الانتظار - (مثلت في بغداد بعنوان الوهم) - وزارة الثقافة والاعلام - بغداد ١٩٧٦ م .

١٢ - الأردن والوسطية - وزارة الشباب - عمان ١٩٨٨ م .

حول التاريخ والتقدم في الوطن العربي

اشكالية التقدم هي في جوهرها اشكالية الحياة الإنسانية برمتها ، وهي اشكالية الوجود السياسي والوجود العاقل للمجتمع البشري ، انها واحدة من المسائل التي لا ينتهي البحث فيها ولا ينبغي ان ينتهي فيها أبداً . فإثارتها والحديث فيها هو دعوة للتأمل والتفكير ، ودعوة للتغيير ، وكلما اطمأنت المجتمعات البشرية الى سيرتها اطمئناناً لا يقوم على النقد والتصويب المتواصلين كان انزلاقها في مجاهل المستقبل اكثر خطورة وأعقد معالجة . ان البحث في التقدم يستدعي بطبيعة الأمر البحث بالأطروحة المضادة أي التخلف ، وبالأسباب والعوامل الكامنة وراء ذلك . والتخلف قضية بالغة التعقيد ، ودون فهم جذورها والعوامل الفاعلة فيها تكون الفرصة للوصول الى التقدم ضعيفة .

هذه الدراسة تثير من الأسئلة اكثر مما تعطي من الأجوبة ، وتفتح فصولاً من تاريخ التقدم العربي كثيراً ما أغلقت قبل الوصول فيها الى موقف الحسم والقرار . انها محاولة لمزيد من الفهم والرؤية للمستقبل العربي ولسيرورة التقدم فيه .

الغلاف : زهير أبو شايب

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بيروت ، ساقية الجنزير ، بناية برج الكارلتون ، ص.ب : ٥٤٦٠-١١
العنوان البرقي : موكيالي ، هـ ٨٠٧٩٠٠/١
تلكس : LE/DIRKAY ٤٠٠٦٧